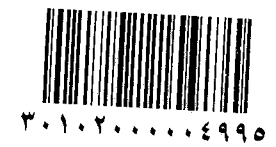
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو والصرف





كثرة الاستعمال وأثرها في العربية

نحوًا وصرفًا

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والنحو والصرف

إعداد الطالب :

إسماعيل بن محمد بشير بن عبدالله فلاتة

ورقمه الجامعي : (٤٢٢٧٠٠٠٦)

بإشراف الأستاذ الدكتور :

أحمد محمد عبدالدايم

العام الدراسي /

١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتِها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : اسماعيل بن محمد بشير حلاوة الرّقم الجامعيّ : (٤٢٢٧٠٠٠٦)

كلّيّة : اللّغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : النحو والصرف

الأُطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الدّكتوراه في تخصّص : النحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : "كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحواً وصرفاً"

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين : وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة الّتي أُوصتْ بها اللجنةُ الّتي ناقشتْ هذه الأُطروحةَ بتاريخ : ٩ /٩/ ١٤٢٥ هـ : توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

واللهُ الموفّق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د/ أحمد محمد عبد الدايم المناقش الدّاخليّ : أ.د/ عياد الثبيتي المناقش الخارجيّ : أ.د/ ابراهيم بن صالح الحندود

التوقيع : [signature] التوقيع : [signature] التوقيع : [signature]

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : صالح بن سعيد الزهراني

التوقيع : [signature]


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة دكتوراه بعنوان :

"كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا"

إن هـــذا البحـــث يتناول بالدراسة علة من علل النحو متتبعًا ورودها في معظم كتب العربية ، بل في معظم ما كتب بالعربية كعلم القرآن والقراءات والتفسير وغيرها .

ويبين هذا البحث أثر القول بهذه العلة في الألفاظ والتراكيب من حذف وزيادة وتغيير في قواعد النحويين من حيث الإعراب والتصريف .

و لم يغفـــل البحث الحديث عن القضايا المتعلقة بهذه العلة كالقياس واللحن والتخفيف والاختصار وغيرها .

ومن أهم ما توصل إليه هذا البحث توضيحه أن بين علة كثرة الاستعمال ، والتخفيف تلازمٌ في أكثر المواضع ، وأن هذه الكثرة قسمان :

قسم اعتمد عليه في وضع قواعد العربية ، والآخر لم يعتدّ به في ذلك وإنما وصفت آثاره في الألفـــاظ والتراكيب ، وهو كثير وعليه مدار هذا البحث ، كما تناول البحث توضيح الخلاف الوارد في بعض المسائل وتفنيد الآراء فيه .

هذا وقد ذيلت البحث بفهارس متنوعة حسب ما اقتضته الدراسة .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا إلى يوم الدين .

والله الموفق .

الطالب /	المشرف /	عميد الكلية /
إسماعيل بن محمد بشير فلاتة	أد.أحمد محمد عبد الدائم	أد.عبد الله بن ناصر القرني
٩ / ١١ / ١٤٢٥هـ	١٤٢٥/٩/١٢	

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ، وهي لغة الحديث الشريف ، وهي ثريّة بثراء ألفاظها وتراكيبها في الدلالة على المعاني المقصودة ، ولم يزل علماء العربية يعنون بها العناية التامّة من جميع جوانبها حتى وصلوا بها في الدراسة والتحليل إلى أسمى المراتب ، مما يمكن أن يقال فيه : إنه لم يتوفر للغة مّا من لغات البشر على مرّ العصور تمام ما توفّر لهذه اللغة من العناية والاهتمام ، بل إنهم تعمّقوا فيها بحثًا عن مكنوناتها ، وبحثًا عن مظاهر الإعجاز فيها شرحًا وضبطًا وحصرًا وتعليلاً وتوجيهًا في كل ما أمكنهم الوصول إليه من ألفاظها ومفرداتها وتراكيبها ودلالتها ، ولم تكن لغة من اللغات أسعد حظًّا منها ولو على سبيل المقارنة في بعض جوانب دراستها .

ولقد هيأ الله سبحانه وتعالى لها العلماء الذين يعنون بدراستها من العرب والعجم ، وبرع كل منهم فيما اتجه إليه من دراستها ؛ ليتحقق بذلك حفظ الله تعالى لكتابه الكريم كما وعد به سبحانه في قوله عز من قائل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1] .

وكان من شدة حبهم للعربية التي عنوا بدراستها ، ومن فرط شغفهم بها أن اتجهوا إلى البحث فيها عن أسرار الألفاظ والكلمات والتراكيب ؛ ليوضحوا سبب مجيئها على هذه الهيئات المتعددة التي يُنطق بها مما أَوجد لديهم رغبةً ملحّةً في الحديث عن العلة والتعليل كما نجد ذلك واضحًا عند الخليل بن أحمد وعند سيبويه ومن في طبقته من النحاة واللغويين ، وكما نجد ذلك أيضًا مُسهَبًا فيه عند المتأخرين عن سيبويه كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني امتدادًا إلى عصر أبي البركات الأنباري ، وأبي البقاء العكبري ، ومن بعدهم في سائر مؤلفاتهم .

ولا يمكننا هنا – ونحن بصدد الحديث عن جهود العلماء في البحث عن مكنونات اللغة – أن نغفل الحديث عن جهود الفراء في هذا الجانب بحال من الأحوال ؛ فكتابه معاني القرآن مليء بالتعليلات والتخريجات ، بل إن كثيرًا ممن جاء بعده يعوّل عليه ، وينبّه إلى تعليلاته سواء كان موافقًا له أو مخالفًا .

---

(١) سورة الحجر ، من الآية (٩) .

ولا نريد أن نطيل الحديث ههنا عن التعليل والعلة وجهود العلماء في هذا الجانب ، غير أنه من المهم لفت النظر إلى العلة التي يدور عنها الكلام في هذا البحث ، وهي علة كثرة الاستعمال ، أو كثرة دوران اللفظة أو التركيب على ألسنة العرب .

فكثرة الاستعمال علّة من العلل التي اجتهد العلماء في توضيح آثارها في بعض ألفاظ العربية ، وقد حاولت جاهدًا في هذا البحث توضيح هذه العلة ، وطريقة العلماء في التنبيه إليها ، وبيّنت المراد من الكثرة في العلّة المذكورة ، وهل هي الكثرة التي اعتمدت في وضع القواعد في العربية وصياغتها أم لا ؟ مع تفصيل القول في ذلك .

كما أوضحت تفاوت العلماء ، والآراء في ذكر المسائل التي علّلوا فيها بكثرة الاستعمال طريقةً وعددًا .

ولما كان موضوع هذا البحث يرتكز على توضيح علّة من العلل النحويّة وهي كثرة الاستعمال تحدّثتُ بإيجاز في فصل التمهيد للموضوع عن العلة والتعليل ؛ لربط موضوع البحث بأصوله .

كما تعرّضت للحديث عن الاختصار ، والقياس ، والكثرة بالإضافة إلى عدة موضوعات سيأتي الكلام عنها في البحث .

وقد قمت بدراسة المسائل على النحو التالي :

أوّلاً : أذكر نصًّا أو أكثر من نصوص العلماء في المسألة معتمدًا في اختيار النص المذكور على وضوح العبارة فيه إلى حد مّا .

ثانيًا : أقدم للمسألة بشرح مختصر محاولاً ربط المسألة بباها في النحو أو الصرف ، مبيّنًا عن طريق ذلك ما يتعلق بها من ألفاظ وتصرفات نحوية وصرفية ، وبعض ما يهمّ ذكره من خلاف للعلماء فيها .

ثالثًا : توضيح أثر علة كثرة الاستعمال في المسألة ، وتوجيه بعض المواضع إذا تيسّر ذلك ، مع التعليق في بعض المسائل على أثر القول بهذه العلة فيها ، وما ترتّب على ذلك من تغييرات مقبولة أو مرفوضة في قواعد العربية ، أو طريقة النطق بتلك الألفاظ والتراكيب الواردة في تلك المسائل .

وقد جمعت في بعض المسائل فروعًا ترتبط دراستها ببعضها على جهة معينة ، مثل تلك التي حدث فيها أكثر من تغيير عُلّل لكلٍّ من تلك التغييرات بكثرة الاستعمال ، فجعلت كل

موضع من تلك المواضع فرعًا مستقلاً تحت مسألة عامّة ، وتحدثت في كل فرع على الطريقة التي تحدثت بها في المسائل الأخرى .

وقد اهتممت غاية الاهتمام بتخريج النصوص من مظانّها قدر المستطاع ، وما لم يتيسّر لي تخريجه من كتاب صاحبه أشرت إلى المصدر الذي نقلته منه .

على أنني في التقديم للمسألة والتمهيد للكلام عنها أُجمل الحديث فيها ؛ جاعلاً ذلك الاختصار كخلاصة ما يمكن قوله في مقدمة المسألة ، جامعًا تلك الخلاصة في الغالب من عدة كتب أشير إليها جملةً في حاشية واحدة ؛ إذ لا يمكنني تفصيل فقرات تلك الخلاصة أو المقدمة ؛ إذ كل فقرة منها وارد في سائر تلك المصادر ، فربما أدّى التفصيل إلى اضطراب منهج الترقيم للحاشية في صلب البحث ، وإلى إثقاله بما يمكن اختصاره من حواشٍ ، وما يشذّ عن ذلك قليل في أغلب المسائل ، وقد أشرت إلى مصادره في حواشٍ مستقلة .

كما قمت بتخريج الآيات القرآنية والتنبيه على القراءات القرآنية الواردة في بعضها مما تتعرض له بعض المسائل ، وعنيت أيضًا بتخريج الأحاديث ، والأقوال المأثورة ، والأمثال ، والشواهد الشعرية من مظانها قدر المستطاع وما تعذّر عليّ تخريجه من مظانّه أشرت إلى المرجع الذي وجدته فيه .

ولم أترجم لأحد من العلماء الذين ذكرتهم في هذا البحث نظرًا لشهرتهم ، وقد علقت في الحاشية على بعض ما يحتاج إلى تعليق في النص من لفظ غامض أو تركيب أو خلاف أو تعدد رواية بيت ونحو ذلك .

واعتمدت في البحث على مهمات الكتب في النحو والصرف ثم على بعض ما يختص بمعاني القرآن الكريم ، إضافةً إلى اعتمادي على كتب التفسير وعلوم القرآن خصوصًا التي يكون مؤلفوها أو مصنفوها من علماء العربية كالزمخشري والأنباري والعكبري والسيوطي وغيرهم ، واعتمدت أيضًا على كتب اللغة ، وبعض معاجم البلدان ، وغيرها مما يتعرض فيه المؤلفون للكلام عن علة كثرة الاستعمال .

ويرجع السبب في اختياري هذا الموضوع إلى المشرف الأوّل في الرسالة وهو الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم – حفظه الله – حيث ثبّت لي فكرة اختياره موضوعًا أطرحه في رسالة الدكتوراة ، فقد كانت الفكرة تراودني من قبل حتى كدت أختاره موضوعًا أقوم بطرحه في مادة حلقة بحث التي دُرِّست لنا في برنامج السنة المنهجية لمرحلة الدكتوراة ، غير أني أدركت أن الموضوع عسير الجمع والترتيب ، والمادة التي كنا ندرسها كانت تعتمد على

إلقـــاء البحوث باستمرار في كل أُسبوع ، وقد يدركني الدور و لم أنته من التدوين فاخترت موضوعًا آخر .

والحـــقّ أن فكرة هذا الموضوع لديّ هي فكرة قديمة ترجع إلى الوقت الذي كنت أتصفح فـــيه كـــتاب الأشباه والنظائر للسيوطي حيث وجدت في باب الكاف — على ترتيب رتبه السـيوطي في كتابه — ما نصّه : " كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية "، وسـرد تحـت هذا العنوان نصوصًا كثيرةً متعددة صرّح فيها أصحابها بكثرة الاستعمال في المسائل التي ذكروها ، مما أثار لديّ الرغبة في جمع هذه المواضع وغيرها مما هو مدوّن في كتب العربية عن كثرة الاستعمال وأثرها في العربية .

وقد كنت أودّ دراسة هذه العلة في العربية لغةً ونحوًا وصرفًا إلا أنني لما عرضت الخطة على المشـــرف وقام بعرضها على مجلس قسم الدراسات العليا بالكلية طُلب مني تعديلها بحذف ما يخص اللغة ، والاكتفاء بما تناولته كتب النحو والصرف في هذا الجانب ، ومع ذلك فلم يخل البحث من إشارة إلى ما في اللغة من تأثر بهذه العلة ، لكن ليس على سبيل الدراسة كمسائل مسـتقلة وإن كانـت هناك مسائل متداخلة بين اللغة والتركيب النحوي ، وقد أفردت لها مسائل كسائر ما في البحث من مسائل .

وقـد اعتمدت في صياغة هذا البحث ، والحديث عن كثرة الاستعمال على خطة — دعتْ إليها الصياغة — وقد رتّبتُها على النحو التالي :

– المقدمة ، وبيّنت فيها أسباب اختياري هذا الموضوع ، وطريقة عرضه .

– التمهـيد ، وفـيه تحدثـت عن عدة مباحث ذات صلة بالموضوع ، كالحديث عن كثرة الاسـتعمال وكونهـا علّة من علل العربية ، ومدى تأثّر النحاة بعضهم ببعض في القول بها ، وتوضيح الآراء الفردية في الاعتماد عليها ، وأهميّة التعليل بها في ما حدث من تغيير وتصرف في لهجـات بعض القبائل ، وتوضيح شأن الكثرة والمراد بها في العلة ، وهل هي التي اعتمدت في وضـع قواعـد العربية أم أنها كثرة أخرى تختلف عنها ؟ وإذا كانت كثرةً غير تلك التي اعـتمدت في وضـع القواعـد فما شأنها لم تُعتمَد في ذلك ؟ وهل أصاب النحاة في طريقة ضـبطهم لقواعـد العربية ؟ وما موقف العلماء من هذه العلة ؟ وما طريقة تنبيههم إليها في مؤلفاتهم ؟ إضافةً إلى موضوعات أخرى لها علاقة بالحديث عن كثرة الاستعمال وستتّضح في أثناء الحديث عنها .

- قسمت البحث على بابين ، وجعلت في الباب الأول خمسة فصول ، وفي الباب الثاني أربعة فصـــول ، ورتّبـــت المسائل فيها على ترتيب ابن مالك في الألفيّة ، مقسّمًا إيّاها إلى مسائل الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والحركات ، والمسائل المشتركة بين هذه الأقسام .

وتحدثـــت في الباب الأوّل عن المسائل التي صُرِّح فيها بعلة كثرة الاستعمال ، على النحو التالي :

- الفصل الأول : الأسماء ، ويحتوي على المسائل التالية :

**المبحث الأول : بناء اللفظة على حالة واحدة وترك الاعتداد بالإعراب .

**المبحث الثاني : لغة النقص في الأسماء الستة .

**المبحث الثالث : استعمال الضمير المنفصل موضع المتصل .

**المبحث الرابع : التغيير في الأعلام .

**المبحث الخامس : إعراب ما سمّي بالفعل إعراب الأسماء .

**المبحث السادس : لفظ الجلالة .

**المبحث السابع : الحذف من الاسم الموصول المفرد ، والجمع .

**المبحث الثامن : حذف المبتدأ في قولهم : أَوْلَى لَك .

**المبحث التاسع : حذف خبر المبتدأ بعد " لولا " .

**المبحث العاشر : حذف اسم " لا " النافية للجنس ، أو خبرها .

**المبحث الحادي عشر : التغيير في قولهم : " لا يَدَيْ لَكَ " .

**المبحث الثاني عشر : استعمال المصدر نعتًا .

**المبحث الثالث عشر : حذف عامل المصدر .

**المبحث الرابع عشر : استعمال : " لدن " مع " غدوةً " .

**المبحث الخامس عشر : تغليب المعرفة على النكرة في مجيء الحال إذا اجتمعا في الجملة .

**المبحث السادس عشر : جمع اللفظ المضاف إلى ضمير المثنى .

**المبحث السابع عشر : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

**المبحث الثامن عشر : تفاوت صيغ المبالغة في الاستعمال .

**المبحث التاسع عشر : صياغة اسمَي التفضيل : " خَير وشَرّ " .

**المبحـــث العشـــرون : العطف في قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ ﴾ .

**المبحث الحادي والعشرون : اللغات في " ابن أُمَّ وابن عمَّ " .

**المبحث الثاني والعشرون : استعمال فُعَل في السبّ .

**المبحث الثالث والعشرون : استعمال " تعال " في الكلام .

**المبحث الرابع والعشرون : استعمال " هاء " بمعنى : خذ ، على صورة واحدة في جميع الحالات .

**المبحث الخامس والعشرون : التركيب في " ويْلُمِّه " .

**المبحث السادس والعشرون : التركيب في " هلمّ " .

**المبحث السابع والعشرون : تركيب " حيّهل " .

**المبحث الثامن والعشرون : ما كان من " أفعل " صفةً في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام .

**المبحث التاسع والعشرون : حذف التنوين في الأسماء المصروفة لغير الإضافة ولغير دخول الألف واللام .

**المبحث الثلاثون : ترك صرف ما ينصرف في الشعر .

**المبحث الحادي والثلاثون : وقوع الضمير المنفصل بعد " لولا " .

**المبحث الثاني والثلاثون : تغليب الليالي على الأيام في العدّ إذا اجتمعا .

**المبحث الثالث والثلاثون : التركيب في " أَيْشٍ " .

**المبحث الرابع والثلاثون : التركيب في " كأيّن " .

**المبحث الخامس والثلاثون : الحكاية .

**المبحث السادس والثلاثون : جمع فَعْل على أفْعُل .

**المبحث السابع والثلاثون : كثرة التغييرات في " ايمن " .

**المبحث الثامن والثلاثون : فتح عين " عَمْر " في القسم إذا اقترنت باللام .

**المبحث التاسع والثلاثون : حذف الياء من لفظ " إنسان " .

**المبحث الأربعون : حذف الياء مما كان على وزن " فُعَيْل " صحيح اللام في النسب .

**المبحث الأول والأربعون : تخفيف ياء النسب .

**المبحث الثاني والأربعون : الإمالة .

**المبحث الثالث والأربعون : القلب المكاني .

**المبحث الحادي عشر : الحرفية والاسمية في " منذ ومذ " ، ووجوب جرهما للحاضر .

**المبحث الثاني عشر : حذف الخافض .

**المبحث الثالث عشر : ورود " أوْ " للإباحة ، والتقسيم .

**المبحث الرابع عشر : حذف حرف النداء " يا " .

**المبحث الخامس عشر : استعمال " وا " في الندبة .

**المبحث السادس عشر : حذف اللام من " ويك ، ويكأنّ ".

**المبحث السابع عشر : استعمال " لا جَرَم " في معنى القسم .

**المبحث الثامن عشر : التركيب في " لَنْ " .

**المبحث التاسع عشر : الحذف في " سوف ".

**المبحث العشرون : حذف لام الأمر الداخلة على المضارع المخاطب به ، وحذف الجازم وبقاء عمله .

**المبحث الحادي والعشرون : حذف اللام من جواب " لو " .

**المبحث الثاني والعشرون : حذف " أمّا " من الكلام .

**المبحث الثالث والعشرون : استعمال " هَلاّ " في التحضيض .

**المبحث الرابع والعشرون : استعمال تاء التأنيث أكثر من ألف التأنيث .

**المبحث الخامس والعشرون : تأصيل الحرف الزائد على التوهّم .

**المبحث السادس والعشرون : إبدال الحروف .

**المبحث السابع والعشرون :وقوع عين الكلمة واوًا واللام ياءً .

**المبحث الثامن والعشرون :الإدغام .

الفصل الرابع : الحركات ، ويحتوي على المبحثين التاليين :

**المبحث الأول : التحريك لالتقاء الساكنين .

**المبحث الثاني : التحريك لغير التقاء الساكنين .

الفصل الخامس : المسائل المشتركة بين الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، ويحتوي على المباحث التالية :

**المبحث الأول : حذف الألف ، وزيادتها .

**المبحث الثاني : حذف عين الكلمة ، أو لامها .

**المبحث الثالث : حذف الهمزة " همزة القطع ، وهمزة الوصل ".

كما تحدثت في الباب الثاني عن المسائل التي يحتمل فيها التعليل بكثرة الاستعمال ، وذلك في أربعة فصول على النحو التالي :

– الفصل الأول : الأسماء ، ويحتوي على المباحث التالية :

**المبحث الأول : إضمار الفاعل .

**المبحث الثاني : حذف المفعول .

**المبحث الثالث : التكرير للتوكيد .

**المبحث الرابع : الحال المتقدمة على صاحبها .

**المبحث الخامس : حذف الموصوف .

**المبحث السادس : العدل في الإعراب إلى النصب على المدح بتقدير : أعني .

**المبحث السابع : قول الطائيين : " يا هذا زيد " .

**المبحث الثامن : أُفٍّ بكسر الفاء مع التشديد .

**المبحث التاسع : تقدّم صلة فعل مقدّر مفسَّرٍ بفعل مؤخّر .

– الفصل الثاني : الأفعال ، ويحتوي على المباحث التالية :

**المبحث الول : كثرة فَعلل في الكلام .

**المبحث الثاني : الاستغناء عن " وَدَعَ " بـــ" تَرَكَ " .

**المبحث الثالث : استعمال " كاد " في اليقين لإرادة الظن .

**المبحث الرابع : حذف الواو من " وَدَعَ يَوْدَع " مع كونه مبنيًّا لما لم يسمَّ فاعله .

– الفصل الثالث : الحروف ، ويحتوي على المباحث التالية :

**المبحث الأول : دخول اللام على " ما " الاستفهامية .

**المبحث الثاني : أصالة الهاء في هبلع وهجرع .

**المبحث الثالث : قلب الواو ألفًا.

– الفصـــل الـــرابع : المســـائل المشتركة بين الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، ويحتوي على المباحث التالية :

** المبحث الأول : التكرير للتوكيد .

** المبحث الثاني : حذف جواب الشرط إذا كان جملةً .

** المبحث الثالث : الحمل على المعنى .

- الخاتمة : وفيها ذكر أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث .

- الفهـارس : وهـي متعددة حيث وضعت فهرسًا لكل من الآيات القرآنية ، والأحاديث الشـريفة ، والاسـتعمالات العربـية ، والأشعار ، ومصادر البحث ومراجعه ، مرتّبةً على حروف المعجم ، كما وضعت فهرسًا لمحتويات البحث .

ولا يسعنى في ختام هذه المقدمة إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى الذي وفق لتدوين هذه الرسالة حتى جاءت على هذه الصورة فله الحمد والمنة .

ثم أتقـدم بالشكر والامتنان لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم الذي كان له الفضل الأكبر بعد الله سبحانه وتعالى في الإعانة على اختيار هذا الموضوع والإرشاد ثم الإشراف على تدوين أجزاءٍ من هذه الرسالة ، فأسأل الله عز وجل أن يجزل له المثوبة .

وأتقدّم بالشكر أيضًا لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم الذي قام بالإشراف عـلى تدويـن بقيّة أجزاء الرسالة ، والذي قدّم لي الكثير من وقته وجهده ، وتشجيعه حتى استوت هذه الرسالة على سوقها ، فله الشكر الجزيل .

وما أنسى تقديم الشكر أيضًا للقائمين على جامعة أمّ القرى وخصوصًا كلية اللغة العربية عـلى ما قدمته لي وما تبذله للطلاب من خدمة في سبيل رفعة العلم وعلو شأنه ، كما أقدم الشكر لكل من أعان على تدوين هذه الرسالة بوقته وجهده ومشورته .

هـذا ، والله أسـأل أن يوفّق إلى سبل الرشاد ، وأن يجيرنا من الخطل في القول والعمل ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

التمهيد

ويحتوي على سبعة مباحث :

الأول :**كثرة الاستعمال في العربية .

الثاني :**كلمة عن العلة والتعليل .

الثالث :**التعليل بكثرة الاستعمال .

الرابع :**كلمة عن حد الكثرة في القياس .

الخامس :**كثرة الاستعمال واللحن .

السادس :**أثر كثرة الاستعمال في اختصار كثير من الكلام .

السابع :**ظاهرة التخفيف في العربية .

المبحث الأول : كثرة الاستعمال في العربية :

من جوانب الدراسات التي تناولت اللغة العربية جانب دراسة التغييرات التي طرأت عليها في الألفاظ والتراكيب ، صوتًا ومعنًى .

والدراسة في هذا الجانب باب واسع ، تعدّدت موضوعاته ، وفروعه ، وطرق البحث فيه .

والذي يظهر من ذلك كلّه واضحًا جليًّا أن الذين عُنُوا بوصف مظاهر التغييرات في العربية حاولوا حصرها في عدّة عناصر يمكن إرجاع ما تفرّع بعد ذلك إليها .

وأهـــمّ تلك المظاهر ، وأكثرها ورودًا في كتب العربية : الحذف ، والزيادة ، والتركيب ، ويتبع ذلك كلّه تغيّر في المعنى والدلالة ، تطوّرًا كان ذلك للمعنى أو تبديلاً له إلى معنًى آخر .

و لم يفُـــت المتقدمين من علماء العربية تتبّعُ الاستعمالات ، ومظاهر التغيير في كلام العرب مع التعليل في بعض الأحيان لتلك التغييرات .

ويـــبدو أن الحـــذف هـــو الأكثر ورودًا في الكلام من بين سائر ما في كلام العرب من تصـــرفات ، وهـــو مـــا أوضـــحه ابن السراج بقوله : "..والمحذوفات في كلامهم كثير ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يَعْنُون "[١].

والحذف على سبيل الوجوب والجواز - لدلالة الحال - كثير في كلامهم[٢].

ويوضّـــح رضـــي الديـــن الاستراباذي أن علة وجوب الحذف في السماعيات هي كثرة الاســـتعمال ، وإنما توقفوا على سماعها ؛ لعدم وجود ضابط يدل على سبب وجوب الحذف فيها ، وهو كثرة الاستعمال[٣].

ومـــن أكثر الأبواب التي وقع فيها الحذف في العربية باب النداء ؛ لأن العرب أرادوا تخفيف مـــا يكثر استعماله على الألسنة ، وهو ما نبّه إليه ابن السراج أيضًا بقوله : "..والنداء موضع تخفيف "[٤].

عـــلى أنـــه مما يُلحظ في ظاهرة الحذف أن كثرة الحروف في الكلمة لا تكون علّةً موجبةً للحذف كما يوجبه كثرة استعمالها ، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقلت عن العرب على خـــلاف الأصـــل والقياس ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له ؛

---

(١) الأصول ١/٣٢٤ .

(٢) الإنصاف ٢/٨٣٤ .

(٣) شرح الكافية ١/ ١٢٩ .

(٤) الإنصاف ١/٣٤٩ .

فيجـــب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقـــاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياســـاً مطّرداً ، وهو ما بيّنه سيبويه في قوله : "..وليس كل شيء يكثر في كلامهم يُغيَّر عن الأصل ؛ لأنه ليس بالقياس عندهم "[1]، فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن يكون الحذف في حروف الكلمة لكثرتها أمرًا معتدًّا به تمامًا ؛ لورود النقل بخلافه[2]، وهذه مسألة مهمّة يجب التنبّه لها .

ويبـــيّن ذلك مذهب الكوفيين في أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه ســـقطت ألفه في التثنية ، فقالوا في تثنية خوزلى وقهقرى : خوزلان وقهقران ، وأن ما طال من الممدود يحذف منه الحرفان الآخِران ، فأجازوا في قاصعاء وحاثياء : قاصعان وحاثيان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود .

واحـــتج الكوفيون بقولهم : إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما ، وطال اللفظ بهما – والتثنية تُوجب زيادة ألف ونون ، أو ياء ونون عليهما – ازدادا كثرةً وطولاً ؛ فاجتمع فيهما ثقـــلان: ثقل أُصلي ، وثقل طارئ ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما ، كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم :اشهابّ اشهبابًا ، واحمـــارّ احمـــرارًا ، وأصـــله : اشـــهيبابًا واحميرارًا ؛ فحذفوا الياء لطول الكلمة ، وكثرة حرفوها..وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء ؛ لقلة حروفه .

واحـــتج البصريون بأنه لا يحذف منهما شيء ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ، فينـــبغي أن لا يحذف منه شيء قلّت حروفه أو كثُرتْ ، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذفت فيما قلّت حروفه ، فقالوا في تثنية جُمادَى : جمادَيَيْن من غير حذف[3].

ومـــا أدّى إلـــيه تتـــبع استعمالات العرب في الكلام التنبيه على عدد من الحروف كثر اســـتعمالها في العربـــية مقارنةً بالأمم الأخرى ، وذلك كالعين والضاد ؛ فهما قليلان في لغة بعض الأمم ، ومفقودان عند كثير منهم ، فانفردت العربية بكثرة استعمالهما ، بل إن بعض

---

(١) الكتاب ٢/ ٢١٣ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٥٧ – ٧٥٨ .

(٣) السابق ٢/ ٧٥٤ – ٧٥٥ .

الحروف قد انفردت به العربية ، وذلك كالحاء[١].

وقد تناول آخرون الحديث عن تطور دلالة الألفاظ نتيجة كثرة دورانها على الألسنة ، وإن كنا قد حصرنا الحديث في هذا البحث عن التغييرات النحوية والصرفية ، غير أنه لا مانع أن نتعرض لحديث سريع عن التغييرات في اللغة ، وهو أمر لم يسلم منه البحث على الجملة .

ومـــن ذلك التنبيهُ على أن الحَتْف في الأصل : الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ، ثم يطلق عـــلى مـــا يكـــون منه الهلاك ، فيقال : هذا السبع حَتْف لمن يلقاه ، وهذه العَقْرب حتف كـــذلك ، بالتذكير ؛ نظرًا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفًا ساغ لأمية في بعض شعره أن يُلحق به التاء التي تلحق الوصف ؛ فقال : الحيّة حتْفة[٢].

وجاء في كلام ابن فارس : " (باب نفي الشيء جملةً من أجل عدمه كمال صفته) .

قال الله عز وجل في صفة أهل النار : ﴿ ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَى ﴾[٣] فنفى عنه الموت ؛ لأنـــه ليس بموت مريح ، ونفى عنه الحياة ؛ لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة ، وهذا في كلام العرب كثير "[٤].

وأشار إلى أبواب من العربية يكثر الكلام بها كالاعتراض ، والإيماء[٥].

وقـــد نـــبّه العـــلماء إلى أمور كثيرة في اللغة يكثر استعمالها ، ومن ذلك : استعمال لفظ البشارة ، والمراد بها : أول خبر يرد على الإنسان من خير أو شر ، فأكثر استعماله في الخير ، واستعماله في الشرّ قيل : مجاز ، وقيل : حقيقة ؛ فيكون مشتركًا [٦].

---

(١) همع الهوامع ٣/٤٥٠ .

(٢) الخصائص ١/١٥٤ ، الحاشية (٣) .

وقول أمية بن أبي الصلت الذي أشار إليه هو :

وَالْحَيَّةُ الْحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا***مِنْ جُحْرِهَا آمِنَاتُ اللهِ وَالْكَلِمُ

وروي أيضًا : بَيتها ، موضع " جحرها "، انظر : ديوان أمية ٥٧ ، وانظر : لسان العرب ٩/ ٣٨ ، والحيوان ٤/ ١٨٧ .

(٣) سورة الأعلى ، الآية (١٣) .

(٤) الصاحبي ٤٣٥ .

(٥) السابق ٤١٥-٤١٦ .

(٦) التبيان في تفسير غريب القرآن لأحمد بن محمد الهائم المصري ١/ ٦٩ ، وانظر : ٧٥ ، ٣٢٧ ، ولسان العرب ١/٩٩ ، ٢٤٥ ، ٣٩٤ ، ٦٢٠ ، تفسير البيضاوي ٤/ ١٧٨ ، و إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٦/ ١٦٣ .

ويذكر بعض العلماء حكمة العرب في بعض تصرفاتهم في لغتهم ، مع توضيح ما يتبع ذلك التصرف من تغيير ؛ فهم قد يحذفون ويعوّضون شيئًا بدل المحذوف ؛ طلبًا لإتمام اللفظ بما هو أسهل عليهم في النطق ، وقد يحذفون ولا يعوّضون .

قـــال ابـــن خالويه : "..العرب قد تحذف طلبًا للتخفيف من غير تعويض ، وتعوّض طلبًا للإتمام ، وكلّ من ألفاظها ، ومستعمل في كلامها "[١].

ويبـــيّن أبو الحسن الورّاق أن التعويض في الكلام عند الحذف أكثر من عدمه ؛ إذ يقول : "..والتعويض في كلام العرب أكثر "[٢].

ويعتمد ترجيح بعض الآراء في جانب من قواعد العربية ، ومسائلها على مراعاة الاحتجاج بكـــثرة الاستعمال ، وليس ذلك في الألفاظ والتراكيب فحسب ، بل في الأصول التي يُعتَمد علـــيها في دراســـــة العربية ، مما أدّى إلى بقاء التعارض بين الحذف والتقدير – على سبيل المثال – في بعض مسائل العربية .

ومثال ذلك ما ذكره الرضي في قوله : "..كثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم أدّى إلى ترجـــيح الطلب – ويقصد به قسيم الإنشاء – على أصالة السلامة من الحذف والتقدير ، ولذا بقي التعارض بينهما قائمًا في نحو : أمّا زيد فاضربْه "[٣].

إن فُشُـــوّ الشيء في الاستعمال وقوّته في القياس هو غاية ما يُبحث عنه في اللغة ، كما في النصـــب والجر والجزم بعوامل هذه الأحكام[٤]، فلا يقع حكم من الأحكام السابقة في موقع إعـــرابي إلا مع وجود عامله ولو تقديرًا ؛ ولذا لا يحذف الجار ، والجازم ، والناصب للفعل غالـــبًا إلا في مواضع قَوِيَتْ فيها الدلالة عليه ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها[٥].

وفيما يتعلق بتغيير الكلم بالتركيب يقول الخليل : "..والعرب..إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضمّوا بعض حروف إحداهما إلى بعض حروف الأخرى[٦].

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٢١ .

(٢) علل النحو ٦٤٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١/١٧٢ .

(٤) الخصائص ١/ ١٢٦ .

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٦٠٩ ، ونقله عنه السيوطي في الإتقان ٢/ ١٦٠ .

(٦) العين ١/ ٦٨ .

وقال الفراء : "..ولا تنكرنّ أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام "[١].

وقال ياقوت الحموي : "..جَوبَرة : المحلة التي بأصبهان ، يقال له : جَوبَر ، وجَوبَرة ، وبالبصرة الجوبرة ، وهو اسم مركَّب غُيِّر ؛ لكثرة الاستعمال "[٢].

إن التغيير الذي يحدث في الكلمات لا يكون - أحيانًا - لغاية ثقلها ، بل يكون لطلب الخفة فيها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل — كما يقول الرضي — وبخاصة إذا كانت مستعملةً في الكلام بكثرة ؛ إذ كلّ كثير مستثقل وإن خفّ[٣].

فالهمز مثلاً لما كان أثقل الحروف نطقًا ، وأبعدها مخرجًا تنوّعت طريقة العرب في تخفيفه ، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفًا ؛ ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم[٤].

ويتعلق بالزيادة لكثرة الاستعمال أن مما قضت به أحكام النحاة أنه ليس في العربية موضع تدخل فيه اللام بين المضاف والمضاف إليه غير فاصلة بينهما - كما في قول الشاعر :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ*** يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ[٥]_

إلا في النفي والنداء ؛ لكثرتهما في كلامهم ، وهم مما يغيّرون الأكثر ورودًا في كلامهم .

وفي زيادة اللام المقحمة في النفي والنداء لكثرتهما قال الزجاجي : "..''لا يَدَيْ لَكَ''، إنما حذفت النون لتقدير الإضافة ، فإن قال قائل : فلم جاز ألا تفصل هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الموضع ، وقد فصلت بينهما في سائر الكلام ؟ قيل له : إنما جاز ذلك في النفي لكثرته في الكلام ، وهم مما يغيِّرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام ، وكذلك تزاد هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النداء أيضًا لكثرته في الكلام .

وذكر سيبويه أن زيادة هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النفي والنداء بمنزلة تكرير الاسم وتقدير إضافة الأول إلى ما بعد المكرر كقول العرب يا زيد زيد عمرو فإنما أقحمت الثاني توكيدا وقد رووا إضافة الأول إلى ما بعد المقحم كما قال جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَالَكُمُ*** لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ[٦]"[٧].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤ ، وانظر أيضًا : ١٤٩ .

(٢) معجم البلدان ٢/ ١٧٧ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٣/ ٦٨ .

(٤) الإتقان ١/ ٢٦٢ .

(٥) من البسيط ، للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ ، وانظر : اللامات ١/ ١٠٩ ، الخصائص ٣/ ١٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢ ، والإنصاف ١/ ٣٣٠ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠-١٣٢ ، ٤/ ١٠٨ ، ١١/ ٣٣ ، ٣٥ .

(٦) البيت من البسيط ، انظر : ديوان جرير ٢١٢ ، والكتاب ١/ ٥٣ ، ٢/ ٢٠٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ، والخصائص ١/ ٣٤٥ ، واللامات ١٠١ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥ ، ٣/ ٢١ ،وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٤/ ٩٩ ، ١٠٧ .

(٧) كتاب اللامات ١٠١ ، وانظر : ١٠٩ ، والكتاب ٢/ ٢٠٥-٢٠٧ .

وعلى أن النداء في كلامهم أكثر من النفي بيّن سيبويه أن أوّل كل كلام النداء ، وإنما يترك في بعضه تخفيفًا ، وذلك أن سبيل المتكلم أن ينادي من يخاطبه ليقبل عليه ، ثم يخاطبه مخبرًا له، أو مستفهمًا ، أو آمرًا ، أو ناهيًا ، وما أشبه ذلك ، فإنما يترك النداء إذا عُلم إقبال المخاطب على المتكلم استغناءً بذلك ، قال : وربما أقبل المتكلم على مخاطبه وهو مُنْصِت له مقبل عليه فيقول له مُصغٍ له : يا فلان ؛ توكيدًا ثم يخاطبه(١).

ومما يؤكده علماء العربية أن الاعتداد بالأكثر في الاستعمال أولى من الاعتداد بالأقلّ(٢)، ولكن يبقَى على أن نسلّم بهذه القاعدة توضيحُ حقيقة الاعتداد بالأكثر في الاستعمال ، وهو ما يحاول هذا البحث توضيحه جاهدًا في سبيل الوصول إلى مفهوم أدقّ وأوسع في طريقة وضع قواعد العربية وصوغ قوانينها .

وكثرة الاستعمال من الأمور التي ساعدت العلماء على الاستدلال للغة التي نزل بها القرآن الكريم ، فقد أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا فإنه نزل بلغة التميميين ، كالإدغام في : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ ﴾(٣)، وفي : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾(٤)؛ فإن إدغام المجزوم لغة تميم ؛ ولهذا قلّ ، والفكّ لغة الحجاز ؛ ولهذا كثُر نحو : ﴿ وَلْيُمْلِلْ ﴾(٥)، ﴿ يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾(٦)، ﴿ يُمْدِدْكُمْ ﴾(٧)، ﴿ اُشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴾(٨)، ﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾(٩)،(١٠).

إن استعمال اللفظة من حين لآخر على تفاوتها في كثرة الاستعمال في كل فترة من فترات استعمالها لَيؤثّر على المعنى ، وهو أمر يؤدّي ببعض الألفاظ والتراكيب إلى الغموض أحيانًا .

ويؤكّد ذلك قول السيوطي متحدثًا عن الاستعمالات القرآنية : "..ومنها عدم كثرة

---

(١) كتاب اللامات ١/ ١٠٩ ، وانظر الكتاب ٢/ ٢٠٨ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٦٧٧ .

(٣) سورة الحشر ، من الآية (٤) .

(٤) سورة المائدة ، من الآية (٥٤) .

(٥) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٢) .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية (٣١) .

(٧) سورة آل عمران ، من الآية (١٢٥) ، وسورة نوح ، من الآية (١٢) .

(٨) سورة طه ، من الآية (٣١) .

(٩) سورة طه ، من الآية (٨١) .

(١٠) الإتقان ١/ ٣٩١ .

الاستعمال الآن ، نحو : ﴿ يُلْقُونَ السَّمْعَ ﴾[١]، أي : يسمعون ، ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[٢]، أي : متكبِّرًا ، ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾[٣]، أي: نادمًا "[٤].

والشيء إذا كثر عند العرب عَدلتْ به عن المألوف سواء أكان لفظًا أم معنًى .

قال السيوطي في بعض المواضع متحدثًا عن التخفيف بالحذف لكثرة الاستعمال : "..وياء﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[٥]، وسأل المؤرِّجُ السدوسيُّ الأخفشَ عن هذه الآية فقال : عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، و" الليل " لَمَّا كان لا يَسري وإنما يُسرَى فيه نقص منه حرف ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[٦] الأصل : بغيّةً ، فلما حُوِّل عن فاعلٍ نقص منه حرف[٧].

وقد يؤدي التعليل بكثرة الاستعمال إلى مخالفة طريقة النحويين في الإعراب .

قال ابن منظور : "..وحكى اللحياني :..والبدء ، والبديء : الأوّل ، ومنه قولهم : افعله بادي بدء ، على فَعْل ، وبادي بديء ، على فَعِيل ، أي : أوّل شيء ، والياء عن بادي ساكنة في موضع النصب ، هكذا يتكلّمون به ، قال:وربما تركوا همزةُ لكثرة الاستعمال "[٨].

فالياءُ في " بادي " بعد ترك الهمز وإبداله إليها ساكنةٌ ، مع أنها نابتْ عن حرف منصوب وكان حقها أن تُفتح؛إذ لا ثقل في ظهور الفتحة على الياء في المنقوص ، وذلك لخفة الفتحة ؛ وإنما كان ذلك مبالغةً في التخفيف ؛ فالسكون أخفّ من الفتحة ؛ إذ لم يكونوا لِيُسقطوا ، أو يبدِّلوا حرفًا ويُبقوا حركته في الغالب وهم يقصدون المبالغة في تخفيفه .

كما تؤدي كثرة الاستعمال إلى التباس القواعد على النحويين أنفسهم .

قال ابن السراج : "..وقد اختلف النحويون في " دخلت البيت " هل هو متعدّ ، أو غير

---

(١) سورة الشعراء ، من الآية (٢٢٣) .

(٢) سورة الحج ، من الآية (٩) .

(٣) سورة الكهف ، من الآية (٤٢) .

(٤) الإتقان ٢/ ٥٠ .

(٥) سورة الفجر ، من الآية (٤) .

(٦) سورة مريم ، من الاية (٢٨) .

(٧) الإتقان ٢/ ١٥٤ .

(٨) لسان العرب ١/ ٢٧ .

مـــتعدّ ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع ، وهو عندي غير متعد كما قدّمناه..وإنما حذفوه استخفافًا "[١].

وربمـــا أدّى بهم اعتداد كثرة استعمال الكلمة إلى اتخاذها اصطلاحًا ، كاصطلاحهم كلمة "الجزم" على سبيل المثال .

قال الخليل "..والجزم بالدعاء ، تقول : يا رب اغفر لنا ، والدعاء لمن فوقك ، والأمر لمن دونـــك ، تقول : قل للخليفة : انظر في أمري ، فهذا دعاء وطلب ، قال الله – تبارك وتعالى –: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[٢]، وتقول : لا يزل صاحبك بخير ، أي : لا زال ، قال الله – جل وعز –: ﴿فَلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾[٣]معناه : فلا آمنوا ، دعا عليهم ، قال الشاعر :

فَلاَ يَزَلْ صَدْرُكَ فِي رِيبَةٍ***يَذْكُرُ مِنِّي تَلَفِي أَوْ خُلُوصِي[٤]

أي فلا زال ، صرفه من نصب إلى جزم ، والسلام جزم ، والأذان جزم ، وهذا مما اصطلحت عليه العرب لكثرة الاستعمال"[٥].

ويمكـــن القول بأن الوصول إلى كل ما علّل لـــه من تصرف أو تغيير بكثرة الاستعمال ، بمعنى – حصر الأقوال التي وردت مصرّحةً بهذه العلة أو متضمّنةً لها – مَرهُون باستيعاب جميع مـــا دُوّن في العـــربية ، بل في سائر ما دوّن بالعربية مما يهتم بتفسير الألفاظ ، والمسميات ، وهذا ما لا يدّعيه أحد .

وجُـــلّ ما يرد في كتب العربية وغيرها مما يتناول هذه القضية أو يدخل تحت موضوعها إنما هـــو تكـــرار قـــد يقـــع مع بعض إضافاتٍ حَسْب الملكة العلمية التي يمتلكها صاحب تلك الإضافات ، وحسب الشواهد ، والاستعمالات التي تمكن من الوصول إليها مما لم يقع عليها غيره من العلماء ، وأهل الرأي .

---

(١) الأصول في النحو ١/ ١٧٠-١٧١ .

(٢) سورة الفاتحة ، من الآية (٦) .

(٣) سورة يونس (٨٨) .

(٤) البيت من الرجز ، لا يعرف قائله ، انظر : الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٢٦ .

(٥) الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٢٦ .

المبحث الثاني : حول العلّة والتعليل :

من طبيعة الإنسان على وجه العموم أنه يترع إلى التعليل والبحث عن العلل والأسباب في حـــدوث الأشـــياء ، وهو يربط الظواهر بعضها ببعض ، ومن طبيعة العقل تتبُّع الجزئيات ، وجمـــع المتشابه لإطلاق الحكم عليه والوصول إلى قاعدة علمية ، ومن أُجل هذا فلا غرابة أن يكون الحديث عن التعليل قديمًا وأن يكون التعليل متصلاً بالحكم النحوي حيث وجد .

إن غرض التعليل هو إظهار مدى خضوع الجزئيات للقواعد والأحـــكام التي تضبط علمًا مّا ، وعلم النحو حين تأثر بعلم الدين والكـــلام ناله ما نال تلك العلوم من البحث الدؤوب عن العلة وطريقة النظر فيها[١].

ويرى الدكتور محمد عيد أن التعليل بدأ في النحو سابقًا لكل من الفقه وعلم الكلام ، وأن التعليل تسرب إليه متأثّرًا بمنطق أرسطو ثم دخل الفقهَ وعلمَ الكلام ، وسَيطر على هذه الثلاثة وتأثّر كل منها بالآخر بفعل الدفعة المنطقيّة التي ساقتهم جميعًا إلى ذلك .

ويرى أيضًا أن التعليل النحوي لم يسلك طريق الفقه أو علم الكلام حتى وصل إلى النحو ، بـــل هو صدًى للتعليل المنطقي من ناحية ، وللمجهود الذهني العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في الدين واللغة فيما بعد[٢].

لقد سئل الخليل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه[٣].

والناظر في كتاب سيبويه ، والمتأمل له سوف يجد أن علماء العربية الذين روى عنهم هذا الإمام يستخدمون ضروبًا من العلل تختلف في سهولتها وإغراقها[٤].

وقد قسم الزجاجي العلة ثلاثة أقسام هي :

أولاً : العلل التعليمية .

ثانيًا : العلل القياسية .

ثالثًا : العلل الجدلية النظرية .

---

(١) النحو العربي للدكتور مازن المبارك ٥١-٧١ .

(٢) أصول النحو العربي ١١٨ .

(٣) الإيضاح للزجاجي ٦٥،٦٦ .

(٤) النحو العربي ٥١ .

فالقسم الأول هو الذي يتوصل به إلى تعلم كلام العرب بقياس المعدوم على نظير الموجود ، فإذا سمعنا مثلاً " قام زيد فهو قائم ، وصام فهو صائم " عرفنا كيف يصاغ اسم الفاعل ؛ فقلنا : سجد فهو ساجد ، وذهب فهو ذاهب ، وهذا ما يعرف بالقياس .

والقسم الثاني وهو العلل القياسية ، كأن يقال : لم نصبت زيدًا بـ" إنّ " في قولك : إنّ زيدًا قائم ؟ ونحو ذلك ، وهذا لا يفيد نطقًا ولا تعليمًا .

والقسم الثالث وهو العلل الجدلية النظرية ، وهي أشد من القياسية إغراقًا في الذهن ،كأن يقال في باب" إن " وأخواتها :من أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال شبّهت ؟[1].

فالعلل الجدلية النظرية متفرعة عن العلل القياسية ، ولما كانت القياسية افتراضًا لا داعي له أدّت إلى التناقضات التي كشفت عنها العلل الجدلية ؛ فالكلام ينقض بعضه بعضًا على حدّ قول الزجاجي ، ولكن النحاة لا يدعون هذا التناقض على ظاهره ، بل يبحثون فيما وراء هذه العلل ويتعمّقون في التفريع والتماس العلائق التي تثبت أن الكلام غير متناقض[2].

وهنا يراودنا سؤال جدير بنا أن نعرف محاولات الإجابة عنه وهو :

هل للتعليل وجود في النحو ؟

لمعرفة الإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من معرفة الأسباب التي ذكرها علماء النحو عن التعليل ، وهي كالآتي :

أولاً : التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام ، وأن الله سبحانه وتعالى قد حبا بها العرب ؛ لأن نفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها ، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها ؛ فكان التعليل لأجل ذلك .

ثانيًا : إن هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونياتهم عند المنطق ؛ والنحاة يعلّلون لما قام في النيّات والعقول ولذا يقول الخليل مؤكدًا هذا الزعم في مثاله الذي ذكره عن العلة : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه .

وأيد ابن الأنباري هذا الرأي – وهو يتحدث عن تخصيص العلة .

---

(١) الإيضاح للزجاجي ٦٤-٦٦ .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة ١٦٣-١٦٥ .

ثالثًا : الإحساس بالخفة أو الثقـــل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه ، وهو أمـــر يعود إلى خصوصية النحوي وذوقه ، وهو ما يوضّحه قول ابن جني – وقد سئل عن علة العدل في الأسمـــاء دون غيرها فردّ قائلاً –: "..إذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها " ثم ذكر العلة .

رابعًا : إن العرب علّلوا لنطقهم ومن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ما عَلّلوا به .

والناظر لهذه الأمور الأربعة يلاحظ عليها أن حكمة الله ونيّة العرب أمور غيبيّة لا علاقة لها باللغة ، وهذا أمر يخرج عن قدرة الباحث .

ثم إن الطبـــيعة والإحساس أمران غيرُ منضبطَين ، وإنما هما من إحساس النحوي وطبيعته ، والمنقول عن العرب شيء ساذج لايقاس بما أتى به النحاة من غرائب العلل .

إن اختلاف النحاة في التعليل وقع بعيدًا عن اللغة فالخلاف – كما يرى بعض الباحثين – وقـــع في فلسفة النحو بصورة أشدّ وضوحًا من وقوعه في النحو نفسه ؛ ذلك أن التعليل في النحو يأتي بعد تقرير الأحكام النحوية المتفق عليها والمختلف فيها .

والعلل عند من حصرها من النحاة على نوعين :

– علل تعليمية ويعرف بها كلام العرب .

– علـــل قياســـية ولا يعرف بها كلام العرب ، ويقال لها أيضًا علل الجدل والنظر وأحيانًا يقال علة العلة .

أما ابن مضاء القرطبي فله مع الحديث عن العلة شأن آخر حيث حصرها في ثلاث نقاط – كما يقول الدكتور محمد عيد .

وهذه النقاط الثلاث هي :

أولاً : تحديـــده معـــنًى عامًـــا لكلا النوعين المتقدمين وهما عنده العلل الأُول والعلل الثواني والثوالث.

فـــالأُول يمكن بها معرفة كيفية النطق بكلام العرب المدرك بالنظر ، والثواني هي فضلة عن ذلك .

وهو يحكم على الثواني والثوالث بوجوب السقوط من البحث والدراسة ؛ إذ لا فائدة من معرفتها لمعرفة كلام العرب .

ثانـــيًا : موقفـــه من العلل الثواني والثوالث بكل مظاهرها المختلفة ؛ فهي عنده على ثلاثة أقسام :

- قسم مقطوع به : وهي العلل التي تقطع أسئلة السائل بعد معرفتها .
- قســـم فيه إقناع : وهي العلل التي يكون التعليل فيها غير بيّن – كما يقول – فهي مبنية على أساس المشابهة ، وهي مشابهة ذهنية ضعيفة ، فإذا انهار الأساس انهارت هذه العلل .
- قسم مقطوع بفساده : وهي العلل التي لا قيمة لها إطلاقًا ، فلا تفيد نطقًا ولا تقنع عقلاً .

لقد أورد ابن مضاء ما يدل على أن بعض العلل تدل على حكمة العرب أو على التخفيف ، ولــيس هذا رأيًا له بل مسايرة للنحاة فيما ذكروه ؛ لأن منهجه رفض هذا النوع من العلل من أول الأمر ؛ لأنه لا يفيد نطقًا وبالتالي رفض التعلل له .

إن التعلــيل المنطقي لم يعد صالحًا كوسيلة عملية في اللغة بخاصة ، والمنهج العلمي الحديث في البحـــث في العلة والتعليل مفاده أن النافع من التعليل ما يصف الأشياء ، أما ما يبحث عن الغايات والأهداف فلم يعد وسيلةً نافعةً للبحث – كما كان ذلك في منهج أرسطو ومن تبعه من العلماء .

إن التعليل في النحو تتجاذبه ناحيتان تحددان موقعه من هذا العلم ، وهاتان الناحيتان هما : الوصف والغاية .

ويتضـــح مـــن هذا فرق ما بين المسلك العلمي والواقعي الوصفي والمسلك الغائي ؛ لأن الأخـــير فلسفي ذهني ؛ فالمراد من التعليل معرفة كيف يتكلم الإنسان ، لا لماذا يتكلم ؛ لأن معـــرفة سبب كلام الإنسان غيب خارج عن حدود الطاقة البشرية ، أما معرفة كيفية الكلام فإنه مما يطيق البشر تحديده والخوض فيه .

والتعليل الوصفي أيضًا – ويراد به العلل الأُول أو التعليمية – يتفق مع اعتداد اللغة ظاهرةً إنسانيةً اجتماعيةً يمكن به ضبط اللغة ، وتحديد خواصها ، أما التحليل الغائي وهو الذي تمثله العلل الثواني والثوالث فإنه يقوم على الصنعة ويعتمد على الذهن في بيانه ووضوحه ، وهو أمر لا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف .

إن رفض ابن مضاء ما تعرض له من الآراء في التعليل واحتكامه إلى اللغة في ذلك عمل قد حالفه فيه الصواب والتوفيق – كما يرى الدكتور محمد عيد .

وأقـــل ما في صنيع ابن مضاء القرطبي أنه قد أزاح عن اللغة ودراســـتها ما أثقلها ، وأثقل أعمـــال الباحـــثين والدارســـين في علم العربية ، لا على جهة الارتياح والتخلص من صنيع القدماء ولكن على جهة المطلب الحقيقي المفترض في دراسة حقيقة اللغة وكيفية التحدث بها

بطريقة مستقيمة[١].

ويحسن بنا في دراسة العلل – كما تقول الدكتورة منى إلياس – أن نميز بين العلل الصرفية والعلل النحوية إذا تجاوزنا بها ما سماه بعضهم العلل الأولى وهي في الواقع لا تتجاوز القواعد المطّـــردة إلى ما وراءها مما اعتل به النحويون وجعلوه أسبابًا مفضيةً إلى تلك الأحكام ، فإنا نراها تعود إلى أسباب لسانية بحتة .

فالعلل الصرفية تعود في الأغلب إلى أسباب لسانية بحتة مدارها على اجتناب الثقل وطلب الخفـــة أخذًا بما جرى عليه العرب في نطقهم ، فما من إنسان يقوى على إنكار أن وقوع ياء ساكنة مثلاً بعد ضم أو واو ساكنة بعد كسر لا يخلو من صعوبة وعسر...فهذه الأمثلة كلها مدارها على علة واحدة علل بها النحويون هذه الظاهرة وهو الفرار من الثقل وطلب الخفة ، إلا أنها تتفاوت أيضًا في الثقل .

على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية ؛ فإن كثيرًا من صور التأليف التي يحكم بها النحويون بأنها غير سائغة يحس الإنسان بمجافاتها للعلامة اللغوية[٢].

إن علة كثرة الاستعمال – وهي من علل العربية – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المـــتفقهين كما يرى ابن جني[٣]؛ وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ؛ وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا غير ظاهرة لنا[٤].

* * *

(١) أصول النحو العربي ١٤٧ بتصرف .

(٢) القياس في النحو ٤٨،٤٩ .

(٣) الخصائص ١/ ٤٨-٤٩ .

(٤) القياس في النحو ٤٩ .

المبحث الثالث : التعليل بكثرة الاستعمال في كتب العربية والعلوم الأخرى :

مما أشار إليه النحاة وحاولوا الاعتماد عليه عند التعليل للتغييرات غير المطردة في العربية علّةُ كثرة الاستعمال .

ومن أكثر أنواع التغيير التي علّل لها بكثرة الاستعمال التغيير بالحذف في اللفظ المنطوق به ، ثم تبعته في ذلك الكتابة .

والغالب في هذا النوع أن يقع في الصيغ لا في التراكيب كما يتّضح ذلك في الترخيم مثلاً .

ويرى الدكتور طاهر حمّودة أن سيبويه يُعدّ صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال ؛ حيث فسّر بها أنواعًا شتّى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضع كثيرة من كتابه[1]، وإن كان بعض هذه التفسيرات منسوبةً إلى الخليل[2]، غير أني أرى أن الخليل هو صاحب النظرية ، وكتاب العين دليل على ما ذهبت إليه ، وإنما كثرت هذه العلة عند سيبويه لأنه أكثر تعرّضًا في كتابه لمواضع التعليل بها من الخليل ؛ ولأنه وضع كتابه لضبط قوانين كلام العرب ، وهذا يتطلب تتبع ألفاظهم ، ومراعاة الدرجة في كثرة ورود الألفاظ في كلامهم ، وأثر تلك الكثرة على تكوين الكلام العربي عمومًا ، وتوضيح صفاته .

وقد أوضح أبو البركات ابن الأنباري أن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، فقال : " ألا ترى أنهم قالوا في لم يكن : لم يك ، فحذفوا النون ؛ لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في لم يصن : لم يَصُ ، ولا في لم يهن : لم يَهُ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا في لم أبال : لم أُبَلْ ، فحذفوا الكسرة ؛ لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في لم أوال : لم أَوَل ، ولا في لم أعال : لم أُعَل ؛ لأنه لم يكثر استعماله[3].

ونُقل عن أبي الحسن الأخفش أنه كان يذهب إلى أن ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من كثرة استعمالها إيّاه ، فابتدءوا بتغييره ؛ علمًا بأن لا بدّ من كثرته الداعية إلى تغييره[4].

---

(١) انظر مثلاً : الكتاب ١/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٣/ ٢٨٩ ، ٥٠٤ ، ٤/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٣٥ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٤٠-٥٤١ .

(٤) الخصائص ٢/ ٣١ .

لقـــد استعمل علماء العربية ألفاظًا شتّى ، وعبارات متنوعة للتعبير عن كثرة الاستعمال ؛ فيعـــبرون عن ذلك بكثرة دوران اللفظة على الألسنة أو في الكلام ، أو بفشوّها في العربية ، بكـــثرة ورودهـــا في مصدر من مصادر اللغة كالقرآن الكريم مثلا ، أو بعدم إمكان إحصاء شـــواهد تلـــك اللفظة أو ذلك التركيب ، أو بقولهم : هذا واسع في العربية ، أو وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، أو كثرة النطق ، والتلعُّب بالكلمة ، وسيرد معظم هذه التعبيرات في أثناء صياغة مسائل هذا البحث .

والأكثر ورودًا في كلام العلماء عن هذه العلة التعبير عنها بكثرة الاستعمال ، وهو ما نجده عـــند العلماء الذين يكثرون في كتبهم من ذكر العلل ، والربط بينها وبين الظواهر الغريبة في العربـــية ، أو الظواهـــر التي خالفت قواعد العربية المشهورة ، ولو كانت مستعملةً استعمالاً فصيحًا عند قوم من العرب ، وسواء كان ذلك في اللفظ أو الكتابة .

وقـــد يساوي قولهم : كثير مستعمل ، أحيانًا لكثرة الاستعمال ولكن مع التعضيد بأقوال أُخر ، فقد ورد في كلام ابن خالويه أن إضمار الفعل لدليل كثير مستعمل في كلام العرب[1]، ومـــع تعضيد هذا القول بأقوال المصرحين بكثرة الاستعمال في هذه المسألة يكون تعليل ابن خالويه — عند التدقيق — موافقًا لهم ، خصوصًا مع كون المسألة هنا مسألةً قياسيةً ، تحكمها قاعدة ، ؛ فهي تحتاج إلى دقة التعبير .

والملاحـــظ من تتبع مواضع التصريح بهذه العلة في المصنفات أن معظم العلماء لم يكونوا يهـــتمون غايـــة الاهتمام بمدى ما يؤدي إليه قولهم بكثرة الاستعمال ، وهو ما عانى بسببه الباحـــثون في الدراسات العربية من غموض فكرة التعليل بهذه العلة ، والاعتماد عليها ، مع كثرتها في سائر مصنفات العربية .

ونود أن نتعرض هنا للحديث عن ورود هذه العلة في كتب أشهر علماء العربية ، وبعض من له إلمام بها من أصحاب العلوم الأخرى ، ابتداءً من الخليل بن أحمد الفراهيدي ، علمًا بأن هذا البحث سيتناول – بالمناقشة والتحليل – قدرًا من المسائل الواردة في كتب هؤلاء العلماء عند دراسة المسائل المتعلقة بهذا الموضوع .

وسيكتفي البحث هنا بإيراد بعض المصنفات لكل من ذُكر ؛ كدليل على اهتمام صاحب التصنيف بهذه العلة في عموم دراسته للعربية وقوانينها على جهة التغليب .

---

(١) الحجة ٦٧ .

ومن أشهر العلماء الذين اعتدوا بهذه العلة في مؤلفاتهم :

أوّلا : الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه :

يعدّ الخليل بن أحمد إمام علماء العربية ؛ فهو أستاذ سيبويه ولا شكّ ، ومنه استقى بعض الطرائق والأدلة في ضبط قوانين العربية وقواعدها ، وعليه يُعوِّل هو وغيره في معرفة استعمالات العرب ، وهو صاحب علم العروض ، ومعجم العين ، وغيرهما .

ومن هنا نود أن نجمع الحديث عنهما في هذا الموضوع ؛ حيث يضم كتاب سيبويه جملةً من آراء شيخه الخليل .

ومن المسائل التي علل فيها الخليل بكثرة الاستعمال – على سبيل المثال – مسألة التركيب في " لن " ؛ حيث يرى أن أصلها " لا أن " وإنما حذفت الألف والهمزة تخفيفًا ؛ لكثرة دوران الكلمة على الألسنة[١].

وإذا كان النحاة يعُدّون الخليل إمام علماء العربية فإن تلميذه سيبويه يعدّ إمام النحاة فيها ، وقد تناول في كتابه التعليل بكثرة الاستعمال في عدد من استعمالات العرب ، كحذف خبر " لا " النافية للجنس[١]، وحذف الفعل كما في الأمر والتحذير ، وبعض المسموعات عن العرب ، نحو : حينئذ الآن ، والأصل : كان ذلك حينئذ ، واسمع إليّ الآن ، وأخذته بدرهم فصاعدًا ، والأصل : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدًا ، أو فذهب صاعدًا[٢]، بل إنه وضع بابًا عنوانه : " هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل "[٣]، كما تحدث عن حذف النون من " إنني " وأخواتها لكثرة استعمال العرب إياها في الكلام[٤].

وأشار إلى أن التركيب في " ابن أمّ ، وابن عمّ "، وحذف الياء إنما وقع ؛ لكثرة وروده في كلامهم[٥]، ونبّه كذلك إلى جواز حذف الجارّ لكثرة وروده في موضع عُلّل فيه بكثرة الاستعمال ، كحذفه إذا وقع قبل " أنَّ "، ونظّر لهذا الحذف بحذف " رُبّ " من الكلام[٦]،

---

(١) العين ٨/ ٣٥٠ ، والكتاب ٣/ ٥ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٥ .

(٢) السابق ١/ ٢٢٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ .

(٣) السابق ١/ ٢٨٠ .

(٤) السابق ٢/ ٣٦٩ .

(٥) السابق ٢/ ٢١٤ .

(٦) السابق ٣/ ١٢٨ .

هذا بالإضافة إلى عدد من المسائل يطول الكلام بذكرها[١].

وبيّن سيبويه أنه ليس كل شيء يكثر في كلام العرب يغيّر عن الأصل ؛ لأنه ليس بالقياس عـــندهم[٢]، وكذلك ليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ ، ولكنه يُجرى على بابه حتى يُعلم أن العرب قد قالت غير ذلك[٣].

ويـــتعدّد كـــلام سيبويه في تعبيره أحيانًا عن هذه العلة من نحو قوله : وهذا عربي كثير في جمـــيع لغات العرب[٤]، أو قوله : اتّســـع وأُوجز[٥]، أو قوله : وهذا الكلام كثير[٦]، ونحو ذلـــك ، ولعـــل هذا ما جعل النحاة يختلفون في تعليلهم للمسألة الواحدة مما فيه أثر من آثار كثرة الاستعمال ؛ اعتمادًا على ما يرد فيها من عبارات عند سيبويه ، فبعضهم يعلّل فيها بهذه العلة ، في حين يتوقف آخرون عن ذكر هذه العلة ، وهو ما سيظهر بوضوح في أثناء مناقشة عدد من مسائل هذا البحث .

وهو يوقف غلبة الكثرة أمام القراءة ؛ لأن القراءة سنة لا تخالَف[٧].

وقد نال الحـــديث عن القلّة جانبًا من كلام ســـيبويه حيث ذكـــر زعم بعض النحاة أن " لـــيس " تستعمل كـــ" ما "، وهو قليل جدًّا في استعمال العرب حتى إنه لا يكاد يُعرف ، وجعل منه قولهم : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد[٨].

ثانيًا : الأخفش :

تحـــدث الأخفش عن الكثرة في كتابه معاني القرآن معلّلاً بها في كثير من المسائل ، ومنها توضـــيحه أن اســـتعمال " مِن " أكثر في الكلام من " إذ " ؛ ولذلك فتحوا النون منها عند

---

(١) انظـــر المصدر السابق : ١/ ١١٢ ، ١٥٧ ، ٢/ ٢١٤ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥١ ، ٢٠٤-٢٠٥ ، ٢٤١ ، ٢٨٨ ، ٤٠٠ ، ٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٦ ، ٤/ ٤٥٧ ، وغيرها .

(٢) السابق ٢/ ٢١٣ .

(٣) السابق ٣/ ٥٠٨ .

(٤) السابق ١/ ٢١٦ .

(٥) السابق ١/ ٢١٧ .

(٦) السابق ١/ ٢١٤-٢١٥ .

(٧) السابق ١/ ١٤٨ .

(٨) السابق ١/ ١٤٧ .

بساكن آخر ؛ ليخف اللفظ[١].

والتحول في العبارة من الغيبة إلى الخطاب ذكر الأخفش أنه كثير في الكلام والشعر[٢]، وبيّن أن تكرار التنبيه للمخاطب باستخدام هاء التنبيه أو غيرها كثير في الكلام[٣]، إضافةً إلى مسائل أُخر بين كثرتها في كلام العرب[٤].

وتناول الحديث عن الكثرة النسبية بين اللغات حيث أوضح أن استعمال " يَلْحَدون " بفتح الحاء أكثر من كسرها ، وهما لغتان[٥]، وكذلك لفظ " طَيْف " أكثر في كلام العرب من " طائف "[٦]، ولغة الكسر بلا تنوين في فاء " أُفِّ " كثير وذكر أنها أجود[٧].

وأشار الأخفش أيضًا إلى كثرة ورود عدد من المسائل في القرآن الكريم ، وكلام العرب كزيادة " ما "[٨]، واستعمال الواو والفاء مع حرف الاستفهام نحو : أَوَكلما ، أَفَكلما[٩]، والتقديم والتأخير[١٠].

ثالثًا : الفراء :

وقد ناقش الفراء عددًا من المسائل في كتابه معاني القرآن معلّلا في أثناء مناقشته إياها بكثرة الاستعمال .

ومن المسائل التي ذكر فيها التعليل بكثرة الاستعمال مسألة القول بخفض الدال من لفظ " الحمد "، حيث بيّن حجّة هذا الفريق بأن هذا اللفظ كثر على ألسن العرب حتى صار كالاسم الواحد ، فثقل عليهم اجتماع حركتين ثقيلتين متغايرتين كالكسرة مع

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٢ ، وعلق المحقق الدكتور فائز فارس في الحاشية (١٩) من الصفحة نفسها على هذا ، فقال : " أراهم لم يفتحوا " إذ " لئلا تلتبس بـ" إذا " عند الوصل ، و" إذا " أكثر استعمالاً من " إذ ".

(٢) السابق ١/ ١٢٩ .

(٣) السابق ١/ ١٣٤ .

(٤) انظر المصدر السابق : ١/ ٥٢-٥٣ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ١٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٦٦ ، ٢/ ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٤١ ، ٤٠٢ ، ٤٤٨ ، ٤٨٩ ، ٥٤٦ .

(٥) السابق ٢/ ٣١٥ .

(٦) السابق ٢/ ٣١٦ .

(٧) السابق ٢/ ٣٨٨ ، وانظر : ١/ ٢٦-٢٧ ، ١٠٣ ، ١٧١ .

(٨) السابق ١/ ١٣٦ .

(٩) السابق ١/ ١٤١ .

(١٠) السابق ٢/ ٣٠١ ، وانظر : ١/ ٢٧ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤١ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٣٦ ، ١٨٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ .

الضمة والعكس ، ووجدوا أن الكسرتين تجتمعان في اللفظ الواحد نحو : إِبِل ؛ فكسروا الدال ليكون على القياس من بعض استعمالاتهم[١].

كما أشار إلى كثرة دوران الضمير في الكلام ، وهو يتحدث عن كسر الهاء من لفظ " عليهِم "[٢]، وأوضح أن كسر الهمزة في كلمة " أمّ " إنما كان لكثرة الاستعمال[٣]، إضافةً إلى عدة مسائل أُخر أورد فيها هذه العلة[٤].

وقد يردّ بعض الآراء التي استُدلّ عليها بكثرة الاستعمال مبيّنًا قلّة ذلك الاستعمال ؛ مما يؤدي إلى اللبس على السامع ، وذلك كرده الجمع بين صيغة الإفعال والباء ، في الأفعال التي تستعمل متعدية بنفسها ، ولازمة تتعدّى بالحرف نحو : تعلّقت بزيد ، وتعلقت زيدًا ، بعد أن بيّن كثرتها في الكلام والشعر قائلاً : "..هو كثير في الكلام والشعر ، ولست أستحب ذلك لقلته "[٥].

كما ذكر عددًا من المسائل يكثر ورودها في القرآن[٦].

وأشار الفراء أيضًا إلى الكثرة النسبية في استعمال بعض الألفاظ بين أفراد القبيلة الواحدة ، ويوضح هذا قوله في الإبدال : "..وسمعت كثيرًا من بني أسد يسمى المغافير : المغاثير "[٧].

ومن تتبع المسائل التي أشرنا إليها يظهر أن الفراء يشير إلى الكثرة بعدة صيغ ، نحو : إنما كان كذا لكثرة الاستعمال ، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير ، ولكنها كثرت في الكلام ، لكثرة ما تلزم العرب كذا..ونحو هذه العبارات .

رابعًا : الزجاجي :

تناول الزجاجي في مصنفاته التعليل بكثرة الاستعمال في عدة مسائل ، ومنها حديثه عن خفض ما بعد " كمْ " بإضمار " مِن " ، مبينًا أن إضمارها في هذا الموضع إنما جاز ؛ لكثرة

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣ .

(٢) السابق ١/ ٥ .

(٣) السابق ١/ ٦ .

(٤) انظر المصدر السابق : ١/ ١٤ ، ٤٢-٤٣ ، ٦١ ، ٦٧-٦٨ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ٢/ ٣١٢-٣١٣ ، ٣/ ٢٤٣ ،

(٥) السابق ١/ ١٩ .

(٦) السابق ، وانظر عددًا من المسائل التي بيّن كثرة ورودها في القرآن في : ١/ ٣٥ ، ٤٣ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ٢/ ٣٣١ ، ٣٤٤ .

(٧) السابق ١/ ٤١ .

استعمالها فيه حتى عرفت فحذفت[١].

وفي المسائل التي تتعلق بالكتابة ذكر أن الألف تحذف اختصارًا كما في " بسم الله الرحمن الرحيم " ؛ لكثرة الاستعمال[٢]، ويرى أن تكتب " يَسَل " وحدها بغير ألف ؛ لكثرة دورها في الكلام ، واجتماع أكثر الكتاب عليها[٣].

وفي باب المذكر والمؤنث قال متحدثًا عن المؤنث بلا علامة : "..فأنا أذكر منه جملاً يكثر استعمالها لتعرفها إن شاء الله "[٤]، كما وضع عنوانًا لأحد الأبواب تحدث فيه عن كلمة " ابن " مصرّحًا بهذه العلة ، وهو : باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال[٥].

إضافةً إلى مسائل أُخر علّل فيها بكثرة الاستعمال[٦].

ويظهر من النماذج التي ذكرناها عنه تصريحه بالعلة في معظم المسائل التي أوردها فيها .

خامسًا : ابن خالويه :

يُعدّ ابن خالويه أحد العلماء البارزين في التوجيه والتعليل لكثير من ظواهر العربية التي طرأت على الألفاظ والتراكيب ، ومن بين العلل التي تناول الحديث عنها في معظم مصنفاته علّة كثرة الاستعمال .

ومن المسائل التي تحدث عنها معلِّلاً لها بكثرة الاستعمال مسألة حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل فهو كثير مستعمل في كلام العرب[٧]، كما بيّن في مسألة أخرى أن تحريك الحرف بالكسر لالتقاء الساكنين أكثر في كلام العرب[٨].

وذكر أن الفتح في نون وميم " ابن أمّ ، وابن عمّ " إنما جاز لكثرة استعمالهما في الكلام ، فخُفّفت الكلمتان بجعلهما كلمةً واحدةً ، وبُنِيَتا على الفتح[٩].

---

(١) الجمل للزجاجي ١٣٥ .

(٢) السابق ٢٧٥ .

(٣) السابق ٢٨٢ .

(٤) السابق ٢٩١ .

(٥) السابق ٣١٤-٣١٥ .

(٦) انظر : المصدر السابق ٢٦٩ ، واللامات ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧-١٣٨ ، ١٥٤ .

(٧) الحجة ٦٧ .

(٨) إعراب ثلاثين سورة ١٨٩ .

(٩) الحجة ١٦٥ .

وتكلّم عن حذف التنوين ذاكرًا أن الاسم إذا كان نعتًا نحو : جاءني زيد بن عمرو ، فإنه يُحذف منه التنوين ؛ لكثرة الاستعمال[١].

وتكلم عن حذف الألف من " خير وشرّ "؛ لكثرة استعمالهما في الكلام[٢]، كما بيّن أن الحجة في حذف ياء المتكلم من المنادى المضاف إليها كثرة دور النداء في الكلام[٣].

وعن حذف اللام من الفعل الأمر للمخاطب ذكر أنه قد كثر في كلام العرب هذا الاستعمال[٤].

وفي مسائل الكتابة وضّح أن ألف " بسم " المضاف إلى لفظ الجلالة حُذفتْ ؛ اختصارًا من اللفظ ، لأنها كثرت في كلام العرب[٥].

سادسًا : ابن جني :

لعل من أكثر علماء العربية تصريحًا ومناقشةً للمسائل المتضمنة لعلة كثرة الاستعمال بعد سيبويه هو ابن جني – إن صح الرأي ، حيث تمتلئ مصنفاته بإيراد هذه العلة ، ومن ذلك ما ذكره من أن ناسًا من العرب يجرّون اسم الله – تعالى – وحده ، مع حذف حرف الجر ؛ فيقول : اللهِ لأقومنّ ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الاسم[٦]، كما ذكر أن الأعلام تجوز مخالفتها ما استقرّ في قواعد العربية عند الجمهور ، كفكّ الإدغام في نحو : تَهْلَل ، وعدم الإعلال بالنقل في نحو : مَرْيَد ، ونحو هذه التغييرات[٧]، كما بيّن أن الأعلام الواقعة على الأعيان – الأشخاص – أكثر ورودًا في كلام العرب من أعلام المعاني كـ" سبحان " علم لمعنى البراءة[٨].

كما أشار إلى حذف حرف القسم من الكلام دون تعويض ؛ وذلك لكثرة الاستعمال[٩].

---

(١) السابق ١٧٤ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٣٤ .

(٣) الحجة ١٨٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٤) السابق ٤٢-٤٣ .

(٥) إعراب ثلاثين سورة ٩-١٠ .

(٦) اللمع في العربية ٢٤٢-٢٤٣ .

(٧) الخصائص ١/ ٤٢٧ .

(٨) السابق ٢/ ١٩٧ ، وانظر في الكلام عن كثرة استعمال الأعلام ، وما حدث فيها من تغييرات كلاًّ من ٣/ ٤٣ ، ٢٣٩ .

(٩) المحتسب ١/ ٣٣٠ .

ويرى ابن جني أن استمرار قلب الواو ياءً في " دِيمة ودِيَم " أدّى إلى اشتقاق الفعل مع مراعاة الياء ، حيث قالوا : دَيَّمتْ السماء ، والقياس : دَوَّمتْ ، بالواو[١].

وأكثر ابن جني من الاعتداد بهذه العلة وبخاصة في توجيه القراءات الشاذة ، مع التنظير بعدة ألفاظ مما يكثر استعمالها في كلام العرب[٢].

ويحتمل ابن جني كثرة الاستعمال في بعض الألفاظ ؛ فيبني على احتماله هذا رأيًا ، أو حكمًا من الأحكام ، كما في مسألة حذف الواو من الفعل " يُودَع " للتخفيف ؛ إذ كان الحذف هنا مبنيًّا على كثرة استعمال هذا الفعل مع بقاء واوه ؛ قياسًا على نظائره نحو : يُوضَع ، ويُوقَع ، وما أشبههما[٣].

ويعبر ابن جني أحيانًا بالتخفيف وهو يريد الإشارة إلى كثرة الاستعمال ، كما في مسألة حذف الألف من " أمَا " في قول العرب : أمَ والله لأفعلنّ كذا ، ونحوه[٤]، والمعتمَد في هذا النوع من تعبيره ما دلّت مصادر أخرى على كثرته ، أو كان معضَّدًا بموضع آخر نظّر فيه لهذا الاستعمال باستعمال آخر كثُر وروده في الكلام ، أو يكون نُظّر به لاستعمال آخر للدلالة على كثرة تردد الأخير في الكلام .

ويمكن الرجوع إلى سائر مصنفاته لمعرفة اعتداده بهذه العلة ، وطريقة تعبيره عنها[٥].

سابعًا : مكي ابن أبي طالب :

وقد علّل مكي في عدة مواضع بكثرة الاستعمال يأتي الكلام عن بعضها في دراسة المسائل.

ومن المسائل التي ناقشها اعتمادًا على هذه العلة مسألة قول العرب : لَهْي أبوك ، يريدون : لله أبوك[٦].

---

(١) الخصائص ١/ ٣٥٥ .

(٢) المحتسب ١/ ١١٠-١١١ .

(٣) السابق ٢/ ٤٣٣ .

(٤) السابق ١/ ٢٧٠ ، ٢٨١ .

(٥) المحتسب ١/ ١١١ ، ١٩٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٣٣٦-٣٣٧ ، ٣٥٥ ، ٣٩٣ ، ٤٣٣ ، ٤٤٥ ، ٢/ ٢٣٧ ، ٣٩٥ ، ٥٤٧ ، والخصائص ١/ ٢٧٨ ، ٢/ ١٦ ، ٧٣ ، ٣/ ٣٥ ، ٧٤ ، ١٢١ ، ١٤٩ ، ١٥١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١١٢ ، ١١٣-١١٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٢/ ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٧٤٥ ، واللمع ١٧٤-١٧٥ ، وغيرها .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧ .

وتكلّم أيضًا عن حذف اللام من الموصول[١]، كما بيّن أن اللاتي أكثر في كلام العرب من اللائي[٢]، وأن كسرة همزة " إن " بعد الفاء أحسن ؛ لأن الفاء يبتدأ بما بعدها في أكثر الكلام ؛ فالكسر بعدها حسن[٣].

وفي مسـألة حذف النون في الأفعال علّق على قوله تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾[٤] في قراءة من خفف النون[٥] موضّحًا أن حذف النون الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم إنما حدث لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال[٦].

وتحـدث عن حذف خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " ذاكرًا أن الخبر مضمر في هذا الموضع بكثرة[٧].

ومـن مسائل اللغة التي تناولها معللاً فيها بكثرة الاستعمال مسألة تغيّر المعنى في " تعال " حيـث قال : في قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَيْنَ ﴾[٨]، وهو من العلوّ وأصله الارتفاع ، ولكن كثر استعماله حتى استعمل في معنى : انزل ، فيقال للمتعالي : تعال ، أي : انزل[٩].

وفي مسـائل الكـتابة ذكـر مكّي أن كتابة " إذًا " بنون أكثر في الاستعمال من كتابتها بالتنوين[١٠].

وممـا يـلحظ عليه أنه قد يذكر المسألة في موضع ولا ينبّه إلى كثرة الاستعمال فيها ، ثم يذكـرها في موضع آخر منبّهًا فيها إلى علة كثرة الاسـتعمال ، وذلك كما في الكلام عن تركيب " هَلُمَّ "[١١].

---

(١) السابق ١/ ١٣ .

(٢) السابق ١/ ١٧٨ .

(٣) السابق ١/ ٢٦٨ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (٨٠) .

(٥) قرأ بتخفيف النون المدنيان وابن ذكوان ، انظر : النشر ٢/ ٢٥٩ .

(٦) السابق ١/ ٢٧٣ .

(٧) السابق ١/ ٤٢٧ .

(٨) سورة الأحزاب ، من الآية (٢٨) .

(٩) الحجة ٢٠١ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٩٦ .

(١٠) السابق ١/ ١٩٤ .

(١١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٨ ، ٢/ ١٩٤-١٩٥ .

إضافةً إلى مسائل أخر يطول الحديث بذكرها[1].

ثامنًا : الأنباري :

وهـــو مـــن مشاهير العلماء في هذا الجانب – أعني : جانب إيراد العلل ، ومناقشتها في الاســـتعمالات العربـــية ، خصوصًا مع اهتمامه بدراسة الخلافات بين المذاهب والعلماء في مسائل العربية .

وقد أورد في كتبه كثيرًا من المسائل معللاً لها بهذه العلة ، كحديثه عن حذف فعل القسم لكـــثرة الاستعمال[2]، وكذلك حديثه عن حذف ياء النداء ، وتركيب " أيشٍ "، من : أيّ شيء ، وتركيب " ويلمّه " من : وي لأمّه ، أو : ويل لأمّه[3].

وأوضح أن الترخيم إنما خُص بالنداء ؛ لكثرة دوران النداء على ألسنة العرب[4]، وتحدث أيضًا عن " تعال " مبيّنًا أن كثرة استعماله أدّت إلى تغييره عن معناه الأصلي ، وهو العلو إلى نقيضه وهو النزول ، فيقال في الغالب لمن كان في مكان عالٍ : تعال ، أي : انزل[5].

كما ذكر أن وقوع الضمير المنفصل بعد " لولا " أكثر في كلام العرب ، مع جواز مجيء الضمير المتصل أيضًا ، إلا أن الأول أكثر وأفصح[6].

وفي عموم الحديث عن جموع التكسير بين الأنباري أن " فَعْل " جُمِع على " أفعُل " دون بقية أوزان الثلاثي تخفيفًا ؛ لكثرته في الاستعمال[7].

وأشـــار أيضًا إلى رأي الكوفيين في الحذف الواقع في لفظ " سوف " ، مبيّنًا أن من لغات العـــرب فـــيها : ســـَ ، وسَوْ ، وسَفْ ، وإنما وقعت فيها هذه اللغات تخفيفًا لها ؛ لكثرة

---

(١) المصدر السابق ١/ ٥ ، ٦ ، ٢١ ، ١١٦ ، ١٢٣-١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ، ٢٢٦ ، ٢٤٦-٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٣٠٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٢/ ١٣٧ ، ١٣٩-١٤٠ ، ٣٠٣ ، ٣٤٤ ، ٣٩٦ ، ٢/ ٣٨٠ ، ٤٨٨-٤٨٩ .

(٢) أسرار العربية ١٤٨ .

(٣) السابق ١٣٠، وانظر : ١٦٦ .

(٤) السابق ١٣٢ ، وانظر ١٣٤ .

(٥) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٢٦٧ .

(٦) الإنصاف ٢/ ٦٩٤ .

(٧) أسرار العربية ١٧٨ .

الاستعمال[١].

إضافةً إلى مسائل أخر متعددة بيّن كثرة الاستعمال فيها[٢].

تاسعًا : أبو البقاء العكبري :

وقريب من منهج الأنباري في الاعتناء بالدقة في البحث عن العلل منهج أبي البقاء العكبري مع الاختلاف بينهما في المدرسة ، فالأول بصري المذهب والآخر كوفي .

وقد ذكر – متحدثًا عن الحكاية – أن ما كثر استعماله يخص بأحكام لا توجد فيما قلّ ؛ لأنـــه لا لـــبس فيه ، وبيّن أن الأعلام والكنى أكثر المعارف دورًا في الكلام ، ولذا اختصت بالحكاية من بين سائر المعارف[٣].

ومن المسائل التي ذكرها معلّلاً فيها بهذه مسألة فتح همزة الوصل مع " ال "[٤]، وإدغام لام التعريف في أربعة عشر حرفًا هي المرموز إليها في أوائل كلم البيت :

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحِمًا تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ***دَعْ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرَمْ[٥].

كمـــا تحـــدث عـــن حذف النون من " يكون " المجزوم[٦]، وعن" إنني ، وكأنني "، وما أشبههما من أخواتهما[٧].

وممـــا ناقشه من مسائل محتجًّا فيه بهذه العلة إدخال ياء النداء على لفظ الجلالة ؛ فتجتمع الأداة مع ما فيه " ال " دون استعمال " أيها " ، أو اسم إشارة مناسب[٨].

وفي الكلام عن مسائل باب النداء أيضًا تحدث العكبري عن مسألة التركيب والحذف في " ابن أمّ ، وابن عمّ "، مبيّنًا أنهما اختصا بهذا الحكم ؛ لكثرة استعمالهما على الألسنة[٩].

وبيّن أن العرب اختارت الفتحـــة فقط في عين لفظ القسم " عَمْر " ؛ لكثرة وروده على

---

(١) الإنصاف ٢/٦٤٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢/ ٤٩١ ، ، وأسرار العربية ١١٩ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٣٥ .

(٤) السابق ١/ ١٩٣ ، ٤٩٢ .

(٥) السابق ٢/ ٤٧٦ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧٦-٢٧٧ ، وإعراب لامية الشنفرى ١/ ١٣٤-١٣٥ .

(٧) السابق ١/ ٢١٨-٢١٩ .

(٨) اللباب ١/ ٣٣٦ .

(٩) السابق ١/ ٣٤١ .

ألسنتهم[١]، وأشار إلى أن كثرة الاستعمال ، إضافةً إلى كثرة النونات هو ما أدّى إلى حذف النون من " إنني " وأخواتها[٢].

عاشرًا : ابن مالك :

اهتم ابن مالك – كغيره من أهل العربية – بالتعليل بسائر العلل عمومًا ، والتعليل بكثرة الاستعمال خصوصًا ، وقد وردت هذه العلة عنده في مسائل متعددة في عدة مصنفات ، ولعل أكثر مصنفاته احتواءً على إيراد تفاصيل المسائل المتنوعة ، والآراء المتعددة فيها – إن وُجدتْ – هو كتاب " شرح التسهيل " حيث يُعدّ الكتاب جامعًا خلاصة آراء ابن مالك في معظم المسائل النحوية والصرفية .

ومن المسائل التي علل فيها بكثرة الاستعمال أن استعمال " ما " في النفي أكثر من استعمال " إنْ " ، ونفي الحال بها أكثر من نفيه بـ" لا " ، ذكر ذلك ردًّا على الزمخشري في أنه لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بـ" ما "[٣].

وعلل بكثرة الاستعمال على أن الفرع قد يفوق الأصل كما في " نِعْم وبِئْس " فإنهما فرعا فعليهما " نَعِم وبَئِس " ، وكـ" أخٌ وأبٌ " المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالاً[٤]، دلّل بذلك على أن الفرع قد يفوق الفرع في الاستعمال من باب أولى .

وأشار ابن مالك أيضًا إلى الكثرة النسبية في بعض الاستعمالات كما في استعمال المصدر المضاف أكثر من غير المضاف ردًّا على ابن برهان الذي زعم أن إضافته غير محضة[٥].

وتحدث عن مسألة الحذف في " سوف "، متعرضًا للغات التي وردت فيها ، مناقشًا كثرة الاستعمال ، وقلّته ، مع ذكر آراء متعددة في المسألة[٦]، كما أشار إلى عدة مسائل وقعت فيها تغييرات ، وتبدلت فيها أحكام ؛ نظرًا لكثرة الاستعمال[٧].

---

(١) السابق ١/ ٣٧٧-٣٧٨ .

(٢) السابق ١/ ٢١٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠ .

(٤) شرح السابق ١/ ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) السابق ٣/ ٢٢٨ .

(٦) السابق ١/ ٢٦ .

(٧) انظر المصدر السابق : ١/ ٢٥٥ ، ٣/ ٥٢-٥٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ١٠٥ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦-١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢-٢٤٣ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩-٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤٦٥ ، وانظر أيضًا فيما أكمله ابن الناظم على هذا الشرح ٤/ ١٥ ، وغيرها .

حادي عشر : رضيّ الدين الاستراباذي :

علّــل رضيّ الدين عن بعض تصرفات العرب في الكلام بكثرة الاستعمال ، وناقش كثيرًا مـــن المســـائل معتدًّا بهذه العلة فيها ، وأشهر الكتب التي تناول فيها حديثه هذا كتابا شرح كافية ابن الحاجب في النحو ، وشرح شافية ابن الحاجب في الصرف .

ومن المسائل التي تعرض للحديث عنها مسألة التغيير في الأعلام حيث بيّن أن العلم يقع في كـــلام العرب كثيرًا ، ومن الأعلام العلم بالغلبة وهو في الأصل للجنس ، ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس حتى اختصّ به[١] .

كما أشار إلى مسائل في باب القسم علل لها بكثرة الاستعمال ، ومنها التنبيه إلى استعمال " عَوْض " في القسم مع أن معناه في الأصل : أبدًا ، والبتة[٢].

وتحدث عن حذف الفعل في سلام عليك ؛ فالأصل فيه – كما ذكر : سلّمك الله سلامًا ، وحذف الفعل لكثرة الاستعمال[٣].

كما ذكر أن ألف " ها " الواقعة في أغلب أسماء الإشارة حذفت منها ؛ لكثرة استعمالها في ذلك الموضع[٤].

وتحدث كغيره عن حذف همزة " رأى "، وأخواته ؛ لكثرة الاستعمال[٥]، وحذف الألف الثانية من " حاشا "[٦]، وحذف الجارّ من الكلام[٧]، وحذف " كان " من الكلام ، وبخاصة في موضـــع اشـــتهرت بـــالورود فيه ، وكثر استعمالها هنالك ، كحذفها بعد " إنْ ، ولَو " الشرطيتين[٨].

ونـــبّه الرضـــي في بعض المسائل إلى الكثرة النسبية ، كقوله متحدثًا عن المجرد والمزيد من الأفعال : "..كاحْولَّ ، واعْورّ فإنهما أكثر استعمالاً من حَوِل ، وعَوِر "[٩].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٣٧ ، ١٣٩ .

(٢) السابق ٢/ ٣٤١ ، وانظر في المسائل المتعلقة بالقسم ١/ ١١٩ ، ٢/ ٣٤٠ ، ٣٥٧ ، .

(٣) ١/ ٩١ ، وانظر : ١٢٩، ١٨٢ .

(٤) شرح الشافية ٣/ ٣٣١ .

(٥) السابق ٣/ ٣٧-٣٨ ، ٤١ .

(٦) شرح الكافية ١/ ٢٤٥ .

(٧) السابق ١/ ٧٦ ، ١٨٦ .

(٨) السابق ١/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٣٤٧ .

(٩) السابق ٢/ ٢١٣ .

ومما ذكره الرضي من أحكام وقعت لكثرة الاستعمال كثرة وقوع لفظ " ابن " وصفًا بين علمَين ؛ فلذلك حُذف التنوين منه[١].

وهـــناك عـــدة مسائل ذكرها رضي الدين ، وعلّل فيها بكثرة الاستعمال يطول الحديث بذكرها في هذا الإجمال[٢].

ثاني عشر : ابن هشام الأنصاري :

ويعدّ ابن هشام الأنصاري صاحب التصانيف الكثيرة أحد الذين اهتموا بإيراد هذه العلة ، والحديـــث عـــنها ؛ حيث حاول مجتهدًا في إيجاد حدّ للكثرة والقلّة التي يتحدث عنها علماء العربـــية ، فقـــال : " اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطّردًا ، فالمطّرد لا يـــتخلّف ، والغالـــب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف ، والكثير دونه ، والنادر أقلّ من القليل ؛ فالعشـــرين بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك "[٣].

وتحدث عن عدة مسائل مبيّنًا كثرة استعمال العرب إياها ، وذلك كحديثه عن لغة النقص في " أب ، وأخ ، وحم ، وهن "[٤]، وكلامه عن تركيب " هَلُمَّ جَرًّا "[٥]، وأشار أيضًا إلى حذف الهمزة من " خير ، وشرّ " في التفضيل ؛ فأصلهما " أخْير ، وأشرّ " ، وعن أصالة قطع الهمزة في " ال " كما يرى الخليل[٦].

وبـــيّن أن العرب خففت اسم المفعول به إلى مفعول دون تقييده بشيء لكثرة استعماله ، وكـــان ذلك حق المفعول المطلق ، إلا أنهم قيّدوه بالإطلاق لتمييزه عن المفعول به الذي هو أكثر منه استعمالاً[٧].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٤٠٢ .

(٢) انظـــر شرح الكافية ١/ ٨ ، ٣٨ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٤٨-١٤٩ ، ١٥٠-١٥١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٣١٧ ، ٢/ ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢١٢ ، ٣٠٠ ، ٣٣٧ ، ٣٠٨ ، ٤٠٢ ، ٣/ ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٩-٦٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ -٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، وشرح الشافية ١/ ٢٩ ، ٣٠ ، ٢/ ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣/ ٩٤ ، ٢٤٧ ، ٣٢٧ ، وغيرها .

(٣) نقلاً عن الاقتراح ٥٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ٦١ .

(٥) رسالة في توجيه النصب لابن هشام ٤٤-٥٢ .

(٦) شرح قطر الندى ٣٤١ .

(٧) مغني اللبيب ٢/ ٣٧٣ .

وذكـــر من المسائل أيضًا أن حذف القول في الكلام كثير جدًّا[١]، وأن أكثر أحرف النداء استعمالاً هو " يا "؛ ولهذا لا يقدّر عند الحذف سواها[٢].

ثالث عشر : السيوطي :

لايـــبعد السيوطي عن ابن هشام في التقصي والبحث وراء الاستعمالات العربية ولكنهما يخـــتلفان في دقـــة المناقشـــة لـــتلك الاستعمالات ، فابن هشام يهتم بالدقة في التخريجات والتوجيهات فيما يعرض له من مسائل العربية ، بينما يهتم السيوطي في الغالب بإيراد الأقوال الكثيرة على المسألة الواحدة ، وهو في هذا برع أكثر من غيره من علماء العربية .

وممـــا تحـــدث عنه السيوطي معللاً بكثرة الاستعمال مسألة التركيب في " لَنْ " على رأي الخليل بن أحمد ؛ حيث يرى أن أصلها " لا أنْ "[٣]، وكذلك تحدث عن زيادة الألف في لفظ " مائـــة " فـــرقًا بينها وبين " مِنْه " مع كثرة الاستعمال[٤]، وذكر أن " أخْير ، وأشرّ " اسمَا التفضيل تُحذف منهما الهمزة لكثرة استعمالهما على الألسنة[٥].

وعن التغييرات التي وقعت في لفظ " ايمن " بسبب تعدد اللغات فيها بيّن السيوطي أن علة ذلك التصرف هو كثرة الاستعمال[٦].

وتحدث عن كثرة حذف المضاف في القرآن[٧]، وعن حذف " يا " خاصةً تخفيفًا ؛ لكثرة الاستعمال[٨].

ونقـــل الســـيوطي أيضًـــا رأي صاحب البسيط في اختصاص " لدن " بـــ" غدوةً " في الاســـتعمال دون غيرهـــا من الظروف ؛ لكثرتها على ألسنة العرب[٩]، كما نقل رأي بعض الكوفيين في الجر بلام مقدّرة بعد " حاشا " ، ساقطة من اللفظ ؛ لكثرة الاستعمال[١٠].

---

(١) رسالة في توجيه النصب لابن هشام ٣٩ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٨ .

(٣) الهمع ٢/ ٢٨٦ .

(٤) الهمع ٣/ ٤٧٥ .

(٥) المصدر السابق ٣/ ٢٨٠ .

(٦) السابق ٢/ ٣٩٤ .

(٧) الإتقان ٢/ ١٦٥ .

(٨) السابق ١/ ٥٢٧ ، وانظر : ٢/ ١٧٠ ، ١٥٤ .

(٩) الأشباه والنظائر ١/ ٣٣١ .

(١٠) الهمع ٢/ ٢١٢ .

وهـــناك عدد من العلماء المشهورين نود أن نجمل ذكرهم والإشارة إلى مواضع عللوا فيها بكثرة الاستعمال في بعض مصنفاتهم نظرًا لطول البحث بالكلام عن كل منهم على انفراد ، كالمـــبرد[١]، وابن السراج[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، وابن فارس[٤]، وأبي الحسن الوراق[٥]، والزمخشـــري[٦]، والســـهيلي[٧]، وابـــن الشجري[٨]، وابن يعيش[٩]، والسمين الحلبي[١٠]، والكيشـــي[١١]، والمـــالقي[١٢]، وابـــن كمـــال باشا[١٣]، والاسفراييني[١٤]، والبغدادي[١٥]، وغـــيرهم ممن يطول الكلام بذكرهم .

وممن تناول الحديث عن كثرة الاستعمال ، والاحتجاج بها في العربية الدكتور جايد زيدان مخلف حيث سرد بعضًا من نصوص من ذكرنا من العلماء في هذه دراسة العلة[١٦] .

* * *

(١) المقتضب ٢/ ٨ ، وغيرها .

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٧٠-١٧١ ، ١٤٦ ، ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٤٣١ ، ٢/ ١٢٢ ، ٣٦٢ .

(٣) المسائل الحلبيات ٤٣-٤٤ ، ٨٣ ، المسائل العسكرية ٢٧٢ .

(٤) الصاحبي ٢٤١-٢٤٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣-٢٨٤ ، وغيرها .

(٥) علل النحو ٣٠١ ، ٤٤٥ ، ٤٧١-٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥٨ ، ٥٨٠ ، ٦٠٤ ، ٦٨٩ -٦٩٠ ، وغيرها .

(٦) المفصل ٣٥ ، ٣٨ ، ٢٢٨ ، ٢٨٧ ، ٣٢٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨-٣٤٩ ، وغيرها .

(٧) نتائج الفكر ٥١ .

(٨) أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢/ ٧٣ ، ١٣٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وغيرها .

(٩) شرح المفصل ٢/ ٤٤ ، ٤/ ٤١ ، ٨/ ١١١ ، وغيرها .

(١٠) عمدة الحفاظ ١/ ١١٩ ، ١٦٦ ، وغيرهما .

(١١) الإرشاد ١٥١ ، وغيرها .

(١٢) رصف المباني ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٤٦٧ ، ٥١٤-٥١٥ ، وغيرها .

(١٣) أســـرار النحـــو ٨٦ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٨٩-١٩٠ ، ٢٣٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠٠ ، ٣١٦-٣١٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وغيرها .

(١٤) لباب الإعراب ١٤٧ ، ٢٧٦ ، وغيرهما .

(١٥) خزانة الأدب ٨/ ٤٤١ ، وغيرها .

(١٦) انظـــر بحـــثه في مجلة الحكمة العدد السابع جماد الثاني ١٤١٦هـــ ، بعنوان : الاحتجاج بكثرة الاستعمال في اللغة العربية ١٧١-١٨٩ .

المبحث الرابع : حول حدّ الكثرة في القياس :

يعَدُّ عبدالله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ- كما يقول ابن سلام – أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، فهو أول من اشتقّ قواعده ، وطرد فيها القياس بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم[١].

والنحاة الأوائل من البصريين إنما جروا على القاعدة العلمية في الاستقراء الذي تغني منه الأمثلة المحدودة عن استقراء التعداد ، ومن هنا يتبين لنا أهمية التعليل ، فعن طريق الأمثلة المشهورة والكثيرة الدوران على الألسنة إلى ما يبيّنه الحس اللغوي الذي ينمو بطول الممارسة وصحبة أصحاب اللغة نفسها الذين يتكلمون بها على سلائقهم قد يكتشفون العلة التي اقتضت هذا الحكم في الأمثلة المشهورة ، ومن ثم يطلقون الحكم على هذا الاستقراء الذي – وإن لم يكن تامًّا إذا ما نظر إليه على أساس الإحصاء والتعداد – إلا أنه استقراء علمي قد تهيأت له الأسباب المسوغة لبناء الحكم عليه ، وهم في استقرائهم الكلام واستنباط القوانين كانوا مستعينين بالتعليل ، لم يغفلوا عن طبيعة اللغة ، وأن قوانينها لا تجري كلها على نحو آلي ؛ فلا يخرج عنها أي شيء مما تتناوله ، وإنما قد تجري فيها بعض الألفاظ أو بعض التراكيب على غير القانون الذي استنبطوه والذي يجري عليه أكثر كلامهم ، وهذه الألفاظ أو التراكيب الخارجة على القوانين هي ما يسمى في مصطلحهم بالشاذ ، وأكثر ما يكون هذا الشذوذ في باب الصرف الذي يتناول بنية الألفاظ المفردة ، وقلما يتناول أحكام الإعراب ، وقد يتناول بعض أوضاع تركيب العبارة وترتيب عناصرها[٢].

ومن هنا فلم يكن البصريون يجيزون القياس على كل ما سمع من لغات العرب كما يصنع الكوفيون ، فالكوفيون حين احتاجوا إلى القياس – بعد ما كانوا يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على السماع – قاسوا على كل ما سمع عن العرب[٣].

لقد كان البصريون يعتدون في القياس بلغات قبائل معينة اشتهرت بالفصاحة ، والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين سائر القبائل هم : قيس وتميم وأسد ، فهؤلاء هم أكثر من أخذ عنه من العرب ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض

---

(١) المدارس النحوية ٢٣ .

(٢) القياس في النحو ٧٩-٨٠ ، وانظر كتاب : من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص ٨ وما بعدها ، ومن تاريخ النحو للشيخ سعيد الأفغاني ٧٠ وما بعدها .

(٣) الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري لجاسم السعدي ١٥٨ .

الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[١].

لقدكان الكوفيون أقوى صلةً بالمنهج النحوي – كما يقول الدكتور مهدي المخزومي – وهم أكثر انتفاعًا بالمصادر اللغوية التي رفضها البصريون كثيرًا ، ويدل على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب على تعدّد أنواعه كلّما ناظروا البصريين في مسألة مّا ، ويدل عليه أيضًا ما يُفهم من جنوح نحوهم عن تفسير الظواهر تفسيرًا عقليًّا واتباع التأويلات البعيدة المخالفة للظاهر ، فيقولون مثلاً في بعض أجوبتهم عن بعض الاستعمالات النحوية : كذا خلقتْ .

ويدلّ على قوّة صلتهم بالمنهج النحوي أيضًا دراساتهم لبنية الكلمة العامّة ، وتفسيراتهم لظواهر لغوية مبنيّة على التفاتهم إلى تأثر اللغة بعوامل التطور ، وإلى تدخل الاستعمال وحريّته في تغيير كثير من الأبنية التي كثر دورانها على الألسنة[٢]، وهو موضوع هذا البحث على اختلاف مذاهب العلماء ، والآراء الواردة فيه .

فالاستعمال في حقيقة أمره عامل لغوي له تأثير في اللغة قد يواكب القياس فيُجرَى مُجراه ؛ وذلك غاية المراد في اللغة ، وقد يخالفه ؛ فيتعارضان ، وذلك على طريقتين :

أولاهما : أن يتعارض القياس مع السماع " الاستعمال " وحينها ينطق بالمسموع على ما جاء عليه ، ويحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو : استحْوَذ ، وما شابهها .

وثانيتهما : أن تتعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال ، فيقدَّم الكثير في الاستعمال ؛ ولذلك قدمت " ما " الحجازية على التميمية في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[٣]، لأن الأُولى أكثر استعمالاً ، والثانية أقوى في القياس حتى يدخل على الحجازية ما يدعو للريب فيها كتقديم ، أو تأخير ، أو ينتقض النفي بها ؛ فعندئذ تكون التميمية أقوى في الاعتداد بها[٤].

والذي يظهر أن الاستعمال له قوة في التصرف في أبنية الكلمة وتراكيبها ، وهي أشدّ من قوّة القياس ؛ فليس القياس في آخر الأمر إلا تبعةً للاستعمال .

---

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب الاقتراح للسيوطي ٤٤-٤٥ لمعرفة القبائل التي أخذ عنها والتي لم يؤخذ عنها .

(٢) مدرسة الكوفة ٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٣١) .

(٤) انظر الخصائص ١/١٢٥،١١٧ .

كما أن مرور الكلمات والتراكيب بأطوار الاستعمال المتعددة قد أدّى إلى حدوث تغييرات فيها ، ولعلها هي أساس اعتماد هذه العلة في علل النحو .

وما الأدوات النحوية في رأي بعض المحدثين إلا أثر من آثار كثرة الاستعمال ؛ إذ هي عندهم بقايا كلمات مستقلة قديمة أُفرغت من معانيها ، ومرّت بتاريخ طويل مجهول ، وكانت في أثناء ذلك تخضع للتخفيف في كل مرحلة من مراحل تاريخها ، وأدّى ذلك التخفيف إلى اختصار بعض حروفها كما في " سوف " ، أو إلى تنوع استعمالاتها كما في " عن " حال استعمالها اسمًا ، أوحرفًا[١].

وقد أجرى بعض المحدثين – وهو الدكتور محمد علي الخولي – دراسةً تمهيدية تحصي درجات شيوع التراكيب النحوية والصرفية ، وهي دراسة استطلاعية تفتح أمام الباحثين بابًا لإجراء المزيد من التحليلات ورصد البيانات عن ذلك الشيوع ، غير أن المواد اللغوية التي تمّ تحليلها في هذه الدراسة هي المواد اللغوية في الفصحى الحديثة ، وهو أمر لا يغني كثيرًا المهتمين بدراسة الفصحى عامّةً[٢].

لقد عقد الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه " دلالة الألفاظ " فصلاً عنوانه : عوامل التطور في الدلالة ، تحدث في أحد جانبيه عن عامل : الاستعمال : ويقصد به دوران الكلمات على الألسنة ، وتناول في الحديث عن عناصر هذا العامل عنصر " بِلَى الألفاظ "، وما يصيب بِنْيتها من انكماش ، وأصواتها من تغيّر ، ذاكرًا أمثلة هذا العنصر في بعض اللغات[٣].

والذي يمكن تقريره في علاقة الكثرة بالقياس هو أن حد الكثرة في القياس هو سبب الخلاف الواسع بين العلماء فيما يقاس وما لا يقاس ، مع اتفاقهم على أن المراد به الكثرة العددية ، ولكن الأمر مع ذلك غائم .

لقد تساءل الأستاذ عباس حسن عن هذه الكثرة : أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون غيرها ؟ أم هي الكثرة بين القبائل ، أي بأن تشيع خصائص لغوية في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى من غير نظر إلى أفراد قبيلة بعينها ؟ أتجري الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الستّ المشهورة وحدها(تميم وقيس وهذيل وطيء وأسد

---

(١) مدرسة الكوفة ٢٠٦-٢٠٧ ، وظاهرة التخفيف ٣٣ .

(٢) انظر كتاب التراكيب الشائعة في اللغة العربية .

(٣) دلالة الألفاظ ١٣٨ .

وكنانة) ؟ أم نتجاوزها إلى غيرها ؟ هذه أسئلة لم يتعرض لها أحد مع انقضاء العصور الطويلة مع أن موضوعها أصل الاختلاف[1]، وقد انعكس هذا الاضطراب على كثير من الأحكام التي قررها النحاة المتأخرون بخاصة ، مع أنهم كأسلافهم يرون أن الكثرة هي أصل القياس ، فهذا الأشموني – تبعًا لابن مالك – يقول في وقوع المصدر نعتًا : "..وهو وإن كان كثيرًا ، لا يطّرد " .

ويقول الصبان في حاشيته : " قوله : لا يطّرد ، أي : بل يقتصر على السماع " ، ويقول عن وقوعه حالاً : " مع كون المصدر المنكر " يقع حالاً بكثرة ، وهو عندهم مقصور على السماع " فكيف إذًا يكون وقوع المصدر نعتًا أو حالاً كثيرًا في لغة العرب ولا يقاس عليه[2].

وقد حاول ابن هشام أن يقرّب إلى أفهامنا حدّ الكثرة والقلّة فقال :

" اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطّردًا ، فالمطّرد لا يتخلّف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والنادر أقلّ من القليل ؛ فالعشرين بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك "[3].

وعقّب الدكتور محمد حسن عبد العزيز على رأي ابن هشام قائلاً : "..والحق أنني لست مطمئنًا إلى أن النّسب التي وضعها ابن هشام للفرق بين الحدود كانت مرعيةً ؛ فهم – فيما أعتقد – يجعلون المطرد والباب والغالب والكثير في معنًى واحد ، والقليل والنادر والشاذ بمعنًى واحد ؛ ولهذا أرى أن الأوفق في الوصول إلى نتائج ملموسة أن نبدأ بطرح هذه الحدود كما اقترحها ابن هشام ، أي : بالحدّين المتقابلين تمامًا أ أي : المطّرد والشاذّ "[4].

وذكر الشيخ عبدالله العلايلي أن الأقدمين ذكروا أن الكثرة حد القياس ، والقلة حد السماع ، ولكنه لم يبين كمية الكثرة ، وحدودها التي جعلها حدًّا للقياس ، وكذا فعل في القلة[5].

---

(١) اللغة والنحو لعباس حسن ٤٠ .

(٢) القياس في اللغة العربية للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٢٦ .

(٣) نقلاً عن الاقتراح ص٥٩ .

(٤) القياس في اللغة العربية ٢٧ .

(٥) مقدمة لدرس لغة العرب ص " ل " .

والـذي يبدو أن كل الافتراضات التي دارت بذهن الأستاذ عباس حسن في تساؤله عن الكثرة لها نصيب من الاحتمال في التحقق من تحديد الكثرة التي يقاس عليها ؛ لأن ظهور الاضطراب في كلام علماء العربية عن كثرة الاستعمال ووضوحه ، مرّةً فيما اعتُمد عليه في وضع قواعد العربية ، وأخرى فيما حُفظ من الكلام ولم يُقَس عليه – مع تتبع سائر المواضع – كل ذلك يشير إلى مراعاة سائر ما تساءل عنه ، فابن جني – مثلاً – أوضح أن تسكين حرفٍ مّا ، وتحريكه كما في : قَرْح ، وقَرَح ، ظاهره أنه لغتان ، وهو رأي الجمهور ، غير أن من الكلمات ما تحريكه أمر راجع إلى نوع الحرف بأن يكون حلقيًّا – على رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر ، ويساعد على الفتح في أثناء النطق ، وبيّن ابن جني أن عددًا لا يُحصى من عُقَيل يحرّكون من هذا النوع ما لا يتحرّك أبدًا لولا حرف الحلق ، فاعتدّ بكثرة أفراد هذه القبيلة هنا استدلالاً على رأيه[1].

وامتدادًا للحديث عن حد الكثرة فإن من المهم أن نعرف كمية النصوص التي تجوّز القياس ، وللكلام عن ذلك نورد مناقشة الدكتور محمد عيد في هذا الجانب حيث ذكر أن هنالك مصطلحات هي : (القياس والمطرد والغالب والكثير والشائع والمتلئبّ – أي : المستمرّ – والقليل والأقلّ والنادر والشاذ والمسموع) ، والنحاة لم يحدّدوا معنى هذه المصطلحات بدقة بل تحدثوا عنها حديثًا عامًّا أدّى إلى هذا القلق والغموض في تحديد كمية النصوص ، والشواهد التي يمكن أن تكون مقدارًا محدّدًا للقياس .

حتى ابن هشام في نصه السابق إنما حاول في الأمر محاولةً لكنه لم يصل بنا إلى أمر أكيد ، وإنما أورد ما أورده على سبيل التقريب لا التحديد ؛ فمعنى هذه المصطلحات والصلة بينها ما يزالان غامضَين ، ومن هنا خلَط النحاة بين هذه المصطلحات خلطًا ملموسًا عند الباحثين ، والدارسين في علوم العربية أدّى إلى جواز تبادل المواضع في استخدام كل منها مكان الآخر .

على أنه يمكن استخلاص أساسٍ لتقسيم تلك المصطلحات ، وهو **الكثرة النسبية للنصوص ، أو القلة النسبية لها** ، وهو أمر أوضحه ابن هشام في كلامه .

---

(١) المحتسب ١/ ٢٦٤ ، وانظر : الخصائص ٢/ ٩ .

إن موقف القياس من النصوص – أيًّا كان القائمون بهذا القياس – يعتمد على حقيقة هي أن النحاة نظروا للنصوص كلها على أنها مما يمكن القياس عليه ؛ ففتحوا الباب للقياس على الإطلاق ، أو أن القياس إنما يُعتَمَد فيه على الكثرة والشهرة ، وما عدا ذلك يحكم عليه بالشذوذ[١].

ولكن الحقيقة تؤكد أنه ليس من شرط القياس الكثرة ، أي : كثرة المقيس عليه ، فقد يقاس على القليل ؛ لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له .

ومثال الأول : قياسهم في النسب على شنئيّ في شنوءة ؛ إذ يمكن أن يقال في رَكوبة : ركبي ، وفي حَلوبة : حلبيّ ، ونحو ذلك ؛ فأجروا فَعُولة مجرى فَعِيلة لمشابهتها إيّاها في ثلاثيّتها، وأن ثالثها حرف لين ، وآخرها تاء التأنيث ، وأنهما يتواردان نحو : رحيم ورحوم .

فهذا قد قيس عليه مع أنه جاء عنهم في حرف واحد .

ومثال الثاني : قولهم في النسب إلى ثقيف وقريش ونحوهما : ثقفيّ وقرشيّ ، فهو وإن كان أكثر من شنئيّ فإنه ضعيف في القياس عند سيبويه ، فلا يقال في سعيد سعديّ ولا في كريم كرميّ[٢].

* * *

(١) أصول النحو العربي ٧٦-٧٧ ، ٨٠ .

(٢) الخصائص ١/١١٦ .

المبحث الخامس : كثرة الاستعمال واللحن :

ويجرّنا الحديث عن كثرة الاستعمال إلى الحديث عن بعض مظاهر اللحن في اللغة العربية ؛ فالصــواب والخطأ في الاستعمال مسألة ذات علاقة وطيدة بكثرة الاستعمال ، وكثرة تردّد الكلام على الألسنة .

والمقصــود بالــلحن هاهنا ما يدل عليه معناه العام الشامل لكل ما أُصاب الفصحى من مظاهــر متنوعة خالفت بها الاستعمال العربي الموروث الذي أُخذت عنه هذه اللغة الشريفة ، سواء في ذلك ما أُصاب الكلمات من تغيير في البنية أو التصريف ، وما أُصاب التراكيب من تغيير كالحذف أو الذكر أو غير ذلك مما لم يحظ عند العلماء بارتياح أو قبول .

لقد استنكر العلماء وشدّدوا وحكموا بالخطأ على ما خالف الفصحى ، وجدوا في إصلاح الألسنة التي فسدت باتّساع البلاد ، واختلاط العرب بغيرهم من الأمم .

وتأنّى في هذا الحكم علماء آخرون فمحصوا ودرسوا وقبلوا من هذا التغيير ما تطمئن إليه النفس وما لا بأس ولا خروج في استعماله عن مألوف اللغة .

ومــن هذين الاتجاهين نتج الاختلاف والاجتهاد والآراء في طريقة تحري الصواب والخطأ في الاســتعمالات اللغوية وطريقة الكتابات في العربية ، وقد جمعت هذه النتائج في مدوَّنات خاصة فيما بعد أطلق عليها " كتب اللحن " أو " كتب التنقية اللغوية " ، كما نجد قدرًا آخر مــن ذلــك الجمع مبثوثًا بين قضايا لغوية ونحوية وصرفية في كتب هذه العلوم مما احتاج إلى دراسة الآراء نفسها الواردة في تلك الكتب وتلك القضايا .

إن اللغة كالناس تصاب في ألفاظها وتراكيبها بما يصابون به من علل واضطراب وانحراف على درجات متفاوتة .

لقــد جعل بعضهم هذه الظواهر دليلاً على تطور اللغة لتطور الناطقين بها دون أن يحكم على هذا التطور بالخطأ ويتصدى له بالتنقية ، وأنكر بعض الباحثين هذا الصنيع منهم مبيّنًا أنه لا بدّ من المقاومة لهذا الخطأ ، ولاسِيَّما أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم .

إن ما طرأ على الألفاظ والتراكيب من تغييرات بسبب كثرة الاستعمال لا يعدّ لحنًا ، وإنما درجة من التطور تعرضت لها اللغة الفصحى ، كان سببها الظاهر هو البحث عن التخفيف في النطق والكتابة ؛ تسهيلاً على الناطقين ، وتيسيرًا للقارئين .

ويمكن بهذا الاستنتاج تقسيم التغييرات التي أصابت اللغة الفصحى قسمين :

أحدهما : ما أبقى الألفاظ محتفظةً بدرجتها في الفصاحة مع ما فيها من تصرفات قد يخالف بعضــها المألوف الشائع في الاستعمال العربي ، وهذا النوع قد تكون بعض التغييرات فيه لغة قبيلةٍ يُعتدّ بفصاحتها ، أو إحدى لُغتَي قبيلة مّا .

والثاني : ما خرجت بسببه الكلمات والتراكيب عن حكم الفصاحة ، وهو ما يسمّى عند أهل اللغة لحنًا .

ويصـــعب عــند أهل اللغة التفريق في النوع الأول بين ما يمكن أن يعدّ لحنًا ، وما ليس كذلــك ، ولــذا كان من الأفضل الحكم على هذا النوع بالفصاحة ، وأن ما حدث فيه من تصرف كان نوعًا من التيسير والتسهيل على الناطقين الخاصّة منهم والعوام .

* * *

المبحث السادس : أثر كثرة الاستعمال في اختصار كثير من الكلام :

إذا علمنا أن الاختصار جلّ مقصود العرب ، وعليه أكثر كلامهم ؛ فكثير من أبواب علم العربية موضوع بقصد الاختصار ، كالتثنية ، والجمع ، والعطف ، والنداء ، ونحوها .

إضافةً إلى أن بعض صيغ الكلام وضع للاختصار ، كبعض صيغ الأفعال نحو : سقط الحائط ومرض فلان ، وإنما الأصل أسقط فلان الحائط ، وأمرض الله فلانًا ؛ فاختُصر إلى ما صار عليه في الاستعمال الأخير .

لقد تحدث كثير من العلماء عن الاختصار دون أن يفردوا للحديث عنه بابًا مستقلاً ، وإنما جاء حديثهم عنه في المواضع التي وقع فيها اختصار ، كما فعل الجرجاني في المقتصد ، وابن عصفور في شرح الجمل ، وابن يعيش في شرح المفصل ، وغيرهم .

ويفهم من كلام بعض العلماء أن هناك اختصارًا في بعض المواضع دون التصريح بكلمة الاختصار ، وهو ما نجده كثيرًا عند المبرد في المقتضب ، والجوهري في الصحاح ، وابن منظور في لسان العرب .

وتحدّث ابن الشجري عن حذف الجمل والأسماء الآحاد اختصارًا في المجلس الثالث والأربعين من أماليه ، وتحدث أيضًا عن أنواع أخرى من الاختصار — غير الاختصار بالحذف — في مواضع متفرّقة في أماليه ، وتحدث السيوطي عن الاختصار في كتابه الأشباه والنظائر تحت عنوان : الاختصار[1].

أما سيبويه فقد أفرد ثلاثة أبواب من الكتاب للحديث عن أنواع من الاختصار ، كما تحدث عنه في مواضع أُخر في غير هذه الأبواب .

ويفهم من كلامه في أماكن أُخر أن فيها اختصارًا ولكن دون التصريح بذلك .

ويمكن الرجوع إلى الكتاب لمعرفة تلك الأبواب والمواضع[2] .

وفي عموم الحديث عن الاختصار رتّب بعض الباحثين — وهو الدكتور أحمد عبد المنعم أحمد الرصد — الأبواب والمواضع التي فيها اختصار ، ووضح مواطن الاختصار فيها ،

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ١٠ ، ١١ ، ١٥٠ ، ٣٢٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٥ وما بعدها .

(٢) انظر مثلاً : الكتاب ١/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٣/ ٢٨٩ ، ٥٠٤ ، ٤/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

وبعض تلك الأبواب والمواضع له علاقة تربطه بكثرة الاستعمال ، وهو من المسائل الواردة في هذا البحث ، وبعضها الآخر لا علاقة له أكيدة بموضوع البحث إلا على جهة الاحتمال ، أو الآراء الفردية الخاصة التي لا يمكن قبولها أو رفضها تمامًا .

وهناك عدد من تلك الأبواب والمواضع هي أبواب ومواضع عامة في كتب النحو والصرف كان الاختصار المراد فيها على الطريقة السائدة في عدد من اللغات .

والأبواب التي عدّدها الباحث هي :

بـــاب الضـــمائر ، والعلم ، والتثنية والجمع ، والعطف ، والبدل ، والنائب عن الفاعل ، وبـــاب نعـــم وبئس " المدح والذم " ، والتنازع ، باب عَلِم ، والنداء ، والتصغير ، وأسماء الأفعال ، والعدد .

والمواضـــع الـــتي ذكرها هي : صيغ الأفعال ، قول العرب : مات فلان ومرض ، وسقط الحائط ، ونحو ذلك مما كان الفاعل فيه مفعولاً في الحقيقة ، أسماء الزمان والمكان ، الكناية ، الألفـــاظ الملازمـــة للعمـــوم مثل : أحَد ، كُلّ ، التأكيد بأنّ وإنّ ، مجيء التنوين عوضًا عن المضاف إليه المحذوف ، الفصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ، العدل عـــن طلـــب التعيين بأي إلى الهمزة أم ، وضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة ، حـــذف " مِنْ " من التمييز ، وضع تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، العدل في الأعلام وفي ألفاظ العدد ، أسماء الاستفهام ، أسماء الشرط ، الظروف التي يجازى بها ، حروف المعاني ، الجمع بين حرفين بمعنًى واحد يناقض الاختصار ، التأكيد مناقض لما وضعت عليه الحروف مـــن الاختصار ، إعمال معاني الحروف لا يجوز ، اختصار المختصر لا يجوز لأنه إجحاف ، الحذف في الحروف خارج عن القياس إلا فيما كان مضاعفًا ، الحروف لا يكون فيها زيادة ، القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني ، وعدم زيادتها .

وبعـــض هذه الأبواب ، أو أجزاء منها – كما بيّنا – قد تناولها البحث بالدراسة والمناقشة والتحلـــيل ، وكذلـــك بعـــض المواضع المذكورة مما كان ذا علاقة بعلة كثرة الاستعمال ، خصوصًا وأن الاختصار علة ثانوية لكثرة الاستعمال ؛ فما كثر دورانه يطلب تخفيفه ، وإنما يكون معظم التخفيف بالاختصار والحذف .

على أن الباحث أثار أمرًا مهمًّا هو معرفة الفرق بين الاختصار والاقتصار ، فالحذف مثلاً اختصـــارًا يعني الحذف لدليل يدل على المحذوف ، والحذف اقتصارًا يعني الحذف لغير دليل ، وأيّد كلامه بنصوص العلماء كابن هشام والسيوطي والأشموني والصبان .

وأذكر من هذه الأقوال على سبيل المثال قول ابن هشام : "..جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارًا ، واقتصارًا ، ويريدون بالاختصار : الحذف لدليل ، وبالاقتصار : الحذف لغير دليل(١)".

ويمكن أن نعد صنيع الدكتور أحمد الرصد تمهيدًا أو مقدمةً للحديث عن هذا البحث ؛ فالحديث عن الاختصار هو مظنة الحديث عن كثرة الاستعمال وجزء منه ، غير أن الباحث لم يصرف إليه اهتمامه وتركيزه و لم ينبه إليه كثيرًا .

ولعلنا سنفيد من بحثه وآرائه في بعض مسائل هذه الدراسة خصوصًا في المسائل التي ناقشها على جهة الحديث عن الاختصار كأثر من آثار كثرة دوران الألفاظ على الألسنة ؛ فلعل الباحث يرشدنا إلى لطائف الإشارات في تلك المسائل .

إن صنيع الباحث في الحديث عن الاختصار يمكن أن يثري هذا البحث في جانب المسائل التي يحتمل أن يكون التغيير والتصرف في الألفاظ والتراكيب التي تناولتها تلك المسائل هو مظنة الكثرة في الاستعمال(٢).

* * *

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦١١ .

(٢) راجع بحث الدكتور أحمد الرصد بعنوان : " الاختصار " .

المبحث السابع : ظاهرة التخفيف في العربية :

إن التخفيف في الألفاظ والتراكيب في الاستعمال قد أثّر في العربية تأثيرًا واضحًا لفت انتباه بعض النحويين كسيبويه ، وابن جني ، وابن يعيش ، والسيوطي ، وغفل عنه كثير من النحاة ، ومع هذا فقد ظلّ تأثير هذه الظاهرة مستمرًّا في أوصال اللغة ؛ لأن اللغة مرتبطةٌ بألسنة المتكلّمين أولاً ، ثم بالقوانين الموضوعة ، وإن كان تأثير الناطقين هو الأهمّ والأخطر ، فسلوك المتكلّمين في كثير من الأحيان هو الذي يفرض وضع قاعدة مّا .

إن الثقل علّة من العلل اللغوية ، أما التخفيف فهو غاية لتلك العلة ، وطلب الخفة يُعدّ مَظهرًا من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبني على الذوق الاستعمالي .

إن ظاهرة التخفيف فسرت كثيرًا من الظواهر النحوية والصرفية التي كانت غامضةً أمامنا ، وقد قام بهذا التفسير العرب الفصحاء أنفسهم الذين كانوا يدركون علل ما يقولون ، وأنهم كانوا يعلّلون بعض ما يقولون ، ومن ثَمّ جعل النحاة نصّ العربي على العلة أو إيماءه إليها مسلكًا من مسالك العلة[1].

لقد بالغ النحاة في تحليل الظواهر اللغوية التي حدث فيها حذف أو تغيير حين علّلوا بعض ما حدث إلى ظاهرة التخفيف ، مع أنه ليس كل حذف أو تغيير يعدّ تخفيفًا[2]، غير أن بعض النحاة لم يجد سببًا لما حدث من تغيير اضطر إلى إدراجه تحت هذه الظاهرة ، وآخرون ردّوا جميع التغييرات إلى هذه الظاهرة دون رويّة إما لاستخفافهم بمدلولها ، لأنهم رأوا أن التعليل بها أمر لا يقبل النقاش الطويل ، وإقامة الحجج .

وأكثر الذين يميلون إلى التعليل بهذه الظاهرة هم الذين اهتموا في مؤلفاتهم بتعليل الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية – على التفصيل – كسيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والفارسي ، وتلميذه ابن جني ، والأنباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ممن يطول الكلام بذكرهم .

ولذا يجد القارئ في كتب هؤلاء وغيرهم – ممن تأثرهم ، أوتأثروا به – اضطرابًا في درجة التعليل بالتخفيف ، ومواضعه ، بل حتى في طريقة التعبير عن هذه العلة .

وجعل بعضهم هذه العلة مدخلاً لعلة أخرى هي أكثر ملازمةً لها ، وهي علة كثرة

(١) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ١٥-١٨ ، والأصول للدكتور تمام حسان ١٨٧ .

(٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ١٠٥-١٠٧ .

الاستعمال ، في حين حاول آخرون صناعة مواضع التعليل بهذه العلة رجاء أن يوجدوا دليلاً مّـــا يقدمونه تقويةً لقبول رأيهم في مسألة مّا ، أو إثراءً للمحاورة ، والمناقشة فيما يتحدثون عنه .

وذكـــر الدكـــتور علي أبو المكارم في حديثه عن التخفيف أنه مَرِن في النحو العربي ، وبه تفسَّر ظواهر كثيرة ، ولكن يجب في تفسير الظواهر اتباع النظام اللغوي والنحوي الحقيقي لا ما وضعه علماء العربية فحسب[١].

إن الإفـــراط في تحكيم القواعد التي صاغها علماء العربية ، وجعْلها مقياسًا للمنطق اللغوي أدّى إلى شـــذوذ كـــثير من الاستعمالات الفصيحة ، ونال التخفيفُ جانبًا من التعليل لذلك الشذوذ .

فكثير من من الخروج عن المألوف عن القواعد اللغوية كان طلبًا للتخفيف الذي أدّى إليه إما كثرة الاستعمال ، أو ثقل الكلام مع كثرة الاستعمال ، أو الثقل فحسب .

ومـــن أبـــواب سيبويه في كتابه : هذا باب ما كان شاذًّا مما خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطرد[٢].

وهذا وإن كان قد خرج عن المألوف إلا أنه تمّ طلبًا للتخفيف .

إن تفسير ما حدث في بعض الشواذ بالتخفيف — كما يقول الدكتور أحمد عفيفي — أدّى إلى الإخلال والتشويه في بقية ما يمكن طرده على تلك الكلمات ، وقد أشار إلى رأيه اعتمادًا على توقّف ابن جني أمام بعض التفسيرات قائلاً : "..قد يحذفون بعض الكلم استخفافًا حذفًا يخلّ بالبقية ، ويعرض لها الشُّبه "[٣] .

وهكـــذا يمكن القول إن التخفيف علة لها مواضعها وخصائصها ومبرراتها ، وليست صورةً باهتةً يُلقى عليها ثقل التغييرات الواردة في كلام العرب أيًّا كان نوعها ، وصورها ، وفي هذا التصـــرف – ممن يحدثه – نوع من العجز والقصور في تحليل الظواهر اللغوية ، غير أن تلازم علـــة التخفيف مع علة كثرة الاستعمال قد دفع بها إلى أمر مقبول في معظم الآراء التي تلازما فيها[٤].

---

(١) المرجع السابق ١٠٥-١٠٧ .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٨٣ .

(٣) الخصائص ١/ ٨٠-٨١ .

(٤) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ٩٩ وما بعدها ، وانظر : ٣٨٩ .

بل إن رضي الدين ذهب إلى أن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه[1]؛ جاعلاً كثرة الاستعمال من آثار التخفيف على عكس ما ورد في كثير من مواضع التعليل بهاتين العلّتين .

فكثرة الاستعمال إذن هي من الدواعي الأُولى إلى الرغبة في تخفيف الألفاظ ، وهي أهم تلك الدواعي ، ولعل هذا هو ما جعل بعض النحويين كالرضي آنفًا يغلّب التخفيف على الكثرة في التأثير .

ومن سلم من العلماء من التعليل بالتخفيف لبعض التغييرات في العربية لم يسلم من التعليل بكثرة الاستعمال ؛ لتؤدّي به هذه العلة في آخر الأمر إلى القول بالتخفيف .

* * *

---

(١) شرح الشافية ١/ ٧٠ .

الباب الأول :

ما صُرِّح فيه بكثرة الاستعمال

الفصل الأول :

مسائل الأسماء :

**المبحث الأول : بناء اللفظة على حالة واحدة وترك الاعتداد بالإعراب .

**المبحث الثاني : لغة النقص في الأسماء الستة .

**المبحث الثالث : استعمال الضمير المنفصل موضع المتصل .

**المبحث الرابع : التغيير في الأعلام .

**المبحث الخامس : إعراب ما سمّي بالفعل إعراب الأسماء .

**المبحث السادس : لفظ الجلالة .

**[illegible]

**المبحث الحادي عشر : التغيير في قولهم : " لا يَدَيْ لَكَ " .

**المبحث الثاني عشر : استعمال المصدر نعتًا .

**المبحث الثالث عشر : حذف عامل المصدر .

**المبحث الرابع عشر : استعمال : " لدن " مع " غدوةً " .

**المبحث الخامس عشر : تغليب المعرفة على النكرة في مجيء الحال إذا اجتمعا في الجملة .

**المبحث السادس عشر : جمع اللفظ المضاف إلى ضمير المثنى .

**المبحث السابع عشر : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

**المبحث الثامن عشر : تفاوت صيغ المبالغة في الاستعمال .

**المبحث التاسع عشر : صياغة اسمَي التفضيل : " خَير وشَرّ " .

**المبحث العشرون : العطف في قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

**المبحث الحادي والعشرون : اللغات في " ابن أُمَّ وابن عمَّ " .

**المبحث الثاني والعشرون : استعمال فُعَل في السبّ .

**المبحث الثالث والعشرون : استعمال " تعال " في الكلام .

**المبحث الرابع والعشرون : استعمال " هاء " بمعنى : خذ ، على صورة واحدة في جميع الحالات .

**المبحث الخامس والعشرون : التركيب في " ويْلُمِّه " .

**المبحث السادس والعشرون : التركيب في " هلمّ " .

**المبحث السابع والعشرون : تركيب " حيّهل " .

**المبحث الثامن والعشرون : ما كان من " أفعل " صفةً في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام .

**المبحث التاسع والعشرون : حذف التنوين في الأسماء المصروفة لغير الإضافة ولغير دخول الألف واللام .

**المبحث الثلاثون : ترك صرف ما ينصرف في الشعر .

**المبحث الحادي والثلاثون : وقوع الضمير المنفصل بعد " لولا " .

**المبحث الثاني والثلاثون : تغليب الليالي على الأيام في العدّ إذا اجتمعا .

**المبحث الثالث والثلاثون : التركيب في " أيْشٍ " .

**المبحث الرابع والثلاثون : التركيب في " كأيّن " .

**المبحث الخامس والثلاثون : الحكاية .

**المبحث السادس والثلاثون : جمع فَعْل على أفْعُل .

**المبحث السابع والثلاثون : كثرة التغييرات في " ايمن " .

**المبحث الثامن والثلاثون : فتح عين " عَمْر " في القسم إذا اقترنت باللام .

**المبحث التاسع والثلاثون : حذف الياء من لفظ " إنسان " .

**المبحث الأربعون : حذف الياء مما كان على وزن " فُعَيْل " صحيح اللام في النسب .

**المبحث الأول والأربعون : تخفيف ياء النسب .

**المبحث الثاني والأربعون : الإمالة .

**المبحث الثالث والأربعون : القلب المكاني .

**المبحث الرابع والأربعون : التخفيف في لفظ " ضراية " .

**المبحث الخامس والأربعون : ترك الهمز في لفظ " نبيّ " .

**المبحث السادس والأربعون : مجيء اللفظ على التصحيح أكثر من الإعلال .

**المبحث السابع والأربعون : تخفيف الياء المشددة في الكلمات .

تقديم :

سوف يتحدث البحث في هذا الجزء من الدراسة عن المسائل التي تتعلق بالتغييرات الواقعة في الأسماء ، وعلّل لها علماء العربية بكثرة الاستعمال ، مصرِّحين بهذه العلة في أثناء حديثهم عن تصرفات العرب في هذه الأسماء .

وهي مسائل تتفاوت دراستها طولاً وقِصَرًا حسب نوع التغييرات الواردة فيها ، وحسب تعدد تلك التغييرات وكثرتها ، وهو أمر يدعو إلى الإطالة حينًا ، والإيجاز حينًا آخر .

ويبرز في بعض مسائل هذا الفصل بخاصّة ، وفي بعض مسائل فصول البحث الأخر بعامّة لطافة الفكرة في تحرير موضع العلة ، وطريقة عرضها ، كما سيأتي بيانه عند عرض المسائل ودراستها .

ويبدو للمتأمل في دراسة هذه المسائل أن عددًا منها هو مما استقر في كتب العربية ، وأقرته قواعد النحاة ، وأن عددًا آخر منها هو مما خالف تلك القواعد ؛ فلم يقرّه النحاة مع كثرته في كلام العرب ، وهذا يدل على أن النحاة كانوا يعتدون بكثرة معينة يضعون قوانين اللغة العربية معتمدين عليها .

وليس شرطًا في اعتداد الدراسة في مسألة من المسائل في هذا البحث أن تكون واردةً في كتب جميع النحاة أو معظمهم ، مصرَّحًا بكثرة استعمالها فيها ، وإنما يكتفي البحث بورود التصريح بهذه العلة ولو في كلام إمام واحد من أئمة العربية الذين يعتدّ بهم في هذا العلم ؛ ذلك أن البحث يهتم بدراسة هذه العلة ، وما يتعلق بها أكثر مما يهتم بحصرها ، وحصر مسائلها في كتب العربية .

ولم تفرق الدراسة في البحث على الجملة بين التغييرات النحوية والتغييرات الصرفية ؛ نظرًا لتلازمها في كثير من مواضع الدراسة ، ولأن هذا التفريق يؤدي في الغالب إلى اضطراب البحث في طريقة العرض ، والتحليل ، والمناقشة ، وهو أمر لم يسلم منه البحث على الجملة .

وتبدأ الدراسة في المبحث الأول من هذا الفصل بمناقشة مسألة بناء اللفظة على حالة واحدة وترك الاعتداد بالإعراب ، وتنتهي بنهاية الكلام عن المبحث السابع والأربعون تخفيف الياء المشددة في الكلمات .

المبحث الأول :

بناء اللفظة على حالة واحدة ، وترك الاعتداد بالإعراب

قال ياقوت : "..الخَزّامين ، بفتح أوله وتشديد ثانيه ، وهو جمع خَزّام[1]، وتركوا إعرابه ، ولزموا طريقةً واحدةً فيه ؛ لكثرة الاستعمال "[2].

ذكر النحويون أن في جمع المذكر السالم لغتين :

الأُولى وهي المشهورة : أن يرفع بعلامةٍ هي الواو ، وينصب ويجرّ بعلامةٍ هي الياء .

والأُخرى : لزوم الواو في جميع الأحوال ، ومنه قول الشاعر :

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا***يَوْمَ النَّخيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[3]

غير أن ياقوت الحموي ذكر أن الخَزّامين جمعٌ لزم طريقةً واحدةً في الاستعمال ، على ترك الإعراب فيه ، وهو استعمال غريب ، مع أنه علّل له بكثرة الاستعمال .

والذي يمكن قوله أن هذه اللفظة كثر استعمالها فتركوها على حالها دون تغيير ، واختاروا بقاءها على الياء دون الواو لأمرين :

الأوّل : أن الياء أخفّ من الواو وخصوصًا فيما كثر استعماله .

الآخر : أنهم توهموا فيها أصالة النون ؛ فأشبهت كلمة المساكين ، والشياطين ونحوهما .

وعلى كلّ فكثرة الاستعمال هو سبب لزومها حالةً واحدةً مخالفةً لما استقرّ في قواعد النحويين .

المبحث الثاني :

لغة النقص في الأسماء الستة

قال ابن هشام متحدثًا عن " هَن ": "..واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياسًا ؛ وذلك لأن ما كان ناقصًا في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافه وذلك نحو : يَدٌ ، أصلها : يَدْيٌ ، فحذفوا لامها في الإفراد وهي الياء ، وجعلوا الإعراب على

---

(١) وهو بائع الخَزَم ، وهو شجر له ليف تُتّخذ من لحائه الحبال ، ولهم سوق بالمدينة معروف ، انظر : لسان العرب ١٢/ ١٧٦ .

(٢) معجم البلدان ٢/ ٣٦٧ .

(٣) من الرجز ، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ ، ونسب لليلى الأخيلية في ديوانها ٦١ ، ولأبي حرب الأعلم ، وللعقيلي ، انظر : نوادر أبي زيد ٤٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢ ، وخزانة الأدب ٦/ ٢٣ ، والدرر ١/ ١٨٧ ، ٢٥٩ .

ما قبلها فقالوا : هذه يَدٌ ، ثم لما أضافوها أبقَوها محذوفة اللام ، قال الله تعالى : ﴿ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾(١)"(٢).

لغـــة النقص في ما يقبل النقص من الأسماء الستة : أن تُحذَف لام الكلمة مع بقاء الإضافة كما في لغة الإتمام ، وهذه اللغة ذكر النحويون أنها الأحسن في " هَنُ " ، وأنها نادرة في أب ، وأخ ، وحم ، وأن القصر في هذه الأسماء أشهر من النقص ، والإتمام هو أشهر الجميع .

قال ابن مالك موضّحًا هذه اللغات ودرجتها في الاستعمال :

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ***وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ***وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ(٣)

وابن هشام هنا إنما ينبّه على أن لغة النقص في " هَنُ " أكثر استعمالاً من غيرها من لغات هـــذه الأسماء ، وهي أيضًا أفصح في القياس ؛ لأن صورتها في الإفراد باقية على ما هي عليه عند الإضافة ، وهو ما أشار إليه ابن مالك بالحُسن .

ودلل ابن مالك بكثرة استعمال " أب وأخ " ناقصين على أن الفرع قد يفوق الأصل للعلة المذكورة ؛ فإن أصلهما أن يكونا مقصورين(٤).

ولكـــثرة اســـتعمالها ناقصـــةً حكم بعض النحاة كالفراء ، والزجاجي بأن الأسماء المعربة بالحروف خمسة ؛ لعدم اطّلاعهما على إعرابها كذلك(٢).

المبحث الثالث :

استعمال الضمير المنفصل موضع المتصل

قـــال ابن جني : "..وأيضًا فإن المضمر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل فإنه أكثر وأسْيَر في الاستعمال منه "(٥).

وقـــال أيضًا : "..فإن قلت : زعمتَ أن المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل استعمال المتصل موضع المنفصل ، فهلا دلك ذلك على

---

(١) سورة الفتح ، من الآية (١٠) .

(٢) شرح شذور الذهب ٦١ .

(٣) متن الألفية ٨ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦ .

(٥) الخصائص ٢/ ١٩٢ .

خلاف مذهبك ؟"[١].

مـــن القواعد النحوية المألوفة عند النحاة أنه متى أمكن في الكلام أن يؤتى بالضمير متصلاً بعامله فلا يجوز في الاختيار أن يؤتى به منفصلاً ، فلا يقال في نحو : " قمت " قام أنا ، ولا في " أكـــرمك " أكـــرم إياك إلا في نحو : سَلْنيه وكُنْته ، من كلّ فعل ناصبٍ مفعولين ، أو ناسخ للابتداء وعامل الضمير فيه عامل في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع ، ولا يؤتى في هذه الحالة بالضمير المنفصل ؛ لأنِ مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل فهو أقلّ حروفًا .

فـــإن لم يمكن الاتصال بأن تعذّر ، كتقدم الضمير على عامله لغرض مقصود نحو : إياك نعبد ، وكحـــذف عامله نحو : إياك والشرَّ ، أو كان محصورًا نحو : ما قام إلا أنا ، وإنما قام أنا ، أو واقعًا بعد واو المعية نحو : قمت وإياك ، وغير ذلك مما هو مذكور في المبسوطات ، وقد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى تسعة عشر نوعًا .

ثم إن الانفصـــال أرجـــح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخًا مثل : " كان وظنّ " ؛ لأنه الأكثر ، ومرجوح في نحو : سأل وأعطى[٢].

قال ابن مالك في الخلاصة :

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ***إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِـــلْ

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا***أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى[٣]

وكـــثرة الاستعمال هنا أدّت — كما يرى ابن جني – إلى إمكان الإتيان بالضمير المنفصل موضـــع المتصل دون حرج ؛ وذلك أن العرب لما كانوا متى قدروا على استعمال المتصل لم يـــأتوا مكانـــه بالمنفصل غلب عندهم حكم المتصل ، فلما كان الأمر كذلك عوّضوا منه أن جاءوا في بعض المـــواضع بالمنفصل في موضع المتصل ، ونُظِّر لذلك بقلب الياء إلى الواو في نحو : الشَّروى والفَتْوى لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة[١].

فكثرة الاستعمال أدّت إلى استعمال المرجوح وهو الضمير المتصل لما علم أن ذلك موضعه في الاستعمال المطّرد .

---

(١) السابق ٢/ ١٩٢ .

(٢) انظر الكواكب الدرية ١١٢-١١٤ .

(٣) الألفية ص ١٠ .

(٤) الخصائص ١٩٥/٢ .

المبحث الرابع :

التغيير في الأعلام

قـــال ابن جني : "..واعلم أن الأعلام إنما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قِبَل أنها كثر استعمالها ؛ فجاز فيها من الاتّساع ما لم يجز في ما قلّ استعماله من الأجناس "[١].

وقـــال : "..وعلّة مجيء هذه الأعلام مخالفةً للأجناس هو ما هي عليه من كثرة استعمالها ، وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييرًا "[٢].

العلم في العربية يراد به كل اسم عيّن مسماه مطلقًا ، قال ابن مالك :

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا***عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا[٣]

وهو من الألفاظ التي يكثر استعمالها في الكلام ؛ ولهذا يقع التغيير فيه كثيرًا .

ولكـــثرة استعمال الأعلام في الكلام يجوز تثنيتها وجمعها حتى لايؤدي ترك ذلك إلى طول الكلام بالتكرار الذي من أجله وُضع لفظ التثنية والجمع للمفرد .

قال رضي الدين : "..قيل : العلم واقع في كلامهم كثيرًا ، فلو لم يثنوه و لم يجمعوه لأدّى إلى مثل ما كرهوه من مثل : جاءني رجل ورجل ورجل "[٤].

والعـــلم بالغلـــبة نكرة كثر استعمالها مقرونةً بـــ" ال " لواحد من ذلك الجنس الذي تدل عليه ؛ فاختصت به ، واللام في هذا النوع لازمة .

قال رضي الدين : "..ويحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن ينظر إلى العلم ، فإن كان غالبًا ، أي : كان في الأصل للجنس ، ثم كثر استعماله لواحد من ذلـــك الجنس لخصلة مختصّة به من بين ذلك الجنس ، ولا بدّ أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ؛ ليفيد الاختصاص به ، وصار بكثرة الاستعمال علمًا له ، ويسمّى بالعلم الاتفاقي "[٥].

وقال أيضًا : "..وقد يكون بعض الأعلام اتفاقيًّا ، أي : يصير علمًا بوضع واضح معيّن ،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٧-٤٢٨ .

(٢) السابق ٣/٣٤ .

(٣) متن الألفية ١١ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٣٧ .

(٥) شرح الكافية ١/ ١٣٩ .

بل لأجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه "[1].

ومن أمثلة مخالفة القياس في الأعلام ؛ لكثرة الاستعمال فتح العين في " موهَب وموركَ "، وتصحيح ما قياسه الإعلال كما في مَزْيَد ومَكْوَزة ومَدْيَن .

وكان حق " حَيْوَة " وهو من الأعلام أن تقلب واوه تاءً وتدغم في الياء قبلها ، ولكنهم لم يتصرّفوا فيه ؛ لكثرة الاستعمال .

قال الأنباري : "..الأسماء الأعلام كثيرًا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا : مَوْهَب ومَوْرَق ففتحوا العين وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا : حَيْوَة بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا : مَزْيَد ومَكْوَزة ومَدْيَن فصحّحوا وإن كان القياس أن يعِلّوا ؛ لأن ما كان من الأسماء على مَفْعَل أو مَفْعِل فإنه يعتلّ لمجيئه على وزن الفعل وفصْلِ الميم له من أمثلته ، وكذلك قالوا : مَحْبَب بغير إدغام وإن كان القياس الإدغام..وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام إما لكثرة الاستعمال ، أو تنبيه على أصل ، أو غير ذلك "[2].

فالتخفيف لكثرة الاستعمال علة من العلل التي أُدّت إلى عدم الاحتكام إلى قواعد النحويين والصرفيين في بعض الأعلام ؛ مما جعل علماء العربية يحكمون عليه بالشذوذ ، والندرة ، وغيرهما من الأحكام التي تُطلق على ما خالف القياس .

المبحث الخامس :

إعراب ما سُمي بالفعل إعراب الأسماء

قال : "..رُئِم ، بضم أوله وهمزة مكسورة بوزن " دُئِل "، والنحويون يقولون : لم يجيء على " فُعِل " اسم غير " دُئِل " ، وهذا - إن صحّ - فهو آخَر ، مستدرك عليهم ، ويجوز أن يكون أصله " فُعِل " مما لم يسمّ فاعله من رَئِمَت الناقة ولدها ، إذا حنّت عليه ، وأحبّته ، سمّي به وهو فِعْل ، ثم أُعرب بعد التسمية ؛ لكثرة الاستعمال "[1].

أبنية الاسم كما تقتضيه القسمة العقلية اثنا عشر بناءً سقط منها اثنان ، وهما " فُعِل بضمّ فكسر ، وفِعُل بكسر فضمّ ، وإنما سقطا لثقلهما في النطق ، ولأن البناء الأوّل منهما خاص

---

(١) السابق ٢/١٣٦ ، وانظر : ١٣٧ ، واللباب ٢/١٣٥ .

(٢) الإنصاف : ١/٣٩٧-٣٩٨ .

(٣) معجم البلدان ٣/ ١١٤ .

بما لم يسمّ فاعله .

ولم يـــرد على البناء الأوّل — وهو ما تتحدث عنه المسألة — إلا دُئِل ، ورُئِم ؛ ولذا حكموا عليهما بالشذوذ [(١)].

ولـــو حكّـــم النحويون قواعدهم باعتماد علة كثرة الاستعمال لكان هذا الوزن مقيسًا في الأسمـــاء ، وإن لم تكثر شواهده ، كما فعلوا في " شَنَئِيّ " فقاسوا عليه في النسب ، ولم يرد غيره .

المبحث السادس :

لفظ الجلالة

قـــال سيبويه : "..واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قـــالوا : يـــا ألله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم "[(٢)]، إلى أن قال : "..فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم ، ولأن له حالاً ليست لغيره[(٣)].

وقـــال الرضي : "..وحذف الهمزة من " الإله " قياس ، كما في الأرض ، والأسماء ، لكن غلـــبة الحـــذف كما في الإلاه شاذّ ، وكذا إدغام اللام في اللام ؛ لأنهما متحركان في أول الكـــلمة ، وخاصـــة مع عروض التقائهما ، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء مـــا دخلته ، وكونهما في حكم السكون إذ الحركة التي عليها للهمزة ، وأيضًا كثرة استعمال هذه اللفظة جوّزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن في غيرها "[(٤)].

وقـــال ابن الشجري : "..وإنما يكثر في كلامهم الخفض في هذا الاسم بهمزة الاستفهام ، نائـــبة عـــن الواو في قولهم : آللهِ لتفعلن ، أصله : أوَ اللهِ فحذفوا الواو وأنابوا الهمزة عنها ؛ فأعملوها عملها "[(٥)].

---

(١) انظر همع الهوامع ٣/ ٢٥٧ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٥ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٧ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٠٠ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٣ .

وقـــال أيضًا : "..وقال قطرب وغيره من العلماء بالعربية : إن هذا الاسم لكثرة دوره في الكلام كثرت فيه اللغات "[١].

وقال السمين الحلبي : "..وقولهم : " اللهم " أصله عند البصريين " يا ألله " حذفت ياؤها وعوض عنها في آخره الميم المشددة وليس ذلك في غيره .

وقـــال الكوفيون : ليست عوضًا من " يا " بل بعض فعل أصله : يا ألله أُمَّنا ، ثم حذف بعض الفعل لكثرة الدور "[٢].

" الله " لفظ الجلالة ورد في أصله عدة أقوال :

فقـــيل : إنـــه صفة لا اسم ذات ؛ لأن الله إنما يعرف بصفاته ، وقيل : إنه ليس بعربيّ بل ســـريانيّ وأصله : " لاها " ، وقيل : إنه مرتجل ، وقيل : إنه مشتق من عدة أصول : إلاهٌ ، ولِاهٌ ، لاهٌ .

ووردت فـــيه عـــدة لغات فمن العرب من يقول : واللهِ ، ومنهم من يقول : واللهْ بحذف الألـــف وســـكون الهاء وترك تفخيم اللام ، ومنهم من يقول : لاهِ ، وإنما كثرت فيه هذه اللغات تخفيفًا .

ولكثرة استعمال هذه اللفظة وقع فيها عدة تغييرات :

أولاً : دخول " يا " عليها على هيئتها دون تغيير ؛ للزوم الألف واللام فيها .

ثانـــيًا : حذف الهمزة في لغة من لغاتها على أحد الآراء في أصلها ، وعلى رأي الكوفيين القائلين بأن أصل " اللهم " : يا ألله أُمّنا ثم حذف بعض الفعل ، أو بعض الجملة على الأصحّ.

ثالثًا : إدغام اللام في اللام .

رابعًا : جرها بهمزة الاستفهام نحو : آللهِ لتفعلنّ .

خامسًا : اتصال الميم المشـــددة بآخرها على اختلاف بين البصريين في طريقة مجيء هذه الميم ، إضافة إلى خصائص أُخر تأتي في سياق المسألة .

أما دخول " يا " عليه مع وجود الألف واللام فقد تقدمت علته في كلام سيبويه ، ، ومما قيل فيه أيضًا : إن الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم وهو الهمزة ، ودليل

---

(١) المرجع السابق ٢/ ١٩٨ .

(٢) عمدة الحفاظ ١/ ١١٩ .

هـــذا التعويض قطع الهمزة لأنها عوض عن همزة القطع المحذوفة ، ويجدر التنبيه إلى أن حديث قطع الهمزة وفتحها مفصل في مسألة " ال " التعريف .

وأما حذف الهمزة ففي رأي من جعل أصلها " الإله - وهو أحد قولي سيبويه ، وأن أصل " اللهم " : يا ألله أُمّنا حيث حذفت همزة أُمّنا ، واتصلت الميم بالهاء وحذف بقية الكلمة .

وأمـــا إدغـــام اللام في اللام فعلى القاعدة في إدغام الحروف المتماثلة في بعضها ، وسهّل الإدغام أيضًا كثرة استعمال اللفظة .

وأماجرُّها بهمزة الاستفهام- والهمزة ليست من حروف الجر- فخاصّ بها لكثرتها في الكلام .

وأمـــا لحاق الميم في آخرها فالبصريون على أنها عوض من يا التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء ؛ ولهذا لا يُجـــمع بينهما ، وذهب الكـــوفيون إلى أنها ليست عـــوضًا من" يا " ، والأصل : يا الله أُمّنا بخير ، وربما خففوا أيضًا فقالوا : لاهُمّ[١].

قال الزجاجي : "..وكذلك اللهم أصلها : يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت وتركت الهمزة "[٢].

ومـــن خصـــائص لفظ الجلالة أنه يحذف منه واو القسم ، ويبقى الاسم الكريم مجرورًا ، وذلك قولهم : اللهِ لأفعلن ، قياسًا على " رُبّ " حيث تحذف ويبقى واوها .

ومـــن الحذف الذي يخص الاسم الكريم قولهم في القسم : إي ها الله ذا ، أي : هلله ذا ، فـــيحذف الألف التي بعد الهاء ، ولا يكون في القسم ها هنا إلا الجر ؛ لأن قولهم : " ها " صار عوضًا من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفًا على اللسان ، والواو لا تظهر هنا كما تظهر في قولـــك : والله ، فتركهم الواو هنا يدل على أنها إنما حذفت تخفيفًا على اللسان ، وعوّضت منها " ها " ، ولو كانت تحذف هنا كما تحذف في : الله لأفعلن ، لأُدخلتْ الواو[٣].

ومن الحذف الذي وقع في لفظ الجلالة حذف لامه مع " حاشا " .

---

(١) انظـــر : معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والمحتسب ٢٢٢/١ ، وعلّل النحو ٤٧٠-٤٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٦٦-٦٧ ، وأســـرار العربية ١٣٠-١٣١ ، والإنصاف ٣٤١/١-٣٤٥ وفيه كلام مفصّل عن المذهبين ، وشرح الشافية للرضـــي ٣/ ٣٠١ ، ومعـــالم التتريل للبغوي ١/ ٢٩٠ ، وجامع البيان للطبري ٣/ ٢٢٠-٢٢١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٢-٢٢٣ ، ومختار الصحاح ١/ ٩ .

(٢) حروف المعاني للزجاجي ٧٤ .

(٣) انظـــر الكتاب ٤٩٧/٣-٤٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٤٨/٢ ، والإنصاف ٣٩٦/١-٣٩٧ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤ .

قال الأنباري متحدثًا عن حجج الكوفيين : "..ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعـــل أن لام الخفض تتعلق به ، قال الله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[1]، وحرف الجر إنمـــا يـــتعلق بـــالفعل لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام "[2].

ولفظ الجلالة ولفظ حاشا كلاهما مما كثر استعماله في الكلام .

المبحث السابع :

الحذف من الاسم الموصول المفرد والجمع

قـــال الأنباري : ".." الذين " : اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد ، وهو صيغة مرتجلة للجمع وليس بجمع " الذي " على حدّ : زيد وزيدِين ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معربًا ، ويكون الرفع بالواو والنون وفي الجر والنصب بالياء والنون ، وليس كذلك ، بل هو مـــبنيّ عـــلى صورة واحدة في جميع الأحوال ولا تخريج على لغة من قال : اللذون ، بالرفع والذيـــن بالجر والنصب لقلّتها وشذوذها ، وأصله أن تكتب بلامين ، إلا أنهم حذفوا إحداهما لكـــثرة الاســـتعمال ، كما فعلوا ذلك في الواحد لأنه مبني مثله ، بخلاف التثنية فإنها كتبت بلامـــين عـــلى الأصـــل ، كما كانت باقيةً في الإعراب على الأصل ، وإنما كانت باقيةً في الإعراب على الأصل ؛ لأنها لا تختلف ولا تأتي إلا على مثال واحد "[3].

وقـــال الزمخشري : "..و" الذي " وُضِع صلةً إلى وصف المعارف بالجمل ، وحقّ الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومةً للمخاطب ، كقولك : هذا الذي قدم من الحضرة ، لمن بلغه ذلك ، ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوه من غير وجه فقالوا : اللذِ بحذف الـــياء ، ثم اللـــذْ بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأسًا واجتزءوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف ، وقد فعلوا ذلك بمؤنّثه فقالوا : اللتِ واللتْ "[4].

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٣١) .

(٢) الإنصاف ١/٢٨٠ .

(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ١/٣٩ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٧١ .

(٤) المفصل ١٤٣ .

يُكتب " الذي والتي " بلام واحدة لكثرة كتابتهما ، وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بـ" ال " كاللبن ، ويكتب " الذين " جمعًا بلام واحدة لتلك الكثرة أيضًا ، وللفرق بين رسمه ورسم اللذَين مثنًى في الجر والنصب ، و لم يقع العكس لأن المثنى سابق فهو أُحق بالأصل من اجتماع اللامين .

وقيّد بعضهم كتابة " الذين " جمعًا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقًا – وهي اللغة المشهورة فيه — دون لغة من ينطق به في الرفع بالواو .

ووجّه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل ، فخفف بحذف إحدى اللامين .

والألف واللام فيهما زائدتان عند جمهور النحاة زيادةً لازمة ، وليستا فيهما للتعريف ؛ حتى لا يجتمع تعريفان ؛ لأنهما يعرفان بطريقة أخرى ، وهي الصلة ، وهو ما أدّى إلى افتقارهما إليها ، وبعضهم يجعلها للتعريف كما سبق في كلام الزمخشري .

قال الكوفيون : الاسم الذال فقط من " الذي "ساكنةً ؛ لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر، ولو كانت أصلاً لم تسقط ، واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنةً ، ورُدّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد .

وذهب الفراء إلى أن أصل " الذي " : ذا ، المشار بها ، وكذا أصل " التي " : تي ، المشار بها .

وذهب السهيلي إلى أن أُصل الذي : ذو ، بمعنى صاحب ، وقدّر تقديرات في غاية التعسف حتى صارت الذي .

وكذا جمع الذي وهو : " الذين " حكمه حكم مفرده فيما تقدّم من بيان .

وفيهما لغات هي :

الأولى : إثبات الياء ساكنةً .

الثانية : تشديدها مكسورةً .

الثالثة : تشديدها مضمومةً .

الرابعة : حذف الياء والاكتفاء بالكسرة .

الخامسة : حذف الكسرة .

ولكثرة استعمال هذه الألفاظ وقعت فيها عدة تغييرات هي :

أوّلاً : حذف الياء والاكتفاء بالكسرة .

ثانيًا : حذف الكسرة .

ثالثًا : حذفها والاكتفاء بــ" ال " الملتبسة بها .

ويجــدر التنبيه إلى أن بعض هذه التغييرات لا تصدق على الجمع وهو " الذين " ، وبعضها محتمل فيه[1] .

المبحث الثامن :

حذف المبتدأ في قولهم : أَوْلَى لَك

قــال السيوطي : "..وقيل : معناه : الذّم لك أَوْلى من تركه ، فحذف المبتدأ لكثرة دورانه في الكلام "[2].

مــن ألفاظ العرب المستعملة في التخاطب لفظ " أَوْلَى " ، قيل معناه : الويل لك ، وهو مقلوب من : أويل لك ، ثم أُخِّر الحرف المعتلّ ، وقيل معناه : إن الذّم لك أَوْلى لك من تركه ، ونُقل عن ثعلب أن معناه : أنت أولى وأجدر بهذا العذاب[3].

ومعنى الكلام على هذه التقديرات – غير التقدير الأَوّل – أن " أَولَى " خبر مبتدأ محذوف ، وإنمــا حــذف المبــتدأ في هذا الموضع من الكلام لعِلم المخاطب به ، ولكثرة دورانه على الألسنة ، وهما أمران داعيان إلى حذفه تخفيفاً ، وهو ما نبّه إليه السيوطي .

المبحث التاسع :

حذف خبر المبتدأ بعد " لولا "

قــال ابن يعيش : "..حُذف خبر المبتدأ بعد " لولا " من قولك : لولا زيد خرج عمرو ؛ لكثرة الاستعمال حتى رُفض ظهوره و لم يجز استعماله "[1].

درج أغلب النحاة البصريين عند حديثهم في باب المبتدأ والخبر أن يذكروا أن ثَمّة مواضع يُحــذف فيها الخبر وجوبًا فلا يذكر بحال ، وجعلوا من بين تلك المواضع : أن يقع الخبر بعد المبتدأ الواقع بعد "لولا" الامتناعية الدالة على امتناع شيء لوجود آخر .

وهذا الخبر محذوف عندهم لسدّ جواب"لولا" مسدّه ، وطول الكلام فيما لو ذكر ملفوظًا به .

---

(١) انظر : المفصل ١٤٣ ، وأسرار العربية ١٩١ والإنصاف ٢/ ٦٦٩-٦٧٧ ، والهمع ١/٢٦٧-٢٦٨ ، وحاشية الصبان مع شرح الأشموني ١/٢١٣-٢١٤ .

(٢) الإتقان ١/ ٤٥٩ .

(٣) فتح القدير ٥/ ٣٤٢ .

كان هذا مذهب جمهور النحاة - كسيبويه ، والمبرد ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن أبي الربيع ، والمالقي ، وغيرهم - ورأيهم في خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا "[١] .

وذهب غيرهم - كالرماني ، وابن الشجري ، وأبي عليّ الشّلَوبين ، وابن الناظم[٢]- إلى جواز ظهور الخبر في هذا الموضع ، وذهب ابن مالك إلى اختيار مذهبهم وتصحيحه معتمدًا على الاستدلال بالحديث الشريف[٣].

وقد بيّن ابن مالك أن خبر المبتدأ بعد " لولا " -والذي منع الجمهور البصري ظهوره في الكلام - قد ظهر في استعمال العرب شعرًا ونثرًا ، بل قد ظهر في أفصح الكلام المنثور ، واستدلّ عليه بقول الرسول - ﷺ -: " لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ "[٤]، وذكر أن هناك رواية أخرى للحديث لا تخترم معها القاعدة وهي: " حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ " .

كما فصّل في المسألة بأن خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " ينقسم إلى ثلاثة أنواع :- مخبر عنه بكون غير مقيد .

- مخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه .

- مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه.

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٧٦ ، وأوضح المسالك١/ ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل١/ ٢١٣-٢١٥ ، وانظر رأي الجمهور في : الكتاب ٢/ ١٢٩ ، والمقتضب ٣/ ٧٦ ، وشرح المفصل ١/ ٩٥ ، والكافية ضمن مجموع مهمات المتون ٣٨٧ ، والوافية نظم الكافية ١٨٠ ، ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٩١-٥٩٥ ، ورصف المباني ٢٩٣-٢٩٥ .

(٢) انظر : معاني الحروف ١٢٣- ١٢٤ ، والأمالي ٢/ ٥١٠ ، والتوطئة ٢٠٥ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٤٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٤ .

(٣) شرح التسهيل١/ ٢٧٧ .

(٤) أخرجه البخاري بروايات متعددة في(٣) كتاب العلم (٤٨) باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصُر فهم بعض الناس عنه فيقَعوا في أشد منه ١/٥٠، الحديث(١٢٦) ، وفي (٢٥)كتاب الحج (٤٢) باب فضل مكة وبنيانها ١/٤٩٠-٤٩١، الأحاديث (١٥٨٣-١٥٨٦) ، وفي(٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء (١٠) باب٢/٤٦٥ ، الحديث(٣٣٦٨) ، وفي(٦٥) كتاب التفسير (١٠) باب ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ٣/١٧٨،الحديث(٤٤٨٤) ، وفي(٩٤) كتاب التمني (٩) باب ما يجوز من اللّو ٤/٤٧٩، الحديث(٧٢٤٣) ، ومسلم ٢/ ٩٦٨-٩٧٢ ، الحديث(١٣٣٣) ، والترمذي ٣/٢٢٤-٢٢٥، الحديث(٨٧٥) .

فكان من هذه الأقسام : ما يجب ذكر الخبر فيه ؛ لأن الحذف يجعل المعنى مجهولاً ، وذلك إذا كان الخبر كونًا مقيّدًا لا يُدرَك المراد إلاّ بذكره ، ولعلّه أراد بذكره هذا النوع الردّ على مانعي ثبوت خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا " أو جعله مبتدأً إن كان كونًا مقيّدًا .

واستشهد لهذا النوع بالحديث الشريف ، وزاد شاهدَين شعريَّين(١).

لقد أطلق جمهور البصريين منع ورود الخبر في هذا الموضع استغناءً بالجواب ؛ لأنه لو ذكر لطال به الكلام .

وكان الخبر أَولى بالبقاء من الجواب لكنه حُذف حين فُهم معناه مع كثرة الاستعمال ؛ فلا حاجة إلى ذكره ، كل هذا على أن الخبر كون مطلق ، فإذا أريد الكون المقيّد جُعل مصدرًا مبتدأً به مضافًا إلى الاسم الواقع بعد " لولا " نحو : " لَوْلا قِيَامُ زَيْدٍ لأَتَيْتُكَ " .

وجعل ابن الطراوة جواب " لولا " هو الخبر وقد تبيّن أنّ رأي ابن الطّراوة في جعل الجواب هو الخبر والجواب في آنٍ واحد غيرُ مسلَّم ولا مقبول(٢).

أما الكوفيون فكانوا بِمَنْأى عن هذا الخلاف والتفصيل ؛ فقد نُقل عنهم أن الاسم المرفوع بعد "لولا" ليس بمبتدأ .

ثم اختلفوا فقال الكسائي : مرفوع بفعل مقدر تقديره : " لَوْلا وُجِدَ زَيْدٌ " .

وقال بعضهم : هو مرفوع بـ" لولا " لنيابتها مناب : " لَوْ لَمْ يُوجَدْ " .

وردّ الفرّاء هذا القول الأخير بأن نحو :" لَوْلا زَيْدٌ لا عَمْرٌو لأَتَيْتُكَ " جائز ، ولا يعطف بـ" لا " بعد النفي .

ثم ذهب الفرّاء إلى أنه مرفوع بـ" لولا " نفسها لا لنيابتها مناب : " لَوْ لَمْ يُوجَدْ "(٣) .

هذه لمحة عن آراء النحاة من البصريين والكوفيين في الاسم الواقع بعد " لولا "، ورأي البصريين في حكم ظهور الخبر في هذا الموضع .

وبعدُ ، فقد اتّفق الفريقان في حذف خبر المبتدأ في هذا الموضع إذا كان كَونًا عامًّا ؛ لأنه يمكن حينئذ أن يسدّ الجواب مسدّه ، حيث يكون متمِّمًا لفائدة الكلام .

---

(١) شواهد التوضيح ٦٥-٦٧ ، وانظر : شرح العمدة ١٧٥، ٣١٦ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٤-٣٥٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٦-٢٧٧ .

(٢) انظر رأيه والردود عليه في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤ ، وابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي ٢٦١ .

(٣) انظر الكلام عن رأي الكوفيين في جواهر الأدب للإربلي ٤٨٤ ، والجنى الداني ٦٠١-٦٠٢ .

كما أن الخبر إذا كان كَونًا مقيّدًا يُدرَك معناه دون ذكره فإن ذكره وحذفه متساويان وإن لم يكن ذلك باتّفاق ، وعليه فمن الخطأ تلحين المعرّي في ذكره الخبر في قوله :

فَلَوْلا الْغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا[١]

ومما ذكر من تخريجات في قول المعرّي : كون " يُمْسِكُهُ " بدل اشتمال على تقدير : " أَنْ يُمْسِكَهُ " ، كما ذكر ابن هشام[٢] .

وبكون ذكر الخبر وحذفه متساويان إذا كان كَونًا مقيّدًا يُدرَك معناه فلا لَحْن إذن في قول المعرّي .

كما أن الخبر إذا كان كَونًا مقيّدًا لا يُدرَك معناه إلا بذِكره فمذهب المانعين : جعل مصدر الكَــون المقــيّد مبتدأً مضافًا إلى الاسم الواقع بعد " لولا " ، ومذهب المجوّزين : ذكر ذلك الكَون المقيّد بعد المبتدأ الواقع بعد " لولا " خبرًا مصرَّحًا به .

والتفصــيل المذكــور عند المجوّزين قد اعتدّ به المانعون إلا أنهم اختلفوا في طريقة التطبيق حيث أَلحق المانعون الكَون المقيّد الذي يُدرَك معناه بالكَون العامّ ؛ ولذا لَحّنوا المعرّي .

ومن هنا فالدقّة من حيث التقسيم ومن حيث الأصل في ترتيب نظام الجملة الاسمية حيث يقــع الخبر بعد المبتدأ تتجلّى في رأي الرُّماني ومن تبعه كابن مالك ، وأما أداء المعنى المراد من الكلام فهو حاصل في كلا المذهبَين .

المبحث العاشر :

حذف اسم " لا " النافية للجنس ، أو خبرها

قــال سيبويه : "..ونظير " لا كزيد " في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يريد " لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنه حُذف لكثرة استعمالهم إيّاه "[٣].

وقــال ابــن عقــيل : "..إذا دلّ دليل على خبر " لا " النافية للجنس وجب حذفه عند التميمــيين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هل مِن رجل قائمٍ ؟

---

(١) عجز بيت من الوافر ، وصدره :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

انظــر : ديــوان ســقط الزند " الطبعة الهندية " ١٠ ، وشروح سقط الزند " لجنة إحياء آثار أبي العلاء " ١/ ٤٩٦ ، وشرح ديوان سقط الزند " دار صادر " ٥٤ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٥ .

فـــتقول " لا رجلَ ، وتحذف الخبر ، وهو " قائم " وجوبًا عند التميميين والطائيين ، وجوازًا عند الحجازيين "[١].

يـــتحدث النحاة في باب " لا " النافية للجنس عن حذف خبرها كثيرًا حتى صار ذلك من مسائل الباب التي لا يغفل عنها نحوي ، ولا تجد عند أكثرهم كلامًا عن حذف اسمها .

وقـــد كـــثر حذف خبر " لا " هذه حتى قيل : إنه لا يذكر[٢]، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفا أو جارا ومجرورا نحو أن يقال هل عـــندك رجل أو هل في الدار رجل فتقول لا رجل فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله لا أحد أغير من الله وقول الشاعر[٣]:

وَلاَ كَرِيمَ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ"[٤].

ونـــبّه ســـــيبويه هنا إلى مسألة مهمّة قليل من يذكرها ، وهي حذف اسم " لا " النافية للجنس ، معتمدًا على التعليل بكثرة الاستعمال .

أمـــا عن حذف الخبر فمعلوم أنه يكثر في هذا الباب حذفه من الكلام ؛ للعلم به ، بل إن التميميين والطائيين يوجبون حذفه من الكلام في هذا الموضع .

المبحث الحادي عشر :

التغيير في قولهم : " لا يَدَيْ لَكَ "

قـــال الزجاجي : "..لا يَدَيْ لَكَ ، إنما حذفت النون لتقدير الإضافة ، فإن قال قائل : فلم جـــاز ألا تفصـــل هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الموضع وقد فصلت بينهما في

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٥ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٣١ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٩-٤٧٠ .

(٣) عجز بيت من البسيط ، نسب لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، ولأبي ذؤيب ، ولرجل جاهلي من بني النبيت بن مالك — حيّ من اليمن ، والبت روي له صدران ، الأوّل :

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا

والثاني :

وَرَدَّ جَازِرَهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً

فلعلّه من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر .

انظـــر : الكتاب ٢/ ٢٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٣ ، وملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥ ، وشرح المفصل ١/ ١٠٧ ، المقاصد النحوية ٢/ ٣٦٨-٣٦٩ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٥ ، والكواكب الدرية ٢٨٩ .

سائر الكلام ؟ قيل له : إنما جاز ذلك في النفي لكثرته في الكلام ، وهم مما يغيِّرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام ، وكذلك تزاد هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النداء أيضًا لكثرته في الكلام "[١].

تحذف نون الرفع في المثنى والجمع للإضافة نحو : غلاما زيد ، وكاتبو عمرو ؛ وذلك لأنها تدلّ على تمام الاسم ، والإضافة تدلّ على نقصانه ، والشيء في حال واحدة لا يكون كاملاً وناقصًا[٢].

وتـــزاد لام مقحمـــة بين المضاف والمضاف إليه بعد حذف النون من المضاف وهي بمنزلة تكرير المضاف الأوّل للتوكيد متوسّطًا بين المضاف والمضاف إليه .

والـــذي ذكره سيبويه أن زيادة هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النفي والنداء بمنزلة تكرير الاسم وتقدير إضافة الأوّل إلى ما بعد المكرّر كقول العرب : يا زَيْدَ زَيْدَ عمرو ، فإنما أقحمت الثاني توكيدًا ، وقد روَوا إضافة الأوّل إلى ما بعد المقحم ، كما قال جرير[٣]:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَالَكُمُ***لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ[٤].

فالنفي لكثرته في الكلام جاز فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه كما يجوز ذلك في النداء ، وهو ما نبّه إليه الزجاجي موضّحًا ما حدث في قول العرب : " لا يَدَيْ لَكَ " .

ولا يمكن أن يكون " لك " خبر " لا " بدليل حذف النون من المثنى " يَدَيْ " ، إضافةً إلى أن هذا التركيب أريد به معنًى معيّنٌ لايستقيم إلا على كون الضمير وهو الكاف مضافًا إليه واللام مقحمة بينه وبين المضاف .

المبحث الثاني عشر :

استعمال المصدر نعتًا

قـــال ابن عقيل : "..يكثر استعمال المصدر نعتًا ، نحو : مررت برجل عَدْل ، وبرجـــلين عدل ، وبرجال عدل ، وبامرأة عدل ، وبامرأتين عدل ، وبنساء عدل "[٥].

في باب النعت ذكر النحويون أنه يُنعَت بالمصدر على غير اطّراد ، لكن يقع ذلك كثيرًا في

---

(١) اللامات ١٠١ .

(٢) الكوكب الدرية ٤٤٧ – ٤٤٨ .

(٣) سبق تخريجه ص٧٠ من هذا البحث .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٠٥-٢٠٧ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧١ .

الكلام .

قال ابن مالك :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا***فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا[٢]

والمصـــدر الـــذي يقـــع نعتًا هو ما لا يدلّ على الطلب مثل : رضًى ، وعدل ، وصوم ، ونحوها .

أمـــا مادلّ على طلب نحو : ضربًا زيدًا ، وسَقْيًا لك ، فلا يوصف به أوّلاً ؛ لأنه بدل من الفعل ، وثانيًا لأنه طلب[٣].

فكـــثرة الاستعمال أدّت إلى اعتداد المصدر نعتًا في درجة المقيس عليه ، مع أنه مقصور فيه على السماع ، ولو أن النحاة اعتمدوا هذه العلة في وضع قواعد العربية لكان النعت بالمصدر قياسًا لكثرته في كلام العرب الذي احتجوا به للقواعد الأخرى .

المبحث الثالث عشر :

حذف عامل المصدر

قال ابن هشام عن حذف العامل : "..وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداهـــا : مصـــادر مسموعة كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها ، كقولهم عند تذكّـــر نعمـــة وشدّة : حمدًا وشكرًا لا كفرًا ، وصبرًا لا جَزَعًا ، وعند ظهور أمْرٍ مُعجِبٍ : عجبًا ، وعند خطاب مرضيٍّ عنه ، أو مغضوب عليه : أفعله وكرامةً ومسرّةً ، ولا أفعله ولا كيدًا ولا همًّا "[٣].

كـــثر في خطـــاب العرب استعمال مصادر مسموعة – غير قياسيّة – مضمرة العامل مع وجود قرينة دالّة عليه ، وقد ذكر ابن هشام عددًا منها ، نحو : حمدًا ، وشكرًا ، ولا كفرًا ، وصـــبرًا ، ولا جزعًا ، وعجبًا ، وغيرها ، وعاملها المحذوف تقديره : أحمد ، وأشكر ، ولا أكفر ، وأصبر ، ولا أجزع ، ونحوها مما دلّ عليه لفظ المصدر .

وعلّل ابن هشام لحذف العامل هنا بكثرة استعمال هذه المصارد دون ذكر عاملها .

---

(١) متن الألفية ٥٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٣ ، ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧١ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٢١ .

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٢ .

المبحث الرابع عشر :
استعمال : " لدن " مع " غدوةً "

قال أبو الحسن الوراق : "..فمن ذلك : " لَدُن " وهي ظرف بمعنى " عند " ، والنون من نفس الكلمة ، فكان حقها أن تخفض ما بعدها ، إلا أن بعض العرب يحذف النون تخفيفاً ثم يردها بعضهم فيقدّر النون فيها أنها زائدة ، فلهذا جاز أن ينصب بها " غدوة " ، ويجوز أن يكون فعلوا ذلك لكثرة استعمال " لدن " مع " غدوة " "[1].

وقال ابن جني : "..ولا تنصب " غدوة " مع غير " لدن " لكثرتها في كلامهم[2]فغيّروها عن الجر لكثرتها فلا تقول على هذا لدن بكرةً لأنه لم يكثر في كلامهم "[3].

وقال السيوطي : "..وقال صاحب البسيط : إنما اختصت " غدوةً " بالنصب بعد " لدن " دون " بكرةً " وغيرها لكثرة استعمال " غدوةً " معها ، وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره "[4].

" لدن وغدوةً " ظرفان ، الأول منهما يستعمل بمعنى : عند ، زمانًا ومكانًا .

قال ابن عقيل : "..فأما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان ، وهي مبنية عند أكثرالعرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد ، وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الإخبار بها ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾[5]، وقوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ ﴾[6]، وقيس تُعرِبها ، ومنه قراءة أبي بكر – شعبة – عن عاصم :﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدْنُهُ ﴾[6] لكنّه أسكن الدال ، وأشمّها الضم[7]"[8].

---

(١) علل النحو للوراق ٦٨٩ .

(٢) لم يرد في كلام سيبويه تصريح بالكثرة وإنما يفهم ضمنًا ، انظر : الكتاب ١/ ٢١٠،١٥٩،٥٨،٥١ ، ٢/ ٣٧٥،٢٨١، ١١٩/٣ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٣٣١ .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٦٥) .

(٦) سورة الكهف ، من الآية (٢) .

(٧) انظر تخريج القراءة في : البدور الزاهرة ١٨٨ .

(٨) شرح ابن عقيل ٢/ ٥٩-٦٠ .

والآخـــر يســـتعمل في الزمان فقط ، وفيه لغة أخرى وهي : الغداة ،وقد قرئ بهما في السبعة[١].

والأشـــهر في " الغدوة " أنها في الظروف معرّفة بالعلمية الجنسية كأسامة في الأشخاص ، فهـــي غير مصروفة ، ولا يلتفت إلى من طعن في هذه القراءة بعد تواترها ، من حيث كون" غـــدوة " عـــلمًا وضع للتعريف ، فلا تدخل عليها " ال " كسائر الأعلام ؛ لأن تنكيرها لغة ثابـــتة حكاهـــا الخليل وسيبويه ، ثم إن ابن عامر لا يعرف اللحن لأنه عربي ، إضافةً إلى أن الحسن البصري يقرأ بها ، وهو ممن يستشهد بكلامه فضلاً عن قراءته .

ولــــ" لدن " في " غدوة " حال ليست في غيرها من الأسماء تنصب بها ، كأنه التنوين في لغة من قال : " لدُ " بلا نون ، كقولك : من لدن غدوةً ، وقال بعضهم : لدًا غدوة ، كأنه أسكن الدال ثم فتحها ، والجرّ في " غدوة " هو القياس .

ويفهم من هذا أن من النحاة من يذهب إلى أن " لدن " أصلها " لدُ " نوّنتْ ورُسم تنوينها تشبيهًا لها بنون التوكيد الخفيفة ، وكلا اللفظين مستعمل ، وإنما نوّنتْ لكثرة الاستعمال[٢].

ولكـــثرة استعمالهما معًا صرفوا " غدوةً " مع " لَدُن " البتة ، وأجمعوا على ترك الصرف الذي هو الشائع من أمرها مع غير لدن ، وإنما أجمعوا على صرفها لأمرين :

أحدهما : كثرة الاستعمال لأنهم لِمَا كثر استعمالهم إيّاه أشدّ تغييرًا .

والآخـــر : أنهم لو لم يصرفوها لقالوا :لدن غدوةَ ، فتنفتح الهاء ، فلا يُعلم أمنصوبة هي أم مجرورة ؟ لأن ما لا ينصرف نصبه وجره بلفظ واحد ، نحو : رأيت عمرَ ومررت بعمرَ ، فلما أرادوا نصـــب غدوة بعد لدن وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها ليكون ظهـــور التنوين مع الفتحة يحقق ما نَوَوه واعتقدوه من النصب ويزيل الشبهة عن السامع فلا يظن أنها مجرورة غير منصوبة[٣].

ولا تنصب لدن غير غدوة ، قال الأنباري : "..ولدن لا تنصب إلا غدوة "[٤].

---

(١) قرأ ابن عامر الدمشقي في المتواتر " الغُدْوَة " والباقون " الغَداة " ، انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٢ .

(٢) انظر المرجع في الحاشية (٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٢/٢ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٤٣/٢-٥٤٤ .

(٤) الإنصاف ٣٩٧/١ .

المبحث الخامس عشر :

تغليب المعرفة على النكرة في مجيء الحال منهما إذا اجتمعا في الجملة

قال سيبويه : "..والوجه " كلّ شاة وسلختها بدرهم ، وهذه ناقة وفصيلها راتعَين "؛ لأن هذا أكثر كلامهم وهو القياس ، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب "(١).

إذا اجتمعت النكرة والمعرفة في الجملة وأُريد مجيء الحال منهما غُلِّبتْ المعرفة على النكرة ، وذلك نحو قولك : " هذا زيد ورجل منطلقَين "، بالنصب على الحال ، ولا يجوز الرفع على الخبر(٢).

وأشــــار سيبويه هنا إلى أن الأكثر في كلام العرب أن ينصب اللفظ في هذه الحالة على أنه حال منهما بتغليب المعرفة على النكرة ، وأن بعض العرب رفع اللفظ على أنه خبر ، بتسوية المعرفة بالنكرة فيقول : كل شاة وسلختها بدرهم ، وهذه ناقة وفصيلها راتعين .

وإنمـــا غُلّب وجه النصب على وجه الرفع لكثرة دورانه على ألسنة العرب حتى صار قياسًا مطردًا .

المبحث السادس عشر :

جمع اللفظ المضاف إلى ضمير المثنى

قـــال الثعالبي : "..وقوله : ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾(٣)..قلوبكما ، القياس فيه : قلباكـــما ، مثـــنًّى ، والجمـــع أكثر استعمالاً ، وحسَّنه إضافته إلى مثنًّى ، وهو ضميرهما ؛ لأنهم كرهوا اجتماع تثنيتين "(٤).

ذكر الثعالبي في هذه المسألة أمرًا في جمع اللفظ المتصل بضمير المثنى وهو أن العرب كرهت أن تجمع بين تثنيتين في تركيب واحد ، ولو لكان حسنًا جائزًا ، مبيّنًا أن الجمع في هذه الحالة أكثر استعمالاً في كلام العرب ، وأن الذي حسّن هذا التركيب كون المضاف إليه هو المثنى ، بخلاف العكس لو قال : قلباكم ؛ لأن القليل إذا أضيف إليه الكثير قيّده وحصره .

---

(١) الكتاب ٢/ ٨٢ .

(٢) الكواكب الدرية ٣٧٥ .

(٣) سورة التحريم ، من الآية (٤) .

(٤) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٤/ ٣١٥ .

وعلّل الأنباري لهذا التركيب بأن كل عضو ليس في البدن منه إلا عضو واحد ومنه القلب فـإن تثنيته بلفظ جمعه وبين جواز تثنية المضاف وإفراده مع ضمير المثنى فقال : "..إنما قال : قلوبكمـا ، بالجمع ولم يقل : قلباكما ، بالتثنية ؛ لأن كل عضو ليس في البدن منه إلا عضو واحد فإن تثنيته بلفظ جمعه ، والقلب ليس في البدن منه إلا عضو واحد ، ولو قال : قلباكما أو قلبكما لكان جائزًا"[1].

وعلم من هذا أن الإفراد ، والتثنية ، والجمع في المضاف إلى ضمير المثنى جائز إلا أن كثرة اسـتعمال الجمع ، ودورانه على الألسنة أكثر من النوعين الآخرَين جعله أفصح منهما ، وقد استُعمل في القرآن الكريم وهو أفصح الكلام .

المبحث السابع عشر :
حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

قـال سيبويه : "..فإذا قلت : هذه تميم وهذه أسد وهذه سلول فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك إذا حذفت حذفت المضاف تخفيفًا ، كما قال عز وجل : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[2]، ويَطؤُهم الطريق ، وإنما يريدون : أهل القرية ، وأهل الطريق ، وهذا في كلام العرب كثير "[3].

وقـال ابـن جني : "..وكذلك حذف المضاف قد كثر حتى إن في القرآن – وهو أفصح الكلام – منه أكثر من مائة موضع ، بل ثلاثمائة موضع ، وفي الشعر منه ما لا أحصيه "[4].

اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وأنه قد حذف المضاف كثيرًا من الكلام وهـو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا أُمِن اللبس ؛ فإنما يحذف المضاف لقيام قرينة تـدل علـيه ، وحـين يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه يُعطى حكمه في الإعراب والتذكير والتأنيث نحو قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ، أي : أهل القرية ، فأُعطي حكمه في

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤٦ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٨٢) .

(٣) الكتاب ٢٤٧/٣ .

(٤) الخصـائص ٤٥٢/٢ ، وانظر : معاني القرآن ٤٨،٢٦٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٠٣،٣٤٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٣.

الإعراب ، وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾[١]، أي أهل القرى ، فأُعطي حكمه في التأنيث وهكذا[٢].

وكـــثرة هذا الحذف هو ما جعل السيوطي يقول : "..حذف المضاف هو كثير في القرآن جـــدًّا حتى قال ابن جني : في القرآن منه زهاء ألف موضع ، وقد سردها الشيخ عز الدين في كتابه المجاز على ترتيب السور والآيات "[٣].

ويفهم من النصوص السابقة أن علّة الحذف هنا هي التخفيف الذي سببه كثرة دوران هذا التركيـــب على الألسنة ، وكون المضاف المحذوف معلومًا بالقرينة ، ولذا حين منعوا الإخبار عن الجثة بظرف الزمان أوّلوا الكلام على حذف مصدر مضاف إلى الظرف الزماني يكون هو الخبر وذلك في نحو قولهم : الليلةَ الهلالُ ، وقدّروه بـــ" الليلةَ طلوعُ الهلال ".

المبحث الثامن عشر :

تفاوت صيغ المبالغة في الاستعمال

قال ابن هشام : "..وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول ، وأقلها استعمالا الأخيران "[٤].

أمـــثلة المـــبالغة صيغ استعملتها العرب لتدل بها كثرة تكرار الفعل من الفاعل ، وهي في الأصل اسم فاعل حُوِّل عن صيغته للدلالة على الغرض المذكور آنفًا .

وهذه الصيغ هي : فَعّال ، وفَعُول ، ومِفْعال ، وفَعِيل ، وفَعِل ، وقد نبّه ابن هشام إلى أن الثلاثة الأُول أكثر ورودًا في الكلام من الأخيرَيْن[٥].

ولعل ابن هشام استفاد صوغ هذه المسألة والتعليل لها بكثرة الاستعمال من كلام سيبويه حيث قال : "..وفَعِل " أقلّ من " فَعِيل " بكثير[٦].

والكثرة في هذه المسألة كثرة نسبيّة قياسيّة ، لم تؤثّر تغييرًا في اللفظ ولا في التركيب .

---

(١) سورة الكهف ، من الآية (٥٩) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٣-٢٨ .

(٣) الإتقان ١٦٥/٢.

(٤)شرح قطر الندى ٢٧٦ .

(٥) الكواكب الدرية ٥٩٨-٦٠٠ .

(٦) الكتاب ١/ ١١٢ .

المبحث التاسع عشر :
صياغة اسمَي التفضيل " خير وشر "

قـــال ابن خالويه : "..: ﴿ وَمِنْ شَرِّ ﴾[(١)]، الواو حرف نسق ، و" شر " جر بـــ" من " ، وجمع شر شرور وخير خيور .

فإن قال قائل : جميع ما في كلام العرب " أفعل " من كذا في معنى التفاضل يجيء بالألف نحـــو قولك زيد أفضل من عمرو ، وزيد أكتب من خالد إلا في خير وشر فإنهم قالوا : زيد خير من عمرو ، وشرّ من عمرو ، ولم يقولوا : " أخير ، ولا أشرّ "، فلِم أسقطوا الألف من هذين؟ فقل لعلتين :

إحداهما : أن " خيرًا ، وشرًّا " كثر استعمالهما ؛ فحذفت ألفهما .

وقال الأخفش : جميع ما يقال فيه : أفعل من كذا ، لا ينصرف إلا " خيرًا وشرًّا " فإنهما ينصرفان ؛ فحذفت ألفهما ؛ إذْ فارقا نظائرهما "[(٢)].

وقال الرضي : "..والأولى أن يقال : هو المبني على " أفعل " لزيادة صاحبه على غيره في الفعـــل ، أي : في الفعـــل المشتق هو منه ؛ فيدخل فيه نحو : " خير ، وشر "؛ لكونهما في الأصل: " أخْيَر وأَشَرّ " فخفّفا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان على القياس "[(٣)].

وقال : "..وندر ما خيره ، وما شرّه ، بحذف الهمزة بخلاف خير وشرّ في التفضيل "[(٤)].

ولتفصـــيل ذلـــك أقول : " أفعل " التفضيل هو : الاسم المصوغ للدلالة على أن شيئين اشـــتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة نحو : زيد أفضل من بكر ، أو قلّ عنه فيها نحو : زيد أقلّ استغفارًا من عمرو .

ولا يـــبنى إلا مـــن فعل ثلاثي مجـــرد من الزيادة ، مبني للمعلوم ، متصرّف ، تامّ ، قابل للتفاوت ، غير منفيّ ، وليس الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء دالاًّ على لون أو عيب أو حلية ، ومثل اسم التفضيل في هذا صيغة التعجب[(٥)].

---

(١) يقصد ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾ الآية (٣) من سورة الفلق .

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٣٤ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٢ .

(٤) المرجع السابق ٢/٣٠٨ ، وانظر في التنبيه إلى كثرة استعمالهما وتخفيفهما : شرح قطر الندى ٣٣٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٠ ، والهمع ٣/٢٧٧ .

وقـــياس اسم التفضيل أن يأتي على " أفعل " ، نحو أفضل وأحسن ، وشذّ عن ذلك ألفاظ هـــي : خير ، وشرّ ، وحَبّ وحذفت همزتهن تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، وقد ورد استعمالهن بالهمزة على الأصل كقول الشاعر :

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ[(١)]

وكقراءة بعضهم[(٢)]: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرّ ﴾[(٣)]، وكقوله - ﷺ -: " أَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلّ "[(٤)]، وقيل حذفها في الأخير ضرورة ، وفي الأوَّلين لأنهما لا فعل لهما .

قال ابن مالك : "..ولما كثر استعمال صيغة التفضيل من " خيرٍ وشرّ " اختصروهما فحذفوا الهمزة وقالوا في المدح والذم : هو خير من كذا وشر من كذا ، ورفض أخير وأشرّ إلا فيما ندر كقول الراجز :

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

ومن النادر قراءة أبي قلابة : ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرّ﴾ ، وكما ندر ورود الهمزة في التفضيل ندر سقوطها في التعجب فقيل : ما خيره ، بمعنى : ما أخيره ، وما شرّه بمعنى : ما أشرّه ، وشذ حذف همزة أحب في التفضيل كقول الأحوص :

وَزَادَنِي كَلَفًا فِي الحُبِّ أَنْ مَنَعَت *** وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[(٥)]"[(٦)].

وقـــال الســـيوطي : "..وشـــذ حذف همزة خير وشرّ في التعجب ، سمع : ما خير اللبن الصـــحيح وما شرّه للمبطون ، والأصل : ما أخيره ، وما أشرّه ، فلما حذفت الهمزة نقلت حـــركة الياء إلى الخاء ، ولم يحتج إلى ذلك في " شرّ " ، وبعضهم يحذف ألف " ما " لالتقاء

---

(١) الرجـــز لرؤبة ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٦٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢ ، والمحتسب ٢٩٩/٢ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٧٧٠ ، والدرر ٢٦٥/٦ .

(٢) القراءة بفتح الشين وتشديد الراء ، لقتادة وأبي قلابة ، انظر : المحتسب ٢٩٩/٢ ، البحر المحيط ١٧٩/٨ .

(٣) سورة القمر ، الآية (٢٦) .

(٤) أخرجه البخاري في : (٨١) كتاب الرقاق ، (١٨) باب القصد والمداومة على العمل ، الحديث (٦٤٦٤ ، ٦٤٦٥).

(٥) البيت من البسيط وهو للأحوص في ديوانه ١٥٣ ، شرح عمدة الحافظ ٧٧٠ ، والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ١٥٨ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٦٦/٦ ، وعيون الأخبار ٥/٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٣-٥٣ .

الساكنين ؛ فيقال : " مَخْيَره ، ومَحْسنه ، ومَخْبثه " ، وكثر حذفها منهما في التفضيل لكثرة الاستعمال ، نحو : هو خير من فلان ، وشرّ منه ، وندر إثباتها فيهما في قوله :

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

وقراءة أبي قلابة : ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ ، كما ندر الحذف من غيرهما كقوله :

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا"[١].

وعلم مما تقدم أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشرّ أي : في التفضيل ، أمّا في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشرّه ، وندر ما خيره وما شرّه ، فـ" خير وشرّ " شاذّان قياسًا لا استعمالاً ، وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل لهما ، وأن " حَبُّ " مثلهما في حذف الهمزة إما على جهة الندور أو على التخفيف لكثرة الاستعمال على اختلاف ما يُفهم من كلام العلماء .

وقال الأنباري : "..لما زال وزن الفعل من " خير منك وشرّ منك "انصرف ؛ لأن الأصل: أخير منك وأشرر منك ، إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما ؛ لكثرة الاستعمال "[٢].

المبحث العشرون :

العطف في قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[٣]

قال الأنباري متحدثًا عن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار : "..وأما قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾، فلا حجة لهم فيه لأن المسجد الحرام مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على به والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ألا ترى أنهم يقولون صددته عن المسجد ولا يكادون يقولون كفرت بالمسجد "[٤].

في مسألة العطف على الضمير المخفوض ذكر النحاة أنه يعاد الجار نحو قوله تعالى :

---

(١) الهمع ٣/٢٨٠ .

(٢) الإنصاف ٢/٤٩١ .

(٣) سورة البقرة ، من الاية (٢١٧) .

(٤) الإنصاف ٢/ ٤٧١-٤٧٢ .

﴿ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾[1]، وإعادته جائزة لا واجبة ، على خلاف بين النحاة في ذلك ، حيث أوجبها جمهور البصريين ، وأجازها يونس ، والأخفش ، والكوفيون ، ووافقهم أبو علي الشلوبين ، وابن مالك[2].

قال ابن مالك :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى***ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى***فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[3]

وقوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، المسجد الحرام مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على الضمير في " بِهِ " واستقامة المعنى بالعطف على سبيل الله دليل على ذلك ، هذا رأي الأنباري وهو يؤيّد رأي جمهور البصريين ، مؤكّدًا رأيه بالاحتجاج بكثرة الاستعمال ، حيث بيّن أن كثرة استعمال الصد عن المسجد الحرام حجة للحكم بأن المعطوف هو لفظ " سبيل الله " ، وليس الضمير المخفوض في " كُفْرٌ بِهِ " ؛ وذلك لقلة استعمال الكفر بالمسجد الحرام في الكلام .

فجعل الأنباري علة كثرة الاستعمال هي الحجة التي يردّ بها رأي الكوفيين ومن معهم ؛ لأن الشواهد يصحّ توجيهها إلى كلا المذهبين .

المبحث الحادي والعشرون :

اللغات في " ابن أُمَّ وابن عمَّ "

قال سيبويه : "..وقالوا : يا ابن أُمَّ ويا ابن عمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من : " يا ابن أبي " و "يا غلام غلامي "، وقد قالوا أيضًا : " يا ابن أُمّ " و" يا ابن عمّ "، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسمًا ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحد عشر أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم "[4].

وقال ابن خالويه : "..وقال الزجاج :إنما جاز الفتح في هذا وفي " ابن عمّ " لكثرة

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية (٦٤) .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥-٣٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤١.

(٣) متن الألفية ٥٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢١٤ .

الاســتعمال ؛ ألا ترى أن الرجل يقول ذلك لمن يعرفه ؛ فإنه لكثرة الاستعمال عندهم يخرج عمــن هــو له ، فخفّف الكلمتان بأن جُعلتا واحدة ، وبُنيتا على الفتح ، ولا يجوز ذلك في غيرهما "[١].

وقــال ابــن كمال : "..وإذا كان المنادى ابنًا أو بنتًا مضافًا إلى أُمٍّ أو عمٍّ مضافين إلى ياء المتكــلم جاز فيه ما يجوز في " غلامي " ، وجوّزوا فيه شاذًا هو : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ بغير ألف اكتفاءً بالفتحة لكثرة الاستعمال وثقل التضعيف "[٢].

إذا كــان المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم غير محض الإضافة نحو : يا سامعيّ ، فليس فيه إلا إثبات الياء مفتوحةً أو مكسورةً ، فإن كانت إضافته محضةً جاز فيه عند العرب ستّ لغات :

الأُولى : حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وهي الأكثر والأفصح في الكلام نحو : يا غلامِ .

الثانية : إثبات الياء ساكنةً للتخفيف نحو : يا قومِيْ .

الثالــثة : إثبات الياء مفتوحةً على الأصل نحو : ﴿ يَا عِبَادِيَ ﴾[٣]، ويجوز أن يوقف عليها بهاء السكت لبيان حركتها .

الرابعة : قلب الكسرة فتحةً وقلب الياء ألفًا نحو قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتَى ﴾[٤].

الخامسة : حذف الألف والاكتفاء بالفتحة نحو : يا قومَ .

السادسة : حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسورًا نحو : " يا أمُّ ".

وإذا كان المضاف إلى الياء أبًا أو أمًّا جاز فيه أربع لغات أُخر هي :

الأُولى : إبــدال الياء تاءً مكسورةً وهو الأكثر في الكلام نحو : " يا أبَتِ " و " يا أمَّتِ "، وعليها قراءة غير ابن عامر ، وأبي جعفر من العشرة[١] في قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾[٥].

الثانــية : فتح التاء نحو : يا أبتَ ويا أمّتَ ، وهو الأقيس ؛ لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها بحركة الأصل هو القياس ، وبها قرأ ابن عامر وأبو جعفر[٦].

---

(١) الحجة ١٦٥ .

(٢) أسرار النحو ١٢٥ .

(٣) وردت في عدة مواضع من القرآن ، أولها سورة العنكبوت ، من الآية (٥٦)، وانظر المعجم المفهرس ٥٦٤ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية (٥٦) .

(٥) المهذّب ٣٣١ ، والبدور الزاهرة ١٥٨ .

(٦) وردت في عدة مواضع من سورة يوسف ، الآيات (٤ ، ١٠٠) ، وسورة مريم ، الآيات (٤٢-٤٥) .

الثالــثة : الجمع بين التاء والألف نحو : يا أبتَا ويا أمّتا ، وفيها جمع بين العوضين ، ويجوز الوقف عليها بهاء السكت .

الرابعة : قلب الألف ياءً والفتحة كسرةً يا أبتِي ويا أمّتِي .

وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم نحو : يا غلام غلامي جاز فيه :

أوّلاً : إثبات الياء مفتوحةً .

ثانــيًا : إثباها ساكنةً .ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى إلا إذا كان ابن عمّ أو ابن أمّ وكذلك الابنة ففيه أربع لغات :

الأُولى : حذف الياء مع كسر الميم .

الثانــية : حذفها مع فتح الميم ،وقد قرئ بهاتين اللغتين[١] في قوله تعالى : ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾[٢]، فــابن عامــر وشعبة وحمزة والكسائي وخلف في اختياره من العشرة بكسر الميم ،والباقون بالفتح[٣].

والكســائي والفــراء وأبو عبيد على أن الفتح على تقدير يابن أمّا ، وقال البصريون هذا القول خطأ ؛ لأن الألف خفيفة لا تحذف ، ولكن جَعل الاسمين اسمًا واحدًا كخمسة عشر ، واختاره الزجاج والنحّاس .

وأما من كسر الميم فعلَى تقدير إثبات الياء ، ثم حُذفت وأُبقي الدليل عليها وهو الكسرة ، والأخفش وأبو حاتم على أنه لا تركيب في اللغتين ، وهو شاذّ .

الثالثة : إثبات الياء وهو الأصل وقرئ به في الشاذّ .

الرابعة : قلب الياء ألفًا .

وجازت فيه هذه اللغات لكثرة استعماله ، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف[٤].

---

(١) المهذّب ٣٣١ ، والبدور الزاهرة ١٥٨ .

(٢) سورة طه ، من الآية (٩٤) .

(٣) الـبحر المحـيط ٤/ ٣٩٦ ، والكشــاف ٢/٩٥ ، وفتح القدير ٢/٢٤٨ ، البدور الزاهرة ١٢٢ ، ٢٠٥ ، ومعجم القراءات ٢/٤٠ .

(٤) الصــاحبي ٢٨٤ ، والأصــول لابن السراج ١/٣٤١ ، والحجة لابن خالويه ١٦٥ ، وعلل النحو ٤٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٣١ ، وجامع البيان للطبري ٩/ ٦٧ ، واللباب ١/٣٤٠-٣٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٥-٤٠٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣١-٢٣٣ .

وأكثر لغة من هذه اللغات نُبِّه إلى كثرة استعمالها في النداء – إضافةً إلى ابن أمّ وابن عمّ – هـي لغة حذف ياء المتكلم ، وياء الاسم المنقوص ؛ فقد تضافرت فيها النصوص الدالة على ذلك .

قال ابن الشجري : "..وأما حذف ياء المتكلم فحسن لدلالة الكسرة قبلها عليها ، وإنما يكـون ذلك في النداء ؛ لأن النداء مما يكثر فيه الحذف والتغيير لكثرة استعماله...فلما كثر النداء في كلامهم جدًّا كثر التغيير فيه بالحذف تخفيفًا "[1].

وقـال : "..إذا ناديت اسمًا منقوصًا فللنحويين في يائه اختلاف ، فمذهب سيبويه إثباتها ؛ لأنهـا احتمتْ بالنداء من التنوين كما احتمت بالألف واللام وبالإضافة ، ومذهب يونس بن حبيـب حذفها ؛ فعنده أن قولك : يا قاضِ ، أوجه من قولك : يا قاضي ، قال : لأن باب الـنداء بـاب حذف وتغيير فهو مما كثر استعماله ؛ فلذلك اختص به الترخيم ، واتّسع فيه حذف ياء الضمير في نحو : يا غلامِ "[2].

ويفهـم مـن هـذا أن النداء موطن كثير من التغييرات في الألفاظ بالحذف ، والزيادة ، والتحريك ، والتسكين .

وإنما كثرت هذه التغييرات في المنادى ؛ لكثرة النداء في كلام العرب .

قال الزجاجي : "..فلما كثر النداء في كلامهم هذه الكثرة أجازوا تغييره وبناءه على الضم إذا كـان مفردًا ، وحـذف التنوين منه ، وترخيمه ، وزيادة اللام فيه بين المضاف والمضاف إليه "[3].

ويـؤدي بـنا الكلام عن الحذف في النداء إلى الحديث عن الترخيم ، وهو حذف بعض حروف المنادى .

قال سيبويه : "..اعلم أن كل اسم مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسمًا خاصًّا غالـبًا ، أو اسمًـا عامًّـا لكل واحـد من أمة فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب"[4].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٠٢ ، وانظر : الحجة لابن خالويه ١٨٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨ .

(٣) اللامات ١٠٩ .

(٤) الكتاب ٢/٢٤١ .

وقال رضي الدين : "..إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره ؛ لكثرته "(١).

فالترخيم تغيير في المنادى لأجل كثرة النداء في الكلام ويكون بحذف الهاء نحو : يا طلح ، أو غير الهاء نحو: يا صاحِ ، وهم يريدون : يا صاحب ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف.

وهذا الحذف إنما يقع للتخفيف ، وهم يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجِب ولا علة ، ويقولون عنه أيضًا : الحذف اعتباطًا(٢)، أي : بلا علة معروفة .

المبحث الثاني والعشرون :

استعمال فُعَل في السبّ

قال الرازي : "..الغَدْر : ترك الوفاء ، وبابه " ضرب " فهو غادر ، وغُدَر أيضا بوزن عُمَر وأكثر ما يستعمل الثاني في النداء بالشتم فيقال : يا غُدَر "(٣).

وقال ابن عقيل : "..وكثر استعمال فُعَل في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور نحو: يا فسق ويا غدر ويا لكع ، ولا ينقاس ذلك(٤).

قال ابن مالك :

وفُلُ بَعْضُ مَا يُخصُّ بِالنِّدَا***لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

فِي سَبِّ الْأنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ***وَهَكَذَا الأَمْرُ مِنَ الثُّلاَثِي

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ***وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ(٥).

مـــن الأسمـــاء الملازمة للنداء في العربية : مَلأَم ، ولُؤْمان ونَوْمان ، وهي لنداء الكثير اللُّؤم والنُّوم ، ولا يقاس عليها .

ومـــنها : فُعَـــل ، المعدول في سبّ المذكر ، وهو غير مقيس ، نحو : يا فُسَق ويا غُدَر ويا لُكَـــع ، وهي معدولة عن ألْكَع ، وفاسق وخبيث ، وغادر ، وقد جزم ابن مالك بعدم جواز القياس في هذا النوع ، وأجاز أبو حيان القياس فيه ، وبيّن المبرد أنه إن أُريد به مذهب المعرفة

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٤٩/١ .

(٢) انظـــر كلاّ من : الأصول لابن السراج ١/ ٣٦٠، ٣٦٥ ، والإنصاف ٣٥٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨-١٤٩ ، ١٥٠-١٥٢ .

(٣) مختار الصحاح ١/ ١٩٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٥ .

(٥) متن اللفية ٦١ .

جاز البناء من كل فِعْلٍ على فُعَلٍ[١].

ولعـــلّ كثرة الاستعمال هذا الوزن في النداء في سب المذر هو سبب خلاف النحويين في قياسه وعدم قياسه ، كما ظهر ذلك عند ابن مالك والمبرد وأبي حيان ، وغيرهم ، وهو مانبّه إليه الرازي وابن عقيل في هذه المسألة .

المبحث الثالث والعشرون :

استعمال " تعال " في الكلام

قال مكّي في قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَيْنَ ﴾[٢]، وهو من العلوّ ، وأصله : الارتفاع ، ولكن كثر استعماله حتى استعمل في معنى : انزل ، فيقال للمتعالي : تعال ، أي : انزل[٣].

وقـــال الأنـــباري : "..قوـــله تعالى : ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾ أصـــله من العلوّ إلا أنه كثر اســـتعماله ، ونُقل عن أصله حتى استعمل في معنى " انزل "؛ فيقال للمتعالي : تعال ، أي : انزل "[٤].

تعـــال ، معـــناه : أَقْبِل ، وأصله أن رجلا كان في مكان عالٍ ، وآخر في مكان مُستَفِلٍ ، فصـــاح بـــه تعال ، أي : اُعْلُ ، من العلوّ ، ثم كثر واتّسع حتى صار بمترلة " أقبِل ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ ﴾[٥]، ويقال للاثنين من الرجال : تعالَيَا ، وللنساء : تَعالَيْن[٦].

ومِمـــا جاء في القرآن من ذلك قوله تعالى : ﴿ الْمُتَعَالِ ﴾[٧]، وفيه دليل على أن اللغة تؤخذ سماعًـــا لا قياسًا ؛ إذ يقولون : الله المتعال ، مِن " تعالى "، ولا يقولون : مُتبارِك من تبارك ، وأمـــا قولهم : تعالَ يا رجُل فأصله : ارتفع ، ثم كثر استعماله حتى قيل لمن في أعلى الدار : تعال إلى أسفل ، فإن قيل كيف تنهى من قولك : تعال ؛ لأن نقيض الأمر النهي ؟ فقل : إن العرب إذا غيّرت كلمة عن جهتها ، أو جمعت بين حرفين ، أو أقامت لفظًا مقام لفظ ألزمته

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/ ٤٥ ، ٤٦ ،

(٢) سورة الأحزاب ، من الآية (٢٨) .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧٦ .

(٤) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٢٦٧ .

(٥) سورة آل عمران (٦١) .

(٦) حروف المعاني للزجاجي ١/ ٢١ .

(٧) سورة الرعد (٩) .

طـــريقةً واحدة ، كالأمثال التي لا تنقل عن لفظ مَن قيلت فيه أبدًا ، كقولهم في الأمر : هلمّ وهـــات يـــا رجل ، وصه ، ومه ، فأمرتْ بذلك ولم تنه منه ؛ لأنها حروف أفعال وضعت معانيها لأمر فقط فأجريت مجرى الأمثال اللازمة طريقةً واحدة بلفظها[1].

المبحث الرابع والعشرون :

استعمال " هاء " بمعنى : خذ ، على صورة واحدة في جميع الحالات

قـــال ابـــن يعيش : "..ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة فما فوقهما على صورة واحدة .

تقـــول : هـــاء يا رجل ، وهاء يا امرأة ، وكذلك التثنية والجمع ، وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال "[2].

مـــن أسمـــاء الأفعال " ها " بمعنى : خذ ، وفيها لغتان : القصر والمد ، وتستعمل مجردةً ؛ فيقال للواحد المذكر وغيره : ها ، وهاءً ، ومتلوّها بكاف الخطاب بحسب المخاطب ، فيقال : هـــاكَ وهـــاكِ وهاكما وهاكن ، ومقتصرًا على تصرّف الهمزة ، فيقال : هاءَ ، وهاؤما ، وهاؤم ، وهاءون ، وهذه أفصح اللغات فيها وبها ورد القرآن[3].

فهـــذه لغة ، واللغة الأخرى التي ذكرها ابن يعيش في هذا اللفظ هي استعمالها على صورة واحـــدة مع المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، وهي الأكثر في الاستعمال ، ولا تعارض بين كلامه وكلام النحاة في أن اللغة التي وردت في القرآن هي الأفصح ؛ لأنه ليس من شرط الأكثر في الاستعمال أن يكون هو الأفصح .

المبحث الخامس والعشرون :

التركيب في " ويْلُمِّه "

قال أبو علي الفارسي : "..ومثل ذلك في حذف الهمزة منه قولهم : وَيْلِمِّه ، الأصل " ويل لأمّـــه " فأدغمت اللام التي هي لام " ويل " في اللام الجارة ، ثم حذفت لكثرة الاستعمال ،

---

(١) الحجة ٢٠١ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٤٣ .

(٣) همع الهوامع ٣/ ٨٣ .

فصار " ويْ لأمّه ، ثم حذفت الهمزة فصار " ويْلمّه "[١] .

وقال الأنباري : "..وقالوا " ويْلُمّه " والأصل فيه " ويلُ أمّه " وهذا كثير في كلامهم "[٢] .

يقال : ويْلِمّ ، وويْلُمّ ، بكسر اللام وضمها ، والأصل فيه ويلٌ لأمّ ، فحذف التنوين فالتقى مثلان : لام ويل ولام الخفض ، فأُسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فصار : ويلّ امّ مشدد اللام مكسورها فخفّف بعد حذف الهمزة بحذف إحدى اللامين ، فأبو علي ومن رأى رأيه نصوا على أن المحذوفة اللام المدغمة ، فأثبتوا لام الخفض على كسرها ، ويجوز أن تكون كسرة اللام نشأت من نقل حركة الهمزة في " أمّ " على لغة من يكسر الهمزة والميم أو الهمزة فقط ، وآخرون نصوا على أن المحذوفة لام الخفض ، وحركوا اللام الباقية بالضمة التي كانت لها في الأصل ، ويجوز أن تكون الضمة ناشئة من نقل حركة همزة " أمّ " .

وجاز الإدغام هنا وإن كان منفصلاً وكان ما قبل الحرف المدغم ساكنًا ؛ لأن الياء حرف لين ، واحتمل فيه من المدّ وكونه عوضًا من الحركة أن يجمع بين ساكنين .

وذكر ابن يعيش أن الأصل " ويْ " - التي ينطق بها المتندِّم وهي اسم فعل - و" لُمّه " ، أي : لأمّه ، نظرًا للصورة الأخيرة التي آلت إليها الكلمة[٣].

وقد أدّى التخفيف في هذه اللفظة ؛ لكثرة الاستعمال - على الرأي الأول - إلى حذفين ، وطريقة في الإدغام مختلّة القواعد ، وعلى الرأي الثاني إلى حذف الهمزة منها فقط .

المبحث السادس والعشرون :

التركيب في " هلمّ "

قال سيبويه : "..وقد تدخل - أي : النون - الخفيفة والثقيلة في " هلمّ " في لغة بني تميم ؛ لأنها عندهم بمنْزلة رُدّ وردّا وردّي ورددن ، كما تقول : هلمّ وهلمّا وهلمّي وهلمُمْن ، والهاء فضْلٌ ، إنما هي ها التي للتنبيه ولكنهم حذفوا الألف ؛ لكثرة استعمالهم هذا في

---

(١) المسائل الحلبيات ٤٣ .

(٢) أسرار العربية ١٣٠ ، وانظر : ١٦٦ ، والإنصاف ٢/ ٥٢٨ ، ٨٠٩ .

(٣) انظر : المسائل الحلبيات ٤٣-٤٤ ، والمحتسب ١/ ٢٢٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢١٦ ، والمفصل ١٦٥ ، وأسرار العربية ١٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٦ .

كلامهم "[١].

وقـال ابن السراج : "..و" هلمّ " إنما هي : لُمّ ، أي : اقرب ، وها للتنبيه ، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال ، وأنهما جعلا شيئًا واحدًا "[٢].

" هلمّ " اسم من أسماء الأفعال ، ومسمّاه : ايت ، وتعال ، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المـبني ، وأصله أن يكون ساكنًا على أصل البناء ، وإنما حرّك آخره لالتقاء الساكنين ، وهما الميمان في آخره وفتح تخفيفًا لثقل التضعيف .

واخـتلف فيها من حيث التركيب ، فذهب البصريون إلى أن أصلها : ها اُلْمُم ؛ فحذفت همزة الوصل من " الُمم " ؛ لأنها تسقط في الدرج فاجتمع ساكنان ألف " ها " ولام " المم " ، فحذفـت ألف " هاء " لالتقاء الساكنين ، وألقيت ضمّة الميم الأولى على اللام ، وأدغمت الميم الأولى في الثانية ، وحرّكت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح ؛ لأنه أخفّ الحركات فصار " هلمّ ".

وذهـب الكوفيون إلى أن أصلها : " هل " التي للزجر كما في قولهم : حيّ هل ، و" أُمَّ " بمعنى اقصد ، خففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وصرفت تخفيفًا لكثرة دورانها في الكلام فصارت " هلمّ " .

" هُلُـمَّ " بمعنى : تعال ، وأهل الحجاز لا يثنونها ، ولا يجمعونها ، وأهل نجد يجعلونها من هلممن فيثنونها ويجمعونها وينوّنون ، وتوصل باللام فتقول : هُلُمَّ لك و هُلُمَّ لكما .

وذكر الخليل أن أصلها " لُمَّ " ثم زيدت الهاء في أولها ، وخالفه الفراء فقال : أصلها " هل " ضم إليها " أم " والرفعة التي في اللام همزة " أم " لما تركت نقلت إلى ما قبلها "[٣].

وقـد غَلِـط أبـو عـلي فأنكر عليهم رأيهم من جهة المعنى إذ فهم أن " هل " عندهم اسـتفهامية، وليست كذلك عندهم على ما بيّنا ، وأيّد الأنباري وابن مالك قول البصريين مبيّنًا أنه أقرب إلى الصواب ، ويدل على صحته أنه نُطق به فقيل : هالُمّ[٤].

---

(١) الكتاب ٥٢٩/٣ ، وانظر ٣٣٢/٣ ، ومعنى " فَضْل " أي : زيادة .

(٢) الأصـول لابـن السراج ١٤٦/١ ، وانظر في التنبيه إلى الكثرة : الصاحبي ٢٧٩ ، والخصائص ٢٧٨/١، ٣٥/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٩٤/٢-١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤-٤٢ ؛ ورسالة في توجيه النصب.. لابن هشام ٤٤ ، والهمع ٨٦/٣ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ٣٤٨/١-٣٤٩ ، و معالم التنزيل للبغوي ١/ ٢٩٠ .

(٣) حروف المعاني للزجاجي ٧٤ ، والإنصاف ٣٤٤/١-٣٤٥ .

(٤) انظر : الزاهر ٢٥٣/٢ ، والخصائص ١٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٤٥/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٨-٣٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤-٤٢ ، والهمع ٨٦/٣ .

وإنما كان تصريفهم إياها عن أصلها على اختلاف المذهبين تخفيفًا لها لكثرة الاستعمال .

ويلحقون بهذه الكلمة كلمة أخرى فيقولون : هلمّ جرًا ، وبيّن السيوطي أنه مستعمل في العرف كثيرًا ، وأن ابن هشام توقف في عربيته[١].

وبيّن ابن هشام أسباب ارتيابه في عدة أمور ، منها :

أولاً : أن النحويين إنما أجمعوا على أن لـــ" هلمّ " معنيين :

- تعال ، فتكون لازمة مثل التي في قوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[٢].

- أَحضِر ، فتكون متعدية مثل التي في قوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٣].

ثانيًا : أنهم أجمعوا على أن فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتميمية وهي أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزة كما تقدم في كلام سيبويه ؛ فتكون فعلاً . ولم يجمعوا على كونها اسم فعل في موضع من المواضع .

ثالـــثًا : امتناع تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر أو ضعفه ، وهو لازم هنــــا إذا قلت : " كان ذلك عام كذا وهلمّ جرًا ".

رابعًا : أن معظم أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كـــثرة اســـتيعابه وتتبعه ، وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وصاحب العُباب ، وأبو بكر ابن الأنـــباري في كتابه الزاهر ، وردّ على الأول بأنه تفرّد بالنقل ولا يقبل منه فإن زمانه كانت اللغة قد فسدت فيه ، وعلى الثاني بأنه ناقل لما في الصحاح مقلّد ، وعلى الثالث بأن كتابه لم يوضـــع لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب ، ثم إنه لم يصرّح بعربيته ، ولا غيره من النحاة فعل ذلك[٤].

---

(١) رسالة في توجيه النصب ٤٦-٤٧ ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢٨٤/٣-٢٨٦ ، والمزهر ١٣٦/١-١٣٧ .

(٢) سورة الأحزاب ، من الآية (١٨) .

(٣) سورة الأنعام ، من الاية (١٥٠) .

(٤) المراجع السابقة في الحاشية (٢) .

المبحث السابع والعشرون :

تركيب " حيّهل "

قال السيوطي : "..ومنها ما هو مركّب مزْجًا كـ" حيّهل " ، اسم مركب من " حيّ " بمعنى : أقبل ، و" هلاً " بمعنى : قِرّ وتقدّم ، فلما ركّب حذف ألفها ، وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليبًا لـ" حيّ " ، وقد يستحثّ بها غيره تغليبًا لـ" هلاً " ، وتستعمل بمعنى قدّم نحو : حيّهل الثريد ، وبمعنى : عجِّل متعدّ بالباء نحو : حيّهل بكذا ، وبـ" إلى " نحو : حيّهل إلى كذا ، وبمعنى : أقبل ؛ فيتعدّى بـ" على " نحو : حيّهل على كذا "[١].

" حيّهل " اسم من أسماء الأفعال يستعمل بلفظ واحد مع الواحد والجمع والمؤنث ، بنيت اسمًا كـ خمسة عشر وفُتحت ياؤه لاجتماع الساكنين ، وفيها لغات عند العرب :

الأُولى : حيّهل بإسكان اللام .

الثانية : حيّهلَ بفتح اللام على التركيب .

الثالثة : حيّهلاً بالتنوين على أنها نكرة على قاعدة تنكير أسماء الأفعال .

الرابعة : حيّهلا بلا تنوين وهذا في الوقف ، والألف لبيان الحركة كهاء الوقف ؛ لأنها من مخرجها ، وأما في الإدراج فهي لغة رديئة .

الخامسة : حيّهلِ بكسر اللام .

السادسة : حيّعل بإبدال الحاء عينًا .

ويلحقون بها هاء السكت فيقولون : حيّهله .

وإنما كثرت فيها اللغات تخفيفًا لها لكثرة استعمالها في استحثاث العاقل – كما بيّن السيوطي – تغليبًا لـ" حيّ " – التي تستعمل للعاقل – على " هلاً " التي تستعمل لغير العاقل ، واستعمال " حيّ " وحدها أكثر من استعمال " هل " وحدها ، وإنما يُجمَع بينهما مبالغةً في إفادة المعنى[٢].

---

(١) الهمع ٣/ ٨٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥١ ، واللسان " هلل " ١١/ ٧٠٧ ، والهمع ٣/ ٨٦ .

المبحث الثامن والعشرون :

ما كان من " أفعل " صفةً في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام

قال سيبويه : " هذا باب ما كان من " أفعل " صفةً في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام، وذلك : أَجْدَل وأَخْيَل وأَفْعى..ويقال : مكان جَرِع ، ولكن الصفة كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء "(١).

وقال ابن كمال : "..والوصف : شرطه التأصيل جزمًا ، يعني : صفةً في أصل الوصف بلا شبهة ؛ فلذلك صرف نحو : أجدل وأخيل ؛ لعدم الجزم بالوصفية ، ألا ترى لا يقال : طائر أخيل ، كما يقال : رجل أسود ، وإذا كانت صفةً في الأصل فلا يضره كونه في أحد معانيه بمنزلة الاسم بحيث لا يحتاج إلى قرينة في وقوعه عليه بكثرة الاستعمال فيه كأسود ؛ فإنه في أصل الوضع عام في كل ما فيه سواد ثم صار كالاسم في الحية السوداء "(٢).

قال ابن مالك :

وَأَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعًى ***مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا(٣)

في العربية نوع من الأوصاف غلبت عليها الاسمية لكثرة استعمالها فيها نحو : أدهم وأسود وأبطح وأجرع ، فإنها في الأصل صفات لكل ما فيه دهمة أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ، ثم اختصت بالقيد والحية والمكان المتسع والمكان المستوي ذي الرمل الذي لا ينبت شيئًا ، فهذه وإن كانت اسمًا في الأغلب يجب منعها من الصرف نظرًا للأصل ، وشذ صرفها إلغاءً للأصل واعتدادًا بالعارض ، بخلاف ما وضع اسمًا وعرضت فيه الوصفية كرجل أرنب ، أي : ذليل ، ومررت بنسوة أربع فيجب صرفه ، فالصفة المعتبرة في منع الصرف يشترط أن تكون أصلية فيما هي فيه بأن لم تستعمل في غير الوصفية كمثْنى وثُلاث ، أو تكون ثابتةًله في أصل الوضع سواءكانت باقيةً فيه كأفضل وسكران ،أم لا كما تقدم آنفًا.

وأما أجدل اسم للصقر ، وأخيل لطائر ، وأفعى للحية فأكثر العرب تصرفها ، وبعضهم يمنعها من الصرف ملاحظةً للوصفية فيها .

وكان حق هذا النوع الأخير أن يكون واجب المنع من الصرف لولا كثرة استعماله في

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٠-٢٠١ .

(٢) أسرار النحو ٨٦ .

(٣) متن الألفية ٦٧ .

الاسمية ؛ فقد أدت هذه الكثرة إلى تغيير حكمه فصار صرفه أكثر من منعه[١].

المبحث التاسع والعشرون :

حذف التنوين في الأسماء المصروفة لغير الإضافة ولغير دخول الألف واللام

قـــال سيبويه : "..وذلك كل اسم غالب وُصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أمّ ، وذلـــك قولـــك : هذا زيدُ بن عمرو ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم "[٢].

وقـــال ابن خالويه : "..قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ ﴾[٣]، بالتنوين وتركه ، فلمن نوّن حجّتان :

إحداهما : أنه وإن كان أعجميًّا ؛ فهو خفيف ، وتمامه في " ابن ".

والأخـــرى : أن يُجعَل عربيًّا مصغَّرًا مشتقًّا ، وهو مرفوع بالابتداء و" ابن "خبره ، وإنما يُحـــذَف التنوين من الاسم ؛ لكثرة استعماله إذا كان الاسم نعتًا ، كقولك : جاءني زيدُبن عمرو ، فإن قلت : " كان زيدٌ بن عمرو " فلا بدّ من التنوين لأنه خبر ، وهذا إنما يكون في الاسم الذي عُرف بأبيه ، وشُهر بنسبه إليه .

والحجـــة لمـــن ترك التنوين جعْله اسمًا أعجميًّا وإن كان مصغرًا ؛ لأن من العرب من يدع صرف الثلاثي من الأعجمية ، مثل : لوط ، نوح ، عاد "[٤].

وقـــال ابن جني : "..ومما حذفوا فيه التنوين أن يكون " ابن " وصفًا لعلم أو كنية أو لقب مضـــافًا إلى عـــلم أو كنية أو لقب ؛ فإن التنوين يحذف من الاسم الأول لكثرة الاستعمال ولالتقاء الساكنين ، وتتركب من ذلك تسع مسائل أُصول يقاس عليها غيرها...وكل موضع حذفت منه التنوين في هذه المسائل التسع وما شاكلها ؛ لكثرة الاستعمال ، ولأنك جعلت الاسمين كالاسم الواحد ، فالألف في " ابن " محذوفة من الخط ، وذلك أنك لا تقدّر الوقوف عـــلى الأول والابتداء بالثاني ، لأنك جعلتهما بكثرة استعمالهما ، وبأن كل إنسان لا بدّ من

---

(١) الهمع ١/١٠٧ ، والكواكب الدرية ١٠٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٤ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٣٠) .

(٤) الحجة ١٧٤ .

أن يكون له أب أو أمّ أو كنية تجري وصفًا عليه ، وأن اللقب إذا جرى ووقع كان في الشهرة وكثرة استعماله جاريًا مجرى العلم والكنية كالاسمين اللذين جعلا كاسم واحد..ويدلّك على أن حذفهم التنوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنهم اعتقدوا في الاسمين أنهما قد جريا مجرى الاسم الواحد حتى إنهم لما أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا ما قبله وأنه لم يحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه قوم ما حكاه سيبويه من قولهم : هذه هند بنت فلانة في قول من صرف هندًا فتركهم التنوين في هند وهي مصروفة ولا ساكنين هناك يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين ، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء.

ومن ذهب من العرب إلى أن حذف التنوين في نحو : رأيت زيد بن عمرو إنما هو لالتقاء الساكنين قال : هذه هند بنت فلان ، فنوّن هندًا إذا كان ممن يصرفها .

قال سيبويه : وزعم يونس أنها لغة كثيرة جيدة ، يعني : إثبات التنوين في هند ؛ لأن الباء من بنت متحركة .

وكل ما ذكرناه من حال " ابن" إذا جرى وصفًا ، وحال ما قبله فهو جار على " بنت وابنة "؛ لأنهما في كثرة الاستعمال مثله "[١].

وقال أيضًا : "..على أن أبا الحسن قد حكى عنهم : سلامُ عليكم ، غير منوَّن ، والقول فيه : إن اللفظة كثرت في كلامهم ؛ فحذف تنوينها تخفيفًا ، كما قالوا : لم يَكُ ، ولم يُبَل ، ولا أَدْرِ "[٢].

يحذف التنوين لزومًا لدخول " ال " ، نحو : الرجل ، وللإضافة ، نحو : غلامك ، ولشبهها ، نحو : لا مالَ لزيد ، إذا لم تقدّر اللام المقحمة ؛ فإن قدّرتها فهو مضاف ، ويحذف في النسب من آخر الاسم المنسوب إليه حين تلحقه الياء ، ويحذف أيضًا لمنع الصرف ، وللوقف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير ، نحو : ضاربك ، عند القائلين بأنه غير مضاف ، ويحذف كذلك – لكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتّصل به وأضيف إلى علمٍ – من" ابن وابنة " اتفاقًا ، أو " بنت " عند بعض العرب ، ويحذف لالتقاء الساكنين

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٥٢٥-٥٢٧ .

(٢) المرجع السابق ٢/٥٤٧ .

قليلاً ، كقول الشاعر[١]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ***وَلا ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً "[٢].

ويحـــذف أيضًا من العلم المفرد ، والنكرة المقصودة في النداء نحو : يا زيدُ ويا رجلُ ؛ ولذا بُني عند النحاة ، ويحذف في التركيب المزجي للدلالة على ارتباط الجزئين ، نحو : خمسة عشر فأصلها خمسةٌ وعَشْرٌ ، وكذلك يحذف في الضرورة حين يُمنع المصروف من الصرف ، وهو أمر مستقْبَح ؛ لخروجه عن الأصل ، نحو ترك التنوين في " مِرْدَاس " من قول الشاعر :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ***يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[٣]

ولقوع التنوين في الآخر فإنه يتعرّض له الحذف كثيرًا .

والذي لحظه النحاة القدامى أن العرب يثبتون التنوين في الكلمات الخفيفة ، ويحذفونه من الكـــلمات الثقـــيلة ؛ فالاســـم لخفته تحمل التنوين و لم يكن ذلك في الفعل لثقله ، ومع أن الصفات ثقيلة إلا أنها أخفّ من الأفعال ؛ لعدم ارتباطها بزمن كالأفعال .

ويوضّـــح مـــا ذُكر قولُ سيبويه : "..التنوين علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون "[٤].

والعـــرب يـــلحقون التنوين بالخفيف من الكلمات ، ويحذفونه من الثقيل منها ؛ نظرًا لأن التنوين يزيد الكلام ثقلاً ، فلم يريدوا أن يثقلوا اللغة بما يزيدها ثقلاً على ثقل[٥].

المبحث الثلاثون :

ترك صرف ما ينصرف في الشعر

قال ياقوت الحموي : "..ولو سألتَ كل عربي عن " أجأ " لم يقل إلا أنه جبل ، ولم يقل

---

(١) البيـــت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤ ، وانظر : الكتاب ١/ ١٦٩ ، والمقتضب ٢/ ٣١٣ ، ســـر صـــناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤ ، وشرح المفصل ٢/ ٦ ، ٩/ ٣٤ ، ٣٥ . والأغاني ١٢/ ٣١٥ ، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٤٣-٦٤٤ .

(٣) البيت من المتقارب للعباس بن مرداس ، انظر : ديوانه ٨٤ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٩ ، وشرح المفصل ١/ ٦٨ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢ ، وخزانة الأدب ١/ ١٤٧، ١٤٨ ، ٢٥٣ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٥ .

(٤) الكتاب ١/٢٢ .

(٥) أثر النحاة في البحث البلاغي للدكتور عبد القادر حسين ٦٩ .

بقعة[١]، ولا مستنَد إذًا للقائل بتأنيثه البتة ، ومع هذا فإنني إلى هذه الغاية لم أقف للعرب على شـــعر جـــاء فيه ذكر " أجأ " غير مصروف مع كثرة استعمالهم لترك صرف ما ينصرف في الشعر حتى إن أكثر النحويين قد رجّحوا أقوال الكوفيين في هذه المسألة "[٢].

ممـــا لا ينكره النحويون أن قاعدة المنع من الصرف تختل في الشعر ، فيُصرف الممنوع من الصـــرف ، ويُمـــنع المصروف من الصرف ، غير أنهم اختلفوا في اعتماد ذلك فأجاز سائر الكوفـــيين والأخفـــش والفارسي للمضطرّ أن يمنع صرف المنصرف ، واختاره ابن مالك ، وصححه أبو حيّان قياسًا على عكسه ؛ لورود السماع به كثيرًا ، ومنه قول الشاعر :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ***يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[٣]

حيث لم يصرف " مِرْدَاسَ " وهو مصروف .

بـــل إن الأخفش حكاه لغةً ، مبيّنًا أنها لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطرّوا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم عليه في الاختيار ، ونُقل عن ثعلب أنه أجازه مطلقًا في سائر أنواع الكلام .

ومنع ذلك مطلقًا جمهور البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين ؛ لأنه عندهم خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع من الصرف في الشعر فهو رجوع إلى الأصل في الأسماء ، واحتُجّ عليهم بنحو قول الشاعر :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ***بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ[٤]

حيث جاء لفظ " شبيب " ممنوعًا من الصرف وهو مصروف في الأصل .

فهذه ثلاثة مذاهب[٥].

---

(١) أجـــأ : اسم جبل في شمال الجزيرة العربية ، فيما هو معروف الآن بمنطقة حائل ، وهو في الأصل : اسم لرجل عشق امـــرأةً تدعـــى سلمى ، جمعتهما العَوْجاء – امرأة – فهرب أجأ بسلمى ، وذهبت معهما العوجاء ؛ فتبعهم بَعْل سلمى ، فأدركهم وقتلهم ، وصلب كل واحد منهم على جبل ؛ فسمّي كل جبل باسم من صلب عليه . انظر : لسان العرب ١/ ٢٣ .

(٢) معجم البلدان ١/ ٩٥ .

(٣) من المتقارب ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤ ، والأغاني ١٤/ ٢٩١ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٩ ، وخزانة الأدب ١/ ١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والدرر ١/ ١٠٤ .

(٤) من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ١٩٧ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٣ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٢ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٤/ ١٣٦-١٣٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢١-١٢٢ .

والرابع : أن منع الصرف يجوز في العلم خاصّةً[١].

والأمـــر الذي أثار غرابة ياقوت الحموي في هذه المسألة أن " أجأ " على الرغم من كونه عـــلمًا لجبل ، واردًا في الشعر بكثرة إلا أنه لم يجده مرّةً ممنوعًا من الصرف ، مع أن الشعراء يمنعون صرف المنصرف إذا اضطروا إلى ذلك .

لقـــد ضعّف ياقوت احتمـــال كون " أجأ " مؤنثًا مرادًا به بقعةً معينة ؛ فيكون مصروفًا لذلـــك ، ولذا لم يقنع بمجيء هذا اللفظ مصروفًا باطراد في الكلام على تعدد أنواعه ، وهو عـــلم عربي ، مع أن الشعر موضع يجوز فيه منعه من الصرف لو وقع كذلك إلا أنه لا شاهد عليه ، كما حكم بذلك ياقوت .

ولا يمكن مع هذا القطع بأن " أجأ " لم يقع ممنوعًا من الصرف .

ولعـــل اجتماع سهولة هذا اللفظ ، وثقل الحرف الأخير منه هما الداعيان إلى ما أثار غرابة يـــاقوت الحمـــوي وهو أيضًا مما يحمل الشعراء على مجاوزة الهمز إلى التنوين الذي هو كثير عندهم في الشعر .

المبحث الحادي والثلاثون :
وقوع الضمير المنفصل بعد " لولا "

قال الأنباري : "..وأما مجئ الضمير المنفصل بعده نحو لولا أنا ولولا أنت كما قال تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٢] ، فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح وعدم مجئ الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه "[٣].

وقـــال ابن هشـــام : "..و" لولا " لا يُجرّ بها إلا الضمير في قولهم : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، وهو نادر ، قال الشاعر :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ***لَوْلاكِ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ[٤]

وأنكر المبرّد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حجّة لسيبويه عليه ، والأكثر في العربية : لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو .

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٢٣ .

(٢) سورة سبأ ، من الآية (٣١) .

(٣) الإنصاف ٢/ ٦٩٤ .

(٤) البيت من السريع ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٨٧ ، ونسب للعرجيّ ، انظر : الصناعتين للعسكري ١١٤ ، والإنصاف ٢/ ٦٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤ ، والدرر ٤/ ١٧٦ .

قال الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾"[١].

لـولا : حـرف امتناع لوجود ، وهي مختصة بالأسماء نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وهي مركبة من " لو " التي هي حرف امتناع لامتناع ، و" لا " النافية .

ويقـع الضمير بعد هذه الأداة ، فإن كان متصلاً كانت جارّة ، وهي مختصة بجرّ الضمير ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنها في ذلك حرف ابتداء والضمير المتصل في موضع رفع نيابةً عـن المنفصـل[٢]، وأنكر المبرد استعمالها مع الضمير المتصل في كلام من يُحتجّ به[٣]، وإن كـان منفصـلاً فهو في موضع رفع بالابتداء ، وهي حرف ابتداء ، وهو أكثر استعمالها في الكـلام ، ولعلّ هذا ما جعل المبرد ينكر استعمالها مع الضمير المتصل حيث لم ترد في القرآن إلا مع المنفصل ، ومع هذا فلا يمنع استعمالها مع المتصل في غيره ، وهو ما احتج به الآخرون كسيبويه[٤]ومن معه ، وأيّده مذهب الأخفش والكوفيين مع اختلاف بينهم في الإعراب .

المبحث الثاني والثلاثون :

تغليب الليالي على الأيام في العدّ إذا اجتمعا

قـال الخليل : "..وإنه قائم فيها أختاك وإنه قائمة فيها أخواتك وليست هذه الهاء في هذا الموضـع اسمًا ولو كان اسما لقلت إنهما وإنهن ولأنّثتْ في المؤنث ، قال الله جل وعز : ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾[٥] ، و ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾[٦] ، وقال الشاعر :

فَلَمْ تَرَ عَيْنِي مِثْلَ سِرْبٍ رَأَيْتُهُ***خَرَجْنَ عَلَيْنَا مِنْ زُقَاقِ ابْنِ وَاقِفِ[٧]

و لم يقل : رأيتهن ، والهاء التي تقع على المذكر والمؤنث كقول الشاعر :

---

(١) شرح قطر الندى ٢٥١-٢٥٢ .

(٢) الجنى الداني ٥٩٩ ، ٦٠٢-٦٠٣ .

(٣) المقتضب ٣/ ٧٣ ، والكامل ٣٤ ، ٥٢ ، ١٠٩٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٣-٣٧٤ .

(٥) سورة هود ، من الآية (٨١) .

(٦) سورة الجن ، من الاية (١) .

(٧) من الطويل ، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ١١٦ ، وهو ضمن قصيدة مضمومة الرويّ ، وانظر : معجم البلدان ٣ / ١٤٥ ، ولسان العرب ١٠/ ١٤٤ ، وتاج العروس ٢٥/ ٤٠٩ مادة (زقق) .

فَطَافَتْ ثَلاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ[١]

قال : ثلاثًا ، ولم يقل : ثلاثةً ، وقد ذكر الأيام ، وإنما قال : ثلاثًا على الليالي ؛ لأن الأيّام داخلةٌ في الليالي لكثرة استعمالهم الليالي ، ألا ترى أنهم يكتبون في كتبهم بَقِينَ ومَضَيْن وصُمْنا عَشرًا من الشهر ، يعني : الليالي "[٢].

في بـــاب العـــدد ذكر النحويون أن العدد من ثلاثة إلى تسعة – مفردًا كان أو مركّبًا – والعشــرة – مفــردةً – يخالف معدوده تذكيرًا وتأنيثًا ، فإذا ميزت بمذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما عاقلا كان أم غير عاقل ، نحو عندي عشرة جمال ونوق .

وإن فصل بين العدد والمعدود غير العاقل بـــ" بين " فالحكم للمؤنث تقدم أو تأخر نحو : عـــندي ســـت بين جمل وناقة ، ونحو ما جاء في البيت الآنف الذكر : ثلاثًا بين يوم وليلة ؛ وذلك لأن المذكر غير العاقل كالمؤنث .

فإن كان المعدود عاقلا فالحكم للمذكر سبق أم لم يسبق ، فُصل بينه وبين العدد بـــ" بين " أم لم يُفصَل ؛ وذلك لتغليب المذكّر العاقل على غيره[٣].

وقـــد علّـــل الخلـــيل مجيء المعدود غير العاقل مفصولا بينه وبين العدد بـــ" بين " بكثرة الاستعمال لأحد المعدودَين وهو الليالي ، فلم يعتد الشاعر بوجود المذكر وهو " يوم " وذكّر العـــدد ؛ لأن الحكـــم للمؤنث في هذه الحالة ، ولأن الأيام – كما ذكـــر الخليل داخلة في الليالي ، وحمله على هذا الحكم كثرة استعمال العرب لليالي في كلامهم أكثر من الأيام[٤].

فكـــثرة استعمال العرب لليالي أدّى إلى مخالفة حكم نحويّ في باب العدد وهو مخالفة العدد معدوده في التذكير والتأنيث على ما تقرر عند النحاة .

وهـــذا التعلـــيل الذي ذكره الخليل لم يشر إليه معظم النحويين ، وإنما يذكر بعضهم هذه الطريقة في الاستعمال على أنها قاعدة تختص بما لا يعقل .

---

(١) صدر بيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ٤١ ، وعجزه :

يَكُونُ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا

انظــر : الجمـــل في النحو للخليل ١/ ٢٨٧ ، والكتاب ٣/ ٥٦٣ ، وأدب الكاتب ٢٧٥ ، وإصلاح المنطق ٢٩٨ ، والمقـــرب ١/ ٣١١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٦٠ ، ولسان العرب ٦/ ٦٧ ، ٩/ ٢١١ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١ .

(٢) الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٨٧ .

(٣) همع الهوامع ٣/ ٢٢٣ .

(٤) انظر في التنبيه إلى نحو هذا في معاني القرآن ١٥١ .

المبحث الثالث والثلاثون :

التركيب في " أَيْشٍ "

قـال الأنباري : "..كما قالوا : أَيْشٍ ، والأصل " أيُّ شَيءٍ "، وكقولهم : عِم صباحًا ، والأصـل فيه " أَنعِم صَباحًا " من نَعِم ينعَم بكسر العين في أحد اللغتين ، وكقولهم : وَيْلُمِّه ، والأصل فيه " وَيْلُ أُمِّه " إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال "[١].

وقال ابن يعيش : "..قالوا : أَيْشٍ ، والمراد : أيّ شيء ؛ فحذفوا تخفيفًا "[٢].

يكثر في الكلام استعمال " أيّ " الاستفهامية مع كلمة " شيء " فيقال : أيّ شيءٍ تريد ؟ فـإذا كثر ترددها في الكلام نحتوا أو اختزلوا منهما كلمةً هي " أَيْشٍ " ، وذلك بتخفيف ياء "أيّ " بحذف الثانية مع حركتها ، وحذف الهمزة من " شيء " ، فينتقل تنوين الهمزة إلى الياء الساكنة في " شَيْء " ، فيلتقي ساكنان ، التنوين والياء ، فتحذف الياء لاعتلالها ولبقاء معنى التنوين ، فتلتقي فتحة الشين مع التنوين بالكسر ، فتحذف الفتحة .

وفي تذكرة الفارسي : حكى أبو الحسن والفراء أنهم يقولون : أيشٍ لك .

قال : والقول عندنا أنه : أيّ شيء فخَفّف الهمزة وألقى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها ، فأسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين ، كما أنـه لما خفف " هو يرم إخوانه " ، فحذفت الهمزة وطرح حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان ، فالتنوين في : أيشٍ مثل الخاء في إخوانه .

قـال : فإن قلت : الاسم يبقى على حرف واحد ، قيل : إذا كان كذلك " شيء " في : أيـش ، وحسّن ذلك أن الإضافة لازمة ، فصار لزوم الإضافة مشبِّهًا له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها ، فقالوا : فيم وبم و لم ؟ فكذلك أيشٍ[٣].

وإنما حدثت هذه التغييرات في هذه الكلمة ؛ تخفيفًا لها لكثرة الاستعمال .

---

(١) الإنصاف ٢/٥٢٨ ، وانظر : ٨٠٩ ، وأسرار العربية ١٣٠ ، ١٦٦ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٧٦ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٢ .

المبحث الرابع والثلاثون :
التركيب في " كأيّن "

قال ابن جني : "..ثم إنه لما كثر استعمالها = أي : العرب – لها تلعّبت بها العرب كأشياء يكثر تصرّفها فيها ؛ لكثرة نطقها بها "(١).

وقال المالقي : "..وفي " كأيّن لغات..فـ" كأيّن " هو أصل التركيب ، ثم تصرفت العرب فـيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لمّا كثر استعمالها ، كما فعلوا بـ" ايمن الله " حين فتحوا همزتها وكسروها وحذفوا نونها وألفها وياءها وتركوها على حرف واحد ، فلما سهّلوا همزتها وصارت ألفًا بقيت الياء طرفًا فقلبوها همزة لتقْوى كما فعلوا بـ" كساء ، ورداء " ، ثم نقلوا الهمزة عن موضعها بالتقديم فقالوا : " كَأْيِنْ " ، ثم خفّفوا الهمزة بأن سهّلوها ياء وقالوا : " كَيٍّ " ، ومن قال " كَأْيِنْ " كـ" نَأْيٍ " خفّف فحذف الياء المدغمة وسكّن الهمزة ، وكل ذلك ليردوا استعمالها كثيرًا في باب التكثير "(٢).

" كائن " اسم معناه معنى " كم " في الدلالة على العدد الكثير ، وهي عند الجمهور مركبة من كاف التشبيه و" أيّ " ، وقيل : الكاف فيها زائدة ، وقيل : هي اسم بسيط ، وأُثبت في كتابتها بعد الياء نون لأنها غُيرت عن أصل معناها ، وعنه قال ابن فارس : "..وسمعت بعض أهل العربية يقول : ما أعلم كلمةً يثبُت فيها التنوين خطًّا غير هذه "(٣).

ولهـذا صُوِّر نونها في المصحف ، ووُقف عليها كذلك إلا في قراءة أبي عمرو ويعقوب من العشـرة ، فإنهما وقفا بغير نون على الأصل فقالا : " كأيّ " ، ولما كثر استعمالها تصرفت فيها العرب بالقلب والحذف فصار فيها خمس لغات ، قرئ بها كما هي موضَّحة فيما يأتي :

الأُولى : كـائن مـثل فـاعل ، قال أبو حيان :"..وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها "(٤)وبها قرأ ابن كثير ، وهي مقلوبة من " كأيٍّ " ، وذلك أنّه أخّر الهمزة التي هي فـاء الفعل فصار " كيِّأْ " على وزن " كعلف " ثم خفف الياء المشددة كما في سيّد وجيّد ؛ فصـار بعد التخفيف " كيْأ " على وزن" كَعْف "لأن الياء عين ، والهمزة فاء ، ثم قلبت الياء

---

(١) المحتسب ٢٦٩/١ ، وانظر سر صناعة الإعراب ٣٠٧/١ .

(٢) رصـف المباني ٢٨١-٢٨٢ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١٦١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤ ، وفتح القدير ٣٨٦/١ .

(٣) الصاحبي ٢٤٨ .

(٤) البحر ٧٧/٣ .

ألفًـــا كما في طائيّ ، والأصل طيئي ، وحاريّ في النسب إلى الحِيرة ،والياء المحـــذوفة هي الثانـــية "لام الكلمة" ، وكان حذفها أولى من الأولى التي هي عين وإن كانت ساكنة وهي أضعف ؛ لأن الحذف إلى الطرف الأخير أسرع لأن الأخير محل التغيير .

وقيل : قدّمت إحدى الياءين من كأيّ على الهمزة فتحركت بالفتح كما كانت الهمزة ، وصارت الهمزة ساكنة في موضع الياء المتقدمة ، فلما تحركت وانفتح ما قبلها قلبوها ألفًا ، والألف ساكنة بعدها همزة ساكنة فكسرت لالتقاء الساكنين ، وبقيت إحدى الياءين طرفًا فحذفت للتنوين بعد حذف حركتها طلبًا للتخفيف كما في قاضٍ ونحوه .

الثانـــية : كـــأيِّن ، وبه قرأ الباقون على الأصل ، وهي " أيّ " دخلت عليها الكاف ، وركبتا كلمةً واحدةً .

الثالـــثة : كـــأْيِن بهمزة ساكنة وياء مخفّفة – حكاها أبو الحسن بن كيسان ، لما دخلت الكاف على التركيب خُفّف اللفظ بحذف إحدى اليائين وأسكن الهمزة كأنه بُني من المجموع اسمًا على زنة فَعْلٍ .

الـــرابعة : كَيْئِن – حكاها أبو العباس ثعلب – وذلك أنها لحقها القلب والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصارت على بيتٍ ولم تقلب الياء ألفًا لسكونها .

الخامسة : كَأَى على زنة رَمَى وبها قرأ ابن محيصن .

ولغتان في كلام العرب وهما :

الأُولى : كيِّـــئ بياء مشددة وهمزة بعدها ؛ فإنها لم تحذف منها الياء ، وإنما أُخِّرت الهمزة عنها ؛ فهي على زنة " جيّد " .

الثانية : كَإٍ – حكاها أبو الحسن بن كيسان أيضًا – على فَعِل بفتح الفاء وكسر العين[1] .

ومـــا نُبّه إليه في " كأين " أن تمييزها يكون في الغالب مجرورًا بـــ" مِنْ " وهو كلام أكثر العرب ، والنصب مستعمل أيضًا .

قال ابن هشام : "..والثاني أن مميزها مجرور بـــ" من " غالبًا حتى زعم ابن عصفور لـــزوم ذلك ، ويردّه قول سيبويه : وكأي رجلا رأيت زعم ذلك يونس وكأي قد أتانا رجلاإلا أن أكثر العرب لا يتكلمـــون به إلا مع من انتهى ، ومن الغـــالب قوله تعـــالى :﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ

-(١) البيان للأنباري ٢٢٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤-١٣٦ ، والهمع ٥٠٤/٢ ، وفتح القدير ٣٨٦/١ .

نَبِيٍّ ﴾[1]،﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ﴾[2]،﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ﴾[3] "[4] .

المبحث الخامس والثلاثون :

الحكاية بـ" مَنْ "

قال سيبويه : "..وإنما جازت الحكاية في " مَنْ " لأنهم لـ" مَنْ " أكثر استعمالاً ، وهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره "[5].

تتعلق مسـألة الحكاية بالأعلام تعلقًا لازمًا ؛ إذ هي أسلوب من أساليب العربية ، ويُقصَد بـه : أن يأتي الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذي كان قبل ذلك ، وتكون في المعارف والنكرات .

فالمعارف المحكية مختصة بالأعلام والكنى عند أكثر العرب نحو : زيد وأبي محمد .

وعلة ذلك من وجهين :

أحدهما : أنها أكثر دورًا في الكلام ؛ إذ كانت التعريفات على الاختصار لا تحصل إلا بها ، وما كثر استعماله يخص بأحكام لا توجد فيما قل لأنه لا يلتبس .

والـثاني : أن الأعـلام قدغـيرت كثيرًا نحو : مَحْبَب ، ومَكْوَزة ، ومَوْهَب ، وتَهْلَل ، والحكاية تغيير فهو من جنس ما لحقها من التغيير[6].

ولما كثرت الأعلام في الكلام جازت فيها الحكاية .

وقـال أبـو الحسن الوراق : "..فأما ما لم يكن اسمًا : فأكثر العرب لا تحكيه ، وإن كان معـرفةً ، لأنـه لم يكثر الكلام به كثرة الأسماء الأعلام ، فجاز في الأسماء الأعلام الحكاية ، وتعتـبر ما تستحقه من الإعراب ؛ لكثرتها في كلامهم ، فأما ما سواه فلم يكثر ، فبقي على الأصـل ؛ لأن مـا بعـد " مَـنْ " يجـب أن يكـون مـرفوعًا عـلى خبر " مَنْ "[7].

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٦) .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (١٠٥) .

(٣) سورة العنكبوت ، من الآية (٦٠) .

(٤) مغني اللبيب ١/ ١٨٦ .

(٥) الكتاب ٢/ ٤١٤ .

(٦) اللباب ٢/ ١٣٥ .

(٧) علل النحو ٥٨٠ .

واستعملت العرب في الحكاية " مَن ، وأيّ "، والكلام هنا عن " مَنْ " ، فإنها جازت الحكاية فيها ؛ لأنها أكثر استعمالا في كلام العرب كما بيّن سيبويه فغُيِّرت عن نظائرها ، ويحكى بها العلم إن لم يتقدم عليها أداة عطف ، فإن لم يتقدم عليها العاطف لزمت الرفع[1].

المبحث السادس والثلاثون :

جمع فَعْل على أفْعُل

قال الأنباري : "..إن قال قائل : لم جمع " فَعْل بفتح الفاء وسكون العين " في القلة على " أفعُل " ، وسائر أوزان الثلاثي — وهي : فِعْل ، فَعَل ، فَعُل ، فَعِل ، فُعْل ، فِعَل ، فُعَل — تجمع على : أفعال ؟

قيل : لأن فَعْلاً أكثر استعمالاً من غيره من سائر الأوزان ، وأفعُل أخف من أفعال ، فأعطوا ما يكثر استعماله الأخف ن وأعطوا ما يقل استعماله الأثقل ليعادلوا بينهما "[2].

أفعُل : أحد أوزان جموع القلة ، وهو يطّرد في نوعين من الألفاظ .

أحدهما : ما كان على فَعْل ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون اسمًا ، والثاني : أن يكون صحيح العين ، وذلك نحو : فَلْس ودلْو ، فيقال في جمعهما : أفلُس وأدلٍ .

والآخر : ما كان رباعيًّا بأربعة شروط :

الأولى : الاسمية ، والثاني : أن يكون قبل آخره مدة ، والثالث : التأنيث ، والرابع : أن يكون بلا علامة تأنيث ، وذلك نحو : عناق ويمين ، تقول : أعنُق وأيْمُن .

وأما أعبُد جمع عبد فلغلبة الاسمية عليه جمع هذا الجمع ، وفيه إشارة إلى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطّرد فيه هذا الجمع .

وأما أعين في عين ، والعين معتلة فيه فشاذ قياسًا ، أما في الاستعمال فهو كثير[3].

وإنما جمع فَعْل على أفعُل دون بقية أوزان الثلاثي ؛ تخفيفًا لكثرته في الاستعمال .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٣-٣٦٤ .

(٢) أسرار العربية ١٧٨ .

(٣) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/١٧٢-١٧٣ .

المبحث السابع والثلاثون :
كثرة التغييرات في " ايمن "

قال الأنباري : "..وأما همزة " ايمن " فإنما بنيت على الفتح لوجهين :

أحدهما : أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة ، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه "(١).

وقال المرادي : "..وهذه كلمة كثرت لغاتها لكثرة استعمال العرب لها "(٢).

وقال السيوطي : "..والسبب في تصرفهم فيها كثرة الاستعمال "(٣).

ايمن لفظ استعملته العرب في القسم ، وهمزته همزة قطع أو وصل في الأصل على خلاف بين النحاة ، وإنما وصلت عند من حكم عليها بالقطع في الأصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، ولم تكسر همزتها حين وصلت إبقاءًا تخفيفًا في النطق لأن الفتحة أخف الحركات ، ولعل الفتح هو الذي جر إلى الخلاف فيها بين الحرفية والاسمية ؛ إذ لا تفتح همزة الوصل إلا في ال وهو حرف فحملوا ايمن عليه ؛ إذ فُتِح ، ونبه ابن هشام إلى أنه إنما يحرك بالفتح في الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة(٤).

قال الأنباري : "..والأصل في همزة " أيمن " أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ولو كانت على ما زعمتم في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم : أمَ الله لأفعلن ، فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين .

---

(١) أسرار العربية ٢٠٠ ، وانظر أيضًا : مختار الصحاح ١/ ٩ .

(٢) الجنى الداني ٥٣٨ .

(٣) الهمع ٢/ ٣٩٤ .

(٤) شرح قطر الندى ٣٣٢ .

قال الشاعر[1]:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدتُّهُمْ***نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا نَدْرِي"[2].

وفي " أَيمُن " عشرون لغة ، وهي :

- أَيمُن ، بفتح الهمزة وضم الميم .
- إيمُن ، بكسر الهمزة وضم الميم .
- أَيمَن ، بفتحهما .
- إيمَن ، بكسر ففتح .
- لِيمُ ، بكسر فضم مع حذف النون ، وهي عند سُلَيم .
- لَيمُ ، بفتح فضم ، وهي لتميم .
- لِيمِ ، بكسرتين .
- هَيمُ ، بهاء مفتوحة مبدلة من همزة ، فضمّ ، وبيّن أبو حيان أنها أغرب لغاتها .
- أَمَ ، بفتحتين .
- أَمُ ، بالفتح والضم .
- أَمِ ، بفتح فكسر .
- إمُ ، بالكسر والضم ، وهي لغة أهل اليمامة .
- إمَ ، بكسر ففتح .
- إمِ ، بكسرهما .
- مُنُ ، بضمهما .
- مِنِ ، بكسرهما .
- مَنَ ، بفتحهما .
- مُ ، بضم .
- مِ ، بكسر ، حكاهما الكسائي والأخفش .

---

(١) البيت من الطويل وهو لنصيب في ديوانه ٩٤ ، وروي أيضًا :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لا وَفَرِيقُهُمْ***نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا نَدْرِي

انظـــر : الكتاب ٣/ ٥٠٣ ، ٤/ ١٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠١-٢٠٣ ، والجنى الداني ٥٣٨-٥٣٩ ، والهمع ٢/ ٣٩٥ .

(٢) الإنصاف ١/ ٤٠٧ .

- مَ ، بالفتح ، حكاها أبو الحسن الهروي .

فهذه عشرون لغةً حكى ابن مالك اثنتا عشرة لغةً لكنه بين أن اللغات التي ذكرها إنما ترد حين يليها لفظ الجلالة .

وإنما كثرت فيها اللغات تخفيفاً لها ؛ لكثرة استعمالها .

قال ابن جني منبّهًا إلى بعض تصرف العرب في هذه اللفظة : "..فإن قلت إن في هذا إجحافا بالكلمة لأنه حذف بعد حذف فليس ذاك بأكثر من مصيرهم من ايمن الله إلى م الله وم الله وإذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره من التغيير والحذف[1].

والأصح أن همزته همزة وصل بدليل سقوطها بعد متحرك كقوله :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُم *** نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا نَدْرِي

وقال الكوفيون : همزتها قطع ، بناءً على أنه عندهم جمع يمين ، واستدلوا بأنها مفتوحة ، ولا تكون همزة وصل مفتوحةً ، وإبدالها هاءً في بعض اللغات ، وأجابوا عن حذفها في الدرج بأنه تخفيف لكثرة الاستعمال ، ولا تبدل من الوصل .

وفي أحكام " ايمن " هذه ولغاتها كلام طويل مشعّث لسنا بصدد الحديث عنه هنا ، وإنما نبّهنا على مواطن التصرف فيها للعلة المذكورة .

المبحث الثامن والثلاثون :

فتح عين " عَمْر " في القسم إذا اقترنت باللام

قال العكبري : "..وعين " عَمْرك " مفتوحة في القسم لا غير ويجوز ضمها في غيره واختاروا الفتحة لكثرته "[2].

وقال ابن مالك : "..ثم نبّهت على أن العين من " لَعَمْرُ اللهِ " ونحوه عند عدم اللام يجوز فيها الفتح والضم ، وكان ينبغي أن يجوزا مع وجود اللام ، لكن خُص لكثرة الاستعمال في مصاحبة اللام بالفتح ؛ لأنه أخف اللغتين "[3].

من ألفاظ القسم لفظ " عَمْر " ، والعمر : البقاء والحياة ، وفيه لغات :

الأولى : فتح العين وسكون الميم ، وهي الكثيرة في الاستعمال .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٠٨/١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٧-٣٧٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٢ .

قال أبو السعود : "..' لعمرك "[١]قسم من الله تعالى..والتقدير : لعمرك قسمي ، وهي لغة في العمر يختص به القسم ؛ إيثاراً للخفة ، لكثرة دورانه على الألسنة "[٢].

الثانية : ضم العين وسكون الميم .

الثالثة : ضمهما .

فإذا أريد القسم لم تُستعمل إلا اللغة الأولى ؛ لأنها أخف اللغات ، والقسم كثير في الكلام فاختاروا له الأخف[٣].

المبحث التاسع والثلاثون :

حذف الياء من لفظ " إنسان "

قال الأنباري : "..الأصل في إنسان : إنسيان على إفعِلان من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام ؛ لكثرته في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم "[٤].

اختلف البصريون والكوفيون في أصل اشتقاق كلمة " إنسان " ، ووزنها ، فقال البصريون : إن وزنها فِعْلان مأخوذة من الإنس وأما الكوفيون فقالوا : إن أصلها إنسيان – مأخوذة من النسيان – على وزن إفعِلان ، إلا أنه لما كثر استعمالها حذفت منها الياء – والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلام العرب – فصارت إنسان ووزنها إفعان .

والذي يدل على أن إنسان مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره : أُنَيْسِيان فردّوا الياء في حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغّرًا كثرة استعماله مكبّرًا .

ورجح الأنباري مذهب البصريين مجيبًا عن حجّة الكوفيين بقوله : "..أمّا قولهم : إن الأصل في إنسان : إنسيان ، إلا أنهم لما كثر في كلامهم حذفوا منه الياء ؛ لكثرة الاستعمال كقولهم : أيش في أيّ شيء ، وعِمْ صباحًا في : انْعَم صباحًا ، وويلمّه في : ويل أمّه ، قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز ان يؤتى به على الأصل كما يجوز أن

---

(١) يقصد قول الله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ، الآية (٧٢) من سورة الحجر .

(٢) إرشاد العقل السليم ٥ / ٨٦ .

(٣) انظر شرح المفصل ٩/ ٩١ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣-٣٣٤ .

(٤) الإنصاف ٨٠٩/٢ ، وانظر بقية الكلام في ٨١٠/٢-٨١٢ .

تقـــول : أي شيء ، وانْعَم صباحًا ، وويل أمّه على الأصل ، فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيارٍ ولا ضرورةٍ دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم : إنهم قالوا في تصغيره : أنيسيان ، قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خـــلاف القـــياس كما زيدت في قولهم لُيَيلية في تصغير ليلة ، وعشيشية في تصغير عشية ، وكقولهم على خلاف القياس : مُغَيرِبان في تصغير مغرب ، ورويجل في تصغير رجل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجّة "[١].

المبحث الأربعون :

حذف الياء مما كان على وزن " فُعَيْل "

صحيح اللام في النسب

قـــال السيرافي : "..أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيل هُذَلِيّ ، فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ "[٢].

ممـــا بيّـــنه الصرفيون وأهل اللغة أن قول العرب في النسب إلى فُعَيْل صحيح اللام كهُذَيْل وقُـــرَيْش : هُـــذَلِيّ وقُرَشِيّ بحذف الياء في إحدى اللغتين هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، والفصيح إثبات الياء ، فيقال : قريشيّ وهو القياس ؛ لأن الياء لا يطّرد حذفها إلا فيما كانت فـــيه هـــاء التأنيث نحو : جُهَينة ومُزَينة ، غير أن كثرة استعمال العرب هذه اللفظة أدّى إلى حذف الياء منها على غير قياس حتى كاد يكون ذلك الحذف قياسًا[٣] ، وحق هذا النوع من الأسماء ألا يحذف منه شيء[٤].

وهـــذا الحذف يرد خاصّةً عند العرب الذين يقطنون تهامة وما قاربها ؛ لأنهم قالوا : قُرَشيّ ومُلَحـــيّ وهُـــذَلِيّ وفُقَميّ ، وكذا قولهم في : سُلَيم وخُثَيم وقُرَيم وحُرَيث : سُلَميّ وخُثَميّ وقُرَميّ وحُرَثِي ، وجميعهم من هذيل وهم متجاورون بتهامة وما يدانيها .

---

(١) المرجع السابق ٢/٨٠٩ ، ٨١١-٨١٢ .

(٢) نقلاً عن شرح الشافية للاسترباذي ٢/٢٩ .

وانظـــر : علـــل النحو الحاشية (٢) ص٧٠٧ تحقيق محمود محمد محمود نصّار قال : "..إلا أن العرب آثرت في " قريش " الحذف ؛ فحذفوا ؛ لكثرة الاستعمال ".

(٣) انظر : الإنصاف ١/ ٣٥٠ .

(٤) أوضح المسالك ٤/٣٣٦ .

والعلـــة في حذف الياء من هذا الموضع اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة في الوسط فكأنه اجـــتماع أربـــع ياءات في التقدير ، ولا يخفى ما في الواحدة منهن من ثقل فكيف بهن جميعًا متتاليات في كلمة واحدة .

غير أنه مع مراعاة هذه العلة إلا أن للعلماء في هذا ونحوه ثلاثة أقوال[١]:

أحدهـــا : أن النســـب عـــلى حذف الياء في هذه الألفاظ شاذّ ، والأولى بقاؤها ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

ثانيها : التخيير بين حذف الياء وبقائها وجعلهما قياسًا مطّردًا ، وهو مذهب المبرد .

ثالـــثها : التخيير بين حذف الياء وبقائها ، ولكن على أن يكون بقاؤها قياسًا ، وحذفها تخفيفًا لكثرة الاستعمال[٢].

المبحث الحادي والأربعون :

تخفيف ياء النسب

قال ياقوت : "..أجدابيَة[٣]، بالفتح ثم السكون ودال مهملة وبعد الألف باء موحدة وياء خفـــيفة وهـــاء يجوز أن يكون – إن كان عربيًّا – جمع " جدب " جمع قلة ، ثم نزّلوه منزلة المفرد لكونه علمًا فنسبوا إليه ثم خفّفوا ياء النسبة لكثرة الاستعمال "[٤].

---

(١) انظر في جمع الأقوال في هذه المسألة : همع الهوامع ٣/٣٦٢ .

(٢) شرح الشافية للاستراباذي ٢/ ٢٩ .

(٣) هو بلد بين برقة وطرابلس الغرب ، بينه وبين زويلة نحو شهر سيرًا على ما قاله ابن حوقل .

وقال أبو عبيد البكري : أجدابية مدينة كبيرة في صحراء أرضها صفا ، وآبارها منقورة في الصفا طيبة الماء بها عين ماء عـــذب ، وبها بساتين لطاف ، ونخل يسير ، وليس بها من الأشجار إلا الأراك ، وبها جامع حسن البناء ، بناه أبو القاسم المســـمى بالقائم بن عبيد الله ، المسمى بالمهدي له صومعة مثمنة بديعة العمل ، وحمامات وفنادق كثيرة ، وأسواق حافلة مقصودة ، وأهلها ذوو يَسار ، أكثرهم أنباط .

وبها نبذ من صرحاء لواتة ، ولها مرسًى على البحر يُعرف بالمادور ، له ثلاثة قصور بينه وبينها ثمانية عشر ميلاً ، وليس بأجدابية لدورهم سقوف خشب إنما هي أقباء طوب ؛ لكثرة رياحها ودوام هبوبها ، وهي راخية الأسعار ، كثيرة التمر ، يأتيها من مدينة أُوجْلة أصناف التمور .

وقـــال غيره : أجدابية مدينة كثيرة النخل والتمور وبين غربيّها وجنوبيها مدينة أُوجْلة هي من أعمالها ، وهي أكثر بلاد المغرب نخلاً ، وأجودها تمرًا ، وأجدابية في الإقليم الرابع ، وعرضها سبع وثلاثون درجة ، وهي من فتوح عمرو بن العاص ، فـــتحها مع برقة صُلحًا على خمسة آلاف دينار ، وأسلم كثير من بربرها ، ينسب إليها أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن أحمد بن عبد الله الطرابلسي يعرف بابن الأجدابي ، كان أديبًا فاضلاً ، له تصانيف حسنة منها كفاية المتحفّظ .

انظر : معجم البلدان ١/ ١٠٠ .

(٤) معجم البلدان ١/ ١٠٠ .

الأظهـــر في الاســـتعمال أن أجدابيَة علم أعجميّ ، غير أن هذا الحـــكم ليس على جهة التوكيد ؛ إذ يحتمل أن يكون عربيًا ، إلا أن فيه تصرفًا يُضعِف كونه عربيًا إلا بالاعتماد على علّة كثرة الاستعمال ، إذ خففّوا ياء النسبة فيه ، والأصل في ياء النسبة أن تكون ثقيلة ، ولذا كان الحكم بالعجمة فيه غالب ؛ لأنه لا يُحتاج معه إلى ذكر علة تخفيف الياء .

ولـمـــا كثر استعمال هذا العلم أوقعوا فيه أكثر من تغيير ؛ فنزلوه منزلة المفرد مع أنه جمع ، ونســـبوا إلـــيه على لفظه ، وخففّوا ياء النسبة معه ، وهذه أمور شاذّة في قواعد النسب في العربية .

ولـــذا كـــان مخرج توجيه هذه التغييرات التعليلُ بكثرة الاستعمال ، أو الحكم على اللفظ بالعجمة ؛ فلا تنطبق عليه تلك القواعد تمامًا .

المبحث الثاني والأربعون :

الإمالة

قـــال ابـــن خالويه : "..وهم يخفّفون ما كثر استعماله ؛ إمّا بحذف ، وإمّا بإمالة ، وإمّا بتخفـــيف ، ودلـــيل ذلـــك إمالتهم " النار " ؛ لكثرة الاستعمال ، وتفخيم " الجار " لقلّة الاستعمال "[١].

وقـــال الأنباري : ".. الأسماء الأعلام كثيرًا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام..وكذلك قـــالوا : العَجّاج والحَجّاج بإمالة الألف وإن كان قياسها أن لا تمال ؛ لعدم شرط الإمالة من الـــياء والكسرة ، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام إما لكثرة الاستعمال ، أو تنبيهٍ على أصل ، أو غير ذلك "[٢].

والكـــلام في الإمالـــة من خمسة أوجه : أسبابها ، ووجوهها ، وفائدتها ، ومن يميل ، وما يمـــال .

أما أسبابها فذكرها القرّاء عشرة .

وذكر ابن الجزري : وهي ترجع إلى شيئين :

أحدهما : الكسرة .

والثاني : الياء .

---

(١) الحجة ٩٤ .

(٢) الإنصاف : ٣٩٧/١-٣٩٨ .

وكل منهما يكون متقدِّمًا على محلّ الإمالة من الكلمة أو متأخِّرًا عنه ، ويكون أيضًا مقدّرًا في محـــلّ الإمالـــة ، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدّرتين في محالّ الإمالـــة ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة ، وقد تمال الألف ، أو الفتحة لأجل ألف أخرى ، أو فتحة أخرى ممالة ، وتسمّى هذه إمالة لأجل إمالة ، وقد تمال الألف تشبيهًا بالألف الممالة .

قـــال ابـــن الجزري : وتمال أيضًا بسبب كثرة الاستعمال ، وللفرق بين الاسم والحرف ؛ فتبلغ الأسباب اثني عشر سببًا[١].

وأما الإمالة لكثرة الاستعمال فكإمالة " الناس " في الأحوال الثلاث على ما رواه صاحب المبهج[٢].

وكالعجّـــاج ، والحجّاج ، والنار ونحوها ؛ ولذا فخّموا " الجار " فلم يميلوها ؛ لأنها قليلة في استعمالهم قياسًا بما كثر استعماله في كلامهم .

والإمالة هنا يروها نوعًا من التخفيف الذي للثقل الذي سببته كثرة الاستعمال .

المبحث الثالث والأربعون :

القلب المكاني

تضـــم هـــذه المسألة الحديث عن عدة ألفاظ وقع فيها القلب المكاني لأسباب من بينها كثرة استعمال الكلمة على الألسنة ، ومن تلك التغييرات بالقلب التي وقعت في كلام العرب :

- القلـــب في " أشياء " ، قال الرضي : ".." أشياء "عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع ، كالقصباء والغضياء والطرفاء في القصبة والغضا والطرفة ، وأصلها : شيئاء ، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينها حاجز غير حصين – أي : الألف – مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصار لفعاء "[٣].

لفظ " أشياء " أصلها عند الخليل وسيبويه : شَيْئاء ، على وزن فَعْلاء ، فلما كثر استعمالها اســـتثقل همزتان بينهما ألف ، فنقلت الهمزة الأولى وهي لام الفعل قبل فاء الفعل وهو الشين

---

(١) الإتقان ٢٤٥/١ .

(٢) الإتقان ٢٤٦/١ ، وصاحب المبهج في القراءات هو ابن الخياط .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٩/١ .

فصارت أشياء ، على لفعاء ، ومن أجل أن أصلها : فعلاء كحمراء امتنعت من الصرف وهي عندهم اسم للجمع وليست بجمع شيء .

وعند الأخفش والفراء والزيادي أشياء وزنها أفعِلاء ، وأصلها : أُشيئاء ، كهيّن وأهوناء ، فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف ، ولكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى وهي لام الفعل ياءً لانكســـار مـــا قبلها ثم حذفت استخفافًا ؛ لكثرة الاستعمال ، فــ:" شيء "عندهم أصله : شـــيِّء على فَيعِل كميّت ، ثم خفف ، إلا أن عين الفعل من شيء ياء ، وعين الفعل من هيّن واو ؛ لأنه من هان يهون .

وقـــال بعـــض أهل النظر : أشياء أصلها : أشئياء على أفعلاء ، كقول الأخفش ، إلا أن واحدها فعيل كصديق وأصدقاء ، فأعلّ على ما تقدم من تخفيف الهمزة ، وحذف العوض ، وحسُـــن الحـــذف في الجمع ؛ لحذفها من الواحد ، وإنما حذفت من الواحد تخفيفًا ؛ لكثرة الاســـتعمال ؛ إذ " شـــيء " يقع على كل مسمّى من عرَض ، أو جسم ، أو جوهر ، ولم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع .

وإنما جاءت على القلب لكثرة الاستعمال[١].

ومما يتعلق بهذه اللفظة أنهم منعوها من الصرف لكثرة استعمالها ، كأن صرفها فيه ثقل على اللسان .

وجمع ابن منظور أقوال العلماء في هذه المسألة – وهو يذكر الآراء المتعددة في " أشياء "-: "..قال أبو منصور: لم يختلف النحويون في أن " أشياء " جمع " شيء "، وأنها غير مجراة .

قال : واختلفوا في العلة فكرهت أن أحكي مقالة كل واحد منهم واقتصرت على ما قاله أبو إسحق الزجاج في كتابه ؛ لأنه جمع أقاويلهم على اختلافها .

واحـــتج لأصـــولها عنده وعزاه إلى الخليل فقال : قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾[٢] " أشياء " في موضع الخفض إلا أنها

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٧٩-٣٨٠ ، والمقتضب ١/٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢١ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٨ -٢٤١ ، والإنصاف ٢/٨١٢ .

(٢) سورة المائدة ، من الآية (١٠١) .

فتحت لأنها لا تنصرف .

قال : وقال الكسائي : أشبه آخرها آخر حمراء وكثر استعمالها فلم تصرف .

قـــال الزجاج : وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأٌ في هذا ، وألزموه أن لا يصرف " أبناء وأسماء ".

وقال الفراء والأخفش : أصل أشياء أفعِلاء كما يقول هين وأهوناء إلا أنه كان في الأصل أشيئاء على وزن أشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الأولى .

قال أبو إسحق : وهذا القول أيضا غلط ؛ لأن " شيئًا " فَعْل ، وفَعْل لا يجمع أَفْعِلاء ، فأما هيِّن فأصله : هيِّن فجمع على أَفْعِلاء كما يجمع فعيل على أَفْعِلاء مثل نصيب وأنصباء .

قـــال : وقـــال الخليل : " أشياء " اسم للجمع كان أصله فَعْلاء شَيْئاء فاستُثقل الهمزتان ، فقلبوا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لَفْعاء ، كما قلبوا " أَنْوُقًا " فقالوا : أَيْنُقًا ، وكما قلبوا " قُوُوسًا " قِسِيًّا .

قال : وتصديق قول الخليل جمعهم أشياء أشاوَى و أشايا .

قال : وقول الخليل هو مذهب سيبويه والمازني وجميع البصريين إلا الزيادي منهم فإنه كان يمـــيل إلى قـــول الأخفش ، وذكر أن المازني ناظر الأخفش في هذا فقطع المازنيُّ الأخفشَ ؛ وذلـــك أنه سأله كيف تصغر أشياء ؟ فقال له : أقول : أشياء – فاعلم – ولو كانت أفعِلاء لرُدَّت في التصغير إلى واحدها فقيل : شُيَيْئات "[١].

– القلـــب في " هـــارٍ " ، قال الأنباري : "..أصل هار : هائر فقُلب ، كما قالوا : لاثٍ في لائـــث ، وشاكٍ في شائك ، ووزنه " فالع " فحذفت الياء كما حذفت في نحو قاضٍ ورامٍ في الرفع والجر ، وقد يجوز ألا نقدّر المحذوف لكثرة الاستعمال "[٢].

وفي قولـــه تعـــالى : ﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾[٣]، " هارٍ " أصله هائر ، وقال أبو حـــاتم : أصله : هـــاوِر ، ثم قلـــب في القولَين جميعًا فصارت الواو والياء آخرًا فحذفها التنوينُ ، كما حذف الواو والياء من غازٍ ورامٍ ، وذلك في الرفع والخفض .

وأجاز النحويون أن يُجرى هارٍ على الحذف ولا يقدّر المحذوف ؛ لكثرة استعماله مقلوبًا ،

---

(١) لسان العرب ١/ ١٠٤ ، وانظر : ١٠٥ .

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ١/٤٠٦ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (١٠٩) .

فيصـــير كالصحيح ، فتعرب الراء بوجوه الإعراب ، ولا يردّ المحذوف في النصب كما يُفعل بغـــازٍ ورامٍ ، ومـــن رأى هذا جعله على وزن فَعَل كما قالوا : يومكم راحٌ ، فرفعوا ، وهو مقلوب من رائح ، لكنهم لما كثر استعمالهم له مقلوبًا جعلوه فَعْلاً فأعربوه بوجوه الإعراب ، ويجـــوز عندهم أن يُجرى على القياس كغازٍ ورامٍ ، فيكون وزنه فاعلاً مقلوبًا إلى فالِع ، ثم يُعَـــلّ لأجل استثقال الحركة على حرف العلة ودخول التنوين كما أعلّوا قولهم : قاضٍ ورامٍ وغـــازٍ في الـــرفع والخفض ، وصحّحوه في النصب لخفّة الفتح[١]، وإنما جاء هذا اللفظ على القلب ؛ لكثرة الاستعمال .

– لَهْيَ أبوك ، أصلها : لله أبوك ، فأخّروا العين وهي الألف – على أن أصل لفظ " الله " : لاهٌ[٢]– إلى موضـــع اللام وهي الهاء ، وأسكنوا الهاء ، ثم قلبوا الألف ياءً[٣]؛ تخفيفًا لاستحالة النطق بألف متطرفة إِثْرَ ساكن .

وكـــان حق الألف أن تبقى لولا ما اعتراها من استحالة في النطق ؛ وكان حقها أيضًا أن لا تقلب ياءً ؛ لأنه عكس في القلب ، فالياء هي التي تُقلب إليها في الغالب ، أما الألف فإنها تقلب إلى همزة .

وإنما وقعت هذه التغييرات مجتمعةً لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام .

– الجـــاه ، أُصلها : الوجه ، نقلت الفاء إلى موضع العين وهي مفتوحة فصارت إثر حرف مفتوح فقلبت ألفًا على القاعدة الصرفية ثم غلبت الأصل في كثرة الاستعمال في الدلالة على معـــنى الرِّفعة والمكانة ، وإنما قلبت على هذه الطريقة لأن الواو في الأوّل فيها شيء من الثقل ولذلك تقلب إلى عدّة حروف كالهمزة في نحو : أُجوه ، والتاء في تقوى ، ونحو ذلك ، وإنما خفّفوها بالقلب ؛ لكثرة ورودها على ألسنتهم[٤].

– أيـــنق ، وأصـــلها : أَنْـــوُق[٥]على وزن أَفْعُل ، فقدّموا الواو عينَ الكلمة على النون فائها فصـــارت أَوْنُـــق على وزن أعْفُل ، فاستثقلوا الواو وفي إثرها ضمّة وهما قريبان من الطرف

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٦-٣٦٧ ، وانظر ٣٧١ .

(٢) راجع مسألة التغيير في لفظ الجلالة ص ٦٧ من هذا البحث .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٦-٦٧ ، ومسائل خلافية في النحو ١/ ٦٠ .

(٤) مسائل خلافية في النحو ١/ ٦٠ .

(٥) السابق ١/ ٦٠ .

فقلبوا الواو ياءً ؛ تخفيفًا ولكثرة تردّدها على ألسنتهم .

– فقًا ، على وزن فَلَع ، وأصلها : فَوْق[١]، ووزنها فَعْل ، وذلك أنهم أخّروا العين وهي الواو إلى موضع اللام وهي القاف ، فتطرفت الواو – وليست في العربية اسم مختوم بواو خفيفة – فقلبوها ألفًا ، وكُتبتْ ألفُها قائمةً دليلاً على أنها منقلبة عن واو .

– قِسِـــيّ ، ووزنهـــا فُلُـــوع ، وأصلها : قُوُوس[٢]قدّموا السين وهي لام الكلمة على الواو المضمومة التي هي عين الكلمة فتطرفت فيها واوان ، الواو التي هي عين الكلمة وواو الصيغة فصـــارت قُسُـــوو ، فاستثقلت الكلمة ؛ فقلبت الواو الأخيرة ياءً لتطرفها الحقيقي فصارت قُسُوي ، فاجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الـــتي بعدهـــا فصارت قُسُيّ ، فاستثقلت ضمّة السين فيل الياء فقلبت كسرت ، ثم تبعت حـــركة القاف حركة السين ؛ لعسُر الانتقال من ضم إلى كسر ، ثم هو قليل في الأسماء في العربية وهو في الأفعال مختص بما لم يُسمّ فاعله .

وإنمـــا تصـــرفوا في هذه الألفاظ بهذه الطريقة تخفيفًا لثقلها نطقها ؛ ولكثرة ورودها على ألسنتهم .

قال العكبري : "..وقد جاء القلب كثيرًا عنهم كما قالوا : لَهْيَ أَبوكَ ، فأخّروا العين إلى مـــوضع اللام ، وقالوا : الجاه وأصله : الوجه ، وقالوا : أيْنُق وأصله أنْوُق ، وقالوا : قِسِيّ وأصله قُوُوس ، وقالوا في الفَوْق : فَقًا والأصل فَوْق ، وإذا كثُر في كلامهم جاز أن يحمل ما نحن فيه عليه "[٣].

المبحث الرابع والأربعون :

التخفيف في لفظ " ضراية "

قـــال ياقوت : "..ضَرِيّة ، بالفتح ثم الكسر وياء مشددة ، وما أراه إلا مأخوذا من الضَّراء وهـــو مـــا واراك من شجر ، وقيل : الضراء : البراز والفضاء ، ويقال : أرض مستوية فيها شجر ، فإذا كان في هبطة فهو غَيْضَة .

وقـــال ابـــن شميل : الضراء : المستوي من الأرض ، خففوه لكثرته في كلامهم ، كأنهم

---

(١) السابق ١/ ٦٠ .

(٢) السابق ١/ ٦١ .

(٣) السابق ١/ ٦٠-٦١ .

استثقلوا " ضراية "، أو يكون من " ضري به " إذا اعتاده "[١].

يقال في الكلام : عرقٌ ضَريٌّ إذا كان لا ينقطع دمه ، وقد ضَرَا يضْرُو ضَرْوًا ، والضراء : المستوي من الأرض ، وأصله : ضراية والله أعلم[٢]، فكأنهم استثقلوا هذا اللفظ فخففوه إلى ضريّة ، ثم خففوا هذا الأخير إلى الضراء ، وإنما كان ذلك لكثرة دورانه على ألسنتهم إضافةً إلى كونه علمًا ، والأعلام ثقيلة .

ويمكن توجيه لفظ الضراء على أنه مأخوذ من ضَرِي به بمعنى اعتاد ذلك الشيء ، وعليه فليس فيه تغيير يكون موضعًا للتعليل بكثرة الاستعمال .

المبحث الخامس والأربعون :

ترك الهمز في لفظ " نبيّ "

قال الزجاج : "..وقد جاء " أُفعلاء " في الصحيح ، وهو قليل ، قالوا : خميس وأُخمِساء ، ونصيب وأُنصِباء ؛ فيجوز أن يكون نبيّ من " أنبأت " فما ترك همزه إلا لكثرة الاستعمال "[٣].

اختُلِف في اشتقاق لفظ " نبيّ "، بالفتح وتشديد الياء ، فقال ابن السكيت : هو من أنبأ عن الله ، فترك همزه ، فإن اتخذته من النُّبُوّة أو النَّباوة وهو الارتفاع من الأرض أي : أنه شَرُف على سائر الخلق فأصله غير الهمز[٤].

وقال الزجاج : القراءة المجمع عليها في " النبيين والأنبياء " طرح الهمزة ، وقد همز جماعة من أهل المدينة جميع ما جاء في القرآن من هذا ، واشتقاقه من " نبأ وأنبأ " أي : أخبر ، والأجود ترك الهمزة ؛ لأن الاستعمال يوجب أن ما كان مهموزًا من " فَعِيل " فجمعه " فُعَلاء " مثل ظَريف وظُرفاء ، فإذا كان من ذوات الياء فجمعه " أفعلاء " نحو : غَنِيّ وأغنياء ونبي وأنبياء بغير همز ، فإذا همزت قلت : نبيء وأنبئاء ، كما تقول في الصحيح .

وقد جاء " أُفعلاء " في الصحيح وهو قليل ، قالوا : خميس وأُخمساء ونصيب وأُنصباء ،

(١ ، ٢) معجم البلدان ٣/ ٤٥٧ .

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٥٤ ، وانظر : معجم البلدان ٥/ ٢٥٩ ، ومعالم التتريل ١/ ٧٨ .

(٤) وقال في قول أوس بن حجر :

لأَصْبَحَ رَتْمًا دِقَاقُ الْحَصَى ***مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاثِبِ

قال : النبي : المكان المرتفع ، والكاثب : الرمل المجتمع ، وقيل النبي : ما نبا من الحجارة إذا نجلتها الحوافر ، وقال الكسائي : النبي : الطريق ، والأنبياء طرق الهدى ، انظر : معجم البلدان ٥/ ٢٥٩ .

فيجوز أن يكون نبيّ من أنبأت فما ترك همزه إلا لكثرة الاستعمال ، ويجوز أن يكون من نبا ينبو إذا ارتفع فيكون فَعِيلاً من الرفعة[١].

وقد تفرد نافع من بين سائر القراء همز لفظ النبي وبابه[٢]، فيكون معناه المخبِر ، من : أنبأ ينبئ ، والقراءة المعروفة ترك الهمزة ، وله وجهان :

أحدهما : هو أيضًا من الأنباء ، تُركتْ الهمزة فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال .

والثاني : هو بمعنى الرفيع ، مأخوذ من النَّبْوَة ، وهي المكان المرتفع ، فعلى هذا يكون " النَّبِيِّين " على الأصل[٣] .

المبحث السادس والأربعون :

مجيء اللفظ على التصحيح أكثر من الإعلال

قال البيضاوي : "..والعُدْوة ، بالحركات الثلاث : شَطّ الوادي ، وقد قُرِئ بها ، والمشهور الضمّ ، والكسر ، وهو قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب[٤]، ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾[٥]، السُّعْدي من المدينة ، تأنيث الأَقصَى ، وكان قياسه قلب الواو ياءً كالدنيا والعليا ؛ تَفْرِقةً بين الاسم والصّفة فجاء على الأصل كالقَوَد ، وهو أكثر استعمالاً من القُصْيا "[٦].

قد جاء في القرآن العظيم قول الله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾[٧]، أي : البُعْدي من المدينة ، وهي تأنيث الأَقصَى ، وكان القياس فيها قلب الواو ياءً كالدنيا والعليا مع كونهما من بنات الواو ، لكنها جاءت على الأصل ، وهو شاذ – كما جاء " القَوَد واستصْوَب " وقياسها : القاد واستصاب – وهو أكثر استعمالاً من القُصيَا الذي هو القياس ، و" فُعْلى "إذا كانت صفةً تقْلب واوها ياءً ؛ للتفريق بين الاسم والصفة[٨].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٥٤ .

(٢) انظر : تحبير التيسير ٨٨ .

(٣) معالم التتريل للبغوي ١/ ٧٨ .

(٥) والمشهور عند الجمهور الضمّ ، والكسر قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب من العشرة ، انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٧٩-٨٠ .

(٦) تفسير البيضاوي ٣/ ١١٠، وانظر : إرشاد العقل السليم ٤/ ٢٣ .

(٧) سورة الأنفال ، من الآية (٤٢) .

(٨) انظر : البيان في إعراب غريب القرآن ١/ ٣٨٨ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٧ .

وكـــثرة الاســـتعمال هـــنا مجتمعةً مع فصاحة الاستعمال أدّت إلى ترك الاعتداد بالقاعدة الصرفية ، بل إن القاعدة إنما تقاس على صحة نحو هذه اللفظة وأمثالها ، إلا أن النحاة التزموا طـــريقةً في التقعـــيد ووصـــف التغييرات في اللغة جعلتهم يحكمون على هذه الكلمة ونحوها بالشذوذ .

المبحث السابع والأربعون :

تخفيف الياء المشددة في الكلمات

قال الأخفش : "..فأما الأثافي فكلهم يخففها ، وواحدها " أُثْفِيَّة " ، وإنما خففوها ؛ لأنهم يستعملونها في الكلام والشعر كثيرًا ، وتثقيلها في القياس جائز "[١].

قـــال الفراء : "..وقد حُدِّثت أن بعض القراء[٢] قرأ " على الجُودِي "[٣] بإرسال الياء ؛ فإن تكـــن صـــحيحةً فهي مما كثر به الكلام عند أهله فخفف ، أو أن يكون قد سمي بفعل أنثى مثل: حُطِيّ وأَصِرِيّ وصِرِيّ ، ثم أدخلت عليه الألف واللام "[٤].

تخفف الياء المشددة في عدة ألفاظ في العربية ؛ لكثرة دورانها على الألسنة ، ومن ذلك :

- تخفـــيف يـــاء " أُثْفِيّة "، والأثفية : ما يوضع عليه القدر ، تقـــديره أُفْعُولة ، والجمع أثافيّ وأثاثيّ ، حكى الأخيرة يعقوب ، والثاء فيها بدل من الفاء على طريقة العرب في الإبدال .

قال : والثاء بدل من الفاء ، وقال في جمع الأثافيّ : إن شئت خففت ؛ وشاهده :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيهَا***بَيْنَ الطِّوِيّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا[٥]

وقال آخر[٦]:

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/١١٧-١١٨ .

(٢) هـــي قراءة الأعمش والمطوّعي وابن أبي عبلة ، انظر : المحتسب ١/٤٤٥ ، والبحر ٥/٢٢٩ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٦ .

(٣) سورة هود ، من الآية (٤٤) .

والجـــوديّ : ذُكـــر فـــيه أنه اسم جبل بآمد ، وقيل : بالجزيرة استوت عليه سفينة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ، وقيل : موضع ، انظر لسان العرب ٣/ ١٣٨ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/١٦ .

(٥) البيـــت من البسيط ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٤٠ ، ونسب لبعض السعديين ، انظر : الكتاب ٣/ ٣٠٦ ، وشرح أبـــيات ســـيبويه ٢/ ٣١٩ ، والخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ٣٤١ ، ٣٦٤ ، وخزانة الأدب ٦/ ٣٩٧ ، ٨/ ٣٤٧ ، وشرح شواهد الشافية ١٠/ ١٠٠، ١٠٢ .

(٦) البيـــت من الوافر ، وهو لأبي الغول الطهوي ، أنظر : نوادر أبي زيد ١٥١ ، والخصائص ١/ ٣٣٧ ، والمنصف ٢/ ١٨٥ ، ٣/ ٨٣ ، ولسان العرب ١٤/ ١١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٨ ، والدرر ٤/ ٢٧ .

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ***أَثَافِيهَا حَمَامَاتٍ مُثُولُ(١)

وإذا خفّفتْ الياء في الجمع دلّت على أن المفرد بالتخفيف أيضًا ، فيقال : أثفية دون تشديد ، وإنما خفّفتْ هذه اللفظة ؛ لكثرة دورانها على الألسنة .

– تخفيف ياء " أمنيّة " ، قال ابن جني : "..والتخفيف في هذا النحو كثير ، وفاش عندهم(٢).

– تخفيف ياء " الجُودِيّ "، ذكر الفراء أن من القراء من خفف الياء في هذه اللفظة ، فإن كانت صحيحةً فهي مما كثر به الكلام عند أهله فخفف ، أو أن يكون قد سمّي بفعل أنثى مثل : حُطيّ وأصِريّ وصَريّ ، ثم أدخلت عليه الألف واللام ، وهذا ما علّل به الفراء لتخفيف الياء في هذه الكلمة(٣).

* * *

(١) لسان العرب ١٤/ ١١٣-١١٤ .

(٢) المحتسب ١/ ١٧٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/١٦ .

الفصل الثاني :

مسائل الأفعال :

**المبحث الأول : استعمال فعَلت أكثر من فعُلت .
**المبحث الثاني : إضمار " كان " .
**المبحث الثالث : حذف النون من " يكون " المجزوم .
**المبحث الرابع : استعمال المضارع من " أوشك " .
**المبحث الخامس : تعدي الفعل بالحرف .
**المبحث السادس : الماضي الواقع حالاً دون دخول " قد " .
**المبحث السابع : حذف الفعل والقول .
**المبحث الثامن : الحذف في قولهم : " عِمْ صباحًا " .
** المبحث التاسع : حذف التاء من " استطاع " .
**المبحث العاشر : بناء فعل من الافتعال .

تقديم :

هذا هو الفصل الثاني من الباب الأول ، وتتناول الدراسة فيه المسائل التي تتعلق بالأفعال ، ، ويعـــرض التغييرات التي وقعت فيها مما صرّح علماء العربية بوقوعه لكثرة الاستعمال ، مع توضيح آثار الاعتماد على هذه العلة في توجيه ما يحدث في الكلام .

ويـــبدأ العـــرض والتحليل بمناقشة المبحث الأول وهو يتحدث عن مسألة استعمال فعَلْت وفعُلـــت ، وبـــيان أيهما أكثر استعمالاً في الكلام العربي ، ثم ينتقل الحديث إلى توضيح أثر القـــول بكـــثرة الاستعمال في إضمار " كان " في الكلام ، ويختم هذا الفصل الدراسة ببيان إمكان صوغ فعل من مما يدل على الافتعال ، والاحتجاج بكثرة الاستعمال في ذلك .

وتـــبدو المسائل قلليةً في هذا الفصل إذا ما قورنت بالفصل السابق والفصل اللاحق ؛ نظرًا لأن أغلب التصرف في الكلام إنما يقع في الأسماء والحروف .

والآن مع دراسة مبحث هذا الفصل :

المبحث الأول :
استعمال فعَلت أكثر من فعُلت

قال ابن جني : "..إن كان الماضي على " فَعَل " ولامه واو فعين مضارعه أبدًا مضمومة ، وذلك نحو : غزوت أغزُو ، ودعوت أدعُو ، وهذا أيضًا أصل مستمرّ غير منكسر ، فلو صاغوا مثل " وَعَوْت " لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين " يَعِدُ " وأن يضموها أيضًا كما يضمُّون عين يغزو ، فلما كان بناؤهم مثل " وعوت " يدعوهم إلى أن تكون العين في المضارع مضمومةً مكسورةً في حال واحدة رفضوه البتة ؛ فلم يَبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمعٍ بين حركتين ضدَّين في حرف واحد .

فإن قلت : فهلاّ بنَوه على " فعُلت " بضم العين فقالوا : " وعُوت أَوْعُو "، وأجرَوه في ضمّ عينه بعد الفاء التي هي واو مُجرَى " وضُؤْت توضؤ ، ووطُؤ الدابة يوطُؤ "؟

فالجواب : أن فعَلت أكثر في الكلام من فعُلت ، ألا ترى أن " فعُلت " لا يكون إلا لتنقّل الهيئة والحال ، نحو : ما كان كريمًا ولقد كرُم ، وما كان ظريفًا ولقد ظرُف ، وما كان جميلاً ولقد جمُل ، وما كان صبيحًا ولقد صبُح ، وهي أيضًا غير متعدّية ، و" فعَلت " تكون متعدية وغير متعدية ، وهي أخفّ وأسْيَر في الكلام من " فعُلت " ، فلما وجب رفْض ذلك في الأكثر الشائع حُمل الأقلّ وهو " فعُلت " عليه "[1].

من أوزان الفعل الثلاثي فعَل ، وفعُل ، بفتح الفاء فيهما ، وفَعَل يكون متعدّيًا وغير متعدٍّ ، أما الثاني فغير متعدٍّ ، وهو مختص بما يدل على الهيئات كالكرم والجمال والصَّباحة ونحوها من الصفات[2] .

والذي أراد ابن جني التنبيه عليه هنا هو أن المثال أو الوزن الأوّل أكثر ورودًا في الكلام من المثال الثاني ، وعلّل لسبب هذه الكثرة بأن الوزن الثاني وهو : فَعُلت " مختص بما يدلّ على الهيئات ؛ أمّا " فَعَلت " فلم تختص بشيء محدّد ؛ وربما كان ذلك سبب اقتصار مضارع فَعُلت على وزن واحد ، وذلك بضم العين فيه نحو : شرُف يشرُف ، وسبب كونها غير متعدية ، بينما تعدّد مضارع " فَعَلت " فجاء على ثلاثة أوزان : بفتح العين ، وكسرها ، وضمها ، وتكون متعدية وغير متعدية ، وهي أخفّ وأسْيَر في الكلام من " فعُلت " كما

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٧ .

ذكر .

فالكثرة الموضَّحة في المسألة نسبية بين مثالَين من أمثلة الفعل .

المبحث الثاني :

إضمار " كان "

قال أبو الحسن الوراق : "..وأما قولهم " المرء مَجْزِيٌّ بعمله إن خيرًا فخيرًا ، وإن شرًّا فشرًّا " فإنما اختير النصب في الأول بإضمار " كان " لكثرة دورها في الكلام ؛ لأنها عبارة عن جميع الأفعال "(١).

وقال ابن كمال : "..وقد تحذف " كان " خاصةً لكثرة استعمالها كما في " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشرّ " ، أي : إن كان خيرًا فخير "(٢).

من مسائل باب " كان " أنها تختص بأن تحذف وتعمل محذوفة معوّضًا عنها " ما " كما في قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ***فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٣)

أي – لأن كنت ، فحذف اللام اختصارًا ، ثم حذف " كان " فانفصل الضمير وجيء " ما " عوضًا عنها ، والحذف هنا واقع بعد " أنْ " .

وتحذف مع اسمها ضميرًا كان أو ظاهرًا كثيرًا في الكلام بعد " إن ولو " الشرطيتين ، وإنما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ؛ فيطول الكلام فيخفف بالحذف ، وخُص ذلك بـ" إن ولو " دون بقية أدوات الشرط لأن " إن " أم أدوات الشرط الجازمة ، و" لو " أم غير الجازمة ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها .

وتحذف بعد " لد " نحو :

مِنْ لَدُ شَوْلاً(٤)

---

(١) علل النحو ٤٨٦ .

(٢) أسرار النحو ١٤٨ .

(٣) البيت من البسيط ، للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ .

(٤) من الرجز ، ولا يعرف قائله ، وتمامه :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِهَا

انظر : الكتاب ١/ ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٤/ ١٠١ ، ٨/ ٣٥ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١ ، والخزانة ٨٤/٢ .

والتقدير : من لَدُ أن كانت ، فحذف ، ويجوز أن يكون التقدير : من لَدُ أن شالت .

فهـــذه جملة مواضع حذف " كان " ، وإنما حذفت " كان " في هذه المواضع تخفيفاً للعلم بهـــا لكـــثرة استعمالها في الكلام ، وقد ذكر الوراق أنها عبارة عن جميع الأحداث من قيام ، وقعود ، وذهاب ، وإياب ، ونحوها[١].

وذكـــر الرضـــي أن الأَولى أن نقول : إن " إنْ " الشرطية كثيرة الاستعمال مع " كان " الناقصة[٢]، وهو رأي سديد لأن " إنْ " الشرطية لا تدخل على فعل ماض في المعنى إلا على " كان " لكثرة استعمالها ، وأنها لا تدلّ على حدث[٣]، وأنها لا تضمر إلا فيما اشتهر استعمالها فيه ؛ فتكون الشهرة دليلاً عليها[٤].

قال ابن مالك :

وَيَحْـــذِفُـــونَهَا وَيُبْقُـــونَ الْخَـــــبَرْ***وَبَعْدَ " إنْ وَلَوْ " كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

وَبَعْدَ " أَنْ " تَعْوِيضُ " مَا " عَنْهَا ارْتُكِبْ***كَـــمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ[٥].

وحاصـــل الأمر أن " كان " تحذف من الكلام تخفيفًا لكثرة استعمالها هي أو لاتصالها بما اشـــتهر وكثر استعماله ، وأيًّا كان فالتخفيف في اللفظ هو سبب حذفها ، وإنما يكون ذلك غالبًا فيما كثر دورانه على الألسنة .

المبحث الثالث :

حذف النون من " يكون " المجزوم

قال سيبويه : ".. فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : " لم يك " ، وقال : ".. لأن الشـــيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، ألا ترى أنك تقول : لم أك ولا تقول : لم أق ، إذا أردت : لم أقل "[٦].

وقـــال الأخفش : "..وإنما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة ، كما قالوا : لم يك و لم

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٥٨-٢٦٢ ، ٢٦٤-٢٦٥ ، ٢٩٣ ، ٣/ ٧ ، ١٤٩ ، والهمع ١/ ٣٨٢-٣٨٧ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٤ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨-٣٩ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٤٧ .

(٥) متن الألفية ١٧ .

(٦) الكتاب ١/٢٥، ٢/١٩٦ .

يكن "[١].

تخـــتص " كان " من بين سائر أخواتها بجواز حذف لام مضارعها الساكن للجزم كقوله تعالى[٢]: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[٣]، وهذا الحذف جائز لا لازم ، كما أشار إليه ابن مالك في قوله :

ومن مضارع لـــ" كان " منجزم *** تحذف نون وهو حذف ما التزم[٤]

وعلـــل النحاة لحذف النون في هذا الموضع بكثرة الاستعمال ، وبتشبيه النون بحروف المد واللين[٥].

وقال ابن الأنباري : ".. في حذف النون من " يك " وجهان :

أحدهما : أنها حذفت لكثرة الاستعمال ، وإليه ذهب أكثر النحويين .

والـــثاني : أن تكـــون حذفـــت تشبيهًا لها بنون الإعراب في " يضربون " ، وهو قول أبي العباس المبرد .

والوجه الأول أوجه الوجهين "[٦].

وجمع ابن خالويه بين هذه الأقوال حيث قال : "..والموضع الذي قيل فيه : " لَا تَكُ " فإن الـــنون ســـقطت لمضـــارعتها حروف المد واللين ؛ إذ كانت تكون إعرابًا في " يقومان "، وسقوطها علامة الجزم إذا قلت : لم يقوما ، كما تقول في حروف المد واللين : يدعو ويغزو ، ولم يـــدع ولم يغز ، فلما كثر استعمالهم لـــ" كان ويكون " ؛ إذ كانت إيجابًا لكل فعل ونفـــيًا لكل فعل حذفوا النون اختصارًا ، ولم يفعلوا ذلك في " صان يصون " فيقال : لم يَصُ

---

(١) معاني القرآن ١/٥٢-٥٣ ، وانظر أقوال العلماء في المسألة – مع التنبيه إلى كثرة الاستعمال – في كل من : المسائل العســكرية٢٧٢-٢٧٨ ، وإعـــراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه٢٣٠-٢٣١ ، وعلل النحوللوراق٦٠٤ ، وسر صـــناعة الإعراب ١/٣٣٤ ، ٢/٥٤٧،٥٣٠ ، والمحتسب ١/١١١ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٢٨، ٢/٤٨٨،٢٦٥-٤٨٩ ، وأمـــالي ابن الشجري ٢/١٦٧ ، واللباب ١/١٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٠ ، والإرشاد ١٥١ ، الإتقان ٢/١٥٤ ، ومختار الصحاح ١/٢٤٣ ، وغيرها .

(٢) سورة النحل من الآية (١٢٧) .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٦ ، والهمع ١/ ٣٨٧-٣٨٨ .

(٤) متن الألفية ١٧ .

(٥) انظر مثلاً : المسائل العسكرية ٢٧٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦٧ ، والهمع ١/٣٨٨ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٣٠ .

زيد عمرًا ؛ إذ لم يكثر استعمالهم كذلك "[١].

وفيما أشار إليه ابن خالويه في عبارته معنًى لطيف دقيق ، وهو علة للإكثار من استعمال " كان ويكون " في الكلام بينه في قوله : "..إذ كانت إيجابًا لكل فعل ونفيًا لكل فعل " ، وهو كــلام فلسفي نجد بعض تفسيره عند الكيشي في قوله : "..ولأنها أكثر في كلامهم ؛ ولهذا خففــت بحذف النون في " لم يك " ، ولأن سائر أخواتها تقع أخبارًا لها ، تقول : كان زيد أصبح منطلقًا ، ولا ينعكس "[٢].

فحذف هذه النون – على ما سبق – شاذ في القياس ؛ لأنها حرف من نفس الكلمة فهي لامها .

وأشار أبو البقاء العكبري إلى أن حكم الحذف هذا يكون في الناقصة ، ولم ينبّه إلى التامة ، في حين بيّن السيوطي أن الناقصة والتامة في ذلك سواء إلا أن الحذف في التامة أقلّ[٣] نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ ﴾[٣] برفع حسنة "[٤].

وهذه النون إنما تحذف عند الجمهور إن لم يلها ساكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٥]، أو ضمير متصل نحو ما رواه البخاري[٦]: " إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ "[٧].

وأجــاز يونــس ووافقه ابن مالك في حذفها قبل الساكن ، وبين ابن مالك أن العرب قد استعملت ذلك كثيرًا ، وأن النون حذفت – عند الجمهور – للتخفيف وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد ؛ فيكون الحذف حينئذ أولى ، وإن لم يرد منه شيء في القرآن الكريم ، واستشــهد بشــواهد شــعرية ، وكأنه في كلامه يرد على الجمهور مقوّيًا رأيه بالعلة التي اعتمدوا عليها في القول بحذف النون على غير قياس ، وهي كثرة الاستعمال .

وردّ الجمهور بحمل تلك الشواهد الشعرية على الضرورة[٨]، وردّ أبو حيان رأي ابن مالك

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ٢٣٠-٢٣١ .

(٢) الإرشاد ١٥١ .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٤٠) .

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر من العشرة ، انظر : البدور الزاهرة ٧٧-٧٨ .

(٥) سورة البينة ، من الآية (١) .

(٦) صحيح البخاري ، الجنائز باب (٧٩) ، حديث رقم (١٣٥٤) .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١ ، والهمع ٣٨٧/١ ، وانظر : إرشاد العقل السليم ٢/ ١٧٧ .

(٨) لا يلزم هذا الردّ ابن مالك لأنه مخالف للجمهور في معنى الضرورة .

بـأن التخفيف ليس هو علة الحذف هنا ، وإنما العلة كثرة الاستعمال مع شبه النون بحروف العلـة ، وقد ضعف الشبه ؛ لأن النون تحرك عند ملاقاة الساكن بخلاف حروف العلة فإنها تحـذف ، فـزال أحد جزئَي العلة التي علل بها ابن مالك ، والعلة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها[١].

ولعل النحاة ارتضوا حذف النون في هذا الموضع – إضافةً إلى كثرة الاستعمال – لأن النون وإن كانت من نفس الكلمة وهي حرف صحيح إلا أنها وقعت لامًا للكلمة ؛ فهي متطرفة ، والعـرب أكـثر تغييرًا لما هو واقع في الطرف لأدنى ثقل فكيف وقد انضاف إلى ذلك كثرة الاستعمال ؟ فحملوا الصحيح على المعتل في الحذف ؛ تخفيفًا وإن كان قد خالف القياس .

المبحث الرابع :

استعمال المضارع من " أوشك "

قـال ابن هشام : "..وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي كاد ، نحو : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾[٢]، وأوشك كقوله :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[٣]

وهـو أكـثر استعمالاً من ماضيها ، و طفق ، حكى الأخفش : طفَق يطفِق ، كضرب يضـرب ، وطفِق يطفَق ، كعَلِم يعلَم ، وجعل ، حكى الكسائي : إن البعير ليهرَم حتى يجعل إذا شرب الماء مَجَّه "[٤].

اسـتثنى النحاة من ملازمة أفعال المقاربة للفظ الماضي عددًا من بين تلك الأفعال ، منها : كـاد ، وأوشـك ، حيث استُعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾،

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٤-٢٥٥ ، والهمع ١/ ٣٨٨ .

(٢) سورة النور ، من الآية (٣٥) .

(٣) صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

نسـب إلى أمية بن أبي الصلت وإلى غيره ، انظر : ديوان أمية (٤٢) ، والكتاب ١٦١/٣ ، وشرح المفصل ١٢٦/٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٨١٨ ، ٨٢٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٣ ، ٣٣٦ ، والدرر ١٣٦/٢-١٣٧ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩٣ .

(٤) أوضح المسالك ١/ ٣١٨ .

وأوشك كقوله :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه

ومضارع أوشك أشهر من ماضيه ، حتى زعم الأصمعي أنه غير مستعمل[١].

وتتفاوت عبارات النحاة في هذه المسألة بين الكثرة ، والشهرة ، وعلى كلّ فنتيجة الحكم واحدة ، وهي أن المضارع من أوشك أكثر دورانًا على الألسنة من ماضيه .

المبحث الخامس :

تعدي الفعل بالحرف

قال ابن القيم : "..ويتعدى الفعل إلى الخبر بنفسه ، وإلى خبره بالباء وبـ" في "؛ فيقال : كذبته بكذا ، وكذبته فيه ، والأوّل أكثر استعمالاً ، ومنه قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾[٢]، وقوله : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾[٣]"[٤].

الفعل اللازم يتعدّى بحرف الجر فيصل إلى مفعوله .

قال ابن مالك :

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرّ[٥].

وحرف الجر الذي يتعدّى به هذا الفعل غير محدّد ، وإنما يحدّده سياق الكلام والمراد منه .

وقد يتعاقب حرفان في موضع واحد للدلالة على معنًى واحد كالمثال المذكور آنفًا ، وقد نبّه ابن القيّم إلى أن استعمال الباء مع الفعل " كذب " أكثر من استعمال " في " معه ، مستدلاً بالقرآن الكريم على صحة رأيه ، إلا أن هناك فرقًا بين ما ذكره وما استشهد به ، وذلك أن الفعل الذي ذكره متعدٍّ إلى مفعولين ، أحدهما تعدّى إليه بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، وما في الآيتين متعدٍّ بحرف جر .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤١٣ .

(٢) سورة ق ، من الآية (٥) .

(٣) وردت في مواضع كثيرة من القرآن هي : سورة البقرة ، من الآية (٢٩) ، و سورة المائدة ، من الآية (١٠، ٨٦) ، وسورة الحديد ، من الآية (١٩) ، و سورة التغابن ، من الآية (١٠).

(٤) التبيان في أقسام القرآن ١/ ٣٣ .

(٥) متن الألفية ٢٩ ، وانظر في الكلام عن حذف حرف الجرّ : شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٠-٥١ .

المبحث السادس :
الماضي الواقع حالاً دون دخول " قد "

قــال ابــن هشــام متحدثًا عن " قد " في ما ينبي على إفادتها تقريب الماضي من الحال : "..الـثاني : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرةً ، نحو : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ﴾، أو مقــدّرة نحو : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾، ونحو ﴿ أَوْجَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، وخالفهم الكوفيون ، والأخفــش فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها حالا بدون[٤] " قد "، والأصل : عدم التقدير لاسيّما فيما كثر استعماله "[٥].

مــن اســتعمالات " قد " أن تدخل على الفعل الماضي فتقرّبه من الحال ويمكن حينئذ أن يطلق عليه الماضي القريب[٦].

وبــيّن المرادي أنها تلزم غالبًا مع الماضي الواقع حالاً ، وإن ورد دونها ففيه أقوال : مذهب المــبرد والفــراء وقوم من النحويين أنها مقدرة ، ومذهب الكوفيين والخفش أنه لا حاجة إلى تقديــرها ، واحتجوا بكثرة استعمال الماضي حالاً دون " قد "، مع صحّة التركيب واستقامة المعنى ، واختارهذا الرأيَ المراديُّ[٧].

وتــبين ممــا ذُكــر أن كثرة الاستعمال علة احتج بها الكوفيون والأخفش لتقوية مذهبهم ورأيهم في هذه المسألة .

المبحث السابع :
حذف الفعل والقول

قــال سيبويه : "..ومثل ذلك " حينئذٍ الآن "، إنما تريد : واسمع الآن ، و" ما أُغفله عنك

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٦) .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٦٥) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٩٠) .

(٤) دخول الباء على " دون " هو على رأي الأخفش ، وهو استعمال غير فصيح ، انظر اللسان مادة " د و ن ".

(٥) مغني اللبيب ١/ ١٧٣ .

(٦) انظر : مغني اللبيب ١/ ١٧٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤٩٥ .

(٧) انظر : الجنى الداني ٢٥٦ .

شيئًا "، أي : دع الشك عنك ؛ فحذف هذا لكثرة استعمالهم "[١].

قال ابن جني : "..وقد كثر حذف القول من الكلام جدًّا "[٢].

وقال الأنباري : "..وكذلك أيضا قولهم : إمَّا لا فافعل ، هذا تقديره : إن لم تفعل ما يَلزَمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء فيطالب بها فيمتنع منها فيقنع منه ببعضها فيقال له : إمّا لا فافعل هذا ، أي : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت ما على إن عوضا عنه فصارا بمنزلة حرف واحد "[٣].

وقال المالقي : "..وحذف القول في كلام العرب والقرآن كثير "[٤].

وقال ابن هشام : "..وحذف القول كثير جدًّا حتى قال أبو علي : هو من قبيل حدّث عن البحر ولا حرج "[٥].

يرد في العربية حذف الفعل في عدة مواضع ، وهذا الحذف جائز لا واجب ، وقد عبّر سيبويه عن هذا الحذف بقوله : " هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره "[٥].

ويطرد هذا الحذف مع وجود القرينة اللفظية أو الحالية في المواضع التالية :

- في جواب الاستفهام : وهو كثيرًا ما يعتري بعض عناصر جملة جواب الاستفهام اعتمادًا على القرينة اللفظية في السؤال ، وقد تحذف الجملة كلُّها إذا كانت الإجابة بحرف من حروف الجواب ، وهي : نَعَم ، ولا ، وبلى ، وأَجَل .
- حذف " كان " مع اسمها وإبقاء الخبر ، والحديث عن ذلك في مسألة مستقلّة .
- حذفه مع القول : يحذف الفعل مع القول .

قال الأنباري :"..وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى "[٦].

- حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما :

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٩ وانظر : ١/ ٢٢٤ ، ٢/ ٢٧٤-٢٧٧ .

(٢) المحتسب ١/١٩٥ .

(٢) الإنصاف ١/٧٢ .

(٣) رصف المباني ٢٠٠ .

(٤) رسالة في توجيه النصب...لابن هشام (٣٩) .

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٨ .

(٦) الإنصاف ٢/ ٧١١ .

يطّـــرد حذفــه مفسَّرًا نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[١]، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[٢]، ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[٣]، والأصل : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز "لو زيد قام " إلا في الشعر أو النُّدُور ، نحو : لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني " ، وقيل : الأصل : " لو كنتم " فحذفـــت " كان " دون اسمها ، وقيل : لو كنتم أنتم ، فحذفا مثل : التمسْ ولو خاتمًا من حديد ، وبقي التوكيد .

ويكثر في جواب الاستفهام نحو : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[٤]أي : ليقولنّ خلقهم الله ، ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾[٥]، وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۞ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[٦]حتى قال أبو عليّ : حذف القول من حديث " البَحْرُ قُلْ ولا حَرَجَ "[٧].

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[٨]، أي : وأْتوا خيرًا .

وقـــال الكسائي : يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرًا نعت لمصدر محذوف ، أي : انتهاءً خيرًا..، وقال :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[٩]

---

(١) سورة التوبة ، من الآية (٦) .
(٢) سورة الانشقاق ، الآية (١) .
(٣) سورة الاسراء ، من الآية (١٠٠) .
(٤) جزء آية ورد في عدة ســـور من القرآن هي : سورة العنكبوت ، من الآية (٦١، ٦٣) ، وسورة لقمـــان ، من الآية (٢٥) ، سورة الزخرف ، من الآية (٨٧) .
(٥) سورة النحل ، من الآية (٣٠) .
(٦) سورة الرعد ، من الآيتين (٢٣،٢٤) .
(٧) هذا الكلام جرى مثلا يراد به كثرة الشيء وعدم القدرة على إحصائه والإحاطة به .
(٨) سورة النساء ، من الآية (١٧١) .
(٩) صدر بيت من الرجز ، ولم ينسب لمعين ، وعجزه :

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

والتبن : قصب الزرع بعد أن يُداس .

انظـــر : الخصائص ٢/ ٤٣١ ، والإنصاف ٢/ ٦١٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢ ، ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١ .

فقيل : التقدير : وسقَيتُها ، وقيل : لا حَذْف ، بل ضمّن " عَلَفْتُها " معنى " أَنَلْتها وأعطيتُها " وألزموا صحّة نحو : علفتُها ماءً باردًا وتِبْنًا ، فالتزموه محتجّين بقول طرفة :

لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ[١].

وقالوا : الحمدُ لله أهلَ الحمد ، بإضمار " أمدح "، وفي التنزيل :﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٢] بإضمار " أذمّ " ، ونظائره كثيرة ، وقالوا : أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ ، أي : لأن كنتَ منطلقًا انطلقت ، وقالوا : لا أكلّمه ما أنّ حِراءً مكانه ، وما أن في السماء نجمًا ، أي : ما ثبت .

ويُروَى " نجمٌ " بالرفع ؛ فـ" أنّ " فعل ماض بمعنى : عَرَضَ ، وأصله : عَنَّ "[٣].

– حذف فعل القسم ، والقسم لما كان يكثر في الكلام اختصر فصار فعل القسم يحذف ويكتفى بالباء ، ثم عوّض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة ، والتاء في اسم الله تعالى[٤].

– حذف الفعل بعد " كيف " ، قال تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾[٥]، أي : كيف يعملون عند ذلك ، والعرب تكتفي بـ" كيف "عن ذكر الفعل معها لكثرة دورها "[٦].

ومن حذف الفعل الحذف في قولهم : حينئذ الآن ، وما أغفله عنك شيئًا ، والتقدير : كان الذي تذكره حينئذ ، واسمع الآن ما أقول لك ، وما أغفله عنك ، انظر شيئًا ، ثم حذف الفعل من القولَين لدلالة الحال عليه ، وكثرة استعماله في ذلك الموضع حتى صار معلومًا مع عدم الذكر .

قال الأنباري : "..وكذلك قالوا : حينئذ الآن ، تقديره : واسمع الآن ، ومعناه : أن ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعي في الحال مثله ، فقال له المخاطب : حينئذٍ الآن ، أي كان

---

(١) عجز بيت من الطويل وصدره :

أَعَمْرَ بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٧ ، وانظر : مغني اللبيب ٢/ ٦٣٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٩ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨١ ، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٠ .

(٢) سورة المسد ، الآية (٤) .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٦٣٣ .

(٤) الإتقان ٢/ ٣٥٣ ، وانظر : التبيان في أقسام القرآن ١/ ٤ .

(٥) سورة محمد ﷺ ، من الآية (٢٧) .

(٦) التبيان في تفسير غريب القرآن ١/ ٣٨٢ .

الـــذي تذكره حينئذ ، واسمع الآن ، أو دع الآن ذكره ، أو نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا : ما أغفله عنك شيئًا ، وتقديره : انظر شيئًا ، كأن قائلا قال : ليس بغافل عني ، فقال المجيـــب : ما أغفله عنك شيئًا ، أي : انظر شيئًا ؛ فحـــذف ، والحذف في كلامهم لدلالة الحال ، وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى "[١].

وقال ابن منظور : "..فأما ما حكاه سيبويه أيضًا من قول العرب : ما أغفله عنك شيئًا ، فإنه فسّره بقوله : أي : دع الشك عنك ، وهذا غير مقنع ؛ قال ابن جني : "..ولا يجوز أن يكـــون شيئًا ههنا منصوبا على المصدر حتى كأنه قال : ما أغفله عنك غفولا ، ونحو ذلك ؛ لأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكد بالمصدر ""[٢].

وكل حذف فعل فهو حذف جملة ؛ لأنه لا فعل دون فاعل ، وبه يتم ركنا الجملة ، ولا يبقى إلا تتمة المعنى للفعل المتعدّي إما بالمفعول ، أو بما في حكمه من الفضلات .

وإنما حذف الفعل ، وجملة القول من الكلام ؛ لكثرة الاستعمال استخفافًا ، واستغناءً عما هو معلوم .

المبحث الثامن :

الحذف في قولهم : " عِمْ صباحًا "

قـــال الأنـــباري : "..وكقولهم : عِمْ صباحًا ، والأصل فيه : انْعَم صباحًا ، من نَعِم ينعِم بكسر العين في أحد اللغتين ، وكقولهم : وَيْلُمّه ، والأصل فيه : ويل أمّه ، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال "[٣].

وقـــال مبيّـــنًا حجة الكوفيين في بعض المسائل : "..والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهـــم ، كقولهم : أيش في : أيّ شيء ، وعِمْ صباحًا في : انْعَم صباحًا ، وويلمّه في ويل أمّه "[٤]

تقـــول العرب في تقديم التحية : عِمْ صباحًا ، والأصل فيه : انْعَم صباحًا ، فحذفوا النون الساكنة من الأوّل فتبعتها الهمزة ، ثم كسروا العين على أنها من ينعَم ، أو بقيت على كسرتها

---

(١) الإنصاف ١/ ٧٢-٧٣ .

(٢) لسان العرب ١/ ١٠٤ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٢٨ .

(٤) السابق ٢/ ٨٠٩ ، وانظر ٢/ ٨١٢ .

عـــلى أنها من : ينعِم ، وعلى هذا الأخير الأنباري ؛ لأنه أسهل في التعليل ، واحترز من أن يكون من باب : فَرِح ، بقوله : والأصل فيه : انْعَم صباحًا ، من نَعِم ينعِم ، بكسر العين في أحدى اللغتين .

وإنمـــا وقعت هذه التغييرات في هذه اللفظة ؛ لكثرة ورودها في التحية ، والتحية مما يكثر عند العرب .

المبحث التاسع :

حذف التاء من " استطاع "

قـــال ابـــن جني : "..ويؤكّد ذلك قول الله سبحانه : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾[١]، أصـــله : " استطاعوا ، فحذفت التاء ؛ لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء "[٢].

ممـــا يحذف من الحروف تخفيفًا ؛ لكثرة الاستعمال تاء الاستفعال من " استطاع " فيقال : اســـطاع بحذف التاء ، وذكر ابن جني علةً أخرى لحذف هذه التاء وهي قربها من الطاء في المخـــرج ممـــا أدّى إلى ثقلها في النطق دون إدغام ، وبعضهم يشـــدد الطاء في : استطاع ، فيقول : اسطّاع ، ولعلّه أدغم التاء فيها بعد إسكانها ، ولعلّ منه قراءة الإمام حمزة الزيات في الآية السابقة بتشديد الطاء[٣].

وقـــد ورد الحـــذف والإثبات في الآية دلالةً على استعمال اللغتين ، قال تعالى : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾[١].

وفي هـــذه اللفظة خمس لغات ذكرها ابن جني حيث قال – بعد ذكر اللغتين السابقتين – "..وفـــيه لغة أخرى وهي : استعت بحذف الطاء كحذف التاء ، ولغة ثالثة : أسطعت بقطع الهمـــزة مفـــتوحةً ، ولغة رابعة : أستعت مقطوعة الهمزة مفتوحةً أيضًا فتلك خمس لغات : استطعت واسطعت واستعت وأسطعت وأستعت "[٤].

---

(١) سورة الكهف ، من الآية (٩٧) .

(٢) الخصائص ١/٢٦٠ .

(٣) انظر : تحبير التيسير ١٤٠ .

(٤) الخصائص ١/٢٦٠ .

المبحث العاشر :

بناء فعل من الافتعال

قال الرازي : "..والاتّخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة ، وإبدال التاء ، ثم لمـــا كثر استعماله على لفظ الافتعال توهّموا أن التاء أصلية ؛ فبنوا منه فَعِل يَفْعَل فقالوا : تخِــذ يَتْخَذ ، وقرئ : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾[١]، وقولهم : أخذت كذا ، يبدلون الذال تاءً ويدغمونها في التاء ، وبعضهم يظهر الذال ، وهو قليل "[٢].

أخذ بمعنى : تناول ، وبابه : نصر ، والاسم منه : الإخذ ، بالكســـر ، والأمر منه : خُذْ ، وأصـــله : أُوخُذ ، إلا أنهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفًا ، وكذا القول في الأمر من " أكل وأمر " وشبهه .

والافـــتعال منه الاتِّخاذ ، وأصله : الائتخاذ ثم الاوْتخاذ ، ثم أبدلت الواو تاءً وأُدغمت في التاء فصارت الاتِّخاذ ، ثم كثر استعمالها هذكذا حتى توهّموا أصالة التاء على هذا التركيب ؛ فاشـــتقوا مـــنه الماضي والمضارع دون الرجوع إلى الأصل ، فقالوا : تَخِذَ يَتْخَذَ وعليه قراءة المكي والبصريِّين من العشرة في قوله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ .

* * *

---

(١) سورة الكهف ، من الآية (٧٧) ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب من العشرة ، والباقون بتشديد التاء وفتح الخاء ، انظر : تحبير التيسير ١٣٩ .

(٢) مختار الصحاح ١/ ٤ .

الفصل الثالث :

مسائل الحروف :

**المبحث الأول : لزوم التاء حالةً واحدةً في " أَرَأَيْتَكَ "مع تغيّر المخاطب .

**المبحث الثاني : قيام الألف واللام مقام الاسم الموصول .

**المبحث الثالث : التغيير في أداة التعريف .

**المبحث الرابع : حذف النون من " إنني وأخواتها وفي الأفعال .

**المبحث الخامس : إهمال " إنّ " المكسورة الهمزة المخففة النون ، ومعنى " إِنْ " المكسورة الهمزة الساكنة النون إذا وقعت اللام بعدها .

**المبحث السادس : جواز النصب بـــ" أن " إذا تقدّمها " ظنّ " .

**المبحث السابع : حذف اللام الأولى من " لعل " .

**المبحث الثامن : زيادة الكاف و" لا " في " لكنَّ " .

**المبحث التاسع : تخفيف " ربّ "، وحذفها من الكلام .

**المبحث العاشر : استعمال الكاف حرف جر .

**المبحث الحادي عشر : الحرفية والاسمية في " منذ ومذ " ، ووجوب جرهما للحاضر .

**المبحث الثاني عشر : حذف الخافض .

**المبحث الثالث عشر : ورود " أَوْ " للإباحة ، والتقسيم .

**المبحث الرابع عشر : حذف حرف النداء " يا " .

**المبحث الخامس عشر : استعمال " وا " في الندبة .

**المبحث السادس عشر : حذف اللام من " ويك ، ويكأنّ ".

**المبحث السابع عشر : استعمال " لا جَرَم " في معنى القسم .

**المبحث الثامن عشر : التركيب في " لَنْ " .

**المبحث التاسع عشر : الحذف في " سوف ".

**المبحـــث العشرون : حذف لام الأمر الداخلة على المضارع المخاطب به ، وحذف الجازم وبقاء عمله .

**المبحث الحادي والعشرون : حذف اللام من جواب " لو " .

**المبحث الثاني والعشرون : حذف " أمّا " من الكلام .

**المبحث الثالث والعشرون : استعمال " هَلاّ " في التحضيض .

**المبحث الرابع والعشرون : استعمال تاء التأنيث أكثر من ألف التأنيث .

**المبحث الخامس والعشرون : تأصيل الحرف الزائد على التوهّم .

**المبحث السادس والعشرون : إبدال الحروف .

**المبحث السابع والعشرون : وقوع عين الكلمة واوًا واللام ياءً .

**المبحث الثامن والعشرون : الإدغام .

تقديم :

إن هـــذا الفصل يدرس التغييرات النحوية ، والصرفية التي حدثت في الحروف نتيجة كثرة تـــرددها على ألسنة العرب ، ويوضح آثار القول بهذه العلة من حذف ، وتأصيل ، وإبدال ، وإدغام ، وغيرها .

وهـــو أكثر فصـــول البحث توضيحًا لمواضع التعليل بكثرة الاستعمال ، وبيانًا لآثار هذه العلة ، حيث تتعدد مواضع التعليل في الحرف الواحد لما حدث فيه من عدة تصرفات حذفًا ، وتحريكًا ، وتركيبًا ، ونحوها .

وقـــد تمت مناقشة المسائل بوضوح مع ذكر بعض الملاحظات اللطيفة في عدد من مسائل هذا الفصل .

ويضـــم الفصـــل عـــدة مباحث تبدأ بمسألة لزوم التاء حالةً واحدةً في " أَرَأَيْتَكَ "مع تغيّر المخاطـــب ، وتنتهي بالكلام عن إدغام الحروف بعضها في بعض نتيجة كثرة استعمال اللفظ المشـــتمل علـــيها ، ويوضـــح ما ترتب على القول بهذه العلة فيها من اختلال بعض صـــور الإدغام ، وشروطه .

والآن مع عرض مسائل هذا الفصل مرتبةً كما في القائمة السابقة :

المبحث الأول :

لزوم التاء حالةً واحدةً في " أَرَأَيْتَكَ "مع تغيّر المخاطب

قال الطَّبريّ : "..وقال بعض نحويِّي الكوفة : أرأيتَك عمرًا ، أكثر الكلام فيه ترك الهمز .

قال : والكاف من " أرأيتك " في موضع نصْبٍ ، كأنّ الأصل " أرأيْتَ ، نفسك على غير هذه الحال .

قال : فهذا يثنَّى ويُجمَع ويُؤنَّث ؛ فيقال : أرأيتماكما ، وأرأيتموكم ، وأرأيتن كنّ ، أوقع فعلـه عـلى نفسـه ، وسأله عنها ، ثم كثر به الكلام حتى تركوا التاء موحَّدةً للتذكير ، والتأنيـث ، والتثنـية ، والجمع ، فقالوا : أرأيتكم زيدًا ما صنع ، وأرأيتكن زيدًا ما صنع ؛ فوحَّدوا التاء ، وثنَّوا الكاف ، وجمعوها فجعلوها بدلاً من التاء "[١].

ذهب الفراء في " أرأيتك "إلى أن لفظ الكاف لفظ منصوب ، ومعناها معنًى مرفوع ، وبيّن الأنـباري فسـاد هذا الرأي قائلاً : "..وهذا فاسد ؛ لأن التاء هي الكاف في " أرأيتك " ، فكان يؤدي إلى أن يكون فاعلان لفعل واحد ، ولكان يجب أن يكون قولك : أرأيتك زيدًا ما صنع ، معناه : أرأيت نفسك زيدًا ما صنع ، ؛ لأن الكاف هو المخاطب ، وهذا فاسد ؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ثم تردّ السؤال على غيره في آخره، وهذا فاسد "[٢].

وأوضح الأنباري هذه المسألة فقال : " التاء ضمير المرفوع المتصل وهو في موضع رفع بأنّه فـاعل ، والكاف والميم ؛ لمجرد الخطاب ، ولا موضع لهما من الإعراب ، واستغني بما يلحق الكاف من التثنية والجمع عن تثنية التاء وجمعها وتأنيثها .

تقـول : أرأيتك زيدًا ما صنع ، : أرأيتكم ، وأرأيتكما : أرأيتكن ، ولا تُغيّر التاء ؛ فـ" زيدٌ " هو المفعول الأوّل ، و" ما صنع " في موضع المفعول الثاني ، واستغنى أيضًا بها عنها في الدلالـة على الخطاب ؛ لئلا يجمعوا بين حرفَي خطاب ، فخلع التاء معنى الخطاب ، واكتفى بالكاف عنها "[٢].

اجتمع في هذه المسألة أمران :

الأوّل منهما : الكلام عن حذف همزة رأى ، والآخر : لزوم التاء حالةً واحـدةً مع تغيّر المخاطَب .

---

(١) جامع البيان ٧/ ١٩٠-١٩١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢١ .

أما الأوّل فنبّه إليه الفراء في مذهبه ، وهو مختلف عن الحذف القياسيّ في همزة رأى ؛ لأن تلك الهمزة تحذف في المضارع ، وهذه حذفت من الماضي ، وعلى الأخير قراءة الكسائي من السبعة في هذه اللفظة ونحوها إذا سبقت بالاستفهام ، ويسهّلها نافع وأبو جعفر من العشرة[١].

وهو ما أشار إليه الشاطبي في قوله :

أَرَيْتَ فِي الاسْتِفْهَامِ لاَ هَمْزَ رَاجِعٌ***وَعَنْ نَافِعٍ سَهِّلْ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلاَ[٢]

وإنما وقع هذا الحذف ؛ لكثرة الاستعمال كما علّل به الفراء .

وذكر الأخفش في هذا الموضع أن حذف الهمزة لغة ، واللغة الأخرى تركها ، مشيرًا إلى الحذف إنما وقع لكثرة الاستعمال[٣].

وأمّا الثاني وهو لزوم التاء حالةً واحدةً مع تغيّر المخاطب بها فإنه لما خُلِع عن التاء معنى الخطاب استُغني عن تغييرها مع كل مخاطب بما يناسبه بدلالة الكاف على المخاطب ؛ فلزمت التاء تلك الحالة ، وإنما كان ذلك اللزوم ؛ لكثرة استعمال هذا التركيب ؛ فخففوه بما خالف قواعد النحاة في استعمال الضمائر .

المبحث الثاني :

قيام الألف واللام مقام الاسم الموصول

قال الأنباري : "..وقد تقام الألف واللام مقام " الذي "لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف .

قال الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ***وَلا البَلِيغِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[٤]

أراد الذي ترضى .

وقال الآخر :

---

(١) انظر البدور الزاهرة ١٠٠ .

(٢) متن الشاطبية ٥١ .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٠٠ ، ٢/ ٥٤٦ .

(٤) البيت من البسيط ، نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، انظر : المقرب ١/ ٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٩٩ ، ورصف المباني ٧٥ ، ١٤٨ ، والجنى الداني ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٢ .

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولِ اللهِ فِيهِمْ***هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ"[١]"[٢].

من الموصولات " ال " ، وهي اسم موصول مشترك بشرط أن تدخل على الوصف كاسم الفاعل ، واسم المفعول – على عدم إرادة العهديّة نحو : رأيت رجلاً يمشي في الطريق ؛ فأكرمت الماشي .

وليست موصولاً حرفيًا ؛ لأمرين :

أوّلهما : أن الوصف يعمل دون شرط مع دخولها عليه ، ولو كانت حرفًا لأبعدته عن شبه الفعل ؛ فمنعته عن العمل .

والآخر : أن معمول ما دخلت عليه لا يتقدّم عليها فلا يقال : جاء زيدًا الضارب .

وهي تقوم مقام الاسم الموصول[٣]، ومن شواهدها ما ذكره الأنباري في البيتين السابقين .

والذي أراد الأنباري التنبيه إليه أنها دخلت في غير موضعها فصارت صلتها مغايرةً لما جاء في قواعد العربية من اسم الفاعل واسم المفعول .

ولذا علّل الأنباري لذلك بكثرة الاستعمال ، حتى وقعت موقع غيرها .

المبحث الثالث :

التغيير في أداة التعريف

أ/ تخفيف الهمزة :

نُقل عن الخليل بن أحمد أن " أل " برمتها أداة التعريف ، وهمزتها همزة قطع ، وإنما استمر التخفيف بها لكثرة الاستعمال[٤].

وتابعه على هذا الرأي ابن كيسان فقال : ".. ألف " الله " وكل ألف مع لام التعريف

---

(١) البيت من الوافر ، لم ينسب لمعيّن ، انظر : الإنصاف ٥٢١/٢ ، وحاشية شرح ابن عقيل ١/ ١٣٩ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣ .

(٢) الإنصاف ٥٢١/٢ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٣١ ، ١٣٧-١٤٠ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٣٤٢/١،٣٣٤،٣٤٢،٣٤٠،٣٣٧ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٢٣/١ ، والمفصل ٣٢٦ ، وأسرار العربية ٣٠٠ ، ، واللباب ٤٩٠/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١-٢٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ١٣١/٢ ، والجنى الداني ١٩٣ ، ورصف المباني ١٥٨ ، وشرح قطر الندى ٣٣٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٥٧-٢٥٨ ، وحاشية الخضري ٨٤ ، والهمع ٢٥٦/١-٢٥٧ ، وانظر في التنبيه إلى كثرة استعمالها أيضًا : شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٤٧ ، ٣٢٧ .

ألــف قطــع بمنزلة " قد " وإنما وصلت لكثرة الاستعمال "[١] واختار ابن مالك هذا الرأي وصحّحه[٢].

وقــال ســيبويه : ".. وأمــا ابن لبون وابن مخاض فنكرة ؛ لأنها تدخلها الألف واللام ، وكذلك ابن ماء .

قال جرير فيما دخل فيه الألف واللام "[٣]، وقال : ".. وزعم الخليل أن الألف واللام التي يعــرفون بهمــا حــرف واحد كــ" قد " ، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أأريد ، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله ، وهي موصولة كما أن ألف أيم موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيه "[٤].

وقال : "..و" ال " تعرف الاسم في قولك : القوم والرجل "[٥].

" ال " لفــظ مشترك يكون حرفًا ويكون اسمًا ، فالاسم " ال " الموصولة على الصحيح ، وما عدا ذلك فهي فيه حرف ، ومن ذلك كونها حرف تعريف[٦].

وهذه الأداة - كما ذكر بعض أهل العربية — هي مما انفردت بها العرب في كلامها .

قال ابن فارس : ".. قال أبو عبيد : وقد انفردت العرب بالألف واللام اللتين للتعريف كقولنا : الرجل والفرس ، فليسا في شيء من لغات الأمم غير العرب "[٧].

ويعــبر عن هذه الأداة بعدة ألفاظ هي : " ال " ، والألف واللام ، وأداة التعريف ، ولام التعريف .

ويرى بعض العلماء أن الأولى التعبير عنها بحرف التعريف ؛ ليشمل اللام ويشمل الميم كما في قوله - ﷺ - فيما رواه عنه النمر بن تولب - : " ليس من امبر امصيام في امسفر "[٨]،

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٣-١٢٤ ، والهمع ١/٢٥٦-٢٥٧ .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٥٣-٢٥٧ ، والجنى الداني ١٩٣، والهمع ١/٢٥٦ .

(٣) الكتاب ٢/٩٧-٩٩ .

(٤) المرجع السابق ٣/٣٢٤-٣٢٥ .

(٥) المرجع السابق ٤/٢٢٦ .

(٦) الجنى الداني ١٩٢ .

(٧) الصاحبي ١٢٤ .

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٤٣٤ .

فإن بعض أهل اليمن أو حمير بالأخص[١] وبعض طيء[٢] يبدلونها ميمًا في سائر الكلام .

وقال بعضهم : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : غلام وكتاب ، بخلاف رجل ، وناس[٣].

قال المرادي في طريقة تعبير النحاة عنها تبعًا لآرائهم : ".. اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائيًا وهمزته أصلية عبر عنه بـ" أل " ، ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في " قد " : القاف والدال ، وكذلك ذكر عن الخليل .

قال ابن جني : كان " أل " ولا يقول الألف واللام .

ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبر باللام ، كما فعل المتأخرون ، ومن جعل حرف التعريف ثنائيًا وهمزته همزة وصل زائدة فله أن يقول " أل " ، وأن يقول : الألف واللام ، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين ، ولكن الأول أقيس "[٤].

وهي إما جنسية وهي قسمان :

أحدهما حقيقي ، وهي التي ترد لشمول جميع أفراد الجنس نحو قوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾[٥].

والثاني : مجازي ، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة نحو : أنت الرجل علمًا .

وإما عهدية عهدًا ذكريًا نحو قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[٦]، أو ذهنيًا نحو قوله تعالى :﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾[٧]، و﴿ إِذْ هُمَا فِي

---

(١) الإرشاد ٧١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٣١/٢ ، والهمع ٢٥٨/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١٣١/٢ .

(٣) الهمع ٢٥٨/١ .

(٤) الجنى الداني ١٩٣ .

(٥) سورة النساء ، من الآية (٢٨) .

(٦) سورة المزمل ، من الآيتين (١٥ ، ١٦) .

(٧) سورة طه ، من الآية (١٢) ، والنازعات من الآية (١٦) .

الغَارِ ﴾(١)، أو حضـــوريًّا حسيًّا نحو قوله تعالى : ﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾(٢).

وإمـــا لبيان الحقيقة نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾(٣)، واختلف في هـــذا القســـم فقيل : إنه راجع إلى العهـــدية ، وقيل : إنه راجع إلى الجنسية ، وقيل : قسم برأسه(٤).

واخـــتلف في أداة التعريف هذه فذهب الخليل إلى أنها " أل " ، وهي بسيطة ، وهمزتها في الأصل همزة قطع وصلت تخفيفًا لكثرة دورانها على الألسنة ؛ فهي عنده أصل وهي جزء من الكلمة .

وتضاربت الأقوال حول رأي سيبويه لتنوع عباراته في المسألة ، فذهب جمهور النحاة إلى أن رأيه في أداة التعريف أنها اللام وهي مركبة مع همزة وصل جيء بها للنطق باللام الساكنة ، وعلى ذلك فالهمزة معتد بها في الوضع كهمزة الوصل في الأفعال كـــ" اجلس " ونحوه(٥).

وذهب آخرون إلى أن رأيه فيها أنها اللام وحدها ، والهمزة غير معتد بها(٦).

وتظهر ثمرة الخلاف في نحو : من القوم ، فعلى الرأي الثاني لاهمزة فيه أصلاً للاستغناء عنها، وعلى غيره هي موجودة إلا أنها حذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال(٧)، ويزيد من توضيح هذا ما ذكره العكبري حيث قال : "..الألف قبل اللام همزة وصل تسقط بغيرها ، وإذا تحركت اللام في لغة جيدة كقولهم : " تجمرن لحمر " ولو كانت من الأصل لم تسقط كـــ" هل وقد "(٨).

ونقـــل عـــن المبرد أن الألف أو الهمزة هي أداة التعريف ، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه

---

(١) سورة التوبة ، من الآية (٤٠) .

(٢) سورة المائدة ، من الآية (٣) .

(٣) سورة الأنبياء ، من الآية (٣٠) .

(٤) أوضح المسالك ١/١٧٩ ، والجنى الداني ١٩٤ ، والهمع ١/٢٥٩ .

(٥) شـــرح التســـهيل لابن مالك ١/٢٥٣ ، وأوضح المسالك ١/١٧٩ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٢٥٧ ، والهمع ١/٢٥٦-٢٥٧ .

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٣٤٢،٣٣٥،٣٣٢ ، واللباب ١/٤٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٧ ، شرح ابن عقيل ١/١٥٤ ، ورصف المباني ١٥٩ ، والجنى الداني ١٩٣ ، والهمع ١/٢٥٦-٢٥٧ ، والكواكب الدرية ١٤٩ .

(٧) حاشية الخضري ٨٤ .

(٨) اللباب ١/ ٤٩٠ .

التعريف بالاستفهام[1].

وخلاصة القول أن للعلماء في تعيين المعرّف أربعة مذاهب :

١- أن المعرف هو " أل " برمتها والألف أصلية لا زائدة ، وهو مذهب الخليل بن أحمد .

٢- أن المعرف هو " أل " برمتها والألف زائدة ، وهو مذهب سيبويه .

٣- أن المعرف هو اللام وحدها ، وهو مذهب كثير من النحاة .

٤- أن المعرف هو الألف وحدها ، واللام زائدة للفرق بين همزة الاستفهام والهمزة المعرّفة ، وهو مذهب المبرد[2].

ورجح ابن مالك مذهب الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة الأصل ، وموجبة لعدم النظير ، منها :

أولاً : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك .

ثانيًا : افتتاح حرف همزة وصل وهي زائدة ولا أهلية للزيادة هنا ، وهذا لا نظير له .

ثالثًا : أن العرب تقف عليها ، تقول : ألي ، ثم تتذكر فتقول : الرجل ، كما تقول : قَدِي ، ثم تقول : قد فعل ، ولا يوقف إلا ما كان على حرفين .

رابعًا : فتح همزة وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك[3].

قال المرادي ناقدًا صنيع ابن مالك : "..ونصره – أي نصر ابنُ مالك الخليلَ – في " شرح التسهيل " بأوجه لا يسلم أكثرها من الاعتراض "[4].

واحتج النحاة لسيبويه بعدة أمور أجيب عنها ، ومنها

أولاً : حذف الهمزة وصلاً ، وأجيب بأنها وصلت تخفيفًا .

ثانيًا : أن العامل يتخطاها نحو : مررت بالرجل ، ولو كانت في الأصل كـ" قد " لكانت في تقدير الانفصال ، وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٣١/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٥٨/١ ، وحاشية الخضري ٨٤ ، والكواكب الدرية ١٤٩ .

(٢) انظر الحاشية (١) من أوضح المسالك ١٧٩/١ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وحاشية الصبان مع شرح الأشموني ٢٥٧/١-٢٥٨ ، وحاشية الخضري ٨٤ .

(٣) انظر التفصيل في الترجيح بتوسع في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١-٢٥٥ .

(٤) الجنى الداني ١٩٣ .

إفادة معنًى زائد على معنى المصحوب ، ولو كان المشعر به حرفًا واحدًا كهمزة الاستفهام ، وعدم الانفصال يرتب على إفادة معنًى ممازج لمعنى المصحوب كـ" سوف " .

ثالثًا : أن التنكير مدلول عليه بحرف واحد ، وهو التنوين ؛ فوجب كون التعريف كذلك ؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، وأجيب بأنه غير لازم ، بل الاختلاف بها أولى ، وإن سُلّم فشرطه تعذر الحمل على النظير ، قال أبو حيان : وهذا الخلاف لا يُجدي شيئًا ولا ينبغي أن يُتشاغل به[1].

ومما احتج به القائلون بأن اللام وحدها للتعريف أن التعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النكرة ولذلك إذا جاء آخر بيت نكرة وآخر بعده معرفة[2] لم يكن إيطاءً ، كـ"رجل " و" الرجل " كما لو كان الثاني على غير لفظ الأول بالكلية ، ولا يتحقق ذلك إلا بامتزاج تلأداة بالاسم كبعض حروفه ، وهذا في ، والدليل على أنهم قصدوا ذلك أنهم سكنوا اللام إذ كان امتزاج الساكنين أشد[3].

ب/ فتح الهمزة :

قال الأنباري : ".. فإن قيل : فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف..؟ قيل : أما الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الهمزة لما دخلت على لام التعريف وهي حرف أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل .

والوجه الثاني : أن الحرف أثقل ؛ فاختاروا له الفتحة لأنه أخف الحركات .

والوجه الثالث : أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام ؛ فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح "[4].

وقال العكبري : ".. فأما الهمزة مع لام التعريف فمفتوحة ؛ وذلك لكثرة استعمال أداة التعريف ، فاختير لها أخف الحركات فرارًا من الثقل "[5].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٥-٢٥٧ ، والهمع ١/٢٥٧-٢٥٨ .

(٢) أي : أن قولك : رجل والرجل في قافيتين لا يعدّ إيطاءً .

(٣) اللباب ١/٤٩٠ ، وحاشية الصبان مع شرح الأشموني ١/٢٥٩ .

(٤) أسرار العربية ٢٠٠ .

(٥) اللباب ٢/١٩٣ .

همـــزة الوصل : هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وتكون في الأسماء والأفعال ولا تكـــون في حـــرف إلا في " ال" باتفاق ، و" ايمن " عند بعضهم[١]، والأصل فيها أن تحرك بالكسر أو الضم في أغلب المواضع على القاعدة التي وضعها النحاة ، ولا تقع مفتوحة إلا في الحروف على خلاف سائر همزات الوصل[٢].

وإنما حُركت الهمزة هنا بأخف الحركات وهو الفتح تخفيفًا لها لكثرة استعمالها ، هذا على رأي من حكم بأن الهمزة وصل اعتد بها أم لم يعتد بها .

قـــال غير واحد من أهل العربية : الهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن ، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفًا لكثرة دورها[٣].

أمـــا الخليل فقد حكم بقطع الهمزة ؛ فهي مفتوحة عنده أبدًا وصلاً ووقفًا ، وإنما شابهت همزة الوصل لما خففت لكثرة دورانها على الألسنة .

ج/ إدغام اللام :

قـــال ســــــيبويه : "..و" لام المعرفة " تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ؛ واللام من طرف اللسان .

وهـــذه الحـــروف أحد عشر حرفًا منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام ، كما لم يجز في " يرى " إذ كـــثر في الكـــلام وكانت الهمزة تستثقل إلا الحذف ، ولو كانت " ينأى وينْأل " لكنت بالخيار .

والأحـــد عشـــر حرفًا : النون ، والراء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والطاء ، والزاي ، والسين ، والظاء، والثاء ، والذال .

واللذان خالطاها : والشين ، والضاد ؛ لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء .

---

(١) أسرار العربية ٢٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٧/٢ ، وشرح قطر الندى ٣٣٢ .

(٢) انظـــر في الكـــلام عن حركة همزة الوصل باختصار : شرح قطر الندى٣٣١-٣٣٢ ، وشذا العرف في فن الصرف ١٠٨-١٠٩ .

(٣) أســـرار العربـــية ٢٠٠ ، واللباب ٤٩٢/١، ١٩٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٧/٢، ١٣٠ ، والهمع ٢٥٦/١ ، والكواكب الدرية ١٤٩ .

وذلك قولك : النُّعمان ، والرجل ، وكذلك سائر هذه الحروف "[١].

وقال الأنباري : "..وإنما أدغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف مقاربة لها .

والـثاني : أن هـذه الـلام كثر دورها في الكلام ؛ ولذلك تدخل سائر الأسماء ، سوى الأعـلام ، والأسماء غير المتمكنة ، ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة دورها في الكلام لزم فيها الإدغام .

وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به[٢].

وقال العكبري : "..وتدغم لام المعرفة في حروف الفم وهي ثلاثة عشر حرفًا ، وهي التاء والـثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون ، وعلـة ذلك كونها مقاربةً لهذه الحروف ؛ فإن جميعها من حروف الطرف اللسان إلا الضاد والشين فإنهما يبعدان عن طرفه إلا أن الشين فيها تفشٌ وانتشار يقرّبها من اللام ، والصاد من حافة اللسان فيها انبساط يكاد يقرب من اللام ، واختص ذلك بلام المعرفة لكثرة الاستعمال "[٣].

عند الحديث عن الإدغام يذكر أهل العربية والقراءات أن للام " ال" حالتين تنقسم فيهما معها حروف الهجاء إلى قسمين ، هاتان الحالتان هما الإظهار و الإدغام ، وبينوا أنها تظهر قبل أربعة عشر حرفًا مجموعة في قولهم : أبغ حجك وخف عقيمه ،كما بينوا أنها تدغم في أربعة عشر حرفًا رُمز إليها في أوائل كلم البيت :

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحِمًا تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ***دَعْ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرَمْ[٤]

قال الزجاجي : "..ولام المعرفة تدغم في أربعة عشر حرفا لا يجوز إظهارها معها ؛ لكثرة دور لام المعرفة في الكلام ، وتكرارها فيه ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف "[٥].

وجعل المالقي هذا الحكم من خصائص اجتماع الألف واللام فإنه لا يكثر في كلام العرب إدغـام حرف من حروف المعجم – ككثرتها – في غيرها ، فدل ذلك على خفتها عندهم ،

---

(١) الكتاب ٤/٤٥٧ .

(٢) أسرار العربية ٢١١

(٣) اللباب ٢/٤٧٦ .

(٤) انظر : أحكام لام " ال " في كتب التجويد والقراءات .

(٥) اللامات ١٥٤ .

وكـــثرة استعمالها ، ومزيتها في ذلك على غيرها من الحروف[١]، والنون تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء وفي اللام نحو :﴿ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾[٢]،﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ ﴾[٣]فإن سكن أظهرت عندهما نحو :﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾[٤]، و﴿ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ ﴾[٥]إلا نون نحن فإنها تدغم نحو :﴿ نَحْنُ لَهُ ﴾[٦]؛ لكثرة دورها وتكرار النون فيها ولزوم حركتها وثقلها[٧].

واختصت أيضًا لكثرتها في الكلام بإدغامها – إضافةً إلى ما تقدم بيانه — في كلمتي " الناس والنار " لأن النون لا يدغم فيها حرف هي أدغمت فيه من فبل نحو : من لدن .

وللحديث عن التغييرات في كلمة الناس بقية يأتي ذكرها في مواضع أُخر إن شاء الله تعالى.

ومجمـــل القول أن أداة التعريف اعتورها أكثر من تغيير تخفيفًا لها لكثرة استعمالها ، حيث وُصلت همزة القطع فيها ، وفُتحت همزة الوصل ، وأُدغمت اللام فيما يقارب نصف حروف الهجاء ، هذا مع مراعاة اختلاف الآراء في تحديد هذه الأداة ، ولعل هده الأداة هي أكثر ما استعملته العرب على ألسنتها من بين سائر ما كثر استعمالها إياه من الكلام .

المبحث الرابع :

حذف النون من " إنني " وأخواتها وفي الأفعال

قـــال سيبويه : "..فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إني وكأنّي ولعلّي ولكنّي ؟ فإنه زعـــم أن هـــذه الحـــروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء "[٨].

وقال العكبري : "..وإنما جاز حذفها تخفيفًا لكثرة الاستعمال وكثرة النونات "[٩].

إنّ وأنّ ولكـــنّ وكأنّ من الحروف المشبهة بالفعل والأصل فيها : إنني وأنني ولكنني وقد

---

(١) رصف المباني ١٦١ .　　(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١٦٧) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٥٥) ، وسورة الإسراء ، من الآية (٩٠) .

(٤) سورة النحل ، من الآية (٥٠) .

(٥) ســورة الأحزاب ، من الآية (٣٦) بالتاء في " تكون " على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن ذكوان وأبي جعفر ويعقوب من العشرة ، والباقون بالياء ، انظر : المهذب ١٤٦ .

(٦) سورة البقرة ، من الآيات (١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩) .

(٧) الإتقان ١/ ٢٥٣ .

(٨) الكتاب ٣٦٩/٢ ، وانظر : الأصول لابن السراج ١٢٢/٢ .

(٩) اللباب ٢١٨/١ .

استعملت كثيرًا في القرآن على الأصل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾[١].

وتلحق نون النفس هذه الحروف ، وهي جائزة الحذف مع " إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ " وغالبة الحذف مع " لعلّ " وقليل حذفها مع " ليت " هذا هو الرأي السائد .

قال ابن هشام : "..وأقول : يجوز في إن ولكن وكأن أن تخفّف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لأنها آخر "[٢].

ويمكن أن ينبّه هذا الكلام على أن ثمة احتمالاً بأن يكون المحذوف النون الثانية من أنّ وإنّ ولكنّ وكأنّ ، ثم أُدغمت النون الأولى في نون النفس ، على أن لكن إذا خففت تكون حرف عطف ، ولكن بإدغامها في نون النفس تعود إلى بابها ، أما لعلّ وليت فلا يصلح معهما هذا التقدير ، إلا في لغة من ينطق لعلّ : لعنّ ، وهي لغة خاصة غير مشهورة[٣].

ومن حذف النون في الأفعال قوله تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾[٤] في قراءة من خفف النون[٥]، حيث حذف النون الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم ؛ لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال ، وترك النون التي هي علامة الرفع فيه قبح ؛ لأنه كسرها لمجاورتها الياء وحقها الفتح ، فوقع في الكلمة حذف وتغيير ، ومن شدد أدغم النون الألى في الثانية ، وله نظائر ، ومن زعم أن النون الأولى هي المحذوفة استدل على ذلك بكسرة النون الثانية ، وذلك لا يجوز ؛ لأن النون الأولى علامة الرفع ، ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا ناصب، ويدل على أن الثانية هي المحذوفة دون الأولى قولهم في ليتني : ليتي ، فيحذفون النون التي مع الياء[٦]، وإنما كان هذا الحذف في الحروف والأفعال تخفيفًا لها ؛ لكثرة دورانها في الاستعمال.

المبحث الخامس :

إهمال " إنّ " المكسورة الهمزة المخففة النون ،

و معنى " إنْ " المكسورة الهمزة الساكنة النون إذا وقعت اللام بعدها

قال الأنباري : "..ذهب الكوفيون إلى أن " إنْ " إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى " ما "

---

(١) سورة هود ، من الآية (٢) .

(٢) شرح شذور الذهب ٣٦٣ ، وانظر : مختار الصحاح ١/ ١٢ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢/٣٤٤ . (٤) سورة الأنعام ، من الآية (٨٠) .

(٥) قرأ بتخفيف النون المدنيان وابن ذكوان ، انظر : النشر ٢/ ٢٥٩ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٨ .

واللام بمعنى " إلا " ، وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد .

أمـــا الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب..وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى "[١].

قـــال ابن عقيل : "..إذا خففت " إنّ " فالأكثر في لسان العرب إهمالها ، فتقول : إنْ زيد لقائم ، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين إن النافية ، ويقلّ إعمالها ، فتقول : إنْ زيدًا قائم ، وحكى الإعمالَ سيبويه ، والأخفش[٢]- رحمهما الله تعالى ؛ فلا تلزمها حينئذ اللام ؛ لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية "[٣].

إذا خففـــت " إنَّ " المكســـورة الهمزة كثر إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء وتلزم اللام الفارقـــة بعدها – لئلا تلتبس بالنافية المشبهة بـــ" ليس "؛ لأن صورتهما حينئذ سواء ، واللام عند البصريين حينئذ لام الابتداء ، و" إنْ " مخففة من الثقيلة ، وعند الكوفيين بمعنى " إلا " و" إنْ " نافـــية على كل حال[٤]، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[٥]، وإنما خففت النون لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها[٦].

والفـــرار من كثرة استعمالها وهي مشددة أدّى إلى كثرة استعمالها خفيفةً مهملةً ، وهو ما نبّه إليه ابن عقيل في هذه المسألة ؛ فعلة كثرة الاستعمال في هذا الحرف أدّت إلى علة مثلها في ذات الحرف ، مع تغيّر ما عُلّل بها عليه .

كمـــا أن كثرة استعمال " إنْ " بمعنى " ما " واللام بمعنى " إلا " في القرآن الكريم وسائر كلام العرب ، وهو رأي له وجه من الصحة جعل الكوفيين يعتمدون رأيهم هذا محتجّين بهذه العلة .

المبحث السادس :

جواز النصب بـــ" أن " إذا تقدّمها " ظنّ "

قال ابن هشام متحدّثًا عن " أَنْ " المخفّفة : "..الثانية : أن يتقدّم عليها ظنٌّ ؛ فيجوز أن

---

(١) الإنصاف ٢/٦٤٠-٦٤١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١٤٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ .

(٤) انظر الكلام وافيًا عن هذه اللام في الإيضاح والتبيين " رسالة ماجستير للباحث " ص ٢٢٩-٢٣٧ .

(٥) سورة الطارق ، من الاية (٤) .

(٦) شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، والكواكب الدرية ٢٧٤-٢٧٦ .

تكـــون مخفّفـــةً من الثقيلة ، فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصـــبةً ، وهو الأرجـــح في القياس ، والأكثر في كلامهم ؛ ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : ﴿ أَلَم أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾(١)، واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(٢)، فقرئ بالوجهين "(٣).

مما استقر في قواعد النحاة أنه متى خففت " أنّ " وتقدّم عليها ظنٌّ جاز فيها حكمان :

الأول : أن تكون مخفّفة من الثقيلة ، تعمل عملها من نصب المبتدأ ورفع الخبر .

والثاني : أن تكون من أدوات نصب الفعل المضارع ، وهو ما نبّه ابن هشام إلى كثرته في الكلام ورجحانه في القياس .

ولعل الذي جعل الحكم الثاني فيها أكثر في الكلام وأرجح في القياس أن الثقيلة لا تدخل على الأفعال إلا بتوسط " ما "، فإذا كانت مخفّفةً من الثقيلة ، ودخلت على الفعل لم يُحتج إلى" مـــا " فصـــار بينها وبين الناصبة شَبَه من هذه الجهة ، غير أنه يُحتاج مع هذا إلى تقدير اسمها ، وعدم التقدير حيث يمكن حمل الكلام عليه أولى من التقدير ، إضافةً إلى أنّ " أنْ " الناصبة أكثر في الكلام من المخففة من الثقيلة .

المبحث السابع :

حذف اللام الأولى من " لعلّ "

قال الأنباري متحدثًا عن " لعل ": "..والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأمـــا الجـــواب عـــن كلمات البصريين : أما قولهم : إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام بدليل ما أنشدوه من الأبيات قلنا : إنما حذفت اللام من " لعلّ " كثيرًا في أشعارهم ؛ لكثرتها في استعمالهم ، ولهذا تلعّبت العرب بهذه الكلمة فقالوا : لعلّ ولَعَلْنَ ولَعَنَّ بالعين غير معجمة ، قال الشاعر :

حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنَطَّقُ***لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ(٤)

ولغَنّ ، بالغين معجمةً ، وأنشدوا :

---

(١) سورة العنكبوت ، من الآية (١) .

(٢) سورة المائدة ، من الآية (٧١) .

(٣) شرح قطر الندى ٦٤ .

(٤) مـــن الرجز ، لا يُعرف قائله ، وروي : المستنطَق بـمكان : المنطّق ، انظر : خزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٢ .

أَلاَ يَا صَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا***نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ[(١)]

ورَعَنّ ، وعَنّ ، وغَنّ ، ولَغَلّ ، وغَلّ ، فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام ؛ لكثرة الاستعمال "[(٢)].

وإذا كانت كثرة الشواهد تدلّ على كثرة الاستعمال فإن هذا يعضِّد كثرة استعمال " لعل " في الكلام .

قال الزجاجي : "..فأما لعل فالشاهد عليها أكثر من أن يحصى "[(٣)].

تحذف اللام الأُولى من لعلّ ، وهي زائدة عند البصريين ، وأصلية عند الكوفيين ؛ ورجح الأنباري مذهب الكوفيين ، وردّ على البصريين في احتجاجهم لزيادتها بحذف اللام كثيرًا بأن الحذف وقع تخفيفًا للكلمة ؛ لكثرتها في كلامهم ، وأن هذه الكثرة جعلت العرب تعدّد اللغات فيها .

فاحتجاج الأنباري بكثرة الاستعمال هنا هو ما جعله يؤيّد مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وإن كان المذهبان – فيما يظهر – متّفقَين في التعليل بالعلة المذكورة ، فليس الخلاف بينهما في سبب الحذف ، وإنما الخلاف في قوّة هذه اللام من حيث الأصالة ، والزيادة ، وهو أمر لا تتمّ معرفته إلا بمعرفة سبب الحذف وعلّته .

المبحث الثامن :

زيادة الكاف و" لا " في " لكنَّ "

قال الأنباري : "..زيدت " لا " والكاف على " إن " ، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفًا واحدًا ، كما قالوا :لن ، وأصلها : لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة ؛ لكثرة الاستعمال ؛ فصارتا حرفًا واحدًا ، فكذلك هاهنا ، وبَلْ أَولى ؛ فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأَولى "[(٤)].

---

(١) من الوافر ، للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠ ، ولجرير في ملحق ديوانه ١٠٣٩ ، وروي صدر البيت هكذا :

هَلْ انْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا

وروي أيضًا : عَائِجِينَ ، انظر : اللامات ١٣٦ ، والإنصاف ١/٢٢٤ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٤ ، ٣٩٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٢ ، ١٠/ ٤٢٢ ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ٤٦ .

والعَرَصات : جمع عَرْصة ، وهي : وسط الدار ، انظر : لسان العرب ٧/ ٥٢-٥٣ .

(٢) الإنصاف ١/٢٢٤-٢٢٥ .

(٣) اللامات ١٣٦ .

(٤) الإنصاف ١/ ٢١٣ .

احـــتج الكوفيون على صحة دخول اللام على " لكنّ " بالنقل والقياس ، والذي يهمّ هنا هـــو احـــتجاجهم بالقياس ، حيث قالوا : إن أصـــل " لكنّ " إنّ ، وزيدت عليها " لا " والكـــاف ، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، وما دام الأمر كذلك فكأن اللام داخلة على خبر " إنّ " وهو ما لم يمنعه أحد ، إلا أن صورة إنّ قد تغيّر بدخول اللام والكاف عليها .

فاعتمدوا كثرة الاستعمال حجّةً لحذف الهمزة من " لكنّ " على رأيهم ؛ تنظيرًا لها بما وقع في " لَنْ " على رأي الخليل[1].

المبحث التاسع :

تخفيف " ربّ "، وحذفها من الكلام

قال الأنباري : "..قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[2]، قرئ "رُبَّما ورُبَمـــا" بالتشـــديد والتخفيف[3]، فالتشديد على الأصل ، والتخفيف لكثرة الاستعمال ، وهاتان لغتان جيّدتان ، وفيها لغات "[4].

في " رُبّ " لغات ذكرها ابن مالك فقال : "..ومنها " رُب " ويقال : رُبَّ ورُبُ ورُبْ ، ورَبّـــتْ ورُبّتْ ورَبَّ ورَبْ ورَبتْ " ، إلى أن قال : "..ومن حروف الجر " رب " ، وفيها عشـــر لغـــات : أربع بتشديد الباء ، وستّ بتخفيفها وقد ذُكرت "[5]، وطريقته في عرضها مُلْبِسة .

وذكرها المرادي بوضوح فقال : " **في لغات " رُبّ "** :

وهـــي ســـبع عشرة لغة ، وهي : رب ، بضم الراء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء ، وتشديدها ، مفتوحة ، فهذه أربع ، وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة ، وربت بالأوجـــه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة ، ورب بضم الراء وفتحها مع أسكان الباء ،ورب بضم الراء والباء معًا مشددة ومخففة ، وربتما "[6].

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٠٩ ، ٢١٣ .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

(٣) قـــرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالتشديد ، ونافع وعاصم بالتخفيف ، انظر النشر ٢/٢٨٩ ، والإتحاف ٣٢٩ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٥،١٧٤ .

(٦) الجنى الداني ٤٤٧-٤٤٨ .

وذكــرها ابن هشام ونقص منها "ربّتما " فقال : "..وفي " رب " ست عشرة لغة : ضمّ الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنةً ، أو محركةً ، ومع التجرّد منها فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف "[١].

ونقل السيوطي هذه الأوجه مبيّنًا آراء النحاة فيها فقال : "..فهذه سبع عشرة لغة حكاها مـــا عـــدا " ربتما " ابن هشام في المغني ، وحـــكى ابن مالك منها عشرًا ، وزاد أبوحيان : ربتما "[٢].

والذي يتحدث عنه معظم النحاة في كثرة استعمالها هو أنها للتقليل ، وذكر ابن مالك أنها تســتعمل للتكــثير كــثيرًا[٣]، ولا ينــبّهون إلى تغيير واقعٍ في لغـــة من لغاتها بسبب كثرة اســتعمالها .

وقـــد أوضـــح الأنـــباري أن تخفيف الباء فيها - وهو لغة من لغاتها – إنما حدث لكثرة الاستعمال[٤].

ومما يؤكّد رأيه هذا كثرة اللغات فيها على اختلاف النحاة في عدّها .

وقد ذكر ابن منظور أن التثقيل فيها أكثر في الكلام فقال : "..وفي التترل العزيز : ربما يود الذين كفروا[٥]، وبعضهم يقول : رَبما بالفتح كذلك ربتما و ربتما وربتما وربتما ، والتثقيل في كل ذلك أكثر في كلامهم ولذلك إذا صغر سيبويه رب من قوله تعالى ربما يود رده إلى الأصل فقال : ربيب "[٦].

ولا تضارب بين هذا القول والقول بتخفيفها بتخفيفها لكثرة الاستعمال ؛ إذ المراد أنها لما كثر استعمالها بالتثقيل في الكلام طلبوا التخفيف فيها .

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٣٨ .

(٢) الهمع ٢/ ٣٤٥ .

(٣) انظــر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٥-١٨١ ، ومغني اللبيب ١/ ١٣٨ ، والهمع ٢/٣٤٥ ، والكواكب الدرية ٤٢٧،٤١٧-٤٢٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٤٨ .

(٥) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

(٦) لسان العرب ١/ ٤٠٨ .

ولكـــثرة اســـتعمالها أيضًا تحذف من الكلام ، وتبقى واو تدل عليها يطلق عليها : واو رُبّ[١].

قال ابن هشام : " تحذف " ربّ " ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا ، كقوله :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ[٢]

وبعد الواو أكثر كقوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ[٣]"[٤].

المبحث العاشر :

استعمال الكاف حرف جر

قال ابن جني : "..واعلم أن أقيس الوجهين إذا قلت : أنت كزيد ، أن تكون الكاف حرفًا جارًّا بمنزلة الباء ، واللام ؛ لأنها مبنيّة مثلهما ، ولأنها أيضًا على حرف واحد ، ولا أصل لها في الثلاثة ؛ فهي بالحرف أشْبَه ، ولأن استعمالها حرفًا أكثر من استعمالها اسمًا "[٥].

الكاف الجارة حرف ، واسم .

قال ابن مالك عن الكاف في باب حروف الجر :

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ***مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا[٦]

وقــد اســتعملت اسمًــا قليلاً[٧]، ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسمًا إلا في

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٧٤ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وروي أيضًا : مُغْيِلٍ ، في موضع مُحْوِلِ .

وهــو لامــرئ القيس في ديوانه ١٢ ، وانظر : الكتاب ٢/ ١٦٣ ، والأزهية في علم الحروف ٢٤٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦ ، والدرر ٤/ ١٩٣ .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وهــو لامــرئ القــيس في ديوانه ١٨ ، وانظر : شرح عمدة الحافظ ٢٧٢ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦ ، ٣/ ٢٧١ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤ ، ٧٨٢ .

(٤) المرجع السابق ٣/ ٧٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩١ .

(٦) متن الألفية ٤٠ ، والألف في " دَخَلا " للإطلاق وليست للتثنية .

(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧ .

الضرورة الشعرية[١] نحو :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[٢]

ومذهـب الأخفش والفارسي ، وكثير من النحويين ، أنه يجوز أن تكون حرفًا واسمًا ، في الاختيار[٣]

ويفُهَم من رأي سيبويه والمحقّقين أن استعمالها اسمًا قليل حتى إنه يجعله متعلقًا بالضرورة الشعرية ، بخلاف مذهب الأخفش وَمَنْ معه فإن الكاف عندهم تساوت حرفيتها مع اسميتها ، ولم يختص أحدهما بحالة معينة .

ومن هنا حكم ابن جني بكثرة استعمالها حرفًا واحتج بهذه العلة على حرفيتها في الاختيار في نحو : أنت كزيد .

المبحث الحادي عشر :

الحرفية والاسمية في " منذ ومذ " ، ووجوب جرهما للحاضر

قـال العكبري : " باب "مذ ومنذ": وهما حرفان في موضع واسمان في موضع فإذا كان معناهما في فهما حرفان وإذا كان معناهما تقدير المدة وابتداءها فهما اسمان إلا أن الأكثر في مذ أن تستعمل اسما والأكثر في منذ أن تستعمل حرفا "[٤].

قـال ابن هشام : ".. وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله :

وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ[٥]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٣-٣٨٥ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٨٠ .

(٢) من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨ ، وانظر : العين ٤/ ٤٦١ ، وجمهرة اللغة ١٧١ ، والمخصص ٩ / ١١٩ ، وشـرح المفصل ٨/ ٤٢ ، ٤٤ ، والجنى الداني ٧٩ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٨٠ ، ولسان العرب ١٢/ ٦٢٠ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٦ ، ١٦٨ .

والمنهمّ : الذائب ، انظر : لسان العرب ١٢/ ٦٢٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٠-٢٩١ ، والجنى الداني ٧٨-٧٩ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٨٠ .

(٤) اللباب ١/ ٣٦٩ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه ٨٩ ، وصدره :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ

ويـروى : آياتـه " موضع " آثاره " ، انظر : أوضح المسالك ٣/ ٤٩ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤ ، ٢/ ٧٥٠ ، والدرر ٣/ ١٤٢ .

ومن القليل في مذ قوله[1]:

أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ "[2].

علّـــة اســـتعمال " مذ ومنذ " بين الحرفية والاسمية أن أصل "مذ ": منذ ؛ فحذفت نونها والحـــذف تصـــرف وذلك بعيد في الحروف ويدل على الحذف أنك لو سميت بـــ"مذ " ثم صغّرته ، أو كسرته أعدتها ؛ فقلت : مُنَيذ وأَمْناذ .

و" منذ " مفرد عند البصريين ومركب عند الكوفيين .

واختلفوا في تركيبه فقال الفراء من ذو التي بمعنى الذي في اللغة الطائية وقال غيره أصله من إذ ثم حذف وركب وضم أوله دلالة على التركيب وبنوا على هذا الإعراب [3].

مـــنذ ومذ لهما ثلاث حالات : إحداها : أن يليها اسم مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصـــحيح أنهمـــا حـــرفًا جرّ بمعنى " من " إن كان الزمان ماضيًا ، وبمعنى " في " إن كان حاضـــــرًا ، وبمعـــنى " من وإلى "جميعًا إن كان معدودًا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو مذ يومنا أو عامنا أو مذ ثلاثة أيام .

والحالـــة الثانية : أن يليهما اسم مرفوع نحو : مذ يوم الخميس ومنذ يومان ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما هو الخبر ، أو ظرفان بمعنى " بَيْن " مضافان إما إلى جملة حُذف فعلها ، أو همـــا خـــبر لمحذوف نحو : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، ومعظم هذه الاراء فيها من التعسف ما لا يخفى .

والثالثة : أن يليهما الجمل الفعلية ، أو الاسمية ، والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إما إلى الجملـــة أو إلى زمن مضاف إلى الجملة ، أو مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر[4].

وقد نبهت المسألة إلى أمرين وقعا لكثرة الاستعمال :

---

(١) عجز بيت من الكامل ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٦ ، وصدره :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ

وانظر : الأزهيّة ٢٨٣ ، وأسرار العربية ٢٧٣ ، والأغاني ٦/ ٨٦ ، والإنصاف ١/ ٣٧١ ، وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٣٥ .

(٣) اللباب ١/ ٣٦٩ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٣٥-٣٣٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٦-١٦٧ .

أحدهما : استعمال " مذ " اسمًا ، و" منذ " حرفًا .

والآخر : وجوب جرّهما للزمن الحاضر .

المبحث الثاني عشر :

حذف الخافض

قـــال سيبويه : "..وتقول : لبّيك إن الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت : أنّ ، ولو قال إنسان إن " أنّ " في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار..لكان قولاً قويًا "[١].

وقـــال مكّي بن أبي طالب : "..ثم حذف حرف الجر ، وحذفه مع " أنْ " كثير في الكلام والقرآن ؛ ولذلك قال بعض النحويين : إن " أنْ " في موضع خفض بالخافض المحذوف ؛ لأنه لما كثر حذفه مع " أنْ " عمل وإن كان محذوفًا "[٢].

من مسائل باب حروف الجر أن يعمل الجارّ عمله محذوفًا .

قال ابن مالك في الخلاصة :

وعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ***وإِنْ حُـــذِفْ فَالنَّصْـــبُ لِلْمُنْجَـــرِّ

نَقْلاً وفِي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ***مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ كَـــ" عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا "

وقال :

وقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى***حَذْفٍ وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا[٣]

والجر مع حذف حرف الجر في غير " رُبَّ " قليل على الجملة ، وهو مطّرد وغير مطّرد ، فغير المطّرد لا يقاس عليه ، إنما يُحفظ ، ومنه قول رؤبة — وقد قيل له : كيف أصبحت ؟-: خيرٍ عافاك الله[٤]، أي : بخير أو على خير ، ونحو : لاهِ أبوك ، يريدون : لله[٥].

والمطّرد يكون في ثمانية مواضع :

الأول : المعطـــوف على الخبر الصالح للباء في النفي بـــ" ليس " ، أو ما أشبهه نحو : ليس عمرو قائمًا ولا قاعدٍ ، وما زيد قائمًا ولا قاعدٍ .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٨ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/١٣٩-١٤٠ .

(٣) متن الألفية ٢٩ ، ٤٠ .

(٤) انظر : الكامل ٢/ ٦١٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٢ ، والخصائص ١/٢٨٥ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٤٩٨ ، والهمع ٢/٣٨٦ .

الثاني : مميّز " كم " المجرورة بحرف نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ والتقدير : من درهم ؛ لأن المميّز حينئذ يجرّ بـ" من " مقدّرة .

الثالث : في القسم بالله ، مع تعويض إثبات الألف ، أو " ها " مع حذف ألفها وإثباتها ، نحو : اللهِ لتفعلنّ ، وهاللهِ لتقومنّ ، بحذف الألف ، أو إثباتها ممدودة مع وصل أو قطع ألف لفظ الجلالة ، وجاء الجر فيه دون تعويض ، حكى الأخفش وغيره عن بعض العرب ذلك .

الرابع : جواب السؤال الذي تضمّن حرف الجر كقولك : بكرٍ ، جوابًا لمن سأل : بمن مررت؟ والتقدير : ببكر .

الخامس : ما عُطف على الاسم الذي دخل عليه مثل ذلك الحرف نحو : رأيت زيدًا في الدار والسوق عمرًا .

السادس : المقرون بالهمزة أو هلاّ بعد كلام تضمن الحرف الجارّ ، حكى الأخفش أنه يقال : مررت بزيد ، فيقال : أزيدِ بن عمرو، وكذلك : جئت بدرهم فيقال : هلاّ دينارٍ ، وهو كثير .

السابع : المقرون بـ" إنْ ، وفاء الجزاء الشرطيّتين ، حكى يونس من قول العرب : مررت برجل صالح إلا صالحٍ فطالحٍ ، و: امرر على أيّهم أفضل ، إن زيدٍ وإن عمرٍو .

الثامن : مع " أنّ وأنْ " نحو : عجبت أنّك قائم ، وعجبت أنْ تقوم ، والتقدير : من أنّك ، ومن أنْ[1].

والفعل اللازم إنما يصل إلى مفعوله بالحرف .

قال ابن الشجري : "..وحذف الجار ثم إيصال المجرور به مما كثر استعماله في القرآن والشعر "[2].

وإذا حذف الجار انتصب ما كان مجرورًا به ، والتوسع مع " دخلت" مطّرد لكثرة استعمالهم إياه ".

قال ابن يعيش : "..قالوا – أي : النحاة -: وإنما قيل : دخلتُ البيتَ ، على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال "[3].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٥-٣٠١ .

(٢) الأمالي ١/٢٨٥ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤ .

ومذهب الجمهور أنه لا يقاس حذفه مع غير " أنّ ، وأنْ " بل يقتصر فيه على السماع .

قال رضي الدين : "..يقال : بكيته ، أي : بكيت عليه بحذف حرف الجر ؛ لكثرة الاستعمال وليس بقياس "(١).

ومذهب الأخفش الأصغر أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسًا إذا تعين الحرف وتعين مكانه في الجملة .

فإن لم يتعين ذلك نحو : رغبت في زيد ، أو " عنه "، ونحو : اخترت القومَ بني تميم ، والتقدير : من القوم ، أو القوم من بني تميم ، لم يجز للّبس الحاصل(٢).

ومما يتبع الحديث عن حذف الجار ما جاء في كلام سيبويه عن قول العرب : لاهِ أبوك ، حيث قال : "..وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس ، إنما هو على " لله أبوك ، ولقيته بالأمس "، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان ، وليس كل جار يضمر ؛ لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثَمّ قُبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج "(٣).

المبحث الثالث عشر :

ورود " أوْ " للإباحة ، والتقسيم

قال ابن هشام : "..وذكر ابن مالك أن أكثر ورود " أو " للإباحة في التشبيه نحو : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾(٤)"(٥).

وقال : "..زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع وذلك على أوجه :

أحدها : أن تستعمل بمعنى " أو"، وذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون بمعناها في التقسيم ، كقولك : الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف ، وقوله :

---

(١) شرح الكافية ١/ ٧٦ .

(٢)شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٦-١٩٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٤٨-٤٤٩ ، وشرح شذور الذهب ٢١٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٩ ، وشرح المقاصد الشافية ٢/٢٩٥-٣٠١ ، والهمع ٢/ ٣٨٢-٣٨٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٢-١٦٣ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٧٤) .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٦٢ .

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[١]

وممـــن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة ، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي ؛ إذ الأنـــواع مجـــتمعة في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت " أو " هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو "[٢].

مـــن معاني " أو " في الكلام الإباحة ، وهي الواقعة بعد الطلب ، وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو : جالس العلماء أو الزهّاد ، وتعلّم الفقه أو النحو ، وإذا دخلت " لا " الناهية امتنع فعل الجمـــيع نحو : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[٣]إذا المعنى : لا تطع أحدهما فأيّهما فعَله فهو أحدهمـــا ، وتلخيصـــه : أنها تدخل للنهي عما كان مباحًا ، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير ؛ وفاقًا للسّيرافيّ [٤].

وذكـــر ابـــن مالك أن أكثر ورود أو للإباحة في التشبيه نحو : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾، والتقدير نحو : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾[٥]فلم يخصّها بالمسبوقة بالطلب[٦].

والـــواو تفيد مطلق الجمع ولا يلزم بها الترتيب في المذكور بعدها أو قبلها ، وتستعمل هي و" أو " في الدلالـــة عـــلى التقسيم – كما يرى ابن هشام ، غير أن بعض النحاة ومنهم ابن مـــالك ذهـــب إلى أن الواو تشبَّه بـــ" أو " في التقسيم وفي معانٍ أُخر ، والذي يهم هنا هو الكلام عن التقسيم .

وقـــد ذكـــر ابن مالك في التسهيل أن التعبير بالتفريق هنا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن التقسيم بالواو أجود من استعمال " أو " ، والمثال على ذلك : الكلمة : اسم وفعل وحرف ،

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وهو لعمرو بن براقة النهمي ، وصدره :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

انظر : أمالي القالي ٢/ ١٢٢ ، وسمط اللآلي ٧٤٩ ، والمؤتلف والمختلف ٦٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٢ ، ٥٠٠ ، ٢/ ٧٢٥ ، ٧٧٨ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٣٥٧ – ٣٥٨ .

(٣) سورة الإنسان ، من الآية (٢٤) .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٨٤–٤٨٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٦٢ .

(٥) سورة النجم ، الآية (٩) .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٣٥٧ – ٣٥٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥–١٩٦ .

فرأي ابن هشام موافق لما ذكره ابن مالك في التسهيل[١].

والخلاصة أنه قد أدّى التعليل بكثرة الاستعمال إلى إثبات الأصل في الاستعمال في معنى التقسيم بين أو والواو ، والردّ على الرأي القائل بأن أو هي الأصل في ذلك المعنى وأن الواو تشبهها فيه .

المبحث الرابع عشر :
حذف حرف النداء " يا "

قال أبو الحسن الوراق : "..وقد كثر حذف حرف النداء في القرآن كقوله تعالى :﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٢]، و﴿ رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾[٣]، ويجوز أن يكون الحذف كثيرًا ؛ لأن الله تعالى قريب ممن يدعوه "[٤].

وقال المالقي : "..ولكثرة استعمالها تقول إنها هي المحذوفة في النداء ..دون غيرها من الحروف "[٥].

وقال ابن هشام : "..وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها..ولا ينادى بها اسم الله عز وجل ولا اسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها ولا المندوب إلا بها أو بـ" وا "[٦].

يذكر النحاة أن " يا " أمّ أدوات النداء ، وهي لنداء البعيد حقيقةً ، أو حُكمًا كنداء الغافل والنائم ، وقد ينادى بها القريب توكيدًا .

قال أحمد بن محمد الهائم : " " يا " حرف نداء ، وقيل : اسم فعل هو " أنادي " ، ولم يقع النداء في القرآن مع كثرته إلا بها وينادى بها القريب وغيره "[٧].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٢-٣٦٣ ، والجنى الداني ٢٢٨ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٨) .

(٤) علل النحو ٤٧٨ .

(٥) رصف المباني ٥١٤-٥١٥ .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٣٧٣ .

(٧) التبيان في تفسير غريب القرآن ١/ ٦٥ .

وأدوات النداء ثمانية : الهمزة ، وأيْ بالقصر والسكون ، ويا ، وأيا ، وهيا وهاؤها بدل من الهمزة في أيا ، وقيل : أصل ، وآيْ بالمد والسكون ، ووا وهي مختصة بالندبة عند الجمهور ، واستعملت في غيرها قليلاً ، وآ بالمد وهي همزة بعدها ألف .

ويجوز حذف حرف النداء وهو " يا " خاصةً تخفيفًا لكثرة استعمالها[1] إلا في مسائل هي :

الأولى : المنادى البعيد مطلقًا ؛ لأنه محتاج لمدّ الصوت ، ولا بدّ من وجود ما يُمَدُّ به الصوت ، وهو أداة النداء .

الثانية : الاستغاثة نحو : يا لَلّه لِلمسلمين ؛ لأن المستغيث محتاج أيضًا لمدّ الصوت .

الثالثة : الندبة نحو : وا عمرْا ، لأن النادب أيضًا يمدّ صوته في الندبة .

الرابعة : اسم الإشارة نحو : يا هذا ويا هذان..ونحوهما ؛ لاحتياج المنادي لمزيد من أدوات التنبيه .

الخامسة : اسم الجنس ؛ لأنه لم يُشتهر نداؤه فلو حُذف منه حرف النداء لم يُعلم أنه منادى .

والمراد به هنا ما يصحّ دخول لام التعريف عليه نحو : يا رجل ؛ لأن أصله : يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل .

السادسة : النكرة غير المقصودة .

السابعة : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم ، نحو : يا الله .

هذا على رأي البصريين ، وذهب آخرون ومنهم ابن مالك إلى جواز حذفه في اسم الجنس والإشارة والنكرة غير المقصودة[3].

المبحث الخامس عشر :

استعمال " وا " في الندبة

قال ابن هشام : "..فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نزل منزلة البعيد فله بقيّة الأحرف ، كما أنها للبعيد الحقيقيّ وأعمّها " يا " ؛ فإنها تدخل على كلّ نداء ، وتتعيَّن في نداء اسم الله – تعالى ، وفي باب الاستغاثة ، نحو : يا لله للمسلمين ، وتتعيَّن هي ، أو " وا " في باب الندبة ، و " وا " أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل " يا " إذا أُمن اللبس

(١) الإتقان ١/ ٥٢٧ ، وانظر : ٢/ ١٧٠،١٥٤.

(٢) انظر : الهمع ٣٣/٢ ، والكواكب ٣٣٢-٣٣٣، ٣٤٧ .

كقوله[١] :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا"[٢].

تختص الندبة بحرفين من حروف النداء هما " وا ، ويا " ، ولا تستعمل الأخرى منهما إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب ، كندب الميّت مثلاً كما في البيت الآنف الذكر .

والأصل في باب الندبة استعمال " وا " أكثر من " يا "[٣]، وهو ما نبّه إليه ابن هشام في هذه المسألة .

والكثرة هنا نسبية قياسًا على " يا " ، وإلا فلا مقارنة بينهما ؛ لأن استعمال " يا " في الندبة مشروط بأمن اللبس .

المبحث السادس عشر :

حذف اللام في " ويك ، ويكأنّ "

قال ابن الشجري : "..وقال غير هؤلاء من اللغويين : هي " ويْك " بمعنى : ويلك ، وحذفت اللام لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام "[٤].

" ويك أو ويكأنّ " اختلف العلماء فيها ، فمذهب الخليل وسيبويه أن : " وَيْ " منفصلة من الكاف أو كأنّ ، وهي اسم فعل بمعنى : أعجب ، وهي في الأصل صوت ، يصدره المتندم .

ويقال : وَيك ، ووَيْكأن مخففةً ومشددةً ، وكأنّ لفظها لفظ التشبيه ، وهي عارية عن معناه ، ومذهب الكسائي وقطرب كذلك إلا أنها بمعنى : ويلك حذفت منها اللام ، وعلل بعضهم لحذف اللام بالتخفيف لكثرة الاستعمال ، ونقل ابن فارس عن الفراء أيضًا هذا المعنى[٥]، والقول بحذف اللام هنا ضعيف وهو غير معروف وليس عليه دليل .

ومذهب الأخفش والفراء أن الكاف متصلة بها ، وإذا وقعت بعدها " أنّ " فمعناها : ويك

---

(١) عجز بيت من البسيط لجرير ، وصدره :

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

انظر ديوان جرير ٧٣٦ ، وانظر : شرح عمدة الحافظ ٢٨٩ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢ ، وشرح شواهد المغني ٧/ ٧٩٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٩ .

(٣) انظر : همع العوامع ٢/٤٩ .

(٤) الأمالي ٢/١٨٤ .

(٥) انظر : الصاحبي ٢٨٣-٢٨٤ ، وراجع : معاني القرآن ٣١٢-٣١٣ .

اعلم أنّ كذا ؛ فهمزة " أنّ " مفتوحة بالفعل المقدّر ، وهي على هذا كلمة تقرير .

وذهـــب بعضـــهم إلى أن " ويكأنه " بكماله اسم واحد ، والمراد شدة الاتصال ، وأنه لا يفصل بعضه من بعض ، وقيل في معناها – إضافةً إلى ما تقدم : هي كلمة تنبيه بمنزلة " ألا "، وقيل : معناها " ألم تر " ، وقيل : هي بمعنى " رحمة " في لغة حمير ، ورُوي عن الكسائي أنه قال : هي كلمة تفجع[1].

وفي قـــول الله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ ﴾[2]الآيــة ، وقف الكسائي على الياء من الكلمتين ، ووقف أبو عمرو على الكاف ، والباقون على الكلمة كلها ، وهذا في الوقف الاختباري فقط .

قال الشاطبي في حرز الأماني :

وَقِفْ وَيْكَأَنَّهْ ، وَيْكَأَنَّ بِرَسْمِهِ***وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلِّلا[3].

ومعنى البيت : أن هاتين الكلتين يقف فيهما جمهور القراء على رسمهما ، ويقف فيهما المرموز له بالراء في " رفقًا " وهو الكسائي على الياء " وَيْ " ، ويقف فيهما المرموز له بالحاء في " حلّلا " وهو أبو عمرو على الكاف " وَيْكْ ".

وقـــد أدّى التعلـــيل بكـــثرة الاستعمال إلى مفارقة قول الكسائي ومن معه لقول الخليل وســـيبويه ، وقول الأخفش ومن معه ، وإن كان مع الأول في الأصل ومع الثاني في اللفظ متشابه .

المبحث السابع عشر :

استعمال لا جَرَم في الكلام استغناءً بها عن القسم

قـــال الفراء : "..وقوله : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ ﴾[4]، كلمةٌ كانت في الأصل بمنزلة : لا بُدّ أنك قـــائم ، ولا محالة أنك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة

---

(١) انظـــر : معـــاني القـــرآن ٢/ ٣١٢-٣١٣ ، والصاحبي ٢٨٢-٢٨٤ ، والبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٣٧ ، و الجواهر الحســـان للـــثعالبي ٣/ ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٧٦-٧٧ ، والإتقان للسيوطي ١/ ٥٢٦ ، وفتح القدير ٤/ ١٨٧-١٨٨ .

(٢) سورة القصص ، من الآية (٨٢) .

(٣) متن الشاطبية ٣١ .

(٤) سورة هود ، من الآية (٢٢) ، والنحل ، من الآية (١٠٩) .

حقًّـــا ، ألا ترى أن العرب تقول : لا جرم لآتينّك ، لا جرم قد أحسنت ، وكذلك فسّرها المفسرون بمعنى الحق .

وأصلها من جرمتْ ، أي : كسبت الذنب "[١].

" لا جَرَمَ "، قال الفراء : هي بمنزلة " لا بُدّ ، ولا محالة " في الكلام ، ثم كثرت ؛ فصارت بمنزلة قولهم : حقا ، وأصلها : جرمت ، أي : كسبت ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً*** جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا[٢]

أي : كسبتهم ، والذنب سمّي جُرْمًا من هذا ؛ لأنه كسْب واقتراف .

ويقال : جَرَم وأَجْرَم ، وهما لغتان ، وقيل : " جرم " متعدٍّ إلى مفعول واحد ، و" أجرم " متعدٍّ إلى اثنين والهمزة للنقل[٣].

واختلفوا في " لا " التي تدخل على " جَرَم " أهي النافية للجنس و" جَرَم " بعدها اسم ، أم هي التي تنفي الحدث و" جرم " بعدها فعل ماضٍ ، فكان بعض أهل العربية يقول : لم تُنصب جرم بـــ" لا " كما نصبت الميم من قول لا غلامَ لك ، ولكنها نصبت ؛ لأنها فعل ماض مثل قول القائل : قعد فلان وجلس والكلام لا ردّ لكلامهم أي ليس الأمر هكذا ، وكان بعضهم يقول : نصب جرم بـــ" لا " وإنها بمعنى لا بُدّ ولا محالة .

وكثرت هذه اللفظة على الألسنة حتى تحوّلت إلى معنى القسم وصارت بمنزلة حقّا ، فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب بها عن القسم ، فهم يقولون : لا جرم لآتينّك[٤].

ولإجرائهم هذه الكلمة مجرى اليمين بكثرةٍ في الاستعمال حُكي عن بعض العرب كســر " إنّ " بعدها[٥].

المبحث الثامن عشر :
التركيب في " لَنْ "

قال الخليل بن أحمد : "..وأما " لن " فهي لا أن ، وصلت لكثرتها في الكلام "[٦].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٨-٩ .

(٢) البيــت مـــن الكامل ، وهو لأبي أسماء بن الضريبة ، أو لعطية بن عفيف ، أو لرجل من فزارة ، انظر : الكتاب ٣/ ١٣٨ ، ولسان العرب ١٢/ ٩٢ ، ٩٣ ، و الصاحبي ١٥٠ ، والمقتضب ٢/ ٣٥٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٦/١ .

(٤) حـــروف المعاني للزجاجي ٧٢- ٧٣ ، وانظر : جامع البيان للطبري ١٢/ ٢٣ ، ١٤/ ١٢٧ ، ومختار الصحاح ١/ ٤٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٢ .

(٦) العين ٨/ ٣٥٠ .

ونقل غير واحد من أئمة العربية عنه رأيه هذا[١]على اختلاف بينهم في التصريح بالعلة التي علّل بها في كلامه .

وعليه فـ" لن " أداة مركّبة في رأيه ، وخالفه في ذلك سيبويه والجمهور ؛ فذهبوا إلى أنها بسيطة ، واعتمدوا في رأيهم على عدة أمور ردوا بها على قول الخليل وهي :

الأول : أن البساطة أصل والتركيب فرع ولا يدّعى إلا بدليل قاطع كما ذكر السيرافي[٢].

الثاني : أنها لو كان أصلها " لا أن " كما ذكر الخليل لما جاز أن يتقدم عليها معمول معمولها ، وهو جائز في الكلام نحو : زيدًا لن أضرب .

الثالث : أنه يلزم أن تكون " أن " وما بعدها في تقدير مفرد ؛ فلا يكون قولك : لن يقوم زيد كلامًا ، وقد يقال : إنه يكون في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لازم الحذف كما نقل عن المبرد ، والجواب عن هذا الرأي أنه ضعيف لأمرين :

أحدهما : أن المحذوف لم يظهر قطّ ، وماكان كذلك فلا دليل عليه كما ذكر الفارسي .

والثاني : أن " لا " تكون في ذلك قد دخلت على جملة اسمية ، وهي لم تكرر ، وهذا لا يلزم المبرد – لأنه لا يُلزِم تكرارها – وإنما يلزم الخليل[٣].

وذهب الأخفش إلى أن " زيد " في قولك : أزيدٌ لن تضرب – على رأي الخليل – يجب أن يرفع ، وهو معمول معمول " لن " معنًى لا لفظًا ؛ لأنه في معنى : أزيدٌ لا ضرْبَ له ، وهو أوجه من قول المبرد .

ولم يصرح الأخفش بالخليل – صاحب الرأي – في توجيهه السابق[٤]، وأضاف ابن مالك هذا الرأي إلى الكسائي ، كما ذكر صاحب اللسان أن هشامًا حكى عن الكسائي نحو رأي الخليل[٥].

وعبارة سيبويه في المسألة هي قوله : "..فأما الخليل فزعم أنها " لا أن " ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمّه ، يريدون : وَيْ لأُمّه ، وكما قالوا : يومئذ ،

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢١/١، والمحتسب ٣٦٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٠٥/١ ، والصاحبي٢٥٦، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٨٠/٢، وأسرار العربية ١٧٠، واللباب ٣٢/٢-٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢ ، والإرشاد للكيشي ٤٤٤-٤٤٥ ، واللسان " لن " ١٣/ ٣٩٢ وغيرها .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٥ .

(٣) الجنى الداني ٢٧١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٢١/١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٤، ولسان العرب ١٣/ ٣٩٢ .

وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا " هَلاّ " بمنزلة حرف واحد ؛ فإنما هي " هل ولا ".

وأمـــا غـــيره فزعم أنه ليس في " لن " زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة " لم " في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدًا .

ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدًا فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيد فلا الضرب له "[١].

وذهـــب المـــازني وهو ممن دافع عن الخليل إلى أن الحروف إذا ركبت تغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب وكذا معانيها ، ونظّر المعتذرون عن الخليل بـــ" هلاّ " فإن أصـــلها " هل ولا " وهو ما بيّنه سيبويه في الكلام السابق ، و" هل " لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبـــلها ، ولكن جاز ذلك فيها حين تركبت مع " لا " ودخلها معنى التخصيص فيقال : زيد هلاّ ضربت .

كما نظروا بـــ" لولا " التي هي في الأصل " لو ولا " حيث تغير معنى " لو " حين تركبت مع " لا " من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى امتناعه لوجود غيره ، وتغير حكمها بكونها قبل التركيب مختصةً بالفعل وبعده بالاسم[٢].

وقـــد دار حديث بين المازني والجرجاني حول هذه المسألة حيث قال المازني : قولنا : " لن يخرج زيد " كلام تام ، و" أن يخرج زيد " ناقص ، حتى يقـــول – أي : المتحدث – أحبُّ إليَّ ، أو غيره – أي : مما يمكن تقديره لتمام الكلام ، فقال له : الجرجاني : أليس قد سلّمت جواز تغيّر المعنى والحكم بالتركيب وزيّفتَ استدلال سيبويه بانتفاء الحكم الإفرادي على عدم التركيب ؟ فكيف تستدل بانتفاء المعنى الإفرادي على عدم التركيب ؟

فـــإن " أن " مع الفعل بمعنى المصدر ، وهو مفرد فاحتاج إلى جزء آخر ، وليس " أن " مع الفعل بمعنى المصدر بل هو جملة[٣].

وذهـــب الفراء فيما حكاه عنه ابن كيسان إلى أن أصل " لن " : لا ؛ فأُبدل الألف نونًا ، وكذلك " لم " عنده أبدل الألف ميمًا فيها .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥ .

(٢) انظر أسرار العربية ١٧٠، والإرشاد ٤٤٤-٤٤٥ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٥٠ ، والإرشاد ٤٤٥ .

وقــد رُدّ هــذا القول بالضعف وأنه دعوى لادليل عليها ؛ لأن " لا " لم توجد ناصبةً في موضع[١].

ومن الممكن أن يقال : إن " أنْ " مع التغيير الذي حدث لها — كما في قول الفراء — على بساطتها حدث لها تغير في الحكم على تركيبها — وهو أولى — فنصبت هاهنا .

ولم يشــر معظــم الذين تحدثوا عن هذه المسألة أو تعرضوا لها عن العلة التي اعتمد عليها الخلــيل في القــول بالتركيب وهي التخفيف لكثرة الاستعمال ، وإنما تعرض لها قليل منهم كسيبويه والأخفش وابن مالك وصاحب اللسان وغيرهم ، ويذكر آخرون في أثناء حديثهم عن المسألة جزء العلة وهو التخفيف[٢].

ويلاحظ أن كثرة الاستعمال هنا أدت إلى تغلب حكم أداة على حكم أداة أخرى تركبت معهــا حيث صار حكم " أنْ " أقوى من حكم " لا " في المعمول — وربما لأنها قريبة منه ، وعلــيه فقــد أخذ المعنى من " لا " وهو النفي ، والحكم من " أنْ " وهو النصب ، هذا على رأي الخليل .

أما الجمهور فلا يحتاج رأيهم إلى توجيه ؛ فــ" لن " عندهم كسائر الأدوات التي وضعت على هيئتها التي هي عليها .

واحتج الرضي على رأي الخليل بقول الشاعر :

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا لاَ أَنْ يُلاَقِي ***وَتَعْرِضُ دُونَ أَقْرِبِهِ الْخُطُوبُ[٣]

ومــن الملاحظ على المسألة أنها تضمنت رأيًا فرديًّا في الحكم بكثرة الاستعمال تبعًا لانفراد الخلــيل برأيه المحتمل للعلة ، ولا ندري عن الكسائي — وهو أحد الذين نقل عنهم نحو قول الخليل — ما إذا كان تابعًا للخليل في العلة أم لا ؟

ولعل محور القضية يدور حول الناصب ما هو ؟ هل هو " لن " على وضعها البسيط ؟ أم أنه " أنْ " أمّ أدوات نصب الفعل المضارع وتركبت معها " لا " لتفيد معنى النفي .

---

(١) انظر : الإرشاد ٤٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٥ ، والجنى الداني ٢٧٢ .

(٢) انظر : المراجع في الحاشية (١) ص١٧٥ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجابر بن رألان الطائي ، أو لإياس بن الأرت ، وروي : ما لا أن يراه ، و :...ما إن لا يراه***وتعرض دون أدناه...البيت.

انظــر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥ ، والخزانة ٨/ ٤٤٠-٤٤٣ ، وشرح شــواهد المغني ٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨ طبعة مؤسسة الرسالة ، والجنى الداني ٢١٠ ، والدرر ٢/ ١١٠ .

إن اعتماد رأي الخليل في هذه المسألة يؤدي إلى إعادة النظر في عدد أدوات نصب المضارع ، فـ" أنْ " الناصبة المفردة ، و" أنْ " المركبة في " لن " التي أصلها " لا أنْ " شيء واحد لا فرق بينهما إلا في المعنى الذي أضافته " لا " وهو النفي ، وعليه فالناصب في النوعين واحد ، ولعل هذا هو ما جعل معظم النحاة واللغويين يرفضون رأي الخليل ؛ لأنه يخالف ما قررته قواعدهم .

المبحث التاسع عشر :
الحذف في " سوف "

قال الأنباري : "..ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل ، أصلها : سوف ، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن سوف كثر استعمالها في كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال "[١].

" سوف " كالسين ، وأوسع زمانًا منها عند البصريين ، لأن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، ومرادفة لها عند غيرهم ، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾[٢].

قال أبو حَيّان : وإنما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في" لَسَيُدَحْرِج " ثم طَرد الباقي .

وقال ابن بابشاذ : والغالب على " سوف " استعمالها في الوعيد والتهديد ، وعلى السين استعمالها في الوعد ، وقد تستعمل " سوف " في الوعد ، والسين في الوعيد[٣].

ويقال : سَوْ ، وأصلها : سَوف ، حذفت الفاء من آخرها لكثرة الاستعمال ، ويقال فيها أيضًا : سَـ ، بحذف الواو والفاء ، وسَف ، بحذف الواو فقط ، وسَيْ بحذف الفاء وإبدال الواو ياءً فهذه ثلاث لغات حكاها الكوفيون[٤]، وإنما كثر فيها هذا التصرف تخفيفًا لها لكثرة دورها في الكلام .

---

(١) الإنصاف ٢/ ٦٤٦ .

(٢) سورة الضحى ، من الآية (٥) .

(٣) الإتقان ١/ ٤٧٥ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦ ، والجنى الداني ٤٥٨ ، وانظر : ٥٩-٦٠ .

المبحث العشرون :

حذف لام الأمر الداخلة على المضارع المخاطب به ، وحذف الجازم وبقاء عمله

قال ابن خالويه : "..فإن سأل سائل : ما الفرق بين قوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[١]، وبين ﴿ فَلْيَنْظُرِ الإِنْسَانُ ﴾[٢]، وهما أمران ؟ هلاّ حَذَفْتَ اللام من﴿ فَلْيَنْظُرِ ﴾ وأثبتّها في﴿ قُلْ ﴾ ؟

فالجواب في ذلك : أن الأمر قد كثر في كلامهم للمواجَه المخاطب ، وقلّ ذلك للغائب ؛ فاستخفّوا طرح اللام وحرف المضارع من الأمر للمخاطَب ، وقالوا : قل ، و لم يقولوا : لتَقُل "[٣].

وقال رضي الدين : "..وكذا نحو : اضرب ؛ لأنه مأخوذ من تضرب بالاتّفاق ، وقياسه : لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسًا على سائر الجمل الطلبية ، فخفّف بخلاف اللام ، وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يُسَمّ فاعله منه : لتُضرَب ، وفي الغائب : ليَضرِب "[٤].

عند الحديث عن أدوات جزم المضارع التي تجزم فعلاً واحدًا يذكر النحاة أن من هذه الأدوات لامَ الأمر ، ويفصّل فيها بعضهم فيجعلها لام أمر ، ولام دعاء ، وهي لام محركة بالكسر تشبيهًا لها بلام الجر ، وسُلَيم تفتحها تخفيفًا ، وقيل : تفتح على هذه اللغة إن فُتح تاليها ، نحو : لَيَذهبْ ، بخلاف الكسر والضم ، وقيل : تفتح على هذه اللغة إن استؤنفت ، أي : لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم ، حكاها الفراء .

وإسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين كثير ، وإنما أسكنت تخفيفًا فرقًا بينها وبين لام" كَي " حيث لم تسكن .

وقد تسكن بعد ثُمّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[٥].

وتدخل هذه اللام على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم – منعًا أو

---

(١) سوورة الإخلاص ، الآية (١) .

(٢) سورة الطارق ، من الآية (٥) ، سورة عبس ، من الآية (٢٤) .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٤٢-٤٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٨ .

(٥) سورة الحج ، من الآية (٢٩) .

عـــلى الأغلب – استغناءً عنه بـــ " افْعَل " والأصل : لتفعل ؛ حيث حذفت اللام مع حرف المضارعة .

والقول بالحذف هنا رأي كوفي ؛ لأن لام الأمر عندهم مقدّرة في أمر الحاضر المعلوم ،وإنما حذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، وحُذف معها حرف المضارعة للتخفيف ، واتّقاء للبس بين المضارع والأمر .

وعلـــيه القـــــراءة في قوله تعـــالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[١]، وقرئ أيضًا : ﴿ فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا ﴾[٢]، وهي على المطّرد في الكلام .

أمـــا جمهور البصريين فجعلوا حذفها مرتبطًا بالشعر للضرورة ، وبذلك ردّوا على شواهد الكوفيين الشعرية ، أما النثرية فهي شاذّة عندهم .

قـــال الأنـــباري : "..ولئن صحّ ما رووه – أي : الكوفيون – فهو محمول على ضرورة الشعر كما بيّنا في البيت الأوّل ، وهو الجواب عن قول الآخر :

أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[٣]

وعن قول الآخر :

فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ[٤]

والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة

---

(١) ســـورة يونـــس ، من الآية (٥٨) ، وهي قراءة النبي – ﷺ – وابن عفّان وأُبيّ وغيرهم ، ورويت عن ابن عامر من السبعة ، انظر : المحتسب ٤٣٣/١ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ ، والنشر ٢٨٥/٢ .

(٢) هي قراءة أُبيّ ، انظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمحتسب ٤٣٣/١ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ .

(٣) جزء بيت من الطويل منسوب لمتمم بن نويرة في ديوانه ٨٤ ، وتمامه :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي***لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

انظـــر : الكـــتاب ٣/ ٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٨ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٣ ، ٥٤٧ ، ولسان العرب ٧/ ١٢١ ، ١٢/ ٥٦٠ مادة (ب ع ض) ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩ .

(٤) عجز بيت من الرجز لا يعرف قائله ، وصدره :

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ

انظـــر : ســـر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢ ، والشعر والشعراء ١/ ١٠٦ ، والإنصاف ٥٣٣/٢، ٥٤٧ ، ورصف المباني ٢٥٦ ، ولسان العرب ٤/ ٣١٩ ، وتاج العروس ١١/ ٤١٣ مادة (ز ج ر) .

الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعرٍ ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ*** فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطرّ فيه الشاعر فيحذف ، فدلّ على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالإجماع "[١].

وبان من الحديث في المسألة أن التغييرات - بالحذف - التي وقعت في الفعل المضارع هنا إنما هي بالاعتماد على رأي الكوفيين ومن معهم في أصل الفعل[٢].

ويتبع هذه المسألة الحديث عن حذف الجازم وبقاء عمله .

قال الأنباري : "..وقال الآخر :

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ***فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

أراد : فَلْيَدْنُ ، فحذف اللام ، وأعملها في الفعل الجزم ، وهذا كثير في أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال "[٣].

وقال : "..وإذا جاز لكم أن تعملوا " أن " الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل في المواضع التي بيّناها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف ؛ لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال "[٤].

ومعنى كلام الأنباري أن ورود الشيء في موضع معيّن يمكن أن يؤدي إلى بقاء أثره في ذلك الموضع مع عدم وروده ؛ فلكثرة استعمال اللام الجازمة مع المضارع واختصاصها به بقي عملها فيه مع حذفها .

---

(١) الإنصاف ٢/٥٤٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٧٥ ، والمحتسب ١/٤٣٣ وانظر : ١/٣٣٦-٣٣٧ ، واللامات ٩٢ ، وأسرار العربية ١٦٦-١٦٧ ، والإنصاف ٢/٥٢٤-٥٤٩ وفيه تفصيل مذهب البصريين والكوفيين في المسألة بوضوح ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٦٠-٦١ ، وأسرار النحو ٢٣٩ ، ولباب الإعراب ١٤٧ ، والهمع ٢/٤٤٣-٤٤٤ ، والأشباه والنظائر ١/٧٥ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٤-٦ ، والكواكب الدرية ٤٩٢-٤٩٣ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٣٣ .

(٤) الإنصاف ٢/ ٥٣٤ .

هـــذا مـــع أن النصب والجر والجزم بعوامل هذه الأحكام[1] فاشٍ في الاستعمال ،قويّ في القياس ، فلا يقع حكم من الأحكام السابقة في موقع إعرابي إلا مع وجود عامله ولو تقديرًا ؛ ولـــذا لا يحـــذف الجار ، والجازم ، والناصب للفعل إلا في مواضع قَوِيَتْ فيها الدلالة عليه ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها[1].

المبحث الحادي والعشرون :

حذف اللام من جواب " لو "

قال الزجاجي : "..وأنشد المبرد :

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ***أَدَّى الْجِوَارَ إِلَى بَنِي الْعَوَّامِ[2]

قـــال : الاختيار نصب " غَير " كما ذكرت لك ، واللام مضمرة تقديره : لأدّى الجوار ، ولا بدّ من ذلك ، وجاز إضمارها لما عُرف موقعها وكثُر استعمالها "[3].

" لـــو " أداة من خصائصها أن تليَها الأفعال ، ومعناها : أن الشيء ممتنع لامتناع غيره ، وتستقبل باللام جوابًا لها ، وربما أُضمرت اللام ؛ لأنه قد عُرف موقعها ، وهي ضدّ " لولا " فلذلـــك فرّقنا بين لامَيهما وذلك قولك : لو جاء زيد لأكرمتك ، والمعنى : إن إكرامي إيّاك إنمـــا امتـــنع لامتـــناع زيد عن المجيء ، فهذا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره ، واللام هي الجواب[4].

وقد نبّه ابن مالك في كتابه " شواهد التوضيح " إلى أنه خفي على كثير من النحاة حذف هذه اللام من جواب " لو " ، واستشهد على ذلك بشواهد متعددة على رأيه[5]

والذي أشار إليه الزجاجي في المسألة أن هذه اللام إنما جاز إضمارها لكثرتها في الكلام مما أدّى إلى معرفة موقعها ، فهو من باب حذف المعلوم من اللفظ ، وقد سوى بين العلتين اللتين ذكـــرهما وهمـــا معـــرفة الموقع والكثرة في الاستعمال ، مع أن أحدهما مترتّب على الآخر ، فالكثرة تؤدي إلى معرفة الموضع في الأغلب مما يسهّل بمعرفة المحذوف من اللفظ .

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٠٩ ، ونقله عنه السيوطي في الإتقان ٢/ ١٦٠ .

(٢) من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٢ ، وانظر : همع الهوامع ٢/٤٧٢ ، خزانة الأدب ٥/٤٣٤،٤٣٢ ، والدرر ٥/ ٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٧ ، وبلا نسبة في اللامات ١٣٨ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٨ .

(٣) كتاب اللامات ١٣٧-١٣٨ .

(٤) كتاب اللامات ١٣٧-١٣٨، وانظر تفصيل القول في " لو " كتاب همع الهوامع ٢/ ٤٦٨-٤٧٥ ، .

(٥) انظـــر : شواهد التوضيح ١٧٨-١٧٩ ، ورسالة ماجستير للباحث بعنوان : " الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح : إنه خفي على أكثر النحويين " ص ١٣٠-١٣٧ .

المبحث الثاني والعشرون :
حذف " أمّا " من الكلام

قال ابن كمال باشا : "..وقد تحذف أمّا لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾[١]، وإنما يكون ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرًا كما في المثال المذكور ، أو نهيًا نحو :﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾، بشرط أن يكون ما قبل الفاء منصوبًا بالأمر والنهي أو بمضمر به ، وهذا على كلامين عند سيبويه ، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش "[٢].

" أمّـــا " حرف بسيط ، يُخبَر به وفيه معنى الشرط ، وقيل : حرف تفصيل ، وتقديره : مهما يكن من شيء .

قال ابن مالك :

أَمَّا كـــ" مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ[٣]

ولهـــا عدة أحكام يهمنا منها في المسألة أن الفاء الواقعة جوابًا لها يجوز أن يعمل ما بعدها فـــيما قبلها باتفاق ، واختلف في شرط ذلك ، فذهب سيبويه والمازني والزجاج وابن السراج إلى اعتبار ذلك بأن يقدَّر حذف أمّا وحذف الفاء ، فما جاز أن يعمل فيه بعد تقدير حذفهما جاز أن يعمل فيه مع وجودهما ، وما لا فلا ، فلذلك منعوا : أمّا زيدًا فإني ضارب .

وذهب المبرد وابن درستويه إلى أن ما بعد " إنَّ " يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء ، فأجازا : أمّـــا زيدًا فإني ضارب ، وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور نحو : أمّا اليوم فإني ذاهب ، وأمّا في الدار فإن زيدًا جالس .

ووافق الفراء المبرد وزاد أنه أجاز ذلك في " ليت ولعل " ، وكل ما يدخل على المبتدأ .

ونبه ابن كمال هنا إلى أن حذف أمّا إنما يقع في الكلام مع الشروط المتقدمة تخفيفًا لكثرة استعمالها .

والذي ربما يدعو إلى التساؤل هنا جمْع ابن كمال بين صيغة التقليل وعلّة كثرة الاستعمال، ومخرج ذلك أن صيغة التقليل إنما كانت للحذف وليس لعلّته .

---

(١) سورة المدثر ، الآيتان (٣،٤) .

(٢) أسرار النحو ٣٠٩-٣١٠ .

(٣) متن الألفية ٧٢ .

المبحث الثالث والعشرون :

استعمال " هَلاّ " في التحضيض

قال المرادي : "..و" هلاّ " أكثر استعمالاً في التحضيض من " ألاّ " ، وتقدّم ما قاله بعض النحويين من أن هاء " هلاّ " بدل من همزة " ألاّ " ، والله أعلم "[١].

من حروف المعاني : هلاّ " وهي حرف تحضيض وحثّ على فعل الشيء ، وكأنها مأخوذة مـــن " هل " المنقولة إلى التمني ، مبدلة هاؤها من همزة في إحدى اللغات ، فإذا قلت : هلاّ فعلـــت ، فكأنك قلت : ليتك فعلت ، متضمنًا معنى الندم ، وإذا قلت : هلاّ تفعل ، فكأنك قلت : ليتك تفعل ، متضمّنًا معنى الحثّ والحضّ .

واخـــتلفوا فيها ، فذهب ابن القواس إلى أنها بسيطة ؛ لأن الأصل عدم التركيب ، وذهب السكاكي وابن مالك وأبو حيان إلى أنها مركّبة .

ولا يلـــيها إلا فعل أو معموله نحو : هلاّ تكرم عمرًا ، وهلاّ زيدًا أكرمت ، وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الاسمية بعدها ، وهو شاذ نادر ، ومنه قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ***إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[٢]

وتأوّلـــه ابن طاهر وغيره على إضمار " كان " الشأنيّة ، وتأوّله بعضهم على أن " نفس " فاعل لفعل مضمر ، والتقدير : فهلاّ شـــفعت نفس ليلى ، و" شفيعها " خبر مبتدأ محذوف أي : هي شفيعها ، واختار المرادي الأول[٣].

وكـــثرة اســـــتعمال " هـــلاّ " نســـبيّة هنا ، قياسًا على " ألاّ " في الكلام للدلالة على التحضيض ، وهو ما جعل بعضهم يحكم بإبدال الهاء فيها من الهمزة .

المبحث الرابع والعشرون :

استعمال تاء التأنيث أكثر من ألف التأنيث

قال ابن عقيل : "..والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ، ولذلك قدّرت في بعض الأسماء

---

(١) الجنى الداني ٦١٤ .

(٢) البيت من الطويل ، نسب للمجنون وغيره ، انظر ديوانه ١٥٤ ، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣ ، ومعجم الشواهد الشعرية ٣٦٥/٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٢، واللسان " هلل " ٧٠٧/١١، والهمع ٤٧٦/٢-٤٧٧، والجنى ٦١٣-٦١٤ .

كعَين و كَتِف "(١).

قال ابن مالك في الخلاصة :

عَلامَةُ التَّأْنيث تَاءٌ أَوْ أَلِفْ***وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ***وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ(٢).

الأصـــل في الاســـم أن يكون مذكرًا ، والتأنيث فرع عن التذكير ، ولكون االتذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ، ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افـــتقر إلى علامـــة تـــدل عليه وهي التاء ، والألف المقصورة ، أو الممدودة ، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ؛ ولذلك قدِّرتْ في بعض الأسماء كعين وكتف ، ويستدلّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثا نحو : الكتف نهشتها ، والعين كحلـــتها ، وبمـــا أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو : أكلت كتفًا مشويّةً ، وكردّ التاء إليه في التصغير ككُتَيفة ويُدَيَّة(٣).

وواضـــح مـــن كـــلام ابن عقيل التصريح بعلة كثرة الاستعمال ، والكثرة هنا نسبية بين علامات التأنيث .

المبحث الخامس والعشرون :

تأصيل الحرف الزائد على التوهم

قال الرازي : "..والمكانة المترلة ، وفلان مَكين عند فلان : بيّن المكانة ، والمكان والمكانة : الموضـــع قـــال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ ﴾(٤)، ولما كثر لزوم الميم في استعمالهم توهّمت أصلية ؛ فقيل : تمكَّن ، كما قيل في المسكين : تَمَسْكَن "(٥).

الميم حرف من حروف الزيادة التي جمعها الصرفيون في قولهم : سألتمونيها ، وإنما يُحكم عليها بالزيادة إذا تقدمت على ثلاثة حروف أصول نحو : مسجد ، فإن تقدمت أصلَين فهي أصلية نحو : مَهْد(٦).

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٥ .

(٢) ألفية ابن مالك ٧٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٥ .

(٤) سورة يس ، من الآية (٦٧) .

(٥) مختار الصحاح ١/ ٢٤٣ .

(٦) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٥٧ .

قال ابن مالك في الخلاصة :

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا***ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا[١].

ومن الألفاظ التي تقدمت الميم فيها ثلاثةً من الأصول لفظ " مكان " وهي مشتقة من " ك و ن " ، غير أن هذا الأصل كثر لزوم الميم في مشتقاته على ألسنة العرب كثرةً أوهمت بأصالته في تلك الكلمات المشتقة كالمكان ومكين وتمكّن ومسكين ومتمكّن ونحوها .

فلما وجدوها ملازمة الذكر مع هذه الأصول الثلاثة في أغلب المواضع حكموا عليها بالأصالة توهّمًا أنها من حروف الكلمة .

ومع هذا يمكن أن يقال : إن " م ك ن " أصل لهذه الألفاظ التي لزمت الميم فيها وذلك لعدة أمور :

أحدها : أن القاعدة عند الصرفيين في أصالة الميم قد توفّرت في هذا الأصل .

ثانيها : أن المعنى العام الرابط بين هذا الأصل والكلمات التي لزمت فيها الميم متّفق وهو الاستقرار .

ثالثها : أن لزوم الميم في أغلب هذه الألفاظ ، وسقوطها في الأقلّ يؤكّد أن كلاًّ منها مشتق من أصل يختلف عن الاخر .

ومع هذا فلا غرابة أن تكون هذه الألفاظ مشتقة من أصل واحد هو : " ك و ن " ، بخلاف ما لو كان الأصل هو " م ك ن "؛ لأنه لا يمكن ردّ الكلمات القليلة التي سقطت منها الميم إلى هذا الأصل .

المبحث السادس والعشرون :

إبدال الحروف

قال ابن فارس :"..ومن سنن العرب : إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، ويقولون: مَدحَه ومدهَه ، وفرس رِفَلّ ورفَنّ ، وهو كثير مشهور ، وقد ألّف فيه العلماء "[٢].

وقال ابن جني في إبدال النون من اللام : "..وأما قولهم : ما قام زيد بل عمرو ، وبَنْ عمرو ، فالنون بدل من اللام ، ألا ترى إلى كثرة استعمال بل وقلة استعمال " بنْ "، والحكم على الأكثر لا على الأقل ، هذا هو الظاهر من أمره ، ولست مع هذا أدفع أن يكون " بَنْ "

---

(١) متن الألفية ٩١ .

(٢) الصاحبي ٣٣٣ .

لغةً قائمةً برأسها ، وكذلك قولهم : رجل خامل وخامن ، النون فيه بدل من اللام ، ألا ترى أنه أكثر ، وأن الفعل عليه تصرف ، وذلك قولهم : خَمَل يخمُل خمولاً ، وكذلك قولهم : قام زيد فُمَّ عمرو ، الفاء بدل من الثاء في ثُمَّ ، ألا ترى أنه أكثر استعمالاً "[١].

وقـــال : "..ومن ذلك : ستّ ، أصلها : سدس ، فلما كثرت في الكلام أبدلوا السين تاءً كقولهم : النات في الناس ونحوه فصار : سدت "[٢].

تبدل الحروف من غيرها كثيرًا في العربية على تفاوت بين العلماء في حقيقة ذلك الإبدال أهو تعدّد للفظة في لغة واحدة أم هو من تعدّد لغات القبائل ؟ وابن جني يرى أنه لا مانع أن يكون كل استعمال مما تقدّم لغة .

وقـــال في موضـــع آخـــر : "..ومن ذلك قولهم : بغداد وبغدان ، وقالوا أيضًا : مغدان ، وطَـــبَرْزَلْ وطَـــبَرْزَنْ ، وقـــالوا للحية : أيم وأين ، وأعصر ، ويعصر أبو باهلة ، والطِّنْفسة والطُّنْفُسة ، وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به ، فإذا ورد شيء من ذلك كـــأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ، فينبغي أن تتأمّل حال كلامه ، فإن كانت اللفظـــتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة فإن أَخلَق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذَينِك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشـــعارها وسعة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال عهده وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال اســـتعمالها بلغـــته الأولى ، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة هي المفادة والكثيرة هي الأُولى الأصلية .

نعـــم ، وقـــد يمكن في هذا أيضًا أن تكون القليلة منهما إنما قلّت في استعماله لضعفها في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعًا لغتين له ولقبيلته "[٣].

وقد تكون كثرة الاستعمال دليلاً على أن أحد الحرفين بدل من الآخر .

قـــال الرضـــي : "..وإذا غير وزن الفعل عما عليه فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أوّل

---

(١) الخصائص ٢/٨٤ .

(٢) المصدر السابق ٢/٤٧٢ .

(٣) المصـــدر السابق ١/ ٣٧٢ ، وانظر أيضًا في التنبيه إلى هذه الفكرة : سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢١-٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ورصف المباني للمالقي ٤٦٧ .

الـــوزن حـــرفًا آخر كـــ" هَراق وهَرَق " فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل ، وإن كان الهاء لا اختصـــاص له بالفعل كالهمزة ؛ وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال ؛ لأن الأكثر في الاستعمال : أَراق وأَرَق "(١).

وقـــال ياقوت الحموي : "..تل أعفر ، بالفاء ، هكذا تقول عامة الناس ، وأما خواصّهم فـــيقولون : تلّ يعفر ، وقيل : إنما أصله التلّ الأعفر ؛ للونه ، فغُيِّر بكثرة الاستعمال وطلب الخفة "(٢).

وقد تكون كثرة الاستعمال علّةً معضِّدةً لأن يكون أحد الحرفين بدلاً من الآخر .

قال ابن منظور : "..وأما قول أعرابي من بني عوف بن سعد :

صَفْقَةُ ذِي ذَعَالِتٍ سَمُولِ*** بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلِ(٣)

قـــيل : هو يريد : الذعالب ؛ فينبغي أن تكونا لغتين ، وغير بعيد أن تبدل التاء من الباء ؛ إذ قد أبدلتْ من الواو ، وهي شريكة الباء في الشفَة .

قال ابن جني : والوجه أن تكون التاء بدلا من الباء لأن الباء أكثر استعمالا "(٤).

وكذلـــك يجعلون كثرة الاستعمال حجّةً في قلب بعض الحروف عن بعض ، ومن ذلك : قلب واو القسم تاءً في " تالله " ، وهذه التاء في تالله إنما هي واو قلبت تاء كما فُعل ذلك في الـــتورية ، وهـــي من وريت ، والتراث ، وهي من ورثت ، والتخمة ، وهي من الوخامة ، قلبت الواو في ذلك كله تاء ،والواو في هذه الحروف كلها من الأسماء وليست كذلك في تالله لأنهـــا إنما هي واو القسم وإنما جعلت تاء لكثرة ما جرى على ألسن العرب في الأيمان في قولهم : والله ، فخُصّت في هذه الكلمة بأن قلبت تاء "(٥).

وقـــد يـــبدل الحرف تخفيفًا لكثرة دورانه في الكلام ، ويتبع ذلك ترك المألوف من قواعد النحويين .

قـــال ابن منظور : "..وحكى اللحياني :..والبدء ، والبديء : الأوّل ، ومنه قولهم : افعله

---

(١) شرح الكافية للرضي١/ ٦٣ ، وانظر أيضًا : علل النحو ٥٥٨ ، والمصادر في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) معجم البلدان ٢/ ٣٩ .

(٣) من الرجز ، لأعرابي من بني عوف بن سعد ، انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢١ ، ولسان العرب ١/ ٣٨٨ ، ٢/ ٣٣ ، ١١/ ٣٤٥ ، وتاج العروس ٤/ ٥٢٢ .

(٤) لسان العرب ١/ ٣٨٨ ، وانظر : ٢/ ٣٣ .

(٥) جامع البيان للطبري ١٣/ ٢١ .

بادي بدء ، على فَعْل وبادي بديء على فَعِيل ، أي : أول شيء ، والياء من " بادي " ساكنة في موضع النصب هكذا يتكلّمون به قال وربما تركوا همزه لكثرة الاستعمال "[١].

فالياء في " باديْ " بعد ترك الهمز وإبداله إليها ساكنةٌ وهي موضع ظهور علامة النصب ؛ لأنها نابتْ عن حرف منصوب ، وكان حقّها أن تُفتح ؛ إذ لا ثقل في ظهور الفتحة على الياء في المنقوص ، وذلك لخفة الفتحة ؛ وإنما كان ذلك مبالغةً في التخفيف ، فالسكون أخفّ من الفتحة ؛ إذ لم يكونوا ليسقطوا أو يبدلوا حرفًا ويُبقوا حركته في الغالب وهم يقصدون المبالغة في تخفيف ذلك الحرف ، ولو أردنا أن نعربها لألحقنا حالة النصب في إعراب المنقوص بحالتيّ الرفع والجر في عدم ظهور علامة الإعراب للثقل ، وهو أمر يخالف قواعد النحاة ويُعدّ خروجًا عن المألوف ، ولا يمكن أن يكون قاعدةً لقلّة شواهده .

وتقرّر مما سبق في المسألة أن كثرة الاستعمال تؤدّي إلى تبادل الحروف في الكلام موقع بعضها ، وأنها يمكن أن تكون دليلاً على أن أحد الحرفين أصل والآخر فرع عليه في ذلك الموضع .

ويتفاوت النحاة في تعبيرهم عن إبدال الهمز إلى حرف آخر ، فبعضهم يعبّر عنه بالإبدال وآخرون يعبّرون عنه بالسقوط ،والذي يمكن أن يجمع بين هذين الرأيين هو القول بالتخفيف.

كما أنه يمكن أن يقال هنا أن سقوط الهمز يوافق الحذف فهو تغيير بالحذف ، وإبداله تغيير له بتبديله إلى حرف آخر ولا يبدل إلى حرف آخر حتى يكون قد سقط من اللفظ؛فهو ساقط من اللفظ موجود في صوت حرف آخر ، ولهذا لم نعدّ مواضع حذف الهمز من اللفظ والكتابة مع هذه المواضع ؛ إذ لاحرف هنالك يقوم مقام الهمز بعد سقوطه .

على أنه مما يشكل في هذا الموضع أن يأتي في الكلام لفظ واحد مهموز وغير مهموز ؛ فهو أمر يؤدي إلى اختلاف الآراء ، ففي ترك همز " سبأ " قال الفراء : "..والعرب تقول : تفرّقوا أيادي سَبَا ، وأيدي سبًا ، قال الشاعر :

عَيْنًا تَرَى النَّاسَ إِلَيْهَا نَيْسَبَا***مِنْ صَادِرٍ وَوَارِدٍ أَيْدِي سَبَا[٢]

---

(١) لسان العرب ١/٢٧ ، وانظر : ص٢٩ أيضًا عن إبدالهم إيّاها لكثرة الاستعمال .

(٢) من الرجز ، وهو لدُكَين بن رجاء الفُقَيميّ ، وروي بروايات متعددة ، وروي صدره برواية أخرى ونُسب للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٨ .

انظر : تهذيب اللغة ١٣/ ١٥ ، ولسان العرب ١/ ٩٤ ، ٥١٩ ، ٧٥٦ ، وتاج العروس ٣/ ١٨٢ ، ٤/ ٢٦٤ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٤٠ .

يتركون همزها لكثرة ما جرى على ألسنتهم .

ويجـــرون " ســـبا " ولا يجرون ، من لم يُجر ذهب إلى البلدة ، ومن أجرى جعل " سبا " رجلاً ، أو جبلاً ، ويهمز ، وهو في القراءة كثير بالهمز ، لا أعلم أحدًا ترك همزه "[١].

ومن أقوال العرب : تفرقوا أيادي سبا ، وأيادي سبا ، فيرى الزجاج أنهم بنوه على ذلك ، ولـــيس بتخفيف عن " سبأ "؛ لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك ، وإنما هو بدل ؛ وذلك لكثرته في كلامهم ، واستشهد على رأيه .

وأمـــا الأزهـــري فيرى أن العرب لا تهمز سبأ في قولهم : تفرقوا أيادي سبا ؛ لأنه كثر في كلامهم ؛ فاستثقلوا الهمزة فيه ، وهو مهموز في الأصل وهو موافق للفرّاء .

وعلى جميع الآراء في عدم همز هذا العلَم فإن كثرة الاستعمال هي علة ذلك .

فالـــزجاج يرى أن الألف في " سبا " غير مبدلة من الهمزة في " سبأ " المهموزة ، والدليل على هذا أن من أقوال العرب : تفرقوا أيادي سبا ، وأيادي سبا .

ومن إبدال الهمز تخفيفًا أيضًا قول العرب : الخابية ، وهو بالهمز مكان الياء .

قـــال ابن منظور : " خبأ الشيء يخبؤه خبأً ستره ، ومنه" الخابية "، وهي الحُبُّ ، أصلها الهمزة ، من " خبأت " إلا أن العرب تركت همزه ، قال أبو منصور : تركت العرب الهمـــز في أخبيت وخبَّيت وفي الخابية ؛ لأنها كثرت في كلامهم فاستثقلوا الهمز فيها "[٢].

وقال ياقوت : "..الجباة[٣]بالفتح ، وآخره مثّناة ، والجبا في اللغة : ما حول البئر ، والجباة واحـــدة أو تأنيـــثه ويحتمل أن يكون مخفف الهمزة من قولهم جبأ عن الشيء إذا توارى عنه وأجـــبأته أنـــا إذا واريـــته والأكمـــة والموضع الذي يختفى فيه جباة ثم خفّفت همزته لكثرة الاستعمال والخراسانيون يروونه الجباه بكسر الجيم وآخره هاء محضة كأنه جمع جبهة "[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٨ ، وانظر : لسان العرب ١/ ٩٤ .

واخـــتلف اللغويـــون في تفسير المراد من " سبأ " فقيل : هي مدينة تعرف بمأرب من صنعاء ، وقيل : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن ، وقيل غير ذلك غير أن الحديث هنا الهمزة التي في آخر هذا العلم ، انظر : لسان العرب ١/ ٩٤ .

(٢) لسان العرب ١/ ٦٢ .

(٣) هو ماء بالشام بين حلب وتدمر ، أوقع سيف الدولة بالعرب فيه وقعة مشهورة ؛ فقال المتنبي :

وَمَرُّوا بِالْجُبَاةِ يَضُمُّ فِيهَا***كِلا الْجَيْشَيْنِ مَعْ نَقْعٍ إِزَارِ

انظر : معجم البلدان ٢/ ١٠٠ .

(٤) معجم البلدان ٢/ ١٠٠ .

المبحث السابع والعشرون :
وقوع عين الكلمة واوًا ، واللام ياءً

قال ابن جني : "..وإنما جعلنا حَوَّاء من باب ما عينه واو ولامه ياء ، وإن كان يمكن لفظه أن يكون مما عينه ولامه واوان من قبل أن هذا هو الأكثر في كلامهم "[١].

كـلمة " حيّة " مأخوذة من لفظ : ح ي ي ، مضاعف الياء ، وكلمة " حوّاء " مأخوذة من تركيب ح و ي كشِواء وطِواء ، ويدلّ على أن الحيّة من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكـتاب من قولهم في الإضافة إلى حيّة بن بَهْدَلة : حَيَوِيّ ؛ فظهور الياء عينًا في حيويّ قد علِمـنا منه كون العين ياءً ، وإذا كانت العين ياءً واللام معتلّةً فالكلمة من مضـاعف الياء البتّة ؛ إذ ليس في كلامهم نحو : حَيَوْت ، وهذا واضح ، ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحيّة والحوّاء من لفظ واحد ؛ لضربين من القياس .

أمـا أحدهمـا : فـلأن فَعَّالاً في المعاناة إنما يأتى من لفظ المعاني ، نحو : عطّار من العطر وعصّاب من العصب .

وأمـا الآخر :فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان ؛ لأن باب " طَوَيت ، وشَـوَيت " أكثر من باب " حَيِيت ، وعَيِيت "، وإذا كان الأمر كذلك علمت قوّة السماع وغَلَبَته للقياس ؛ لأن سماعًا واحدًا غلب قياسَين اثنين [٢].

فـالذي حمل على جعل حواء مما عينه واو ولامه ياء مع إمكان جعله مما عينه ولامه واوان كون النوع الأول هو الأكثر في الاستعمال ، فكثرة الاستعمال هنا قضت بتفضيل أصل على أصل ، والخفة أساس ذلك لأن حويت أسهل في النطق من " حَوَوْت " لو نُطق بهما .

المبحث الثامن والعشرون :
الإدغام

قال الفراء : "..العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون ، وذلك أنها قريبة المخرج منها ، وهي كثيرة في القراءة "[١].

وقال ابن جني : "..فأما في المنفصل فإن ذلك لن يجيء في شيء منه إلا حرف واحد شاذ اجتمع فيه شيئان ، كل واحد منهما يحتمل التغيير له :

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٣١ .

(٢) الخصائص ٢/ ٤٦ .

أحدهما : كونه علمًا ، والأعلام فيما يكثر فيه ما لا يكون في غيره ، نحو : معديكرب ، ومَوْهَب ، وتَهْلَل ، وحَيْوة .

والآخر : كثرة استعماله ، وهم لما كثر استعماله أشد تغييرًا ، وذلك الحرف قولهم في " عبد شمس : هذه عبشَّمسَ ، بفتح السين "[١].

وقال الرضي : "..ولم يجز في لغتهم " وَتْدٌ " بسكون التاء مظهرةً كما قيل : عِتْدَانٌ ؛ لكثرة استعمال هذه اللفظة "[٢].

وقال : "..وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير التاء والسين إما بالإدغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل ؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل "[٣].

الإدغام في العربية باب واسع لدخوله في جميع الحروف ، وهو تصرف من تصرفات العرب في كلامها تميل إليه عند إرادة التسهيل ، وتعمد به إلى التخفيف في الكلمة ، وهذه جملة فائدة الإدغام .

وبما أن التخفيف هو أهمّ علّل الإدغام فالكثرة مرتبطة بذلك وإن لم يُصرّح بها في كلّ موضع .

ومما غير بالإدغام لكثرة دوره في الكلام :

- إدغام اللام في النون ، مع أن النون أدغمت فيها من قبل في نحو : ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾[٤]، وهم يرون - في بعض المواضع - أن الحرف إذا أدغم في حرف آخر فلا يجوز أن يدغم الآخر في الأول وذلك نحو : النار والناس ؛ وذلك لكثرة اجتماعهما في الكلام ، وكثرة دوران هذه الكلمات على الألسنة ؛ فاجتمعت كثرتان .

على أن توجيه الادغام في كلمة الناس ينبغي أن يراعى فيه تعدّد الآراء الواردة في أصل هذه الكلمة .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٥٣/٢ .

(٢) المحتسب ١٨٢/١ .

(٣) شرح الشافية ٢٦٨/٣ .

(٤) المصدر السابق ٢٨٧/٣ ، وانظر : ٣٠١/٣ .

(٥) سورة النمل ، من الآية (٦) .

قـــال أبو البركات ابن الأنباري : قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾[(١)]، أصله : أناس ، عـــند أكثر البصريين حذفت منه الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، ولهذا لا يقال الناس إلا في الشاذ :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْــ***نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا[(٢)]"[(٣)].

قال أبو جعفر : أما قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾[(٤)] فإن في الناس وجهين أحدهما أن يكون جمعًا لا واحد له من لفظه وإنما واحده : إنسان ، وواحدته : إنسانة .

والوجـــه الآخـــر : أن يكـــون أصله : أناس ، أسقطت الهمزة منها ؛ لكثرة الكلام بها ثم دخلـــتها الألـــف واللام المعرّفتان ؛ فأدغـــمت اللام التي دخلت مع الألف فيها للتعريف في النون ، كما قيل في : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[(٥)]على ما قد بينا في اسم الله الذي هو الله وقد زعـــم بعضهم أن الناس لغة غير أناس وأنه سمع العرب تصغره نويس من الناس وأن الأصل لو كان " أُناس " لقيل في التصغير : أنيس فردّ إلى أصله "[(٦)].

فعـــلى القول بأن " الناس " جمعٌ لا واحد له يكون الإدغام فيه شاذًّا وقع لكثرة الاستعمال مـــع أنه على القياس في إدغام المتقاربين ، أما على القول بأن الأصل " الأناس " فإنه يترتب عليه أمران :

الأول : أن مـــنع العلماء الإدغام في هذه الكلمة يمكن أن يرجع إلى نظرهم لفصل الهمزة الساقطة ؛ لكثرة الاستعمال بين اللام والنون مع أنه شذّ عن القاعدة .

الـــثاني : أنـــه اعتمادًا على الأمر الأوّل فإن الإدغام في هذه الكلمة ليس بواجب إلا بعلّة تعضّـــده ؛ لأنها أدغمت على صورتها الأخيرة ، وليست هناك علّة تقوم هذا المقام إلا كثرة

---

(١) سورة الناس ، الآية (٦) .

(٢) مـــن مشطور الكامل ، وهو لذي جدن الحميري في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠ ، وانظر : الخصائص ٣/ ١٥١ ، والبيان في غريـــب إعـــراب القرآن ١/٢٨٥، والجنى الداني ٢٠٠ ؛ ولسان العرب ١١/٦ مادة " أنس " ، والأشباه والنظائر ١/ ٣١٢ طبعة مؤسسة الرسالة ، وشرح شواهد الشافية ٢٩٦ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨٥ .

(٤) جزء آية من عدة آيات وردت في القرآن الكريم أوّلها بسورة البقرة آية (٨) ، وانظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٨٩٥ وما بعدها .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٣٨) .

(٦) جامع البيان للطبري ١/ ١١٦ .

الاستعمال ؛ فإنها نسبية تَضعُف عندها الآراء المخالفة ؛ لعدم إمكان نفيها في هذه الكلمة خصوصًا .

– الدال في شين في عبد شمس ، فيقال : عبشَّمس بفتح الشين ، وذلك لكثرة استعمال هذا العلم في الكلام .

غير أن ابن منظور نقل عن أبي زيد أن الأكثر في الكلام عبد شمس ، فقال : "..قال أبو زيد : يقال هم عبُ الشمس ورأيت عبَ الشمس ومررت بعبِ الشمس ، يريدون عبد شمس ، قال : وأكثر كلامهم رأيت عبد شمس ، وأنشد البيت :

إِذَا مَا رَأَتْ شَمْسًا عَبُ الشَّمْسِ شَمَّرَتْ[1]

قال : وعب الشمس :ضوءها ، يقال : ما أحسن عبها ، أي ضوءها ، قال : وهذا قول بعض الناس ، والقول عندي ما قال أبو زيد أنه في الأصل عبد شمس "[2].

– وتد حيث أدغمت التاء الدال ولا يجوز غير ذلك ، ويجوز فيما شابهها مما قلّ في الكلام الإظهار والإدغام .

فهذه وغيرها إنما خففت بالإدغام لكثرتها في كلامهم ، والكثرة مظنة التخفيف ، والإدغام فائدته التخفيف ؛ فاجتمعا .

ومما أدّى إليه كثرة الاستعمال عدم قلب الواو ياءً وإدغامها في مماثلتها في " حَيْوة " مع أنه القياس في هذا اللفظ ونحوه ، وفكّ الإدغام في " مَحْبَبْ " والقياس " مَحَبّ " .

قال الأنباري : "..الأسماء الأعلام كثيرًا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا : موهب ومورق ففتحوا العين وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا :حيوة بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء..وكذلك قالوا : مَحْبَب بغير إدغام ، وإن كان القياس الإدغام ..وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام ، إما لكثرة الاستعمال ، أو تنبيه على أصل ، أو غير ذلك "[3].

---

(١) صدر بيت من الطويل ، لم ينسب لمعيّن ، وعجزه :

إِلَى رَمْلِهَا وَالْجُرْهُمِيُّ عَمِيدُهَا

وروي :حَرْبًا ، مكان " شَمْسًا " ، والجَارِمِيّ ، مكان " الجُرْهُمِيّ "

انظر : جمهرة اللغة ٨٣٣ ، ٤٦٥ ، ومجمل اللغة ١/ ٤٦ ، ٣/ ٤٣٩ ، ولسان العرب ١/ ١١٩ ، ٣/ ٣٠٥ ، ٦/ ١١٥ ، وتاج العروس ١/ ٣٣٧ .

(٢) لسان العرب ١/ ١١٩ .

(٣) الإنصاف ١/٣٩٧-٣٩٨ .

ويجــوز فــكّ التشديد والإدغام في الفعل المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ، غير أن الفــكّ أكثر في الاستعمال من التشديد ، وإلى هذا أشار الشيخ محمد محيي الدين في تكملته عــلى شرح ابن عقيل حيث قال : "..وإن كان مسندا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر وكان مجزوما جاز فيه الإدغام والفك ، تقول : لم يشدّ ولم يملّ ولم يخفّ ، وتقول : لم يشدُد ولم يملِل ولم يخفِف ، والفكّ أكثر استعمالاً "[١].

ومما نبّه إليه النحاة في باب الإدغام أن حمل المدغم على غير المدغم أولى ، لأن الأخير أكثر استعمالاً .

قــال الأنباري : "..حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغــم في الجــواز وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعا والمدغم أقل استعمالا وأنــدر وقوعــا فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعمّ الأكثر على الأقلّ الأندر "[٢].

* * *

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٥٢١ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٦٦٩ .

الفصل الرابع :

مسائل الحركات :

**المبحث الأول : التحريك لالتقاء الساكنين .

**المبحث الثاني : التحريك لغير التقاء الساكنين .

تقديم :

في عموم الكلام عن الحركات لا تتجاوز الدراسة والمناقشة مبحثين هما :

- التحريك لالتقاء الساكنين .
- التحريك لغير التقاء الساكنين .

ويضم كل مبحث من هذين المبحثين دراسة عدة مسائل اتفقت في سبب التحريك يبيّنه عنوان كل مبحث منهما كما سيتضح عند عرض المسائل ، وهو أمر أدّى إلى إيجاز العبارة في أثناء المناقشة والتحليل ؛ لأن الغرض إنما هو إظهار العلة وأسبابها وآثارها في الكلمة .

وعلى كلٍّ فعرض المسائل في هذا الفصل سريع ؛ لتعددها تحت كل مبحث ، وحاول البحث جمعها على هذه الطريقة خشية الإطالة والإسهاب .

المبحث الأول :

التحريك لالتقاء الساكنين

قال ابن السراج : "..فإن قلت : من الرجل ، فالفتح أحسن من قبل أن الميم مكسورة ؛ فيثقل الكسر بعد كسرة ، ولكثرة الاستعمال "[١].

وقال ابن جني : "..هذا مع كثرة ما جاء عنهم من نحو : قمَ الليل و قلَ اللهمّ "[٢].

إذا التقى ساكنان في كلمة أو ما يشبهها – كالفعل مع الضمير المتصل – أو في كلمتين فالواجب التخلص منهما إما بحذف أوّلهما ، أو تحريكه ،مالم يكن ذلك في موضع من المواضع التي يغتفر فيها التقاؤهما .

فإن كان الأول منهما مدّة حُذف نحو : قلْ ، ولتغزُنّ ، ويدعو المؤمن ربه ؛ فيحذف لفظًا وخطًّا إن كان جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها ، ويحذف لفظًا فقط إن كانا في كلمتين .

التحريك في الكسر إلى الفتح لكثرة الاستعمال ، أخذوا بالحركة الخفيفة وتجاوزوا الثقيلة ، من ذلك قوله تعالى : من الناس ، حركت نون من لالتقاء الساكنين وكان الفتح فيها أولى من الكسر وإن كان الكسر هو الأصل ؛ لانكسار ما قبلها وكثرة الاستعمال ، ألا ترى أنهم قالوا : عن الناس ، فكسروا النون لفتحة العين قبلها ، وجوزوا كسرة النون في قولهم : من ابنك ، لعدم كثرة الاستعمال وإن وجدت الكسرة قبلها .

– تحريك نون " مِنْ " بالفتح ، نحو : من الله ، ومن الرجل ، وإنما فتحت النون ههنا تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، ولئلا تجتمع كسرتان ، كسرة الميم والنون ، ودليل ذلك أنهم يقولون : عنِ الناس ، فكسروا النون على القياس لما كان ذلك لايؤدي إلى اجتماع كسرتين ؛ لأن العين مفتوحة .

وبعض العرب تكسر النون على القياس مع ما فيه من ثقل ، غير أن الفتح أغلب على الكسر لأنه أكثر في الاستعمال .

قال ابن جني : "..ولو وقعت " مِنْ " قافيةً لأطلقتْ تارةً إلى الفتح ، وتارةً في قصيدة

---

(١) الأصول في النحو ٣٦٢/٢ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٣٥٦/١ .

(٢) المحتسب ٤٤٠/٢ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٧٥/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٦/١ .

أخـــرى إلى الكســـر ؛ وذلك لأن " مِنْ " قد تُفتَح في نحو قولك : منَ الرجل ، وقد تكسر وتفـــتح أيضًا في نحو : منِ ابْنُك ، ومنَ ابْنُك ، فتقول في القافية المنصوبة : منَا ، وفي القافية المجرورة : منِي ، إلا أن الفتح أغلب عليها لأنه أكثر في الاستعمال "(١).

قـــال أبو السعود في تفسيره : "..وقرئ : منِ اللهِ بكسر النون على أن الأصل في تحـــريك الساكن الكسر ، ولكن الوجه هو الفتح في لام التعريف خاصةً ؛ لكثرة الوقوع "(٢).

– فتح الميم من " الم الله " ، أول سورة آل عمران ، والميم هنا حركت لالتقاء الساكنين وهو المـــيم ولام التعريف في لفظ الجلالة ، وهي لم تحرك لسكونها وسكون الياء قبلها ؛ لأن جميع هـــذه التي هي على هذا المثال تسكن إذا لم يلقها ساكن بعدها نحو : الم ذلك الكتاب ، أول سورة البقرة .

وفتحت الميم لوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال لفظ الجلالة بعدها .

والثاني : ثقل الكسرة بعد الياء والكسرة .

وأجاز الأخفش كسرها ، وهذا مع ما فيه من قبح ، وهو أذهب في الفحش من قول الفراء أن مـــن فتح الميم هنا حذف همزة " الله " وألقى حركتها على الميم ، وهذا بعيد ؛ لأن همزة الوصل لا حظ لها في البقاء وصلاً حتى تلقى حركتها على غيرها ، وقيل الهمزة في الله قطع ، وإنمـــا حذفـــت لكثرة الاستعمال ؛ فلذلك ألقيت حركتها على الميم لأنها تستحق الثبوت ، وهذا إنما يصحّ على مذهب من جعل أداة التعريف " أل "(٣).

المبحث الثاني :

التحريك لغير التقاء الساكنين

قـــال ســـيبويه : "..كما تركوا آخر " أين " مفتوحًا ، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه ؛ لكثرته في كلامهم "(٤).

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٥ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٤/ ٤٠ .

(٣) المحتسب ١/ ٣٥٠ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ١٩١ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٨ .

وقال مكّي : "..قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾(١)اسم كان مضمر فيها ، والتقدير : كان الإنفاق بين ذلك قوامًا ، وقوامًا خبر كان ، وأجاز الفراء أن يكون بَيْنَ ذَلِكَ اسم كان وهو مفتوح ، كما قال : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾(٢)، فـ" دون " عنده مبتدأ وهو مفتوح ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الألفاظ كثر استعمال الفتح فيها فتركت على حالها في موضع الرفع ، وكـذا يقول في قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾(٣)، وهو مرفوع بـ" تقطع " ، لكنه ترك مفتوحًا لكثرة وقوعه كذلك ، والبصريون على خلافه "(٤).

الحـركات هي أبعاض حروف المد كما عبّر عن ذلك ابن جني(٥)، فكما تتعرض حروف المـد في أواخر الكلمات للحذف تتعرض الحركات أيضًا له ، وتثبت الحركات في بعـض المواضع فلا تتغيّر – وهو ما يطلق عليه البناء – ويغلب ذلك في الحروف وبعض الظروف .

وتضـمّ هذه المسألة مواضع متعددّة مما تصرّفت فيه العرب بالتحريك والتغيير في الحركات تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، ومن ذلك :

- بَـينَ ودُونَ ، بقيت حركة الفتح فيهما مع وقوعهما مرفوعين في بعض أحوالهما ؛ لكثرة الاستعمال ، وهذا عند الفراء(٦).

- الحمـد لله ، أُتبعـت حـركة اللام حركة الدال ضمًّا وكسرًا ، وكلاهما شاذّ في القياس والاسـتعمال ، وبيّن ابن جني أن هذه الصورة من الإتباع وقعت في هذا اللفظ ؛ لكثرته في كلامهم ، وشيوعه في استعمالاتهم ، فأتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانـا جملةً تامّة مكوّنة من مبتدأ وخبر ، فصار الحمدُ لُله كـ" عُنُق وطُنُب ، وبالكسر كـ" إِبِل وإِطِل ".

وقرئ في الشاذ " الحمدِ لِله " بكسر الدال إتباعا لها باللام وبضم اللام إتباعا لها بالدال بناء

---

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٦٧) .

(٢) سورة الجن ، من الاية (١١) .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية (٩٤) .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٢٥-٥٢٦ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١/١٩ ، و إرشاد العقل السليم ١/ ١٣ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٢٥-٥٢٦ .

على تنزيل الكلمتين لكثرة استعمالهما مقترنتين منزلة كلمة واحدة [١].

- أيـن ، بنيت على الفتح و لم تبن على الكسر – على الأصل في التقاء السـاكنين ، وهما اليـاء ، والـنون حالة الوقف عليها ؛ لثقل الكسرة مع ياء قبلها في لفظ كثُر اسـتعماله في الكلام .

قـال الأنـباري : "..قـد فـتحوا " أين وكيف "لئلا يجمعوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال[٢].

قـال سـيبويه : "..كما تركوا آخر " أَيْنَ " مفتوحًا ، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه ؛ لكثرته في كلامهم "[٣].

وذكـر ابـن عصفور أنه إنما بنيت " أين " على الفتح لكثرة الاستعمال ، إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكـثر اسـتعماله ، فكـان يـؤدّي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل..ومما يبين لك أن كثرة الاستعمال أوجب فتح " أين " أنهم قالوا : جير ، فحركوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحـتملوا ثقـل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال ؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم "[٤].

- حَـبْر ، بفتح الحاء ، والأحبار العلماء وأحدهم حِبر بكسر الحاء وفتحها ، وكثر استعمال الفتح فرقًا بينه وبين الحِبْر الذي يكتب به ، وكان الفراء يقول : أكثر ما سمعت العرب تقول في واحد الأحبار : حِبر ، بكسر الحاء[٥].

- إنَّ وأخواتها ، بُنيَت على الفتح و لم تُبن على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

ونقل السيوطي عن ابن عصفور أن " إن " وأخواتها بنيت على الفتح و لم تكسر على أصل الـتقاء السـاكنين استثقالاً للكسرة مع التضعيف أو الياء في " ليت " ، مع أن هذه الحروف

---

(١) المحتسب ١/ ١١٠-١١١ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٧٤٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٨ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٧ ، وانظرأيضًا : ٢/ ٣٣٢ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٢-٣٣٣ .

(٥) الجواهر الحسان للثعالبي ١/ ٤٦٤ ، وجامع البيان للطبري ٦/ ٢٥٠ .

كثيرة الاستعمال ، فلو كسرت لأدى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل "[١].

– ثُمَّ ، بُنيَت على الفتح و لم تُبن على الكسر على الأصل في التقـاء الساكنين وهما هنا الميم الأولـى فيه ساكنة أبدًا ، والميم الثانية ساكنة في الوقف ، إلا أنهما لما تماثلا أدغما فوقـعت الحركة على الحرف الثاني منهما ، فالكسرة والتشديد ثقيلان في هذا الحرف مع كثرة دوره في الكلام ، فلذلك سهلوا أيسر الثّقلين تغييرًا وهو الكسرة .

ذكر ابن عصفور : "..وكذلك " ثمّ " بنيت على الفتح ؛ إذ لو حركوها بالكسر لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل "[٢].

– ضـم العـين من لفظ العيون ، والجيم من لفظ الجيوب ، وكسر الباء من لفظ البيوت ، حيث أبقَوا الأُولى والثانية على حالها ، وكسروا الباء من لفظ البيوت لكثرة الاستعمال[٣].

– الميم من " الم اللهُ " بسورة آل عمران[٤] فتحت لوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال اسم الله بعدها .

والثاني : ثقل الكسرة بعد الياء ، والكسرة .

وأجـاز الأخفش كسرها ، وفيه من القبح ما ذكرنا ، وقيل : فُتحتْ لأن حركة همزة الله أُلقيـت علـيها ، وهذا بعيد ؛ لأن همزة الوصل لا حظّ لها في الثبوت في الوصل حتى تلقى حركتها على غيرها[٥].

– فـتح حـرف المضارعة من الفعل الثلاثي لكثرة الاستعمال ، وضم حرف المضارعة من الرباعي لقلّة الاستعمال .

قال الأنباري : "..قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ ﴾[٦]، قرئ بفتح الياء وضمها[٧]، فمن قرأه بالفتح جعله من حزَنه ، وهو فعل ثلاثي ، وحرف المضارعة من الفعل الثلاثي مفتوح العين

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٣٨ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣ .

(٣) الحجة ٩٣-٩٤ .

(٤) الآية (١) .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩١ .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية (١٧٦) .

(٧) قرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي ، والباقون بفتح الياء وضم الزاي ، انظر : البدور الزاهرة ٧١ .

للفـــرق بيـــنه وبين الرباعي ، ومن قرأ بالضم جعله من أحزَنه ، وهو فعل رباعي ، وحرف المضارعة من الفعل الرباعي مضموم ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بينهما ، وإنما كان الثلاثي أولى بالفـــتح ، والرباعي أولى بالضم ؛ لأن الثلاثي أكثر ، والرباعي أقلّ ؛ فأعطوا الأكثر الأخف وهو الفتح ، وأعطوا الأقلّ الأثقل وهو الضم ؛ ليعادلوا بينهما[١].

* * *

(١) البيان في إعراب غريب القرآن ١/٢٣١-٢٣٢ .

الفصل الخامس :

المســـائل المشـــتركة بين الأسماء والأفعال والحروف :

**المبحث الأول : حذف الألف ، وزيادتها .

**المبحث الثاني : حذف عين الكلمة أو لامها .

**المبحث الثالث : حذف الهمزة " همزة القطع وهمزة الوصل " .

تقديم :

سـيتم في هـذا الجـزء من البحث وهو الفصل الخامس والأخير من الباب الأول دراسة المسـائل التي لم تختص علة كثرة الاستعمال فيها بنوع محدد من أنواع الكلمة ، وإنما اشترك الكلام فيها بين الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، على حد سواء .

وتبدأ هذه الدراسة بمبحث حذف الألف ، وزيادتها في الكلام ، ثم الكلام عن حذف عين الكلمة ، أو لامها ، وأخيرًا الكلام عن حذف الهمزة " همزة الوصل ، والقطع " .

ويضـم كـل مبحـث مـن هذه المباحث مسائل متعددة هي موضع التعليل بعلة كثرة الاسـتعمال ، ويـتم توضيح ما حدث في كل مسألة من تغييرات في بنية الكلمة للتخفيف احتجاجًا بكثرة الاستعمال .

المبحث الأول :

حذف الألف ، وزيادتها

قال ابن فارس : "..وقال الفراء : نرى أن قول العرب : كم مالُك ؟ أنها " ما " وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ" كم " حتى حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قالوا : لِمْ قلت ذاك ؟ ومعناه : لِمَ ، ولِمَا قلت ، قال الشاعر :

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي***لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ[١]

وقيل لبعض العرب : مذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك ، فزيادة الكاف في " مذ " دليل على أن الكاف في " كم " زائدة .

وعاب الزجّاج على الفراء قوله في " كم "، وقال : لو كانت في الأصل " كما "، وأسقطت ألف الاستفهام لتُركتْ على فتحتها ، كما تقول : بم ؟ وعمّ ؟ وفيم أنت ؟

والجواب عما قاله ما ذكره أبو زكريا ، وهو كثرة الاستعمال ، وحجته ما ذكره في لِمْ "[٢].

وقال ابن جني :"..ومما حذفت ألفه تخفيفًا أيضًا قولهم: أمَ والله لأفعلنّ كذا ،يريد : أمَا"[٣].

وقال الرضي : "..قوله : " ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة " لكثرة استعمالها معه ، وأما هاتا وهاتي فقليلان ، فإن جاءت الكاف رُدّت ألف " ها " فيما حذفت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدّر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب "[٤].

وقال السيوطي : "..وجعل الفرق في مائة دون منه إمّا لأن مائة اسم ومنه حرف ، والاسم أحمل للزيادة من الحرف ، وإمّا لأن المائة محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : أمْأَيْتُ الدراهم ، فجعل الفرق في مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ؛ ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال "[٥].

ورد في العربية عدة ألفاظ حذفت منها الألف تخفيفًا لكثرتها في الكلام ، ومن ذلك :

---

(١) من الرمل ، لم ينسب لمعيّن ، ويروى : خلّفتني ، مكان : أسلمتني .

انظر : الإنصاف ١/ ٢١١ ، وشرح المفصل ٨٨/٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٩٧ ، الخزانة ١٠٠/٦ ، والدرر ٣١٠/٦ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٣ .

(٢) الصاحبي ٢٤١-٢٤٢ .

(٣) المحتسب ٢٨١/١، وانظر : ٣٩٣ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣٣١/٣ .

(٥) الهمع ٤٧٥/٣ .

– ما ، في لِمَ ، أصلها : لِمَا ، حذفت ألفها لكثرة الاستعمال ، بل زادوا فسكّنوا الميم[١]

– ما ، في " عمّ " ، أصله : عمّا ، فحذف منه الألف اما فرقا بين ما الاستفهامية وغيرها او قصدًا للخفة لكثرة استعمالها ، وقد قرىء على الأصل[٢].

– ما ، في " كم " عند الفراء ، أصلها بألف ، ثم كثر الكلام بــ" كما " إلى أن حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها[٣].

– أمَـــا في قولهم : أمَ والله لأفعلن ، وحكى محمد بن الحسن قول بعضهم : أمَ والله ليكونن كذا ، فحذفت منها الألف تخفيفًا .

– هـــاء التنبيه ، وقد كثر استعمالها في اسم الإشارة[٤]، وتصحب المجرد من الكاف كثيرًا ، والمقـــترن بالكاف دون اللام قليلاً ، ولاتدخل مع اللام بحال في الصحيح ، وعلله ابن مالك بكثرة الزوائد والعرب تكره تلك الكثرة .

وقال غيره : ها ، تنبيه ، واللام تثنية ، فلا يجتمعان ، وقال السهيلي : اللام تدل على بعد المشـــار إليه ، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضـــرة المخاطب ، وها ، تنبيه للمخاطب ليـــنظر ، وإنما ينظر إلى ما غاب عن نظره ؛ فلذلك يجتمعا ، وعلى كلٍّ فليس هذا الكلام هو المقصود لذاته ، وإنما ذُكر توضيحً للمسألة[٥].

وتحـــذف هذه الألف في اللفظ والكتابة ، فأما في الكتابة فهو أمر واضح ، وأما في اللفظ فهي لغة ذكرها ابن عنقاء[٦].

وقال الخليل : "..وأما " هذا " فإنه كان في الأصل : هذاي ؛ فكثر الاستعمال ، فحذفوا الياء ، وجعلوا رفعه ونصبه وجره بمنزلة واحدة ، ومما جاء على الأصل :

هَذَايَةَ الدَّفْتَرِ خَيْرُ دَفْتَرٍ ***بِكَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوَّرِ[٧]

---

(١) الإنصاف ١/ ٢١١ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، وانظر : إرشاد العقل السليم ٨/ ٢٤٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٩/ ٨٤ .

(٣) الصاحبي ٢٤١ ، والإنصاف ٢١١/١ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ .

(٤) أسرار النحو ٢٩٣ .

(٥) المحتسب ٣٩٣/١،٢٨١ .

(٦) الهمع ١/ ٢٤٨-٢٤٩ ، والكواكب ١٢٣ .

(٧) من الرجز ، ولم ينسب إلى قائل معيّن ، وروي أيضًا :

هَذَائِه الدَّفْتَرُ خَيْرُ الدفْتَرِ***فِي كَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوَّرِ

انظر : الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٨٣ ، وشرح التوضيح ١/ ١٢٦ ، الهمع ١/ ٢٤٥ ، والدرر ١/ ٢٣٢ .

وإنمـــا أدخلت الهاء ههنا للاستراحة والتبيين ، وهو يقال : بالمد والقصر ، ويقال : هذه وهذي "[١].

- أبـــتا ، حذفـــت منها الألف مع بقاء الفتح في التاء - في لغة من لغاتها - فصارت أبتَ ، وعلى هذه اللغة قراءة ابن عامر وأبي جعفر من العشرة[٢]في جميع مواضعها في القرآن[٣] .

ولها مسألة خاصّة غير أن الحديث عن حذف الألف هنا موضعه ؛ فلذلك ذُكرتْ ههنا .

- الـــرحمن : وأما لفظة الرحمن فقد حذفت منها الألف في الرسم للعلة نفسها ، وهي كثرة الاستعمال ، حيث كثر دورانها على ألسنتهم ، إذا رافقت البسملة بكاملها[٤] .

- حذف الألف من ما الاستفهامية إن دخل عليها حرف الجر ، قوله تعالى : فيم كنتم ، فيم جار ومجرور في موضع نصب ؛ لأنه خبر كنتم ، وما ههنا استفهامية ؛ ولهذا حذفت الألف منها لدخول حرف الجر عليها ؛ لأن ما إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها تخفيفًا لكثرة الاســـتعمال ليفرق بين الخبر والاستفهام ، ولم يحذفوا من ما في الخبر إلا في موضع واحد ، وهو قولهم : ادع بم شئت ، أي : بالذي شئت ، وما عداه فلا يحذف فيه الألف[٥].

- حـــذف الألف الثانية من " حاشا " حيث قال المالقي : "..وقد يجوز حذف ألفها الآخرة اختصـــــارًا كقـــوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[٦]، ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾[٧]، وذلـــك لكثرة الاستعمال "، إلى أن قال : "..والصحيح أن " حاش " في الآيتَين فعلٌ حذف آخره لكثرة الاستعمال "[٨].

وقال السيوطي : "..وأنكر بعض الكوفيّة ومنهم الفراء حرفية " حاشا " ، وقال : إنها فعل أبـــدًا لقولهم : حاشا يحاشي ، وإن الجر بعدها بلام مقدّرة ، والأصل : حاشا لزيد ، لكن لما كثر الكلام بها أسقطوا اللام وخفضوا بها "[٩].

---

(١) الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٨٣ .

(٢) الكواكب الدرية ١٢٣ .

(٣) انظر : البحر ٢٧٩/٥ ، والبدور ١٥٨ .

(٤) المحتسب ٤٤٥/١،٣٩٣ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٦٥/١-٦٦ ، وتفسير البيضاوي ٥/ ٣٣٢ .

(٦) سورة يوسف ، من الآية (٣١) .

(٧) سورة يوسف ، من الآية (٥١) .

(٨) رصف المباني ٢٥٦ ، وانظر : جامع البيان ١٢/ ٢٠٧- ٢٠٨.

(٩) الهمع ٢/ ٢١٢ .

في " حاشى " التي يستثنى بها لغتان : حاشى بإثبات الألفَين ، وحشى بحذف الأولى ، وأما الـــتي للتتريه ففيها ثلاث لغات : اللغتان المذكورتان ، وحاشَ بحذف الألف الثانية ، وزاد ابن مـــالك : حاشْ بإسكان الشين ، وظاهر كلام ابن مالك أن اللغات الثلاث في " حاشا " التي يستثنى بها .

قال في الألفية :

وَكَـ"خَلا " " حَاشَا " وَلا تَصْحَبُ " مَا "***وَقِيلَ " حَاشَ " وَ" حَشَا " فَاحْفَظْهُمَا[١]

وقال آخرون إن حاشَ لم يستثن بها[٢].

والفرق بين حاشا الاستثنائية والفعلية من ستة أوجه :

الأول : أن الاستثنائية تكون حرفًا وفعلاً ، والفعلية لا تكون إلا فعلاً .

الثاني : أن الاستثنائية – إن كانت فعلاً – غير متصرفة ، والفعلية متصرفة .

الثالث : أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا ، والفعلية كغيرها من الأفعال ماضيها مستتر جوازًا .

الرابع : أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا ، والفعلية تكتب ألفها ياءً .

الخـــامس : أن الاســـتثنائية يـــتعين أن تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها ، والفعلية ليست كذلك .

السادس : أن " ما " التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، والتي تسبق الفعلية نافية[٣].

و لم ينبّه كثير ممن تحدث عن " حاشا " إلى أن الألف الثانية حذفت – في إحدى لغاتها – للتخفيف والاختصار لكثرة الاستعمال إلا ما ذكره المالقي في حديثه عنها .

عـــلى أن معظم اهتمام النحاة عند الحديث عن حاشا منصب على الاختلاف بين فعليتها وحرفيتها ، وليس الكلام في المسألة عليه[٤].

– إثبات الألف في " أنا " وقفًا ، فأما قولهم في الوقف على " أَنَ ": فعلت أنا وأنه فالوجه أن تكون الهاء في أنه بدلا من الألف في أنا لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو أنا بالألف والهاء

---

(١) الألفية ٣٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٧-٣٠٩ ، الجنى الداني ٥٦٧-٥٦٨ .

(٣) انظر حاشية شرح ابن عقيل ٥١٧/١ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد بتصرف يسير .

(٤) انظر المصادر السابقة .

قلــيلة جدا فهي بدل من الألف ويجوز أن تكون الهاء أيضا في أنه ألحقت لبيان الحركة كما ألحقت الألف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى : "﴿ كِتَابِيَهْ ﴾[١] و ﴿حِسَابِيَهْ ﴾[٢] و ﴿ مَالِيَهْ ﴾[٣] و ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾[٤]، و ﴿ مَاهِيَهْ ﴾[٥]، و ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[٦]، فيمن أخذه من سنوات ومساناة وأسنتوا[٧].

- إثبات الألف في " مائة " كتابةً ، وأصلها : مئة بحذف الألف .

قال السيوطي : "..وجعل الفرق في مائة دون منه إمّا لأن مائة اسم ومنه حرف ، والاسم أحمـــل للزيادة من الحرف ، وإمّا لأن المائة محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : أَمْأَيْتُ الدراهم ، فجعل الفرق في مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ؛ ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال "[٨].

المبحث الثاني :

حذف عين الكلمة أو لامها

قال الأخفش : "..فـــ" يستحيي " لغة أهل الحجاز بياءين ، وبنو تميم يقولون : " يستحي " بياء واحدة ، والأُولى هي الأصل ؛ لأن ما كان من موضع لامه معتلاً ، لم يعلّوا عينه ، ألا ترى أنهم قالوا : حييت وحويت ، فلم تعلّ العين ، ويقولون : قُلت وبِعت ، فيُعلّون العين لما لم تعــتلّ اللام ، وإنما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة ، كما قالوا : لم يك ، ولم يكن ، ولا أدر ، ولا أدري "[٩].

وقـــال ابن جني : "..وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييرًا ، كما جـــاء عنهم لذلك : لم

---

(١) سورة الحاقة ، رأسا الآيتين (١٩، ٢٥) .

(٢) سورة الحاقة ، رأسا الآيتين (٢٠، ٢٦) .

(٣) سورة الحاقة ، رأس الآية (٢٨) .

(٤) سورة الحاقة رأس الآية (٢٩) .

(٥) سورة القارعة ، من الآية (١٠) .

(٦) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .

(٧) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٥ .

(٨) همع الهوامع ٣/ ٤٧٥ .

(٩) معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٢ .

يك ، ولا أدرِ ، ولم أُبل ، وأيشٍ ، تقول : وجا يجي ، وسا يسُو بحذف همزتيهما "[١].

مما نبّه إليه النحاة في مسائل الحذف مسألة حذف لام الكلمة ، أي : ما يقابل من حروف الكلمة اللامَ في الميزان الصرفي .

وقد ورد هذا النوع من الحذف في مواضع كثيرة ، غير أن جملةً منها نبّه بعض النحاة إلى وقوعه في الكلام ؛ لكثرة الاستعمال ، ومن ذلك :

- " اسم " عند البصريين ، أصلها " سمو " ، الإضافة داخلة على المظهر للفصل بينهما وبين لام الابتداء والاسم عند أصحابنا البصريين من الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال وبينت أوائلها على السكون وأدخل "[٢].

- جا يَجِي ، وسا يَسُو ، أصلها : جاء يجيء وساء يسُوء ، حذفت منها الهمزة تخفيفًا وهي لام الكلمة [٣].

- استحيت ، أصلها استحْيَيْت ومجرّدها " حَيِي " ، قال الرازي : "..ويقال : استحيت بياء واحدة ، وأصله : استحييت فأعلّوا الياء الأولى وألقَوا حركتها على الحاء فقالوا : استحيت لما كثر في كلامهم ، وقال الأخفش : " اسْتَحَى " بياء واحدة لغة تميم ، وبياءَين لغة أهل الحجاز وهو الأصل ، وإنما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا : لا أَدْرِ في : لا أدري "[٤].

- لا أدْرِ ، أصلها : لا أدري ، بياء في الآخر هي لام الكلمة ، و" لا " ههنا نافية ، لا عمل لها ، وإنما التي تعمل في الأفعال هي الناهية ، فلعلهم توهموا النهي في " لا " في هذا الموضع فحذفوا لام الفعل كما يفعلون ذلك في الجزم ، أو أنهم لكثرة استعمال هذا في كلامهم أرادوا تخفيف الفعل ، خصوصًا مع كون لام الفعل ياء ، وهي حرف ثقيل[٥].

وقال الرازي : "..ويقولون لا أدر ، بحذف الياء تخفيفا لكثرة الاستعمال ، كما قالوا : لم أُبَل ، ولم يَكُ "[٦].

---

(١) المحتسب ١/١١١ .

(٢) تفسير البيضاوي ١/ ٢٧ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١١٤ .

(٤) مختار الصحاح ١/ ٦٩-٧٠ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٦) مختار الصحاح ١/ ٨٦ ، وانظر : ٧٠ .

- لم أبـــل ، أُبَـــل أصلها : أبالي ، وهي فعل منقوص ، فدخلت عليها لم الجازمة ، فحذف حـــرف العلـــة من آخرها على القاعدة ، وكان حقها أن تبقى على هذه الصورة ، غير أنهم أكـــثروا من استعمال هذه اللفظة فخففوها بحذف الألف منها ، وكأنهم عاملوها بعد حذف الياء معاملة الصحيح الآخر ، فجزموا اللام وسكنوها ، فالتقى ساكنان اللام والألف قبلها ، فحذفوا الألف لاعتلالها ، ويزيدون هاء السكت في آخرها ، فيقولون : لَمْ أُبَلِهْ .

ووضّـــح رضـــي الدين هذه التغييرات إذ قال : " قوله :- أي :ابن الحاجب -" لَمْ أُبَلِهْ " أصله : أُبالِي ، سقطت الياء بدخول الجازم ؛ فكثر استعمال " لم أبال " ، فطُلب التخفيف ؛ فجـــوّز جـــزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ؛ تشبيهًا لها بما لم يحذف منه شيء كـــ" يقول ، ويخـــاف "؛ لـــتحرك آخرها ، فأسقط حركة اللام ؛ فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت ؛ لأن اللام في تقدير الحركة ؛ إذ هي إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة كمـــا في : لم يَرَهْ ، ولم يَخْشَه ، فالتقى ساكنان ؛ فكسر الأوّل كما هو القياس ، وأيضًا فإن الكسر حركته الأصلية[1].

وإنما كان هذا التصرف منهم في هذا اللفظ تخفيفًا له ؛ لكثرة دورانها في الكلام .

قال سيبويه : "..وغيّروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله..تقول : لا أدرِ كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول : لم أُبَلْ ، ولا تقول : لم أُرَمْ ، تريد : لم أُرامِ ، فالعرب مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره[2].

وقال الأنباري : "..الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، ألا ترى أنهـــم قالوا في لم يكن : لم يك ، فحذفوا النون ؛ لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في لم يصن : لم يَصُ ، ولا في لم يهن : لم يَهُ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا في لم أبال : لم أُبَلْ ، فحذفوا الكســـرة ؛ لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في لم أوال : لم أُوَل ، ولا في لم أعال : لم أُعَل ؛ لأنه لم يكثر استعماله[3].

- أبٌ ، أصـــل أب : أَبَـــو على فَعَل ، ودليله قولهم في تثنيته : أبوان ، وحذف الواو منه ؛

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٣٥ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٤٠-٥٤١ .

لكثرة الاستعمال ، ولو جرى على أصول الاعتلال والقياس لقلت : أباك ، في الرفع والنصب والخفض ، ولقلت : أبا ، في الرفع والنصب والخفض ، بمنزلة عصا ، وعصاك ، وبعض العرب يفعل فيه ذلك ، ولكن جرى على غير قياس الاعتلال في أكثر اللغات ، وحسُن فيه ذلك لكثرة استعماله وتعرّفه .

- ابنٌ ، أما " ابن " فالساقط منه ياء ، وأصله : بُنَيّ ، مشتق من : بنى يبني ، والعلة فيه كالعلة في أب ، أي : كثرة الاستعمال .

وقد قيل : إن الساقط منه واو لقولهم : البنوّة ، وهو غلط ؛ لأن البنوة وزنها الفُعولة ، وأصلها : البنويّة ، فأدغمت الياء في الواو ، وغلب الواو للضمتين قبلها ، ولو كانت ضمةً واحدة ؛ لغُيّرت إلى الكسر وغلبت الياء ، ولكن لو أتى بالياء في هذا لوجب تغيير ضمتين ؛ فتستحيل الكلمة[1] .

- أخت وبنت ، التاء في أخت ليست بأصل لكنها بمنزلة الأصل ؛ لأنها زيدت للإلحاق ، لأن أصل الاسم أَخَوَة على زنة فعلة فحذفت الواو وضمت الهمزة لتدل على الواو المحذوفة كما كسرت الباء في بنت لتدلّ على الياء المحذوفة .

وأصل بنت : بنية ، فبقي الاسم على حرفين ، الهمزة والخاء ، فزيدت التاء ، وألحق ببناء فعل ، والتصغير والجمع ، فتقول : أخيّة ، وأخوات ، وحذف الواو فيها على غير قياس ، وقيل : لكثرة الاستعمال ، وكان القياس أن تقول في الواحد : أخاة ، تقلب الواو ألفًا ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها .

وكذلك التاء في " بنت " زيدت لتلحق الاسم ببناء جِذْع ، لأن الياء فيها حذفت على غير قياس ، إلا أن " بنتًا " لا تردّ الياء فيها في الجمع وتردّ في التصغير ، تقول في التصغير : " بُنَيَّة " كما تقول في أخت : أُخَيَّة ، وتقول في الجمع : بَنات ، ولا تقول : بَنيات كما تقول : أخوات[2] .

وإنما وقعت هذه التغييرات من حذف العين ، أو اللام في الكلمات المذكورة ؛ تخفيفًا في الكلام ؛ لكثرة استعمال تلك الألفاظ على الألسنة .

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٢٣-٧٢٤ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٣-٤٥٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٣-١٢٤ .

المبحث الثالث :

حذف الهمزة " همزة القطع وهمزة الوصل "

قال سيبويه : "..ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله : أرى ، وترى ، ويرى ، ونرى ، غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من " رأيت " فقد اجتمعت العرب على تخفيفه ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه ، جعلوا الهمزة تُعاقِب "(١).

وقال ابن جني : "..ولذلك قيل لهم : ناس ؛ لأنه في الأصل " أناس " فحذفت الهمزة ؛ لكثرة الاستعمال ، فهو فُعال من الأنس "(٢).

وقال : "..وقال أبو العباس في قولهم : أساء سمعًا فأساء جابة : إن أصلها : إجابة ، كثر فجرى مجرى المثل فحذفت همزته تخفيفًا "(٣).

وقال : "..ومنه قولهم عند الخليل ، وذلك أن أصلها عنده : لا أن فحذفت الهمزة عنده تخفيفًا لكثرته الكلام "(٤).

وقال ابن الشجري : "..ومما التزموا فيه همزته وهي عين كما التزموا حذفها في : يرى ، ونظائره قولهم : مَلَكٌ ، أصله : مَلأَكٌ من الألوكة وهي الرسالة ، فألقوا حركة الهمزة على اللام ثم حذفوها ، واستمر ذلك في استعمالهم إياه "(٥).

وقال رضي الدين : "..أصل : خذ وكل : اؤخذ واؤكل واؤمر ، وكان القياس قلب الثانية واوًا ؛ لانضمام ما قبلها فخفّفت بغير القلب ، وذلك بأن حذفت الثانية ؛ لكثرة استعمالها "(٦).

وقال ابن كمال : "..والهمزة أصل في الاستفهام بخلاف " هل " ، فإنها في الأصل بمعنى " قد " ، وقد جاء على الأصل كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾(٧)، أي : قد أتى ، فكان الأصل في هل ضربت زيدًا ؟ : أَهَل ضربت زيدًا ؟ فلما كثر استعمال " هل " في

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٦ ، وانظر : ٤/ ٤٥٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ١٢١ .

(٣) السابق ٣/ ٧٤ .

(٤) السابق ٣/ ١٥١ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣ .

(٦) شرح الشافية للرضي ٣/٥٠ .

(٧) سورة الإنسان ، من الآية (١) .

الاستفهام حذفوا الهمزة ، وأقاموا " هل " مقام الهمزة ؛ فلذا عَمّت الهمزة استعمالاً أكثر من (هَلْ) "[١].

وهناك نصوص كثيرة تتعلق بهذه المسألة قد نتعرض للمهمّ منها .

تحذف الهمزة من الكلام تخفيفًا – لكثرة الاستعمال – في كثير من المواضع ، ومن تلك المواضع :

- رأى ، تحذف همزتها بلا علّة ولا ضابط[٢]، وكل ما هو من تركيب " رأى " سواء كان من الرؤية أو من الرأي أو الرؤيا إذا زيد عليه حرف آخر لبناء صيغة ، وسكن راؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مَرْأًى ومِرْآة ؛ وذلك لكثرة الاستعمال .

قال سيبويه : "..ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله : أرى وترى ويرى ونرى ، غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه ؛ لكثرة استعمالهم إياه ، جعلوا الهمزة تُعاقِب "[٣].

وذكر أبو الخطاب أنه سمع من العرب الوثوق بهم من يقول : قد أرْآها[٤]، على الأصل ، وهو ما ذكره ابن جني في توجيه بعض القراءات الشاذة[٥].

- أَرَيْتُك ، أصلها ، أرأيتك ، وأكثر الكلام فيه ترك الهمز[٦]، ولهذا اللفظ موضع آخر يرد فيه لتعلّقه بمسألة أخرى[٧].

- الناس ، قيل : إن أصلها : أُناس ، قال أبو البركات ابن الأنباري : قوله تعالى : من الجنة والناس ، أصله : أناس ، عند أكثر البصريين حذفت منه الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، ولهذا لا يقال " الناس " إلا في الشاذ :

إِنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ***نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا[٨]"[٩].

---

(١) أسرار النحو ٣٠٠ .

(٢) انظر المحتسب ١/ ٢٠٩ ، ٢/ ١٩٢ ، ٢١٦ لمعرفة مزيد من الكلام والمواضع في حذف الهمزة اعتباطًا .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٤٦ ، وانظر : ٤/ ٤٥٧ .

(٤) الكتاب ٣/٥٤٦ ، والمسائل الحلبيات ٨٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٧-٣٨ ، ٤١ ، ومختار الصحاح ١/ ٩٦ .

(٥) المحتسب ١/ ٢٢٠ .

(٦) جامع البيان ٧/ ١٩٠- ١٩١ .

(٧) انظر ص١٤٦ من هذا البحث .

(٨) سبق تخريجه في ١٩٣ من هذا البحث .

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٨٥ .

قال أبو جعفر أما قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾[١]، فإن في الناس وجهين :

أحدهما : أن يكون جمعًا لا واحد له من لفظه ، وإنما واحده إنسان وواحدته إنسانة .

والوجـه الآخـر : أن يكـون أصله " أناس " أسقطت الهمزة منها لكثرة الكلام بها ، ثم دخلتها الألف واللام المعرفتان ؛ فأدغمت اللام التي دخلت مع الألف فيها للتعريف في النون كمـا قيل في ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾[٢]على ما قد بيّنا في اسم الله الذي هو " الله "، وقد زعم بعضهم أن الناس لغة غير " أناس "، وأنه سمع العرب تصغّره " نُوَيس " من الناس وأن الأصل لو كان " أناس " لقيل في التصغير : أُنَيس ، فَرُدَّ إلى أصله "[٣].

– جابة ، أصلها : إجابة ، ويقـولون : أساء سمعًا فأساء جابةً ، فجرى الكلام مجرى المثـل وكـثر فحذفـت الهمزة تخفيفًا ، هذا قول المبرّد ، وقد علّق عليه ابن جني بعد ذكره قائلا : "..فقـد تَركّـب الآن من قوله هذا وقَولَي أبي الحسن والخليل مذهب طريف ، وذلك أن أصلهـا : إِجْوابة ، فنُقلتْ الفتحة من العين إلى الفاء ؛ فسكنت العين ، وألف " إِفْعالة " بعدهـا سـاكنة ، فحذفت الألف على قول الخليل ، والعين على قول أبي الحسن جَرْيًا على خلافهما المتعالم من مذهبيهما في مقول ومبيع ، فـ" جابة " فَعْلة بسكون العين ، على قولي الخليل وأبي العباس إذا تضامّا ، وفالة ، على قول الخليل وأبي الحسن إذا تضامّا .

ولـولا تصـرف أبي العباس في هذه الكلمة لكانت على غير هذا ؛ لأن " جابة " فَعْلَة في الحقـيقة ، بفتح العين جاءت على أَفْعَل – كما يقول ابن جني – مثل أجلب القوم جلَبةً ، وشـاهده عـلى أن الأمر كذا لا كما ذكر أبو العباس قولهم : أطعت طاعةً وأطقت طاقةً ، وليست واحدة منهما بمَثَل ولا كثُرتْ فتجري مجرى المثل فتحذف همزتها[٤] .

فعلم من هذا أن جابة كثرت في الكلام فجرت مجرى المثل ؛ فحذفت الهمزة منها تخفيفًا .

– لن عند الخليل ، وأصلها : لا أن ، ولها مسألة تخصّها[٥].

---

(١) جزء آية من عدة آيات وردت في القرآن الكريم أوّلها بسورة البقرة آية (٨) ، وانظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٨٩٥ وما بعدها .

(٢) سورة الكهف ، من الآية (٣٨) .

(٣) جامع البيان ١/ ١١٦ .

(٤) الخصائص ٣/٧٤ .

(٥) انظر ص١٧٤-١٧٨ من هذا البحث .

– ملَـــك ، أصله : مَلأَك ، فمما التزموا فيه حذف همزته وهي عين كما التزموا حذفها في : يرى ، ونظائره قولهم : مَلَكٌ ، أصله : مَلأَكٌ من الألوكة وهي الرسالة ، فألقوا حركة الهمزة عـــلى اللام ثم حذفوها ، واستمر ذلك في استعمالهم إياه – كما يقول ابن الشجري – ولم يردوها إلا في الجمع ولم يأت ردها في الأصل الذي هو الواحد إلا نادرًا في الشعر :

فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلْأَكٍ***تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ(١)"(٢).

قـــال البغوي : "..". للملائكة " : جمع " ملَك " ، وأصله : " مألك "من المألكة والألوكة والألوك ، وهي الرسالة ، فقلب فقيل : ملأك ، ثم حذفت الهمزة طلبًا للخفة لكثرة استعماله ونقلت حركتها إلى اللام فقيل : مَلَك "(٣).

– فعـــل الأمر نحو : خُذْ وكُلْ ومُرْ وسَل ونحوها ، فإذا أمرت من الأخذ والأكل قلت : خذ وكـــل ، أصـــلهما : أُأْخُـــذ وأُأْكُـــل فثقل عليهم اجتماع همزتين فيما يكثر اســـتعماله ، فأســـــقطوا الثانـــية فوجب بإسقاطها إسقاط الأولى ؛ لأنها همزة وصل ، وهمزة الوصل إنما تجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن ، فإذا سقط الساكن استغني عنها ، فأما " مُرْ " فللعرب فيه مذهـــبان ، مـــنهم من نزّله مترلة خُذ وكُل ، فقالوا : مُرْ فلانًا بكذا ، ومنهم من فرّق بينه وبينهما ؛ لأنه لم يكثر استعماله كثرة استعمالهما ، فلما فارقهما بكونه أقلّ منهما استعمالاً ، وكـــرهوا اجتمـــاع الهمزتين أبدلوا الثانية – لانضمام ما قبلها – واوًا فقالوا : أُومُرْ كمـــا فعلوا ذلك فيما قلّ استعماله من هذا الضرب نحو : أجر الدار يأجرها ، وأثر الحديث يأثره ؛ فقالوا : أُوجر دارك ، أُوثر حديث زيد ، فإذا دخل حرف عليه أجمعوا على إعادة همزته إليه ، فقالوا : مُر زيدًا وأْمر عمرًا .

ولأن استعمال اسأل أكثر من استعمال نظيراتها كـــ" اجأر " ونحوه خففوها بنقل حركة همزتها إلى ما قبلها وحذفوا الهمزة ، وقولهم في مضارعها يسَل أكثر من قولهم يسأل ، ومسَلة أكثر من مسألة(٤).

---

(١) البيـــت مـــن الطويل ، منسوب إلى أكثر من قائل ، فهو لعلقمة الفحل في صلة ديوانه ١١٨ ، ولمتمم بن نويرة في ديوانـــه ٨٧ ، ولـــرجل من عبد القيس ، أو لأبي وجزة ، انظر : وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٣ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٢ ، ولسان العرب ١٠/ ٤٩٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٣ .

(٣) معالم التتريل ١/ ٦٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٦ ، وشرح الشافية ٤٢/٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٣١٠.

– ذَنْ ، أصلها : إذن فحذفوا همزها[١] .

– مينَ ، أصلها : مئين ، فحذفت منها الهمزة ، قال الشاعر[٢]:

وَكَانَ حَامِلُكُمْ مِنَّا وَرَافِدُكُمْ *** وَحَامِلُ الْمِينِ بَعْدَ الْمِينِ والأَلْفِ[٣]

– هل الاستفهامية ، ذكر ابن كمال أن أصلها : أَهَل ، على أن " هل " في الأصل معناها " قد " ، فلما كثر استعمالها في الاستفهام حذفوا الهمزة التي معها تخفيفًا[٤].

– باب " أكرم " ، فإذا كان الفعل الماضي على وزن أَفعَل فإنه يجب أن تحذف الهمزة من مضارعه ووصفَيه – اسم الفاعل واسم المفعول – ما لم تبدل ، وإنما حذفت كراهية اجتماع همزتين في المبدوء بهمزة المتكلم .

وهذا الحذف جعله الجمهور حذفًا قياسيًّا حيث التُزم حذف الهمزة الثانية ، وكان في هذا ونحوه قلب الثانية واوًا كما في : أويدم ؛ لكن الكلمة خفِّفتْ فيه بحذف الهمزة الثانية ؛ لكثرة الاستعمال ، كما في خذ وكلْ[٥].

– حروف التهجى ، وقياسها أن تكون بهمزة في أولها كالتاء والجيم وغيرهما ، ثم كثر تخفيف الهمزة ، وخصوصًا في لغة الحجازيين ؛ فإنهم لا يحقّقونها ما أمكن التخفيف[٦] .

– بسم ، أصلها : باسم ، حذف منها الألف في الخط لكثرة الاستعمال ، وطولت الباء لمكان حذف الألف ، ولا تحذف في غير " بسم الله " ، ولهذا كتبت في : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾[٧].

ولا تحـذف الألف منه إذا أدخلت عليه غير الباء من حروف الجر ، كقولك : لاسم الله حلاوة ، وليس هناك اسم كاسم الله هذا قول الفراء .

وحذف الألف من الخط في " بسم الله " لكثرة الاستعمال ، وقيل : حذفت لتحرك السين

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١١٣ .

(٢) من البسيط ، لا يعرف قائله ، انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١١٤ ، والخصائص ٢/ ٣٣٤ ، ولسان العرب ٩/ ٩ ، ١٥/ ٢٧٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١١٤ .

(٤) أسرار النحو ٣٠٠ .

(٥) شرح الشافية ٣/٥٩-٦٠ ، وشذا العرف ١٢٣.

(٦) شرح الشافية ٣/ ٣٢٠ .

(٧) سورة العلق ، من الآية (١) .

في الأصل ؛ لأن أصل السين الحركة ، وسكونها لعلة دخلتها ، وقيل : حذفت للزوم الباء هذا الاسم ، فإن كتبت " بسم الرحمن ، أو بسم الخالق " حذفت الألف أيضًا عند الأخفش ، والكسائي[١].

- ابن ، تحذف همزة الوصل فيه كتابةً إذا وقع بين علَمَين الثاني منهما أبٌ للأوّل نحو : عمرو ابن العاص ، وقد حذفت العرب الهمزة منه بين الأعلام ؛ لحبّها الاختصار في الكتابة ، ولاهتمامها الشديد بالأنساب ، واضرارها إلى إيراد كلمة " ابن " عدة مرات عندما يذكرون نسب واحد منهم[٢].

وإذا جمعته جمع سلامة قلت : بنون ، أو تكسير قلت : أبناء ، فتحذف الهمزة ، والقياس بقاؤها كما بقيت في المفرد والمثنى ، ولكنهم حذفوها لكثرة الاستعمال ؛ فحرّكوا الباء[٣].

* * *

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١ ، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٩٩ ، وتفسير البيضاوي ١/ ٣١ ، و إرشاد العقل السليم ١/١٠ .

(٢) معجم الأخطاء الشائعة للعدناني ٤٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٠٠ .

الباب الثاني :

ما يحتمل فيه
القول
بكثرة الاستعمال

الفصل الأول :

مسائل الأسماء :

**المبحث الأول : إضمار الفاعل .

**المبحث الثاني : حذف المفعول .

**المبحث الثالث : الحال المتقدمة على صاحبها .

**المبحث الرابع : حذف الموصوف .

**المبحث الخامس : العدل في الإعراب إلى النصب على المدح بتقدير : أعني .

**المبحث السادس : قول الطائيين : " يا هذا زيد " .

**المبحث السابع : أُفِّ بكسر الفاء مع التشديد .

**المبحث الثامن : تقدّم صلة فعل مقدّر مفسَّرٍ بفعل مؤخّر .

تقديم :

لقد وضع هذا الباب لدراسة المسائل التي يحتمل القول فيها بكثرة الاستعمال ، وهو يضم الحديث عن أربعة فصول ، أوّلها هذا الفصل الذي نحن بصدد الحديث عنه ، وهو فصل الأسماء .

وسيتم فيه دراسة احتمال القول بكثرة بعلة كثرة الاستعمال فيما حدث في الألفاظ من تغييرات ، دون التصريح بكثرة الاستعمال فيها ، وهو يضم عدة مباحث مختارة تبدأ بمسألة " إضمار الفاعل في الكلام وينتهي بالكلام عن مسألة تقدم صلة فعل مقدّر مفسَّرٍ بفعل مؤخّر ، كما يتبيّن من قائمة المسائل الصفحة السابقة .

ويعرض الفصل موضع ورود العلة في كل مسألة عند عالم أو أكثر من علماء العربية ، في محاولة للوصول أيضًا إلى طريقة عرض العلماء هذه العلة في كتبهم ، وتوضيحهم آثارها في الكلام العربي .

كما يستطيع القارئ المتمعن أن يميز بين ما يمكن أن يعد تصرّفًا قياسيًّا ، وما يمكن أن يكون نوعًا من التغيير الطارئ للتسهيل على الناطقين .

والآن مع المبحث الأول :

المبحث الأول :

إضمار الفاعل

قال ابن جني : "..وحديث إضمار الفاعل للدلالة عليه واسع فاش عنهم"(١).

وقال أيضًا : "..وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع "(٢).

الحديث عن إضمار الفاعل وحذفه في اللفظ فاشٍ في كتب العربية ، فالفعل لا يجوز خلوّه من الفاعل ، وهذا الحكم من أهم الأحكام في باب الفاعل ، وإذا لم يكن الفاعل ظاهرًا حُكِم عليه بالإضمار ، واستُثني من ذلك صور يجوز فيها حذفه من الكلام مع عدم تقديره ضميرًا ، وذلك في عدة مواضع :

- الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند ، إذ أصله ما قام أحد إلا هند ؛ لأن الاستثناء لا يتصور إلا من مستثنى منه .

- أفعل في التعجب إذا دلّ عليه مقدم مثله ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾(٣)، أي : بهم ، فحذف " بهم " من الثاني لدلالة الأول عليه ، فالباء فيه زائدة وجوبًا ، والهاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والميم علامة الجمع .

- فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلاً من فعله ، نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ﴾(٤)، أي : أو إطعامه ، ونحو : ﴿لا يَسْأَمُ الإِنْسَنُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾(٥)، أي : من دعائه بالخير ، فحذف فاعل المصدر فيهما ، ولا يقال فيه ضمير مسستتر على الأصح ، فإن كان المصدر بدلاً من فعله ففاعله مستتر فيه وجوبًا ، نحو : سقيًا لك .

- نائب الفاعل ، نحو : ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾(٦).

ويجوز حذفه فيما يأتي :

---

(١) المحتسب ٢٦٨/١ .

(٢) السابق ٢٣٧/٢ .

(٣) سورة مريم ، من الآية (٣٨) .

(٤) سورة البلد ، من (١٤-١٥) .

(٥) سورة فصلت ، من الآية (٤٩) .

(٦) سورة الكهف ، من الآية (٤٩) .

- إذا حـــذف عاملـــه ؛ فيحذف معه ، وهو كثير جدًّا ، نحو : قولك : إياك لمن قال : هل أكرمت أحدًا ؟ أي : أكرمت إياك .

- فـــاعـــل فعل اثنين المؤنث ، أو الجمـــاعة المؤكَّد بالنون ، نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[١]، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٢]، فإن ضمير المخاطبة وضمير الجمع حذفا لالتقاء الساكنين .

وإنما حذف الفاعل في هذه المواضع للعلم به[٣]، وللتخفيف ؛ اعتمادًا على كثرة دورانه في الكلام .

المبحث الثاني :

حذف المفعول

قال ابن جني : "..وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه ، قال الله تعالى : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٤]، أي : شيئًا "[٥].

وقـــال : "..وحـــذف المفعول كثير وفصيح وعذب لا يركبه إلا من قوي طبعه وعذب وضعـــه "[٦].

وقال الرضي : "..واعلم أن المفعول به يحذف كثيرًا "[٧].

إذا قيل : مفعول ، وأطلق الكلام لم يُرَدْ بذلك إلا المفعول به ؛ فخفّفوا اسمه لما كان أكثر المفاعيل دورًا في الكلام ، وإنما كان حق ذلك ألا يصدُق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيَّدًا بقيد الاطلاق .

ويـــبدو من كلام معظم النحاة أن المفعول به يجوز حذفه مطلقًا ؛ لأنه فضلة ، ولا يشترط ابـــن هشام وجود دليل لحذف الفضلة ، والصحيح ما ذهب إليه ابن جني من اشتراط الدليل على المحذوف أيًّا كان نوعه ؛ وذلك أنه لا يجوز الحذف في نحو : ضربت زيدًا ، فلا يقال في

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٨٦) .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٢٦) .

(٣) انظر : الهمع ٥١٢/١ ، والكواكب الدرية ١٥٧ .

(٤) سورة النمل ، من الآية (٢٣) .

(٥) المحتسب ٢١٥/١ ، وانظر ٣٥٥/١ .

(٦) السابق ٣٩٥/٢ .

(٧) شرح الكافية ١٣١/١ .

الاستعمال : " ضربت " فقط ، ويستقيم المعنى ، وفي نحو جواب : مَن ضربت ؟ لا يستقيم " ضـربت " فقـط حـتى يُذكر المفعول به وكذا في الحصر ؛ لأن الحذف يخلّ بالمعنى ، وفي الاشـتغال نحـو : زيـد ضربته ، فلا يحذف الضمير وهو المفعول به ؛ لأن حذفه يؤدي إلى وجوب نصب " زيد " مفعولاً به[١].

وإذا حـذف المفعـول بـه وكان الغرض إثبات الفعل لفاعله من غير تعلّقه بالمفعول نُزّل المتعدي منزلة الفعل اللازم ؛ فلم يقدّر له مفعول ، نحو : هو يكتب وأنتم لا تكتبون ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الاقتصار – عند البلاغيين ، ولا يشترط فيه دليل على المحذوف ، ولعل هذا ما قصده ابن هشام ولم يفصّل فيه .

قـال البيضـاوي : "..﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾[٢]، انفصـل بهم عن بلده لقتال العمالقة ، وأصله " فَصَل نفسَه عنه " ، ولكن لما كثر حذف مفعوله صار كاللازم "[٣].

والأصل أن يذكر المفعول به في الكلام ؛ لكونه مقصودًا في المعنى لإتمام الفائدة ، ولكنه قد يحذف إذا دلّت عليه قرينة بيّنة ، إمّا جوازًا كما في الأمثلة السابقة ؛ وذلك طلبًا للاختصار ، أو الاقتصار ، وإما وجوبًا كما في باب التنازع نحو : أفدتُ وأفادني الصديقُ ، أي : أفدته .

ولحـذف المفعول اختصارًا بكثرة مواضع نذكر بعضًا من أهمها على سبيل المثال – خشية التطويل – وهو ما يأتي :

- يكـثر حذفـه بعد " لو شئت " نحو قوله تعالى :﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ ﴾[٤]، أي : فلو شاء هدايتكم .

- إذا كان ضميرًا عائدًا في جملة الصلة ، وحذف هذا النوع كثير في ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[٥].

---

(١) مغني اللبيب٢/ ، ٦٣٣ ، والهمع ٢/٩-١٠ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٩) .

(٣) تفسير البيضاوي ١/ ٥٤٥ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٤٩) .

(٥) سورة الفرقان ، من الآية (٤١) .

- في فواصل الآيات ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْشَى ﴾[١]،[٢].

ومعظم فواصل السور المنتهية بألف مقصورة من ذلك ، كسورة طه ، والضحى ، ونحوهما .

فـالمفعول به ؛ لكثرته في الكلام ، واعتمادًا على وجود قرينة تدلّ عليه أجمع النحاة على جواز حذفه ، وذلك طلبًا للتخفيف والاختصار .

المبحث الثالث :

الحال المتقدمة على صاحبها

قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله – إلى أن قال –: "..وقال كثيّر :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[٣]

وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام "[٤].

تقرر عند النحاة أن الحال حقها التأخير عن صاحبها المعرفة خصوصًا ، و لا تتقدم إلا على صاحبها النكرة مسوّغةً مجيئها منه ، غير أن سيبويه قد جعل ورود هذا الاستعمال في الشعر أكثر من وروده في الاختيار .

وهو ما جاءت هذه المسألة منبّهةً عليه .

والـذي ينبغي توضيحه من كلام سيبويه هو علة نصب الحال في هذا الموضع ، وذلك أن صـاحب الحال النكرة وهو " طَلَل " لو تقدم عليها لصار حقها الرفع على الوصف ، وهو قبيح هنا ؛ لأن صاحب الحال متعلق بما قبله على الخبرية ، والخبر وصف في الحقيقة ، والحال وصـف أيضًـا فهو وصف للهيئة ؛ فصار الوصف موصوفًا ، فكأن صاحب الحال قد لزمه حكمـان في آنٍ واحد على ضعفه ، وهذا مستقبح في اللغة على قلّته ، وإن كان قد كثر في الشعر .

---

(١) سورة طه ، من الاية (٧٧) .

(٢) انظر في ذكر هذه المواضع وزيادة كلاًّ من : مغني اللبيب ٢/ ٦٣٣-٦٣٤ ، والهمع ٢/ ٩-١٠ .

(٣) شطر بيت من مجزوء الوافر لكُثيِّر في ديوانه ٥٠٦ ، ويروى : لعزّة مكان : لميّة وهي مما نُسب إليه وهو لذي الرمّة . انظر : الكتاب ٢/ ١٢٣ ، ومجالس العلماء ١٧٤ ، والخصائص ٢/ ٤٩٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٤ ، ١٨٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١ ، ٦/ ٤٣ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٢-١٢٤ .

المبحث الرابع :
حذف الموصوف

قال رضي الدين الاستراباذي : "..اعلم أن الموصوف يحذف كثيرًا إن علم و لم يوصف بظرف أو جملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[1]، فإن وصف بأحدهما جاز كثيرًا أيضًا بالشرط المذكور بعدُ لكن لا كالأول في الكثرة ؛ لأن القائم مقام الشيء ، ينبغي أن يكون مثله ، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف ، وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح ، وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي"[2].

يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه ومنه في القرآن : ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[3]أي : دروعًا سابغات ، و﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾[4]أي : دين الملة القيمة .

وهذا الحذف مقيس عند النحاة إذا دل عليه دليل ، ويرى ابن جني وقوعه في الشعر كثيرًا دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ؛ وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه "[5].

ويرى أن هذا الحذف قد يؤدي إلى اللبس ولذلك لا بد من وجود الدليل فلا يقال : مررت بطويل ؛ لأنها ليست صفةً خاصةً بمعين ؛ فلا حذف هنا ، واللفظ ملبس ، ويرى عدم جواز الحذف إذا كانت الصفة جملةً مع وروده في شواهد متعددة[6].

وإنما يحذف الموصوف إن عُلم و لم يوصف بظرف أو جملة كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ

---

(١) سورة الصافات ، من الآية (٤٨) .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٧/١ .

(٣) سورة سبأ ، من الآية (١١) .

(٤) سورة البينة ، من الآية (٥) .

(٥) الخصائص ٣٦٦/٢ .

(٦) السابق .

قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾، فإن وصف بأحدهما جاز كثيرًا أيضًا بالشرط المذكور لكن ليس كالأول في الكثرة .

وهـــذا يعـــني أن الكثرة في حذف الموصوف متفاوتة على حسب توفر الشروط ، ونوع الوصف ، وكلا النوعين لا بدّ أن يوجد في الكلام دليل على حذفه .

فالكثرة محتملة ، عامّة من حيث الحذف لوجود الدليل ، وهي نسبية بين أنواع الموصوف المحذوف .

المبحث الخامس :

العدل في الإعراب إلى النصب على المدح بتقدير : أعني ، ونحوه .

قال الأنباري : "..وكذلك ما حكاه عن بعض العـــرب من فتح الميم من " الرحيمَ الحمدُ لله "[١]لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ، لأنه لما تكرّر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير : أُعْني ، كما قالت امرأة من العرب :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذينَ هُمُ***سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ***وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[٢]

وهذا كثير في كلامهم "[٣].

إذا كان المنعوت معلومًا دون ذكر نعته ، أو تعدّدت النعوت لواحد معلوم جاز في النعت الإتباع ، والقطع إلى الرفع ، أوالنصب .

فالرفع على تقدير مبتدأ يكون النعت خبرًا عنه ، أو على تقدير خبر يكون النعت مبتداً له ، والنصـــب عـــلى تقدير فعل مناسب يكون النعت منصوبًا به على المفعـــولية ، وذلك نحو : بســـم الله الرحمن الرحيم ، ومررت بزيد العـــالم ، الفقيه ، الكاتب ، ويجوز ذكر المقدّر في الكلام[٤].

---

(١) قد يكون يريد بذلك كلام بعض العرب ، كما صرح به ، وربما أراد بها نهاية البسملة مع بداية الفاتحة ، أو الأنعام ، أو الكهف ، أو فاطر .

(٢) البيـــتان من الكامل ، وهما للخِرْنِق بنت بدر بن هفّان في ديوانها ٤٣ ، انظر : الكتاب ١/ ٢٠٢ ، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧، والمحتســـب ٢/ ١٩٨ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤ ، ولسان العرب ٥/ ٢١٤ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٢ ، ٤/ ٧٢ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٧٤٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٣-١٧٤ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٢٥-١٢٦ .

ويـــروى : الطيبين ، والنازلين بأربعة أوجه : برفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأوّل ونصب الثاني ، والعكس[١].

والعـــدل في الإعراب إلى النصب كثير في كلام العرب ، وهو ما نبهت إليه هذه المسألة ، وهـــو لا يعـــني أن الرفع قليل ، إلا أنه بالاعتماد على التنبيه إلى ما يدل على كثرة استعمال العرب إياه كما في كلام الأنباري السابق صار هذا الحكم أكثر من غيره في مسألة العدل في الإعراب إلى النصب .

المبحث السادس :

قول الطائيين : " يا هذا زيد "

قال سيبويه : "..وزعم لي بعض العرب أن " يا هذا زيد " كثير في كلام طيّء "[٢].

نقل سيبويه عن الخليل قوله : إذا قلت : يا هذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكـــون عطفًا عليه فأنت بالخيار ، إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هـــذا زيـــدٌ ، وإن شئت قلت : زيدًا ، يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين..فتجري ما يكـــون عطفًـــا على الاسم مجرى ما يكون وصفًا ، نحو قـــولك : يا زيد الطويلُ ، يا زيد الطويلَ[٣].

إذا وقـــع المـــنادى اسمًا مبنيًّا لا تظهر عليه علامات الإعراب ، ووقع بعده اسم مفرد غير مضاف ، تابع له كالبدل والنعت ، ونحوهما كما ورد في أمثلة الخليل وسيبويه السابقة جاز في التابع الرفع على الظاهر ، والنصب على محلّ المنادى ؛ فهو نصْب .

وقد نبّه سيبويه في المسألة إلى أن الرفع كثير في لغة الطائيين يبدلونه من اسم الإشارة قبله .

والكثرة هنا خاصّة بلغة قبيلة طيّء ؛ فهي نسبيّة .

المبحث السابع :

أُفٍّ بكسر الفاء مع التشديد

قال الأخفش : "..والذين قالوا : " أُفٍّ " فكسروا كثير ، وهو أجود "[٤].

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٢ .

(٣) السابق ٢/ ١٩٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٨٨/٢ .

في " أُفَ " التي هي اسم فعل بمعنى : أتضجّر نحوٌ من أربعين لغة مذكورة في كتب النحاة وأهـــل اللغـــة[١]، والذي يهم من هذه اللغات لغة الكسر مع التشديد ، وتوجيهها أنها على الأصل في التقاء الساكنين ، ولم يبال الذين ينطقون بها على هذه الصورة بثقلها ، وفيها على الكسر لغتان :

أولاهما : عدم التنوين ؛ على أنها معرفة ، وعليها قراءة نافع وأبي جعفر وحفص[٢]في جميع مواضعها من القرآن الكريم[٣].

والأخرى : التنوين ؛ على التنكير ، كما هو مستقرٌّ في قواعد النحويين في تعريف أو تنكير أسماء الأفعال[٤]، وبها قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وشعبة وخلف في اختياره[٥].

وعـــلى كـــلٍّ فالذين ينطقون بها مكسورةً دون تنوين كثير ، وهو ما نبّه إليه الأخفش في المسألة ؛ ولعل هذا هو ما جعل القراءة بها أكثر .

المبحث الثامن :

تقدُّم صلة فعل مقدّر مفسَّر بفعل مؤخّر

قال الأنباري : "..فاللام في قوله : " للأعادي "[٦]لا تكون من صلة " أن تُديخ " بل من صلة فعل مقدّر قبله ، وتقديره : أبت أن تديخ ، وجعل هذا المظهر تفسيرًا لذلك المقدَّر وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى "[٧].

اتفـــق جمهـــور الـــنحاة على أن معمول صلة " أنْ " المصدرية لا يجوز أن يتقدّم عليها ،

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٠ ، والهمع ٣/ ٨٤ .

(٢) انظر : تحبير التيسير ١٣٥ .

(٣) وردت هذه اللفظة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم : الآية (٢٣) من سورة الإسراء في قول الله تعالى : ﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَـــا أُفٍّ ﴾ ، والآية (٦٧) من سورة الأنبياء في قوله تعالى : ﴿ أُفٍّ لَكُمْ ﴾ ، والآية (١٧) من سورة الأحقاف في قوله تعالى : ﴿ أُفٍّ لَكُمَا ﴾ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٠ ، والهمع ٣/ ٨٤ .

(٥) انظر : تحبير التيسير ١٣٥ .

(٦) جزء من بيت من الطويل ، لعمارة ، وتمامه :

وَإِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدَفِيَّةٍ***أَبَتْ لِلأَعَادِي أَنْ تُدِيخَ رِقَابُهَا

الخِنْدَفة في اللغة : الإسراع في السير ، والخِنْدَفيّة : نسبة إلى خندَف انظر : المقتضب ٤/ ١٩٩ ، والإنصاف ٢/ ٥٩٦ .

(٧) الإنصاف ٢/ ٥٩٧ .

وحاصـــل هـــذا عـــلـــةٌ مفادها أن الصلة تتمّة للموصول ؛ فهما في تقدير لفظ واحد لقوة تلازمهما ، وكذا المعمول مع العامل .

فـــتقديم أحدهما على الآخر كتقديم عجز الكلمة على صدرها وهو غير جائز ؛ ولذا منعوا تقديم الصلة على الموصول ، غير أن المقرر في أصول العربية أن الاستعمال مقدّم على القياس، وأن عدم التقدير أولى من التقدير ، وأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما .

وابـــن الأنباري قد جرى على قاعدة البصريين في توجيه تقديم الجار والمجرور " للأعادي " عـــلى " أن تديخ " العامل ، وذلك أن الجار والمجرور معمـــول لعامل محذوف يفسّره " أن تديخ " المذكور .

وبين أن هذا هو الأكثر في الكلام عن طريق كثرة الشواهد حتى إنها لا تكاد تحصى .

والذي يمكن قوله : أنه ما دام أن الجار والمجرور يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ، فتقديمه في البيت معتذر عنه بذلك وإن خالف القاعدة ؛ خصوصًا مع كثرة شواهده التي تؤيّد كثرته في استعمال العرب .

* * *

الفصل الثاني :

مسائل الأفعال :

**المبحث الأول : كثرة فَعلل في الكلام .

**المبحث الثاني : الاستغناء عن " وَدَعَ " بـــ" تَرَكَ " .

**المبحث الثالث : استعمال " كاد " في اليقين لإرادة الظن .

**المبحث الرابع : حذف الواو من " وَدَعَ يَوْدَع " مع كونه مبنيًّا لما لم يسمَّ فاعله .

تقديم :

ســوف يتم في هذا الجزء من البحث دراسة المسائل التي تتعلق بالأفعال ، مما يتعلق ببعض أوزانها ، ومعانيها ، وما أهمل منها في الاستعمال لكثرة استعمال غيره في موضعه ، وكذلك ما يقع في بعض الأفعال من حذف نتيجة كثرة ورودها في الكلام .

ويبدأ البحث هنا بالحديث عن مسألة كثرة فَعلل في الكلام ، وينتهي بالحديث عن مسألة حــذف الــواو من " وَدَعَ يَوْدَع " مع كونه مبنيًّا لما لم يسمَّ فاعله ، محاولاً عرض موضع احــتمال التعليل بكثرة الاستعمال في كل مسألة من المسائل التي يتم مناقشتها ، مع مراعاة عدم الإطالة في عرض المسائل .

ويمكننا الآن متابعة عرض هذه المسائل ؛ لمعرفة موضع احتمال التعليل بكثرة الاستعمال فيها ، وهو أمر يحتاج إلى إعمال الذهن في بعض المواضع .

المبحث الأول :

كثرة فَعلل في الكلام

قــال ابــن جــني : "..وحكى لنا عن الأصمعي ، أو أبي زيد أهم يقولون : رجل وَيْلُمَّةٌ للداهية ؛ فاشتقّوا وصفًا من قولهم : وَيْلُمِّهِ ، وأصله : وَيْل لأُمِّه ، وهذا كثير ، وكذلك أيضًا اشــتقّوا : لبَّيت من لفظ لبَّيك ؛ فجاءوا في لبَّيت بالياء التي هي للتثنية في لبَّيك ، وهذا على قول سيبويه "[١].

للعــرب في الكــلام سَنن وطرق تؤدي بها أغراضها ، ومن ذلك : الاشتقاق ، وهو أخذ كلمة أو أكثر من كلمة أخرى .

واللغويون والنحاة وضعوا قواعد لهذا الاشتقاق ، كلٌّ حسب ما خصّ به نفسه في دراسة العربــية ، ومما ذكروا أنه وقع فيه اشتقاق " وَيْلُمَّةٌ " وصفًا للداهية ، وبيّن ابن جني أن هذا النوع من التصرف كثير في الكلام .

وقياسًا على هذه الكثرة ذكر ابن جني أن " لبَّى "بزنة " دحرج " أكثر في الكلام ؛ لكثرة استعمال ما كان على مثال فَعْلَل ، وقلة استعمال ما كان على مثال فَعّل المضعّف بالتشديد ، فأما يونس فزعم أن لبيك اسم مفرد[٢]، وأصله عنده " لبب " ، ووزنه : فَعْلَل ، ولا يجوز أن تحملــه على فَعّل لقلة فَعّل في الكلام ، وكثرة " فَعْلَل "؛ فقلبت الباء التي هي اللام الثانية مــن لبــب يــاءً هربًا من التضعيف فصار لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت " لبّى " ، ثم إنها لما وصلت بالكاف في لبَّيك وبالهاء في لبَّيه نحو ما أنشد أبو علي :

إنَّكَ لَوْ دَعَوْتَني وَدُونِي
زَوْرَاءُ ذَاتُ مَنْزَعٍ بَيُونِ
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي[٣]

قلبــت الألــف ياء كما قلبت في " إلى ، وعلى ، ولدى " إذا وصلتها بالضمير ؛ فقلت : إلــيك ، وعليك ، ولديك[٤]، وبهذا الرأي الذي ذكره يونس تحوّلت المسألة من باب الأفعال

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٥١-٣٥٣ ، ٣/ ١٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٥ — ٧٤٦ .

(٣) مــن الرجــز ، ولم ينسب لمعيّن ، انظر : المخصص ١٠/ ٣٦ ، ١٦/ ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٢ ، ولسان العرب ١/ ٧٣١ ، ١٣/ ٦٤ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٣ ، وخزانة الأدب ٢/ ٩٣ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٥ — ٧٤٦ .

إلى باب الأسماء .

المبحث الثاني :

الاستغناء عن " وَدَعَ " بـ" تَرَكَ "

قـال مكي : "..استغنوا عن استعمال " ودع " بقولهم : " ترك " ، وكذلك " وَذَرَ " لم تستعمل كما لم تستعمل " ودع "[١].

مـن تمام الكلام عن المسألة السابقة الكلام عن هذه المسألة ، وهي : استغناء العرب عن الكلام بـ" وَدَعَ " اكتفاءً بمرادفتها ، وهي " تَرَكَ ".

فالعـرب اسـتعملت المضـارع والأمر من " وَدَعَ " لكنها لم تتكلّم بالماضي إلا قليلاً ، ويستشـهد علماء العربية لذلك بقراءة النبي - ﷺ- وعروة بن الزبير ، وهشام بن عروة ، وابن عباس ، وأبي حيوة ، وأبي بحرية ، وابن أبي عبلة : ﴿ مَا وَدَعَكَ ﴾[٢].

وقال القرزدق :

وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ *** مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[٣]

والـذي نـبه إلـيه كلام مكي في هذه المسألة أن العرب اكتفوا باستعمال " ترك " عن اسـتعمال " وَدَعَ ، ووَذَر " ، وهو ما يدلّ بوضوح على كثرة استعمال " ترك "، ويؤكّده أيضًـا استعمال هذا الفعل في المشهور من قراءات القرآن الكريم ، والمألوف في الكلام عند أهل العربية ، فاستغناؤهم عن " وَدَع ووَذَر " في سائر الكلام ؛ فيه احتمال مراعاة الاعتداد بكـثرة اسـتعمال " ترك " ، بل إن كلام مكّي يبيّن عدم استعمال هذين الفعلَين ، وكلامه محمول هنا على القلة ؛ فهو الأولى .

المبحث الثالث :

استعمال " كاد " في اليقين لإرادة الظن

قال الفراء : "..ومن العرب من يدخل " كاد ، ويكاد " في اليقين فيجعلها بمنزلة الظن إذا

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٢٩ .

(٢) سـورة الضـحى ، من الآية (٣) ، وانظر تخريج القراءة في كلٍّ من : المحتسب ٢/ ٤٣٢ ، والكشاف ٤/ ٢٦٣ ، والبحر ٨/ ٤٨٥ .

(٣) مـن الطويـل للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٦ ، وانظر : جمهرة اللغة ٣٨٦ ، ٤٨٧ ، ١٢٥٩ ، والخصائص ١/ ٩٩ ، والمحتسـب ١/ ١٨٠ ، ٢/ ٣٦٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٠ ، والإنصاف ١/ ١٨٨ ، وشرح المفصل ١/ ٣١ ، ١٠/ ١٠٣ ، ولسان العرب ٢/ ٤١ ، ٩/ ٣١ ، ٨/ ٣٨٢ .

دخل فيما هو يقين ، كقوله : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيص ﴾[١] في كثير من الكلام "[٢].

مـــن أفعـــال المقاربة " كاد "، وهو في وضعه الأول عند العرب دال على مقاربة الفعل ؛ فيقال : كاد زيد يقوم ، أي : لمّا يقم بعدُ .

والمقاربة لايثبت معها وقوع الشيء ، وإنما تدل على قرب وقوعه ، واستعمال ما يدل على مقاربـــة وقوع الحدث في موضع ما يدل على وقوعه تتزيل للشيء مترلة غيره ؛ لإرادة معنًى معيّن ، كاليقين لما أُريد به الظن استعمل معه ما يدل على الظن كما في الآية السابقة .

والذي تشير إليه هذه المسألة أن " كاد " التي تفيد مقاربة وقوع الحدث استعملت للدلالة عـــلى الـــيقين فخرجت عن المألوف ، قياسًا على كثرة استعمال الظن موضع اليقين في أكثر الكلام لإرادة الظن فيما يقين لا شكّ فيه .

وهـــذا القـــياس يحتمل أن يكون اســـتعمال " كاد " على الطريقة المذكورة في كثير من الكلام ، وهو ما يمكن أن يُفهم من كلام الفراء ، إضافةً إلى أنه يقرر كثرة استعمال ما يدل على الظن في موضع اليقين إرادة الظن به ، وهو ما يوضحه كلام الفراء في المسألة .

المبحث الرابع :

حذف الواو من " وَدَعَ يَوْدَع " مع كونه مبنيًّا لما لم يسمَّ فاعله

قال ابن جني : "..قالوا : إلا أن هذا الحرف – كأنه لكثرة استعماله — جاء شاذًّا ؛ فحذفت واوه تخفيفًا فقيل : لم يُدَع ، أي : لم يُتْرَك "[٣].

وَدَعَ : فعـــل ماض ، ومعناه : تَرَكَ ، ومثله : وَذَرَ ، و لم تستعملهما العرب استغناءً بـــ: تَرَكَ .

عـــلى أنـــه سمع استعمال الماضي من الأول قليلاً ، فقد قرأ النبي – ﷺ– وعروة بن الزبير وهشام بن عروة وابن عباس وأبي حيوة وأبي بحرية وابن أبي عبلة[٤]: ﴿ مَا وَدَعَكَ ﴾[٥].

---

(١) سورة فصلت ، من الآية (٤٨) .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٥٥ .

(٣) المحتسب ٤٣٣/٢ .

(٤) المحتسب ٤٣٢/٢ ، ، والكشاف ٢٦٣/٤ ، والبحر ٤٨٥/٨ .

(٥) سورة الضحى ، من الآية (٣) .

وقال الفرزدق :

وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ***مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[١]

وقد استُعمل المضارع من : وَدَعَ على ثلاثة أضرب :

أولهما : يدع ، بفتح الياء والدال فهو المشهور ، وذلك أنه لما قال : لم يدع من المال إلا مسحتًا دلّ على أنه قد بقي ، فأضمر ما يدل عليه القول ، فكأنه قال : وبقي مجلف .

ثانيهما : يدع بفتح الياء وكسر الدال ؛ فهو من الاتّداع ، كقولك : قد استراح ووَدِع ، وهو وادع من تعبه ، فالمسحت على هذه الرواية مرفوع بفعله ، ومجلّف معطوف عليه ، وهذا ما لا نظر فيه لوضوحه .

الثالث : يدع بضم الياء وفتح الدال ؛ فقياسه يُودَع ، كقول الله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[٢]، ومثله : يُوضع ، ويُوقع[٣].

يُحذف في العربية فاء المضارع من المثال الواوي كما في " يصل ويضع "، وقد علّل سيبويه وغيره لذلك الحذف بكراهية العرب وقوع الواو بين ياء وكسرة[٤]، وجعل العرب سائر المضارع في هذا الباب مطردًا على وتيرةٍ واحدةٍ ، فقالوا : أصل ونصل وتصل ونحوه في الأفعال الأخر ، كان هذا شأنهم مع المبني للمعلوم .

أما في المبني للمجهول فإن الواو تثبت ؛ لانتفاء بعض أسباب الحذف وهو كسرة عين الفعل ، فيقال : يوضع ، وأُوضع ، ونُوضع ، وتُوضع .

غير أن الفعل الوارد في المسألة استمرّ حذف الواو فيه مع البناء للمجهول فقالوا : يُدَع ، وأصله : يُودَع .

وإنما كان ذلك كذلك تخفيفًا له احتمالاً لكثرة استعماله في الكلام ، وإن كان محكومًا عليه بالشذوذ في القياس ، وهذا الاحتمال هو ما بيّنه ابن جني بقوله – مبيّنًا رأي أهل العربية في هذا اللفظ –: وهذا الحرف – كأنه لكثرة استعماله – جاء شاذًّا .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٥ من هذا البحث .

(٢) سورة الإخلاص ، الآية (٣) .

(٣) المحتسب ٢/٤٣٢-٤٣٣ .

(٤) الكتاب ٤/ ٥٣ ، والمقتضب ١/ ٨٨ .

الفصل الثالث :

مسائل الحروف :

**المبحث الأول : دخول اللام على " ما " الاستفهامية .

**المبحث الثاني : أصالة الهاء في هبلع وهجرع .

**المبحث الثالث : قلب الواو ألفًا.

تقديم :

هذا هو الفصل الثالث من الباب الثاني ، وهو يضم مناقشة المسائل التي تتعلق بالحروف ، ويبيّن ما وقع فيها من تغييرات ؛ نتيجة احتمال القول فيها بكثرة الاستعمال ، ويبدأ هذا الفصل بالكلام عن مسألة دخول اللام على " ما " الاستفهامية في المبحث الأول ، ويوضح المبحث الثاني كيف تم الحكم بأصالة حرف الهاء في كلمتَي " هبلع ، وهجرع " لاحتمال كثرة ثبوتها في هذا الموضع في استعمال العرب .

كما يتم في المبحث الثالث الحديث عن قلب الواو ألفًا في مسمّيات حروف الهجاء ، مع مراعاة عدم الإطالة في عرض المسائل .

وهذا حين ذكر المسائل وهي على النحو التالي :

المبحث الأول :

دخول اللام على " ما " الاستفهامية

قـــال ابـــن هشام : "..والثالث : كي ، وإنما تجر ثلاثة : أحدها : " ما " الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء : كيمه ؟ والأكثر أن يقولوا : لمه ؟"[١].

" كـــي " لا يُجرُّ بها إلا ما الاستفهامية ، وذلك في قـــولهم في السؤال عن علة الشيء : كيمه ؟ بمعنى : لمه ؟[٢].

تســـتعمل " كَـــي " ولام التعليل داخلتان على " ما " الاستفهامية بمعنًى وهو إرادة معرفة الســـبب ، وقـــد ذكـــر النحاة في حروف الجر أن " كي " لا تستعمل جارّةً إلا مع " ما " الاستفهامية لتقاربها مع اللام في المعنى[٣].

واســـتعمالها في السؤال أقلّ من استعمال " لِمَهْ " لأن الثانية صريحة في الدلالة على السؤال عـــن الســـبب ، وهذا يوضّح أن اللام تدخل على " ما " الاستفهاميّة بكثرة في كلام العرب أكثر من غيرها من سائر الحروف .

المبحث الثاني :

أصالة الهاء في هبلع وهجرع

قـــال ابـــن جني : "..فأما ما عليه أكثر الناس فإنما الهاء في هبلع وهجرع وهركولة أصل وحكـــى أحمـــد بن يحيى : هذا أهجر من هذا ، أي : أطول ؛ فهذا يثبت كون الهاء أصلا ، ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا "[٤].

زيدت الهاء في " هِجْرَع " وهو الطويل ، وفي " هِبْلَعْ " وهو الأَكُول ، ووزنهما : هِفْعَل ، من الجرع وهو المكان السهل وفيه معنًى من الطول ، والبلع ، فالهاء فيهما زائدة ، والأكثرون على أن الهاء هنا أصلية ؛ مستقلّين زيادتها في الأوّل[٥].

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٩ .

(٢) شرح قطر الندى ٢٥١ .

(٣) انظر : المصدر السابق ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٩ ، والكواكب الدريّة ٤٢١ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٧٠ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٥ .

وأيّـد ابـن جـني ، وابن يعيش رأي الخليل ، والأخفش في اعتدادهما الهاء زائدةً في هذا الموضع .

وإنما كان هذا التأييد اعتمادًا على الاشتقاق .

ويمكن القول التعليل – عند ابن جني وابن يعيش – بأكثرية القائلين بأصالة الهاء هنا يؤدّي إلى القـول باحـتمال كثرة استعمالها كذلك في سائر الكلام ؛ ولذا وُجد من المشتقات ما يشهد بأصالة الهاء ، بخلاف القول بزيادتها ؛ إذ هو مفتقر إلى الشواهد التي تعضّده .

المبحث الثالث :

قلب الواو ألفًا

قـال ابن جني : "..وأما ما ثانيه ألف فدال ، وذال ، وصاد ، وضاد ، وقاف ، وكاف ، ولام ، وواو ، فهذه الحروف ما دامت حروف هجاء لم تمثل ، ولم يقض فيها بقلب ولا غيره مما لا يوجد في الحروف ، فإن نقلتها إلى الاسمية لزمك أن تقضي بأن الألف فيهن منقلبة عن واو ، وذلك مما وصّى به سيبويه ؛ لأنه هو الأكثر في اللغة ، ألا ترى إلى كثرة باب ، ودار ، ونار ، وجار ، وغار ، وساق ، وطاق ، وهامة ، وقامة ، ولابة ، وعادة ، ورادة ، وسادة ، وذادة ، وشـارة ، وزارة ، وقلة ناب ، وعاب ، وغاب ، وعار ، ورار ، فعلى الأكثر ينبغي أن يحمـل ، فإذا كان ذلك كذلك فلو بنيت منه " فعلت " لقلت : دولت دالا وذولت ذالا وصودت صادا وضودت ضادا وقوفت قافا وكوفت كافا ولومت لاما "[1].

مسميات رموز الهجاء معظمها يتكوّن من حروفٍ ثلاثة إلا الهمزة ، ثم إن منها ما أوسطه ألف ، أو ياء .

فمـا كان أوسطه ياء لا جدال فيه في مسألة القلب ، ولكنَّ ما أوسطه ألف يبقى عرضةً للنقاش والاختلاف ؛ ذلك أن الألف يُحتمل أن تكون أصليّةً فيه ، كما قد تكون منقلبةً عن الواو .

والمسألة هنا تدور حول الألف لمعرفة أصلها وهي واقعة في مسميات رموز الهجاء .

والذي حكم به الصرفيون أن الألف في هذه المسميات أصلية ، غير منقلبة عن شيء ، حتى يُسمّى بها ، وحينئذٍ تكون عندهم منقلبةً عن الواو ، معتمدين على رأي سيبويه – كما ذكر ابن جني آنفًا .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٩٩ .

وإنما حكموا بواويّة الألف في هذه الألفاظ إذا سُمِّي بها ؛ لكثرة نظائرها في اللغة ، مثل : باب ، ودار ، وجار ، وغيرها .

فكـــثرة الاستعمال جُعلت حَكمًا ودليلاً في معرفة أصل الألف في هذا النوع من الألفاظ ، ودون الاعتماد على التعليل بهذه العلة يكون الاحتجاج لهذا الرأي ضعيفًا ، ولذا اعتمد عليها ابن جني في هذه المسألة ، خصوصًا مع عدم وجود الدليل القاطع علي هذا القول .

* * *

الفصل الرابع :

المسائل المشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف :

**المبحث الأول : التكرير للتوكيد .

**المبحث الثاني : حذف جواب الشرط إذا كان جملةً .

**المبحث الثالث : الحمل على المعنى .

تقديم :

يناقش هذاالفصل المسائل المشتركة التي وقعت فيها التغييرات – المعلل بما يُفهِم القول بكثرة الاستعمال – بين الأسماء ، والأفعال ، والحروف على حدٍّ سواء ، دون اختصاصها بواحد من هذه الثلاثة .

وتبدأ الدراسة بمناقشة مسألة تكرير الألفاظ – من الأسماء والأفعال والحروف – للتوكيد ، ثم تختتم بمناقشة مسألة حمل الكلمات على المعنى ، وما يتبعه من تصرف في تلك الكلمات .

ويمكن للقارئ عن طريق هذه المسائل أن يتبين طريقة العلماء في التعبير عن علة كثرة الاستعمال بألفاظ شتّى تدل عليها ضمنًا .

كما تبين الدراسة ما ذكر أهل العربية كثرة وروده في القرآن ، وكلام العلماء في هذا ونحوه واضح المراد ؛ لأنه يغلب عليه أن يكون كلامًا عامًّا ؛ إذ هو لا يتناول بالدراسة لفظًا بعينه ، وإنما يبين ما يمكن أن يصدق على جميع الألفاظ التي وقع فيها تصرف مّا ؛ لاحتمال كثرة ترددها على الألسنة .

والآن مع المبحث الأول :

المبحث الأول :

التكرير للتوكيد

قـــال الأنباري : "..ومن تدبّر سورة الرحمن ، و ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾[١]علم قطعًا أن الـــتكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم لما فيه من الفائدة ، وكثرة ذلك في كتاب الله تعالى ، وكـــلام العرب وشهرته في استعمالهم تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن يظهر"[٢].

التوكيد اللفظي هو : تكرير اللفظ المؤكَّد مرّةً فأكثر ؛ لإزالة الشك ، أو الإنكار من نفس السامع .

وهـــو واقـــع في القـــرآن في أكثر من موضع ، كما في سورة الرحمن ، والمرســـلات ، والكافـــرون ؛ ولذا كان التوكيد اللفظي من الاستعمالات المسلَّم بها ؛ إذ لم تنلها الخلافات الطويلة عند علماء العربية كما نال معظم مسائل العربية .

ولذا قنِع الأنباري بتوضيح الحجة هنا دون ذكر الشواهد المتعددة عليها كما كان يفعل في سائر ما يحتجّ به .

وعلّل بكثرة الشواهد مشيرًا إلى كثرة هذا الاستعمال ؛ لأن شواهد اللفظ إذا كثرت دلّت على كثرته في الكلام ، بل زاد فذكر أن الشواهد عليه أكثر من أن تُحصى .

فهذا احتمال واضح للتعليل بكثرة الاستعمال .

المبحث الثاني :

حذف جواب الشرط إذا كان جملةً

قـــال الأنـــباري : "..وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدلّ عـــلى حذفه كقولهم : أنت ظالم إن فعلت كذا ، أي : إن فعلت كذا ظلمت ، فحـــذف " ظلمـــت " لدلالـــة قولـــه : " أنت ظالم " عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم – للدلالة عليه – أكثر من أن تحصى "[٣].

يجـــوز في الكلام حذف جواب الشرط إذا كان جملةً بشرط أن يدلّ عليه دليل ، نحو قوله

---

(١) سورة الكافرون ، الآية (١) .

(٢) الإنصاف ١/٢٦٠ .

(٣) المرجع السابق ٦٣٢/٢ .

تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ ﴾[١]، أي : فافعل .

ويجب حذفه إن تقدم عليه ، أو اكتنفه الدليل وذلك نحو قولك : هو ظالم إن فعل ، هذا مثال المتقدم ، وأما مثال الثاني – وهو ما اكتنفه الدليل – قوله تعالى[٢]: ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾[٣].

فحذف جواب الشرط كثير في الكلام ، وكثرته على نوعين : كثرة يجوز معها ذكر الجواب ، وكثرة منعت ظهوره ، وأوجبت حذفه .

وكلام الأنباري صريح في أن هذا الحذف كثير في العربية ، ولكن علة الحذف لم يصرّح بها .

والذي تدلّ عليه كثرة شواهد الشيء هو كثرة استعماله على ما جاءت الشواهد مؤكّدةً إياه .

المبحث الثالث :

الحمل على المعنى

قال الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو " طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ لاختصاص المؤنث به ، وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث ؛ لأنهم قصدوا به النسب ، ولم يُجْروه على الفعل ، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شيء حائض..والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى فكذلك هاهنا "[٤].

من سنن العرب في الكلام حمل الشيء على الشيء ، والتنقل من معنًى إلى آخر ، غير أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجَرْي الكلام على معنًى واحد أَولى من التنقل من معنًى إلى معنًى .

وفي العربية أُلفاظ استُغنِي عن علامة التأنيث فيها نحو : طالق ، وحائض ، وما أشبههما .

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية (٣٥) .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٢/ ٦٤٧ .

(٣) سورة البقرة ، من الاية (٧٠) .

(٤) الإنصاف ٢/ ٧٥٨ ، ٧٧٧ ، وانظر : ٥١١ .

غير أن النحاة اختلفوا في سبب حذف العلامة منها ، فالكوفيون يرون أن السبب هو اختصاصها بالمؤنث ، بينما يرى البصريون سبب ذلك أن العرب قصدت بهذه الألفاظ النسب إلى ما تدل عليه من المعاني كالطلاق ، والحيض ، وما أشبه ذلك ؛ فعاملوا هذا النوع من الألفاظ معاملة الأسماء في النسب إلى الأحداث ؛ اهتمامًا بالمعنى ، ومراعاةً له ، واكتفاءً به عن التفصيل في نوع اللفظ من حيث جنسه ، و لم يعاملوه معاملة الفعل في أهمية مراعاة التأنيث والتذكير حسب جنس الفاعل ، وموقعه من الفعل .

وذهب آخرون إلى أن سبب حذف العلامة حَمْل هذه الألفاظ على معانيها ، وهو جزء ما علّل به البصريون رأيهم ، من القصد بهذه الألفاظ الدلالة على النسب[١].

والحمل على المعنى كثير في كلام العرب ، وهو علة كثير من التصرفات في الألفاظ والتراكيب العربية ، وما علّل له بما كثر استعماله في العربية يقضي بكثرته هو أيضًا ، فالمسائل التي كان التغيير فيها للحمل على المعنى هي مما يُحتمل كثرتها في الكلام ، وما ذكره الأنباري في هذه المسألة شاهد من شواهد الحمل على المعنى ، وقد بيّن أن هذه الشواهد أكثر من أن تُحصى .

* * *

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥١١ .

الخاتمة

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد ، فلا أزعم أني قد قلت كل ما يمكن أن يقال ؛ فهذا ما لا يدّعيه أحد ، ولكن أرجو أن أكون قد قاربْت الصواب في توضيح صورة علة كثرة الاستعمال ، وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا .

هـذا ، وفي ختام هذا البحث يمكن القول بأن كثرة الاستعمال ظاهرة أثرت تأثيرًا واضحًا في بعض ألفاظ وتراكيب العربية نطقًا وكتابةً ، سواء كان ذلك في النحو أو الصرف أو اللغة ، وقد تقدمت الأمثلة على ذلك في أثناء عرض المسائل ، غير أن الحديث عن هذا الجانب في اللغة لم ينل اهتمامًا كبيرًا لقصر الحديث في الرسالة على مسائل النحو والصرف .

إن الحديث عن كثرة الاستعمال قد جر إلى الحديث عن قضايا مهمة تتعلق بالبحث خصوصًا وباللغة عمومًا ، وذلك كالحديث عن اللحن وعلاقته بكثرة الاستعمال ، وأثر الحكم على ما خالف الفصحى بالخطأ ، على أن اللهجة العامية — وهي ما يقابل الفصحى — تختلف من زمن لآخر ، وكذا الفصحى في بعض جوانبها ، فلا غرابة أن يجر هذا الاختلاف وهذا التغيّر ألفاظ وتراكيب اللغة إلى التغيير والتصرف في بعض الأصوات أو الحروف أو الحركات أو في غيرها من أنواع التغيير .

وفي الوقت الذي عدّ عدد من العلماء هذا التغيير الذي حدث في الفصحى خطأً ومخالفةً للصواب عدّه آخرون دليلاً على التطور في اللغة لتطور الناطقين بها دون تفصيل في نوع هذا التطور حتى يمكن تنقية ما في هذا التطور من أشياء لا يمكن قبولها .

والحديث عن اللحن وآثاره يطول ، وهو موضع تبادل الآراء ومناقشة قضايا التغيير في مواد اللغة ومستويات التحليل فيها ، ولعل ما تضمنته الكتب التي أشرنا إلى بعضها في التمهيد لهذا البحث وغيرها يمكن أن يثري الباحث بمزيد من المعلومات في هذا الجانب وهو أمر يسهل الرجوع إليه والاعتماد عليه .

كما أن من القضايا المهمة ذات العلاقة بهذا البحث قضية الاختصار في الكلام على تعدد طرقه وأنواعه .

وقد تناول الكلام في التمهيد جانبًا من الحديث عن الاختصار والفرق بينه وبين الاقتصار مع الاستدلال بكلام العلماء ، وتناول الحديث أيضًا عرض طريقة العلماء في تناول قضية الاختصار هذه امتدادًا من المتقدمين حتى المتأخرين مع الإشارة إلى الموضوعات والكتب التي تناولت الحديث عن هذه القضية .

وقد حاول الدكتور أحمد عبد المنعم أحمد الرصد جمع أطراف القضية والخروج ببحث جيد وجهد مشكور في هذا الجانب في كتابه الذي سمّاه " الاختصار " ، وقد تناوله البحث بدراسة مبسطة في التمهيد في أثناء الحديث عن الاختصار .

إن الحديث عن القياس في هذا البحث لم تكن له أهمية كبرى إلا من حيث يمكن الوصول عن طريقه إلى معرفة كمية النصوص والشواهد التي اعتُمد عليها في وضع القواعد النحوية والصرفية والكثرة التي هي موضع اهتمام العلماء في التقعيد ، وعلاقة هذه الكثرة بالعلة التي يدور الحديث عنها في هذا البحث .

إن من أهم ما تناوله هذا البحث في التمهيد للدخول إلى مناقشة موضوعه ومسائله الحديث عن العلة على وجه العموم والإجمال ، وتحديد موضع علة كثرة الاستعمال بين تلك العلل التي أفصح عنها علماء العربية ، ويمكن القول بأن الكثرة التي تناولتها المسائل تنقسم قسمين :

- كثرة اعتُمد عليها ، واعتُدّ بها في وضع قواعد العربية .
- كثرة لم يُعتدّ بها وإنما وُصفتْ آثارُها في الألفاظ والتراكيب .

أما النوع الأول فما يدخل منه تحت هذا البحث من المسائل عدد قليل كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وكحذف الفاعل ونحو ذلك .

وأما النوع الثاني فكثير وهو جُلّ ما صُرف إليه اهتمام هذا البحث كالكلام في " هلمّ " واسما التفضيل " خَير وشرّ " ونحوهما .

وإذا نظرنا في مسائل هذا البحث وجدنا تفاوتها في عدد العلماء القائلين بكثرة الاستعمال فبعض المسائل يمكن أن يعدّ فرديّ الرأي بينما يكثر القائلون بتلك الكثرة في مسائل أخرى .

ويمكن القول أيضًا بأن المسائل تتفاوت في طريقة التنبيه إلى كثرة الاستعمال فيها ، فمن العبارات التي استعملت للدلالة على قضية كثرة الاستعمال قولهم مثلاً : وهذا لكثرة الاستعمال أو لكثرة دورانه في الكلام أو على الألسنة أو وهذا فاش أو هذا واسع كثير في استعمالهم أو هذا كثير في الكلام أو في القرآن ونحو ذلك .

وقد تناول البحث توضيح الخلاف الوارد في بعض المسائل وتفنيد الآراء فيه .

كما بين البحث معظم اللغات التي وردت في بعض الألفاظ التي كثر استعمالها على الألسنة كما في " حيّهل " مثلاً ، وبيان آثار الكثرة في تعدد تلك اللغات أو بعضها ، مع توضيح بعض اللغات التي سببت ذكر بعض المسائل .

علـــى أنــه يجدر التنبيه إلى تداخل مســائل هذا البحث في كثير من المواضع في نصوص العلماء ؛ ولذا يتكرر التنبيه إلى المسألة المعينة الواحدة مستقلةً تارةً ومنظّرًا بها تارةً أخرى .

وقد نبه البحث إلى القراءات القرآنية في بعض المسائل مما له علاقة بقضية كثرة الاستعمال نحو مسألة " ابن أمّ " و " يا أبت " ونحو ذلك .

وبعض الأبواب النحوية يكثر فيها التصرف بسبب كثرة الاستعمال لألفاظ وتراكيب تلك الأبواب كباب النداء وباب القسم ونحوهما حيث يكثر فيهما التصرف .

وإذا رجعــنا إلى مســائل البحث أيضًا وجدنا أن أكثر المسائل وردت عند العلماء الذين يعــنون بــالعلل النحوية والصرفية ، والتوجيهات المتعددة لما يرد في الألفاظ والتراكيب من تغــييرات قد تتفق أو لا تتفق مع القواعد النحوية والصرفية ، وذلك كما في معظم كتب أبي بكــر الأنــباري وأبي البقاء العكبري على ما تقدم توضيحه في هذا البحث ، ولا يخفى دور العلماء المتقدمين على هذين في هذا الصدد كسيبويه والفراء والفارسي وابن جني الذين أرسوا هذه العلة وهي كثرة الاستعمال ولفتوا الانتباه إليها .

ولا يمكـــن أن نغفل الكلام عن تصنيف مواضع التعليل بهذه العلة حيث يختلف النحاة في ذلك فبعضهم يجعلها علة مستقلةً يعتد بها اعتدادًا كاملاً ، وقد تكون معها علة أخرى أحيانًا أدّت باللفظ أو التركيب إلى الصورة التي آلت إليها .

وبعضهم يذكرها معللاً بها لما لم يجد له علةً غيرها ، وأحيانًا لا تكون هذه العلة مطابقةً في بعــض الألفاظ والتراكيب لعدم كثرتها في الكلام ، ولكنها تعد مخرجًا يعلل به للتغييرات التي ليست لها علة ، أو التغييرات الاعتباطية ، ثم إنهم يجعلون مع هذه العلة وهي كثرة الاستعمال في أغلــب الأحيان علة أخرى لازمة متوسطةً بين الكثرة والتغيير الحادث في اللفظ ، وتلك العلة هي التخفيف ؛ فيقولون مثلاً : حدث كذا تخفيفًا لكثرة الاستعمال .

لقـــد تفــاوت العــلماء في التعليل بهذه العلة فبعضهم يطلقها في كل موضع تسنى له فيه إطلاقها لتغيير أو تصريف بحذف أو زيادة أو نحو ذلك ، بينما وقف آخرون على النقيض من ذلــك ؛ فهــم لا يذكرونها حتى في المواضع التي يكون التعليل بها هنالك صوابًا ، وربما كان ذلك منهم ؛ لأنهم يرونها علةً تصلح أن تكون ذات أثر في تلك المواضع أو غيرها ، ومن هنا كثر ورود هذه العلة في كتب النحاة دون انضباط بباب أو مسألة أو لفظ أو تركيب معين ، وإن كــانوا يــتفقون أحيانًا في بعض المواضع على أن علة التغيير فيها بالحذف أو الزيادة أو الإدغام أو التحريك بحركة مّا هو طلب التخفيف لكثرة الاستعمال .

ويبدو من تتبع نصوص العلماء في المسألة الواحدة اعتداد المتأخرين منهم بكلام المتقدمين في أغلب الأحيان ، والمواضع ، وخصوصًا سيبويه ورؤساء المذاهب من بصريين وكوفيين ، وقليل مّا يشذّ عن ذلك ، إما لعدم الاعتداد بهذه العلة في ذلك الموضع اعتدادًا كاملاً ، أو للحصول على علّة أخرى حلّت محلّها في التحليل ، أو لعدم التطرق لما يدعو إلى التعليل بهذه العلة ، وعلى كلّ حال فالمتأخرون – في أغلب المواضع مما يتعلق بهذه العلة – عالةٌ على من تقدّمهم ، خصوصًا وأن هذه العلة إنما يلجأ إليها المعلّلون في الأغلب حيث لا يجدون علّةً مقنعةً للتغيير الموجود في اللفظ أو التركيب أو المعنى الذي تعرضوا له .

ومن الأمور التي نبّه هذا البحث إليها أن كثرة الاستعمال للّفظة تؤدى إلى كثرة اللغات فيها على وجه من الوجوه كمسألة " حيّهل ، وابن أمّ ، وابن عمّ " .

ويمكن تصنيف آثار القول بكثرة الاستعمال على النحو التالي :

أولاً : الحذف ، وينقسم إلى أنواع :

أ- حذف الحرف ، وهو أنواع ، منها :

- حذف همزة الوصل .
- حذف همزة القطع ، وتشمل همزة الاستفهام كما في مسألة " هل " الاستفهامية .
- حذف الخافض .
- حذف حرف النداء .
- حذف لام الكلمة .
- الترخيم على تفاوت عدد الحروف المحذوفة من كل لفظ مرخّم .
- حذف حرف من الحروف الأصلية في الكلمة كما في " يكون " المجزوم ونحوه .
- حذف حرف القسم .

ب- حذف الكلمة ، وهو أنواع ، ومنها :

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .
- حذف الفاعل .
- حذف المفعول .
- حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه .

ج- حذف الجملة ، ومنه :

- حذف الفعل .

- حذف القول .

ثانيًا : التركيب : ويكون مع الحذف في أُغلب المواضع إلا في بعض مسائل الإدغام .

ومن أمثلة التركيب المعلَّل لها بكثرة الاستعمال :

- تركيب " لن " من : لا أن .

- تركيب " حيّهل " من : حيّ هلا .

- تركيب " ويك وويكأن " من : وي والكاف في " ويك " ، أو منهما مع أنّ في " ويكأنّ " .

- تركيب " هلمّ " من : ها الْمُمْ بنا .

ثالثًا : التحريك :

- فتح النون من " مِنّ " الجارة عند التقاء الساكنين .

- فتح آخر " أين " وبناؤها على ذلك .

- فتح الميم الثانية من " الم~الله " أول سورة آل عمران .

رابعًا : الزيادة :

- زيادة الألف في مائة لكثرة الاستعمال فرقًا بينها وبين " مِنْه " .

ومع أن البحث حاول أن يضبط هذه القضية وهي قضية التعليل بكثرة الاستعمال إلا أنه يبقى مجال واسع للكلام عنها خصوصًا مع تعدد أُساليب العلماء في تناول هذه العلة والنظر إليها ، ومدى استقرار مفهومها في أذهانهم ؛ فقد يُفرِط بعضهم في التعليل بها في كل موضع وجد لها أدنى قبول فيه ، كابن يعيش في شرح المفصل ، ومن هنا يكثر عدد المسائل ، وكثير منها مسائل فرعية جزئية ، وبعضها لا يتجاوز الحديث عنه الإشارة والتلميح في سطور قليلة غير أن العلة التي وردت فيه أُقحمته في الموضوع .

وقد كان من أهداف البحث الإلمام بالمحور الذي تدور المسألة حوله وتتوجه العلة عليه ؛ ولذا تختلف المسائل في مقدماتها التي ترد فيها طولاً وقصرًا حسب وضوح المسألة ووضوح طريقة التعليل فيها ، ومدى الدقة في توجيه العلة لما حدث في اللفظة أو التركيب من تصرف وتغيير .

ومهما يكن من أمر فإن المسائل على تفاوتها في درجة المناقشة قد نوقشت بإيجاز شديد خشية الإطالة والوقوع في ما لا يتركز عليه اهتمام هذا البحث .

على أنه في أثناء المناقشة قد تظهر بعض الترجيحات أو الردود على رأي من الآراء التي ترد في المسألة مع تقوية ذلك بالأدلة .

ولم يهتم البحث بإثارة الحديث عن المذاهب النحوية في المسائل إلا فيما كانت فيه المسألة تعتمد على الحديث عن رأي مذهب معيّن ، كمسألة " هلمّ " ومذهب الكوفيين في أصلها ، وقد تم في هذا البحث عرض مناقشات العلماء الفريدة كما يتضح في صنيع ابن هشام الأنصاري في المسألة الآنفة الذكر .

والذي يبدو واضحًا جليًّا اضطراب الحديث في بعض المسائل لتداخلها في بعضها إضافةً إلى التكرار في الحديث عن المسألة الواحدة في عدة مواضع مناقشةً وتنظيرًا ، بل أصبح بعض المسائل مثالاً قياسيًّا لما يحدث في الكلام من تغيير لكثرة استعمال تلك اللفظة أو ذلك التركيب نحو : ويلمّه ، وإمّا لا ، وغيرهما .

إن من أهم الأبواب النحوية التي كثر فيها التعليل بكثرة الاستعمال :

- باب النداء ، وما يتبعه من أبواب كالترخيم .
- باب القسم .

ومعظم المسائل التي وقعت فيها هذه العلة هي المسائل التي تتعلق بالألفاظ سواء كان اللفظ مفردًا أم تركبت معه ألفاظ وحروف أخر .

أما ما يتعلق بالتراكيب فهو قليل ، ومعظمه يندرج تحت باب الحذف كحذف القول والفعل وغيرهما .

وإذا نظرنا في أنواع التغييرات التي علل لها بهذه العلة وجدناها كالتالي :

- التغيير بالحذف وهو كثير جدًّا في المسائل ومسائله أكثر في هذا البحث كحذف الحروف وحذف الفعل والمفعول والقول ونحو ذلك .
- التغيير بالزيادة وهو قليل جدًّا كزيادة الألف في " مائة " .
- التغيير في الحركات ، نحو تحريك النون في " منْ " الجارة عند التقاء الساكنين .
- التغيير في الدلالة والمعنى ، نحو : " تعال " .
- التغيير في الصوت أو طريقة النطق كالإمالة .

وقد يجتمع نوعان أو أكثر من الأنواع السابقة في المسألة الواحدة ، والأكثر اجتماعًا مع غيره هو الحذف .

ومما نبّه إليه هذا البحث تداخل الفهم في إدراك المراد من أقوال بعض العلماء وخصوصًا سيبويه ، وعليه تكون المسألة محتاجةً إلى بعض التريث في إصدار الحكم عليها ، والتعليق بحذر نظرًا لما تحتمله العبارة من تفسيرات متعددة تختلف الأفهام في تحديد المراد منها .

وإذا كانت آثار هذه العلة واضحة في سائر المسائل فإن هناك من المسائل ما يحتاج إلى دقة النظر للوصول إلى موطن التعليل ، وذلك كما في مسألة " لدن مع غدوة " وما احتوته من توجيهات وتعليلات .

إن بعض الألفاظ لا يمكن معرفة أصله إلا بالتحليل ؛ لأنه قد صار كأنه لفظة واحدة نحو : " حَيَّهَل " وما أشبهها ، وهنا تظهر القيمة الحقيقية لهذا البحث ، كما أن كثيرًا من الألفاظ المتغيرة لكثرة الاستعمال قد صارت كأنها مجهولة الأصل ؛ ولذا يختلف العلماء في الآراء وتعدد الأقوال عند إرجاع اللفظة المترددة كثيرًا على الألسنة إلى أصلها الذي كانت عليه أو تركبت منه كما حدث ذلك في " ويكأن وهلمّ " وغيرهما .

إن كثرة ورود هذه العلة في كتب النحو والصرف أو اللغة عمومًا في كثير من المسائل أدّى إلى الاضطراب في ضبط وترتيب المسائل والأبواب ، وطريقة عرضها وصياغتها وعلى كل حال فقد حاولت جاهدًا أن أتحاشى كثيرًا من الأمور التي تسبب هذا الاضطراب والخلط قدر المستطاع ، ولا نَفْيَ مع هذا أن يقع التكرار الذي أشرت إليه سابقًا .

وليس الغرض من هذا البحث حصر جميع ما ورد في كتب النحو والصرف من حديث ورد في مسائل متنوعة عن كثرة الاستعمال فهذا أمر مستحيل لا يدّعيه أحد ، ولا حصر جميع التغييرات التي تحدث في باب من الأبواب النحوية أو الصرفية المذكورة ؛ فإن هذا مما يُربِك صياغة المسائل ، والكلام عن هذه العلة ، وإنما شأن البحث في هذا أن يقع على معظم ما أمكن الوصول إليه من مسائل وتعليقات متنوعة عن كثرة الاستعمال على جهة الاستيعاب قدر المستطاع ؛ لإثبات درجة هذه العلة بين سائر العلل النحوية والصرفية .

ومما يلفت النظر في مسائل هذا البحث غرابة بعضها ولطافته وربما كثر ذلك في الآراء الفردية كما حدث في كلام ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو .

وبعض تلك المسائل إنما تكون لطافتها من تداخل عدة آراء تُشكّل موضع التعليل فيها بكثرة الاستعمال كمسألة حذف الألف في كلمة " جابة " فقد تضافرت فيها الآراء مما شكّل موضع التعليل بهذه العلة .

إن بعـــض الألفـــاظ تتعدّد فيه مواضع التعليل بهذه العلة نحو " ويلمّه " ففيها حذف اللام وهي إما الأُولى التي في " ويل " على رأي أنها " ويل " وليست " وي " فقط ، أو الثانية التي في " لأمّـــه " عـــلى اخـــتلاف في التوجيه وفيها حذف الهمزة من " أمّه " وفيها ضم اللام الموجـــودة على اختلاف في مصدر هذه الضمة هل هي ضمة اللام في " ويل " أم أنها أخرى فإن لام " لأمّه مكسورة ، وهكذا تتوارد العلة في أكثر من موضع في هذه الكلمة وأمثالها .

إن المســـائل في هـــذا البحث لا يمكن تقسيمها إلى مسائل نحوية وصرفية تقسيمًا محضًا ، فـــبعض الكـــلمات وقع فيها تغييرات نحوية وصرفية نحو " لم أُبَلْ " حيث جزمت اللام بعد حـــذف حـــرف العلـــة وهـــو علامة جزم المنقوص ، وحذفت الألف من " أبالي " لالتقاء الســـاكنين ، فلو أردنا تقسيم الحديث في هذه المسألة إلى قضايا نحوية وصرفية يستقلّ كل منها في حديثه عن الآخر لاحتجنا إلى التكرار المؤدّي إلى التطويل فيما يمكن اختصاره .

إن طـــريقة دراسة المسائل في هذا البحث كانت طريقة عرض ومناقشة في غالب الأحيان وذلـــك لصـــعوبة طرد هذه الطريقة باستمرار في سائر مسائل البحث ؛ لأن عددًا من تلك المسائل واضحة فيه صورة التغيير ، وإنما يحتاج إلى العرض والتنبيه والاستدلال فقط .

وقد ظهر على طريقة دراسة المســـائل في هذا البحث من عرض ومناقشة واستدلال وآراء – كمـــا بينا – بعض الملاحظات التي فرضها تداخل المسائل وصعوبة استقلال بعض المسائل بمواضع محددة في الدراسة خصوصًا ما كثر التنبيه إليه والتنظير به من مسائل هذا البحث .

ومن بين تلك الملاحظات ما يلي :

– أولاً : تفاوت درجات الاختيار للنصوص المصدرة بها المسائل من حيث قوة الدلالة على موضـــوع المسألة وموضع التعليل بكثرة الاستعمالات ، على أن هنالك نصوصًا لا جدال في أهمية اختيارها والاستدلال بها في مسائلها خصوصًا ما بدأت الإشارة إليه في نصوص العلماء المتقدمين كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم من شيوخ المدرستين .

وكـــذا المسائل المصنفة تحت ما يحتمل أن يكون التغيير والتصرف فيه مظنة الاعتداد بكثرة الاستعمال ؛ فإن النصوص الواردة فيها تحتاج إلى دقّة أكثر في الاختيار ، خصوصًا وأن العلة غير مصرح بها في تلك المسائل وإنما تلتمس التماسًا على غرار المسائل التي صرح فيها بالعلة ، فهـــي تحـــتاج إلى جهد وعناء في فهم النصوص التي وردت فيها ؛ لاحتمال القبول والرفض لـــلآراء والأمثلة المذكورة فيها على أنها مما يدخل في الدراسة أو لا يدخل فيها ، وعلى كلٍّ فـــإن جميع ما ورد في هذا البحث موضع قبول ورفض على تفاوت الأفهام فيه إلا ما ثبت له

وجـــه وأقـــرَّته الآراء عـــلى تعدد الأزمنة والقائلين بها ، ولا يخفى أن المناقشة التي دارت في المسائل قد كشفت جانبًا كبيرًا من الاختلاف والتعدد في الآراء .

- ثانـــيًا : اضـــطراب طرق عرض ومناقشة المسائل طولاً وقِصَرًا ، واختصارًا وتفصيلاً ، وذلـــك لأن بعض المسائل يُعَدّ معظم الحديث عنه تكرارًا للحديث عن مسائل أخرى تخضع لـــلحكم والآراء الـــتي فيه ، ويعد كلٌّ منهما تنظيرًا للآخر في الحكم العام على ما حدث في اللفظ أو التركيب من تغيير ، ويبقى الحكم التفصيلي للتصرف الواقع في الكلمة أو التركيب هـــو موضـــع الاخـــتلاف بين هذا النوع من المسائل ، وكثيرًا ما يظهر هذا الاضطراب بين المســـائل التي يكون التصرف فيها من نوع واحد ، كالحذف ، أو التحريك ، أو نحوهما من أنواع التغيير المذكورة .

ولقـــد تـــبين من هذا البحث أن الكثرة الواردة في المسائل المذكورة شملت النوعين اللذين ســـبق ذكرهما ، وأن كثرة الاستعمال التي يعلّل بها — وهي النوع الثاني منهما — هي التي لم يخضع لها القياس ، وإنما حُفظتْ آثارها التي هي موضع اهتمام الباحثين في الدراسات اللغوية على وجه العموم .

لقـــد كـــان من المحتمل أن يكون هذا البحث طويلاً في الصياغة ، كثير المسائل ، وهو ما يـــتوقعه الذين لديهم إلمام بهذا الموضوع ، وكثرة اطّلاع في كتب النحو والصرف ، أو كتب العربـــية عمومًا ؛ ذلك أن طريقة التنبيه إلى العلة وكثرة ورودها في كلام العلماء يكاد يخرج القضية في صورة متوقَّعة ضخمة المسائل ، إضافةً إلى المسائل التي يحتمل فيها التوجيه والتعليل بهذه العلة .

إن ممـــا أدّى إلى اختصار طول البحث أن عددًا من المسائل الواردة فيه قد تكرر في كلام العلماء وكثر تردده في الكتب على جهة التمثيل أو التنظير ، وأن كثيرًا من الشواهد المذكورة في بعـــض المســـائل مكررة ، وقليل ما يستجد شاهد أو تنبيه لطيف إلى تغيير أو تصرف أو ملاحظـــة أو لغـــة من اللغات في رأي بعض العلماء ممن تناول دراسة مسألة من مسائل هذا البحث ، وبهذا أمكن اختصار الطول والإسهاب الذي كان متوقعًا في هذا البحث .

هذا ، والله أسأل لي ولمن قرأ وسمع التوفيق والسداد في القول والعمل ، وغفران الزلل والخطل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

الآية رقمها الصفحة

سورة الأعلى

سورة الفجر

سورة البلد

سورة الضحى

سورة العلق

سورة البينة

القارعة

سورة الكافرون

سورة المسد

الآية	رقمها	الصفحة
وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ	٤	١٣٩ .

سورة الإخلاص

الآية	رقمها	الصفحة
قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	١	١٧٩ .
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ	٣	٢٣٧ .

سورة الفلق

الآية	رقمها	الصفحة
وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ	٣	٨٤ ، و(ح أيضاً) .

سورة الناس

الآية	رقمها	الصفحة
مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ	٦	١٩٣ .

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأقوال العربية

فهرس الأمثال

فهرس الشواهد الشعرية

آخر الشاهد	البحر	القـــائل	رقم الصفحة
سَبَا	الرجز	لدُكَين بن رجاء الفُقَيميّ ، أو للعجاج	١٨٩ .
الكائب		أوس بن حجر	ح ١٢٤ .
يَغْضَبُوا	الكامل	أبو أسماء بن الضريبة ، أو لعطية بن عفيف ، أو لرجل من فزارة	١٧٤ .
يَصُوبُ	الطويل	علقمة الفحل ، أو متمم بن نويرة ، أ و رجل من عبد القيس ، أو أبو وجزة	٢١٧ .
الْخُطُوبُ	الوافر	لجابر بن رألان الطائي ، أو لإياس بن الأرت	١٧٧ .
لَمْ أَحْجُجِ	السريع	عمرو بن أبي ربيعة أو العرجي	١٠٣ .
مِلْحَاحَا	الرجز	رؤبة ، أو ليلى الأخيلية أو أبو حرب الأعلم ، أوالعقيلي	٦٢ .
مَصْبُوحُ	البسيط	حاتم الطائي ، أوأبو ذؤيب ، أورجل جاهلي من بني النبيت بن مالك — حيّ من اليمن	٧٦
بَارِدَا	الرجز	لم ينسب لمعين	١٣٨ .
وَالشَّجَرْ	الطويل	طرفة بن العبد	١٣٩ .
وَذِكَرْ	الرمل	لم ينسب لمعيّن	٢٠٦ .
وَتَجْأَرَا	الطويل	النابغة الجعدي	ح١٠٥ .
يَا عُمَرَا	البسيط	جرير	١٧٢ .
الْمَزَاجِرُ	الرجز	لا يعرف قائله	١٨٠، ١٨١ .
غَدُورُ	الكامل	الأخطل	١٠٢ .
إِزَارِ	الوافر	المتنبي	ح١٩٠ .
لا نَدْرِي	الطويل	نصيب	١١٢، ١١٣ .

آخر الشاهد	البحر	القائل	رقم الصفحة
الْعَوَّامِ	الكامل	جرير	١٨٢ .
لأَقْوَامِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٧ .
الْمُنْهَمِّ	الرجز	العجاج	١٦٤ .
الآمِنِينَا	مشطور الكامل	ذو جدن الحميري	١٩٣، ٢١٥ .
أَزْمَانِ	الطويل	امرؤ القيس	١٦٤ .
يَدْعُونِي	الرجز	لم ينسب لمعين	٢٣٤ .
عيناها	الرجز	لم ينسب لمعين	(١٣٨ح) .
إِثْلاَثِهَا	الرجز	لا يعرف قائله	١٣٠ .
رِقَابُهَا	الطويل	لم ينسب لمعين	(٢٣٠ح) .
عَمِيدُهَا	الطويل	لم ينسب لمعين	١٩٤ .
يُوافِقُهَا	المنسرح	أمية بن أبي الصلت ، أو غيره	١٣٤ ، ١٣٥ .
شَفِيعُهَا	الطويل	مجنون ليلى	١٨٤ .
فَوَادِيهَا	البسيط	الحطيئة أو لبعض السعديين	١٢٥ .
مِنْ قُصَيٍّ	الوافر	لم ينسب لمعيّن	١٤٨ .

فهرس المصادر والمراجع

أ

– الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد البنّا تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل عالم الكتب – مكتبة الكليات الأزهرية = الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

– آثار أبي العلاء المعري جمع ، وتحقيق لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية بإشراف الدكتور طه حسين بك ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م دار الكتب المصرية.

– الاحتجاج بكثرة الاستعمال في اللغة العربية بحث للدكتور جايد زيدان مخلف – مجلة الحكمة العدد السابع جماد الثاني ١٤١٦هـ .

– الاختصار للدكتور أحمد عبد المنعم أحمد الرصد - ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

– أدب الكاتب لابن قتيبة علّق عليه محمد الدالي – الطبعة الأولى ١٩٨٢م – مؤسسة الرسالة بيروت .

– الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمود بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي والدكتور محسن العميري الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ-١٩٨١م دار الآفاق الجديدة .

– الأزهيّة في علم الحروف لعليّ بن محمد الهروي تحقيق عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الأولى ١٩٨١م .

– أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري تحقيق محمد حسين شمس الدين = الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م - دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

– أسرار النحو لأحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد – منشورات دار الفكر عمّان .

– الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي طبعة دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، وبتحقيق عبد العال سالم مكرم – الطبعة الأولى ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة بيروت .

– إصلاح المنطق لابن السكيت شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون – دار المعارف بمصر – الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

- الأصــول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م – مؤسسة الرسالة .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه توفي ٣٧٠هـ طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد = الدكن - المكتبة الثقافية بيروت - لبنان .

- إعــراب لامية الشنفرى لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد أديب عبد الواحد حمران الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م المكتب الإسلامي .

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني - دار الثقافة بيروت - الطبعة السادسة ١٩٨٣م .

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي بتحقيق أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم – الطبعة الأولى ١٩٨٨م جروس برس .

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلاّمة محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي–دار طيبة .

- أمالي ابن الشجري تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقرءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري المتوفي ٦١٦هـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

- الإنصــاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ –١٩٦١م دار إحياء التراث .

- أوضــح المســالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية .

ب

- البحر المحيط لأبي حيّان الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر .

- الــبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي = الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ- مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

- البســيط في شــرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشــبيلي الســبتيّ تــوفي ٦٨٨هـ تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتيّ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ –١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان .

- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ تحقيق الدكتورعبد الحميد طه ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .

ت

- تاج العروس للإمام المرتضى الزبيدي مطابع دار صادر بيروت ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م الناشر دار ليبيا بنغازي .

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م دار العلم للملايين .

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق علي محمد البجاوي — دار إحياء الكتب العربية .

- التبيان في أقسام القرآن لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف بابن القيم — طبعة دار الفكر .

- التبيان في تفسير غريب القرآن لأحمد بن محمد الهائم المصري تحقيق الدكتور فتحي أنور الدابولي — الطبعة الأولى ١٩٩٢م — دار الصحابة للتراث بطنطا القاهرة .

- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة — لابن الجزري - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م دار الكتب العلمية .

- التراكيب الشائعة في اللغة العربية للدكتور دراسة إحصائية محمد علي الخولي طبعة ١٩٩٨م دار الفلاح — عمّان .

- تفسير البيضاوي تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة دار الفكر بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦هـ .

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون مراجعة الأستاذ محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق يوسف أحمد المطوع .

ج

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري تحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي تحقيق أحمد عبد العليم البردوني — الطبعة الثانية دار الشعب القاهرة ١٣٧٢هـ .

- الجمـــل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة الطبعة الثانية ١٤٠٧هـــ-١٩٨٧م مؤسسة الرسالة بيروت .

- الجمـــل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق الدكتور على توفيق الحمد الطبعة الخامسة ١٤١٧هـــ-١٩٩٦م مؤسسة الرسالة .

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لمحمد أبي الخطاب القرشي تحقيق وتعليق محمد علي الهاشمي دار القلم الطبعة الثانية ١٩٨٦م .

- جمهـــرة اللغة لابن دريد تحقيق رمزي منير بعلبكي — الطبعة الأولى ١٩٨٨م – دار العلم للملايين – بيروت..

- الجـــنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المُرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأســـتاذ محمـــد نديم فاضل الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـــ -١٩٩٢م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- الجواهـــر الحسان في تفسير آي القرآن لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي — مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت .

ح

- حاشيةالصـــبّان علىشـــرح الأشمـــوني ضبطه إبراهيم شمس الدين الطبعةالأولى١٤١٧هـــ دارالكتب العلمية.

- حاشـــية شـــرح ابن عقيل المسماة بمنحة الجليل لتحقيق شرح ابن عقيل بهامش شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـــ-١٩٩٠م دار الخير .

- حروف المعاني للزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد – الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤م .

خ

- خـــزانة الأدب للـــبغدادي تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٩٧٩م الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- الخصـــائص لابـــن جني تحقيق الأستاذ محمد علي النجـــار دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية .

د

- الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري لجاسم السعدي ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م بغداد .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي تحقيق عبد العال سالم مكرم — دار البحوث العلمية الكويت الطبعة الأولى ١٩٨١م - وطبعة دار المعرفة بيروت — الطبعة الثانية ١٩٧٣م .

- دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠م .

- ديوان الأخطل — شرح راجي الأسمر - دار الكتاب العربي ١٩٩٢م — ودار الثقافة ١٩٩٢م بيروت .

- ديوان أمية بن أبي الصلت جمعه بشير يمّوت — الطبعة الأولى ١٩٣٤م بيروت .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق محمد حسن — الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٨م - دار المعارف القاهرة .

- ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتورمحمد يوسف نجم بيروت ١٩٨٦م .

- ديوان جرير بن عطية تحقيق نعمان بن أمين طه — الطبعة الثالثة — دار المعارف بمصر .

- ديوان الخرنق بنت بدر — رواية أبي عمرو بن العلاء — تحقيق وشرح يسرى عبد الغني عبدالله — دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

- ديوان رؤبة بن العجّاج تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة — الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

- ديوان سقط الزند لأبي العلاء ١٩٠١م-١٣١٩هـ طبع في مطبعة الهندية بشارع المهدي بالأزبكية مصر .

- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره صنعة يحي بن مدرك الطائي أو مدلك ، رواية هشام بن محمد الكلبي تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال الطبعة الثانية - مطبعة الخانجي ١٩٩٠م .

ديوان الحطيئة شرح أبي سعيد السكري - دار صادر ١٩٨١م .

- ديوان عباس بن مرداس جمع وتحقيق يحي الجبوري - بغداد ١٩٦٨م .

- ديوان العجّاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السلطي توزيع مكتبة أطلس — دمشق .

– شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي – نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية – الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

– شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر .

– شرح الكافية للرضي طبعة سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

– شرح المفصل لابن يعيش – طبعة عالم الكتب – بيروت .

– شروح سقط الزند – لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري – المملكة المصرية – وزارة المعارف العمومية ١٩٤٥م – دار الكتب المصرية .

– شعر الأحوص الأنصاري تحقيق عادل سليمان جمال – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م القاهرة .

– سعر نصيب بن رباح جمع داود سلوم – الطبعة الأولى مكتبة الأندلس ١٩٨٦م .

– شعر النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح – الطبعة الأولى المكتب الإسلامي بيروت ١٩٦٤م .

– شعر هدبة بن خشرم تحقيق يحي الجبوري – منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ١٩٨٦م .

– الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – الطبعة الثالثة ١٩٧٧م .

– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

ص

– الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق السيد أحمد صقر – مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة .

– صحيح البخاري طبعة جديدة مرقمة الكتب والأبواب والأحاديث – دار الكتب العلميةبيروت لبنان .

– صحيح مسلم للإمام مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م –دارَ عالم الكتب – الرياض .

ط

- " ابن الطراوة النحوي " رسالة ماجستير إعداد الدكتور عياد الثبيتي جامعة أم القرى .

ظ

- ظاهـــرة التخفـــيف في النحو العربي للدكتور أحمد عفيفي – الطبعة الأولى ١٤١٧هـــ-١٩٩٦م – الدار المصرية اللبنانية .
- ظاهـــرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية ١٤٠٣ هـــ-١٩٨٢م .

ع

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف .
- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق محمود محمد محمود نصار ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي حققه وعلق عليه د/ محمد التُّونْجي ط١/ ١٤١٤هـــ-١٩٩٣م عالم الكتب .
- العـــين للخلـــيل بن أحمد تحقيق الدكتور مهدى المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ-١٩٨٨م – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت .

ق

- القرآن الكريم .
- القياس في النحو للدكتورة منى إلياس دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ-١٩٨٥م .
- القـــياس في اللغة العربية للدكتور محمد حســـــن عبدالعزيز الطبعة الأولى ١٤١٥هـــ-١٩٩٥م .

ك

- الكـــامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي القاهرة .

- المهذب في القراءات العشر للدكتور محمد محمد محمد سالم محيسن – المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

ن

- نتائج الفكر في النحو للسهيلي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع ط٢/ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- النحو العربي للدكتور مازن المبارك .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح بإشراف علي الضباع – دار الكتاب العربي .
- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري – الطبعة الثانية – ١٩٦٧م دار الكتاب العربي .

هـ

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي إعداد أحمد شمس الدين الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م دار الكتب العلمية .

فهرس محتويات البحث

رقم الصفحة